

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۱۰۴۶۲  
۱۳۱۲

مجموعه  
و در ایام حسن السنین و الفاس سالها و روزی ذاک النبي المظهر فله آه سلیبا بقوه الیم و در کاشغریا  
و در کاشغریا آه و بالیل قایما بقوه زرداق و برادر و بگو فم تلتع و الناس بالیم و الفس

استغفرم وانا الاقل محمدان یوشی  
حیفرا کتوان من المازنیة الفوق

۱۳۳

۹۶۷۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب المباح و المحارم	شماره ثبت کتاب
مؤلف شیخ اسحاق (سید سید محمد علی کمالی کوهپایه‌ای)	
موضوع	
شماره قفسه ۱۰۴۵۲	۸۶۱۰۹

بازرسی شد  
۶-۶

بازدید شد  
۱۳۸۴

۴-  
۱۳۷۸/۸/۲۹  
اسکن شد

خطی - فهرست شده  
۱۰۴۶۴



والتاسع النسخ الفاسي سالما وولد ذاك النبي المطهر فله كان سلفا بقوله ربح وانه كان شيخا  
 وانه كان شيخا واما وبالليل فاما بقوله زراق وبراى ويكر فم تلتفت فالتاس بالام والفتا

استوتت وانا الاقل محمدان يوشى  
 جعفر الكتوان من ارزنة الفرق

۱۳۳

۹۶۷۱ - ۱

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: شرح و الطرافه		
مؤلف: شيخ اسحاق (ابن سبويه) حرمي کربکي کوردی		شماره ثبت کتاب
موضوع		۱۶۱۰۹
شماره نسخه		۱۰۴۶۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
 ۱۰۴۶۲  
 ۱۳۱۲

بازرسی شد  
 ۶ - ۶

بازدید شد  
 ۱۳۸۴

۰۴  
 ۱۳۸۷/۱۸/۲۹  
 اسکن شد

خطی - فهرست شده  
 ۱۰۴۶۲



هذا كتاب المشايخ والمطالعات في المنطق



اصوتها العلية في بحثها في ال... ١١٥٥ اتقده الامان المنطوق...

عظام  
جودين

عمر

١١٥٥

كلام

١١٥٥

لقد  
...  
...  
...



١١٥٥



١١٥٥  
...  
...

١١٥٥  
٩٨٣١

١١٥٥  
١١٥٥

عظم



مخاض

بها

أخذت الفلسفة بحثاً في الأمور الواقعة في الأعيان المنطق التي لا جزء لها لأنه ليس  
 أمور واقعة في خارج الذهن وإذا أخذت الفلسفة عن أمور موجودة أجزء الوجودين  
 غير مشروطة بأجزءها المنطق جزء منها وهو آلة لبقا الأجزاء وعلما من المعقولات أول  
 كمنهوم: إنسانية والفرسية وثواني كمنهوم الكلية والجزئية والنوعية والموضوعية  
 والمجمولية ونحوها وموضوع المنطق المعقولات الثناني من حيث هي صاحبة للنادي إلى  
 مطلوب ما أو غير صاحبته وإن شئت قلت موضوع التصور والتصديق من حيث هما  
 صايجان لهيات تنادي بها إلى تصور وتصديق مجهول أو لاسادي وإن أردت أخذت  
 من هذا رسماً له فقلت أن المنطق صناعة نظرية بأجته عن التصور والتصديق وهييات لها  
 حيث هما لا كذا أو بأجته عن المعقولات الثناني من حيث هي كيت وليت عليه ما قلناه وبالجمله  
 هي صناعة قانونيه عاصمه لاهن الأستان عن ليرضيل في قوله **فصل** في مطارجات  
 دلالة اللفظ على المعنى قول القائل أن دلالة المطابقة هي دلالة لفظ الحيوان على جزئياته  
 شهوران الحيوان يدل بالمطابقة على الجسم ذي النفس الجسام المتحرك بالآزاده مثلاً  
 وأما المقدمه وغيرها من الفصول فلا دلالة له عليها والعام لا دلالة له على الخاص أصلاً وليس  
 الإنسان كل مفهوم الحيوان ولا جزؤه ولا لانه فلا يدل عليه لفظ الحيوان بوجه وأعلم  
 انه قد يدل لفظ المطابقة ولا يدل تضمناً اعني اذا كان المفهوم لا جزؤه ولا مخلوق الدلالة  
 التضمنية والالتزامية عن المطابقة ولا مخلوق دلالة مطابقة عن التوام ان ليس في الوجود  
 ما لا لازم له باعتبار ما دلالة العقل وعلم ان لفظ الانسان يدل على كل جزئه تضمناً واسم  
 جزؤه الخاص عليه وعلى الجزؤ الذي هو اسم يدل التزاماً والجزؤ العام لا دلالة له عليه ولا  
 على الجزؤ الخاص لما سبق والدلالة الالتزامية والتضمنية تشا ركاه في امر به فارقاً المطابفة  
 وهو ان الاسم ليس دلالتها وسائر التضمن المطابقة في امر به فارق الاتوام وهو ان  
 الدلائل ليس ليشنا على الجزؤ المفهوم ودلالة الاتوام ليست دلالة لفظية بل دلالة استدلالية  
 للمعنى على المعنى ولهذا لم نعتبرها **فصل** في مطارجات على اللفظ المفرد واستلهم اللفظ  
 المفرد كونه مفرداً أو مركباً ليس باعتبار بساطة الحروف ونزكها بل باعتبار ما يبراد بجزؤها الدلالة  
 له أو لا يبراد واعلم ان الهيات كالحركات والتوسينات واشباهها اذا اريد بها دلالة ما يجعل  
 اللفظ مركباً وتشمل عبد الله مختلف باختلاف جالتي جعله اشراً أو صفة فهو كل ويرك باعتبار  
 وجزئوي ومفرد باعتبار **بجث** و**تخصيل** اعلم ان التقسيم الصحيح للفظ المفرد إلى الاسم  
 والكلمة والأداة هو ان يقال اللفظ المفرد اما ان لا يدل على معنى تام في العقل اسى بحيث



غير

ان يدل على معنى من زمانه  
لازمنة الفعل المحل

لستقل صورته في الفعل وهذا هو الاداء واما ان يدل على معنى تام في الفعل وهذا اما ان  
يدل على معنى وزمانه كان متداثا في الجمله والاول كلمة والثاني اسم واذا اقتصر ناسم في الاسم  
على انه لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه من الازمنة الثلاثة المحصلة وفي الكلمة على  
انها لفظ مفرد يدل على معنى وطول على زمانه من الازمنة الثلاثة المحصلة يدعى شك  
المستقدم الماضي بانها ما دل على معنى وزمان واحد من الازمنة الثلاثة المحصلة مثل ما كان  
في قولنا تقدم وسعدم او مضى ويضى وامس هو نفس الزمان الخاص كما هو مشهور وليس  
يصحح ان يقال ان الزمان في المستقدم جزو المعنى في قولنا مضى خارج عن المعنى لا يتوقف  
فانه ان عني المعنى مفهوم اللفظ فكان الزمان جزءا من مفهوم اللفظ والمقدم كذلك هو  
جزو مفهوم مضى فان مفهوم مشى ليس هو مجرد المشى في عو الالة على الزمان او مفهوم  
المشي ثم المشى يدل بالالتزام على الزمان الماضي فان هذا ظاهره بالظلال بل الزمان الماضي  
صحة مفهوم مشى ويدل اللفظ عليه تضحنا ولا يضح ان يقال ان مشى دل على الوجود والوجود  
على الزمان الماضي بالالتزام فان الوجود ثبتته الى الازمنة الثلاثة سواء من حيث مفهومه  
ولا اعتبار الوجود او الوقوع او الوجود او الواقعية التي حصلت والتي ستحصل الا الزمان  
الماضي والمستقبل فلا فرق بين وجود المشى في الماضي وبين وجود المشى في المستقبل  
الا الزمان لا غير وقد دل عليها مشى ومشى المعروفة بحسبها في المعنى ثم التفتوح وجد فيكون  
في محال كما في الماضي واحكف الكلمتان بهما يدل الوجود المتشابه في التسمية المح  
الروا من الجمله المتعديين المتعديين بالالتزام على اصدها على ان الالتزام محذوف  
اعتبارها وان از يد المعنى شئ مما مع الزمان وكلها لما اذ لا يقال ان الزمان الماضي  
خارج عن مفهوم مشى لانها صفة المشى الذي هو المحذوف عن الزمان فان هذا السجيف  
اذ لفظه مشا على صالحها للثبت هي نفس المشى ولا تشبه عليه ايضا على صالحها بل  
ذلك لفظ المشى وهذا اللفظ آخر لا يقال ان لفظ المشى فيها حرف اصلية ضامته مضبو  
ليس معاشا من الاشراط بالزمان والالزام هي الالة على المعنى والهيئات التي في الحروف  
المصنوعة او غيرها تصرف الى الماضي والمصدر وغيرها فان الضوابط لا تستعمل بدلالة  
اصلا دون مصنوعات مما ابراهم ان هذا نعم بان لا كلمة مفردة اصلا بل الحروف  
المصنوعة فيها احكام دالة وهذه الاشياء تبينه الحقا والقصبي لسبب الازمنة الثلاثة  
المحصلة من جد الاسم والكلمة ووجد الجذر التثنية الثلاثي وجنيد لا يحتاج الى ذكر في  
جد الكلمة ما يدل على معنى موجود لشي غير معين في زمان كذا فيانه ان اتفق في بعض

اشياء

لفظ

علم

بعض اللغات لفظ مفرد يدل على معنى وزمانه وشمس معين بحيث تقوم مقام قولنا  
نعمل للشمس المحاطب لا يكون اداءه من حيث دلالة على الشخص المعين يخرج من جهة  
الكلمة ومن حيث دلالة على زمان معين من الازمنة الثلاثة يخرج من جهة الاسم  
فلا يكون هذه القسمة جازمة ولما عهد من لغة العرب الفاعل مفردة يدل على الاجز  
مثل ضه ومه لا مانع من وجود بعض اللغات الفاعل مفردة هي كلمات المحاطب  
والمستقبل واعتبار العوام ان صفة اسم للفعل لا يصلح ان اعتبار الازمنة والفعلية  
المعنى باللفظ ولفظه يزيد في مفهومه الاسم والفعلي ليس خاضرا للدلالة  
له باعتبار الصيغة فانها واحدة بل باعتبار المعنى فاذا كان المعنى للشي اعتبارا على  
كل لفظ دل عليه يكون فعلا ولما دل ان يقول جازم لفظه فعلا بالما المحاطب لفظ مفرد  
وقول القائلين ان الباء والاكف ومحوها زوايد انها هو لضبط الضابط للفقير وكانهم  
كذبوا قالوا كل فعل كان في اوله او نون يدل على كذا وكذا كما جعلوا الضوابط على ان كل  
ما كان وزنه خمسين كذا هو ثقت اوله جمع كذا وغرضهم ضبط الفوق في الكل اتفاقا  
ليسهل الصبغة فان افعال وفعال التباين للمحاطب اذا كان للتا دلالة اول الالف بنفسها  
فانها متقلبة فالباقي اما ان يكون له دلاله او لم يكن له دلالة اصلا ولا مدخل  
له في الدلالة فهو لغو والال هي التا ووجهها على هذا الوضع وهي واحدة  
قولنا مشى وقولنا فعل فان احلت في الجميع معنى واحد والباقي لغو ما محدد  
المفهومان وهو بالجل وان كانت بالاشتمال ثم ان كانت يدل بالاشتمال  
على اعتبار الكمية لفظ تعين على ان هذا القسم بالجل اعني القول بالاشتمال  
فان من جعل هذه زوايد يقول انها واقعة معني واحد ومن جعلها مع الباقي في الاعلى  
الفعل الصادر والمحاطب في المستقبل بالنفس فيقول المجموع له دلالة واحدة  
على هذا المعنى والتا فلو صدها مثلا لدلالة لها اصلا بالاشتمال ولا يغير الاشتراك  
ناذا اضد الباقي له دلالة محذوف دلالة التا فيتمت المعنى الضرورة على اللفظ  
اذ كل واحد من الال ليس حصه في الدلالة على المعنى ونحن لا نجد لما ورا الذي يسمى  
بالاصحاح فنتحنا زائدا فخصا به لئلا يدل المجموع ويريد معنى واحدا هو مجموع الزمان  
والمحاطب والفعل بل لم يرد في لغو اجزاء المعنى تركب اللفظ ثم لا يحتاج الى هذا  
اذ اللفظ يدل من حيث ارادة الال فارتدت بالمجموع هذه الثلاثة ونحوه في مجموع  
من غير ان ارد بالجزء شيئا من الذي يظهر عليه هذه الازمنة والاصحاح فاذا

فينا نحن نذهبهم  
والباقي لغو ودلالة  
اللفظ على المعنى

فاذا قال الله تقدم

فعلت هكذا ليست جات كلمة بسيطة دالة على موضوع معين وهذا كلفك والأبيض  
 ونحوها فانها مفردات اذ حرو المنطوق لا يراد به دلالة اصلها واللغوي في الاستشاق  
 بعض الضوايق بالفارسي مما يراه للسمع لا المحقق وهذا بحث مقارب واعلم ان من جعل  
 للثنا والنون ونحوها دلالة مستقلة لا يجوز ان نقول ان ما وثا والفارو والنون هو ذلك  
 دلالة الكلمة لان الكلمة لا بد لها من دلالة علم زمان والبلد والماضي لا يدل على المستقبل  
 لان هذه الزوايد كادلت على الشخص المعين او غير المعين على ما اخذ في المشهور هي التي  
 تدل على المستقبل فلا يكون الباقي بنفسه دالة على المستقبل ولا على الماضي كما ظن  
 بعض العامة لان المستقبل مثل فعل هو الماضي ضم اليه حرف فانه ان اراد ضميفه الماضي  
 ما لزوم ايد على الحرف الزايد ليس علمه من الماضي التي بها كانت الدلالة على الماضي وان  
 اريد المعنى ليس الزمان الماضي صانرا اخر من الفعل المستقبل وكذا اغوي المستقبل  
 واذا دلالة للماضي على الكلمة فيبقى اما اداة او اسم اخر وقد كانت الداعية ايضا  
 بنفسها ليست بكلمة مثل هذه مركبة او اسم او اسم واداة كما ذكرنا في اللوحات ان  
 اكثرها مركب من اسمي او اسم واداة على ما يلزم من فهم وانما ملون هذا التحويل لما  
 اتفق في اللوحات هذه الالفاظ موهبة للضعف فاردنا بيانها وعندنا الطويل  
 في نحو هذه المباحث تصبغ الوقت فاعلم انه لا يوجد التام من جديد الا في بعض الالفاظ  
 ما فيها اشتراكا بما رقبه الكلمة في دلالتها على معنى دون الدلالة على زمان معين في الثلثة  
 وفارق الاداء الاسم والكلمة با اشتراكه من التامية وان الاداء اذا كانت احدى  
 جزوي القول كلفظ كلفظا وشرك الاداء الكلمة في انها لا تصور صورة لها مشخصة  
 في الاعيان ما ان الكلمة كقولك فعل اصل الفعل زمانه مجموعا لا مجموع الالفاظ  
 ليست اقوالا في القول كلفظ لا يقع في الاعيان فيقول الادوات معنوما تارة واداة  
 ذهنية وشاركتها في شي اخر في اذ اسم وعوالم لا يتصور كلفظين ولا من اداتين  
 على نحوها دون تخلف قسم اخر صدق عن واحد في امر اخر وهو ان الالفاظ مفهومه  
 صحيح ان يكون جوهرا في بعض مدلولاته بخلافها وبحوران يكون لفظا مشترك على الاداة  
 والكلمة كالروابط الزمانية مثل كان ووجد فانها في القصصا ادوات ما اذا اخذت  
 لاعلم جهة الربط كلمة وبحوز ان يكون مشترك بين اسم ولفظ مثل يرد ويشكر وبحوران  
 يكون بين اسم واداة مثل لفظ ما و كهو في الربط وعين والكلمة الحاملة لا يعنى  
 بها وقوع متوهم اني ان مثل مشى وحرك لانه لا تصور لما بين في الطبيعيات ووقوعها في ان

كثير ما يقترن الضوابط

وكانت

ان لم

كل

ان بل لان قد يعنى به الزمان الذي هو على جسد لان الجسم في ما هنا جسمه بالجسد التي  
 يعنى القاعلة في فعله الزمانى مادام فاعلا بل يعول بل هو متفهم بالشعر جنبي  
 الآن حركه موصلة به اعنى الفعل الجائى **فصل** في المطارحات على الكلي والجزوي  
 يعرف الكلي بانه اللفظ الذي يدل على كثيرين معني واحد فيه توسع فان الكلي كالانسان  
 من حيث مفهومه لا دلالة له اصلا على الكثرة وما يقال انه الذي يوسع على الكثيرين  
 معني واحد ايضا مستحج فيه فان لفظة البارى والشمس كليه ولا وقوعها على كثرة  
 الا ان يوول لفظه يقع ولا يجوز وقوعه وقوم الشركة في الاعيان فان الكلي ما لا  
 يتصور تعدد جزئياتها في الاعيان والرسم المحوز في الكتب انه الذي نفس تصور  
 ومعناه لا يمنع الشركة فيه فان قال قائل ان لفظه واجب الوجود على قانون  
 القوم كلفي والكلي لا يمنع الشركة فواجب الوجود نفس مفهومه لا يمنع الشركة  
 وكل ما لا يمنع عليه الشركة لمفهومه يمكن بالامكان العام عليه الشركة فان  
 امتنعت الشركة فلسبب خارج ويلزم منه اشكالان احدهما ان يكون  
 واجب الوجود الذي يرهن على وحدته من امر تصوره لا يمنع الشركة ومن  
 امر لا يمنع لشيء الشركة وهو جالب والثاني ان مفهوم وجوب الوجود  
 اذا لم يكن بالامكان العام عليه الشركة يكون مخصوصه بواجب الوجود  
 لعله فان مفهومه اذ لم يقتض التعيين والتخصيص بالضرورة لعله والثالث انه  
 يصح وجود واجب اخر من حيث مفهوم وجوب الوجود وان امتنع فلا من  
 خارج فلا يصح على الاطلاق ان يقال ان واجبا اخر متمنع ويلزم ايضا وجوب  
 الوجود جهة امكانية واجواب على ما لا يحيل باصل القوم هو ان بين قولنا  
 يمنع الشركة وبين قولنا لم يمنع فيه الشركة فرقا والجهات الثلث التي بعضها قسم  
 بعض اعنى الوجوب والامكان وامتناعي لاسا في معني الاحتمال المذكور في  
 التلويحات وكذا الامكان العام واذا كان مخلوقا ان كل مبدل فان روايات  
 السلفه مشتا ونية القايمين فعلى محقق البرهان هذه القضية محتملة عندنا  
 ان محتمل عندنا قبل لزوم الحجة ان المثلث يكون زواياه مشتا وية القايمين  
 لانه في الاعيان يمكن بالامكان الخاص فان هذه النسبة واجبة وكلها لتخصيص  
 وان كانت واجبة في نفسها فكل امر واجب وكل مجموع على محتمل  
 في نفسه واجب او متمنع وادانقت هذا معقول وجدنا في الاشياء ما لا يحتمل

الامر الذي هو  
محصى

شخصه

برجاء

اخر

الشركة بوجه مثل الشخص المشار اليه ووجدنا ما لا يحتمل الشركة باعتبار المفهوم الذي  
 هذا عندنا مثل الواجب وغيره ثم قد يكون هذا المحتمل ممكنا واقعا وقد يكون بالضرورة  
 مثل نوع لا يوجد مثلاً الآن كالقنفص ولا مانع عن حصوله اعني بقوله لا مانع  
 اي لا يلزم من وقوعه مجال بوجه واذا حصل سببه يحصل ولا مانع  
 من اعتقاد سببه وقتاً ما وقد يكون متمنعاً الشركة ايضاً باعتبار الحي  
 قسمين اليه ما يكون امتناعه باعتبار واجد لا من جميع جهاته كالشمس  
 فانها باعتبار الحرمة بل الكونية بل مفهوم الشمس منه يمكن فيها شركة متا  
 والى ما سيجيل فيه الشركة رأساً كواجب الوجود ولكن لا يمنع اجتماع الشركة  
 مفهومه او اختلاف هذا الشواذ فعني قولنا لا منع الشركة اي اجتماع  
 الشركة ولو قلت الكل الذي هو نفس مفهومه تحت الشركة جاز وكان حسناً  
 وقد عرفت الفرق بين الجزوي المضاف وغير المضاف ولهذا قيل  
 الانسان جزوي للحيوان ليس معناه ما يمنع الشركة ولو لاهذه النسبة ما صح  
 ان يقال ان جزوي وعلمت ان الجزوي من حيث مفهوم الحرمة كلياً فانه يقع  
 معني واصد على كثيرين واعلم ان قولنا الانشائه مشعره لانعني بها انما هي  
 واجد موجود في الكل فابينا في علم ما بعد الطبيعة ان هذا حال بل معناه  
 ان صورته الذهنية يطابق الكثيرين وما هنا قاعدة اعلم ان من قولنا زيد  
 ومعنى قولنا انسان وقولنا هذا الانسان وقولنا الانسان وقولنا الناس  
 فرقاً مثل لفظة زيداً شير اليه او ما شير جزوي وان كان زيداً يقتضى به  
 جامع الاله وقوعه عليهم ليس معني واحد بل كل واحد منهم يسمى زيدا لذاته  
 لا معني تعالى عليه وعلى غيره الا ان يجعل زيد اسماً للانسان او نحوها واذا  
 رينا رطلا ما رباها انما يحكم بحكمه ما به انسان او حيوان ولا يانه زيداً بل سمع ان  
 اشبه ذلك المتخصص بوجه غير متعين وهو الذي يسمى الشخص المشترك في الانشائه  
 معني يطابق الكثيره فزيد مفهومه في كونه جزوي لا يحتمل الى الاشارة واختلاف  
 الانسان في قولنا انسان بالصور بل على الانسان والفرق منه ومن لفظة  
 زيدان لفظة زيد مفهوم واحد لا معان لشخصه ولفظة انسان بالصورين معني  
 واحد معان على كل واحد الناس ويطابق معناه حتى ان من حد الكل ما به الذي  
 تعالى على كثيرين بل على واحد ولا يترك ان يصح قوله على كثيرين بحال الشركة معاً

والمتع هو

كل واحد  
 من  
 هذه  
 الالوه  
 والاشياء  
 التي  
 هي  
 في  
 العالم  
 والاشياء  
 التي  
 هي  
 في  
 العالم  
 والاشياء  
 التي  
 هي  
 في  
 العالم

معاً يكون على اصطلاحه لفظه انسان المسمى كلنا ويشترط في رتب الكل انه  
 بحيث يصح اشراك الكثير من وجه على وجه نصي قوله على الكل معاً فعلنا انسان  
 مع النور لا يكون كلنا واذا كان عنده كل ما ليس بكل الاعصار فهو جزوي ولفظ  
 انسان مع النور وما جزوي محراه في اللغات فانه لا يحلو من امثال هذا كونه  
 جزواً غير معني وطول بعض الناس اللطام في اذ جزوي صريح وعلل بان معني قولنا  
 رطل الرطل الواحد ولم يعلم ان الرطل كل والواحد كل ومجموع الكلين كل وقولنا  
 هذا الانسان وهو وتعمل تباً الحاطب وتعملنا لانا واما لهما ليس كمفهوم  
 زيدان هذا الانسان وكوه اذ لم يكن معه اشارة حسنه او خيالية الفعل  
 فلا معني مفهومه لشخص اصلاً وهو المعني الذي تعالى على زيدان على غير اذ عند  
 كل اشارة لا يصح له مفهوم آخر فهو واما لهما على اعصار في حال انسان مسمى  
 الا ان قولنا هذا الانسان معصود الاسعداد لاساره الى الحاضر وما في حقه  
 خلاف ذلك واما محول لفظه الناس فانه كلي اذ ليس فيه ما يمنع الشركة بل ولها اعصار  
 غير ما للانسان فان مفهوم الناس وحده الشركة ومفهوم الانسان لا يحجب منه  
 الشركة ولا الوجهة **فصل** الامر المطلق في معنى ما هو الشيء فحسب  
 بلا سطر اصلاً من كونه في الدهن او في العبي او حصص يصنع وكما اصطلي قوم على  
 ستمه هذا مطلق اصطلي قوم على ستمه كثيراً فعلى هذا الاصطلاح لا يربط قدر الكون  
 في الدهن والماهة العنسه من حيث هي مخلقه فالواد الحصص بالدهن فيلخرجه  
 عن الاطلاق واذ لم يضر الوجود الدهني لا يضر العنسي بل يضر على ملاحظه الماهة  
 فحسب واذ كان معني الكل على هذا الاصطلاح محو ووقع الكل في الاعسان على رايهم  
 وهذا اصطلي الماهة المروطة بالاحصيص العربية عن الصفات المحصصة  
 والعنسي لا يضر ان يقال له مطلق هذا الاعصار لان معد صفات وان شرطها  
 بالدهن سمي هذا الاعصار وهو ان كان في الدهن لا يلحظه الدهن فهو موضوع  
 بانه في الدهن بل في حيث هي ماهته ليس معها سائر الاوصاف المحصصة وهذه  
 على الاصطلاح الاول فيها تقييد وان شرطها لا يعدد في حصره عن الاطلاق  
 واصطلي قوم بالمطلق على الماهة المحرجه عن الصفات التي ليس لبعض المشركا  
 منها عن حصص فعلنا انسان مع النور وما جزوي محراه مع سائر اللغات معني على  
 الاعصار في الاول لان فيه تعسداً ما هو اذ يخرج عن حده القول بحال الشركة وعلى

سليم

انما هو

المطلق

ماهة

حشيم

الثالث مطلق اذ ليس بعد صفة غير بعض المسترك كما في قوله ما لم يرم صيغ  
 الحروف وبهذه الاعسارات اما هي في المطلق في العصبه المطلقه فان ذلك اعم  
 اخذ والمقدار المطلق على الاصطلاحات على ان مطلق السمي قد يعنى به محض جمعته  
 بحيث لا يارصها ما يمكن او يوسعها حده معاد هو مطلق وما مطلق وقد يعنى به الاصح  
 العر المحاج في سونه او دواعيه الى اعسار ران لا يعنون به الا معدن بل العر المحاج فيها  
 اصعب انه الى العصبه او ردت هذه الاسماء كقولنا تعلق فان هذه اللفظه كبر اما  
 شعاع معانيها مختلفه **فصل** في الشرح والمير ليس كل من شمس فان العصبه  
 المعصبه واللواحق يجمعها ما عاده كالطائفة للحيوان والذكوره والانوثه وغيرهما  
 تعينها بالاداب او بالعرض وغير بعض المشركات صهما من العصبه المخصوصه المركبه منها  
 كتاب اذ المركبات والكتابات طيات طيس المير هو المشرك وكما في اوصافها في شتى  
 وهو في صورته وشمسه وغيرها ما جعل المركبه كل في المجموع كلي وبمحصه كل واحد  
 من الصفات المركبه المشار كتاب بافواه يعرفه في ذكر المركب او كامله والحامله  
 بمحصه باحوالها وما يعبر بها وما تعرض مشخصه والصفات والحامله معروفه لا يمنع  
 الشركه فليس مع الشركه بسببه ومجموع ما لا يمنع الشركه فلما انه لا يمنع الشركه ولا يصح  
 ان يقال مجموع الطيات مع الشركه لغرض مجموعيته فالحق في المشار كتاب انه اعترف  
 باخر والمير ران على انه الاسماء في العقل والمشخص للمراجحة بالمعصه التي هي كلمه في العقل  
 بل بمحصه ما يعنى هو صيغها الخارج عن الدهن **فصل** والعام قد يقال ويعنى به الكلي وبهذا  
 الاعسار يعنى ان يقال الانسان عام ومن جنس عموم الانسانيه اما هو لا لادبها على الجميع  
 بالاستغراق بالفعل اذ كان مفهوم الانسانيه لا دلالة له على الاعداد لا بصيغها ولا  
 مخاطبه بل يدل على الحيوان الناطق مالا يحسب هذا المعنى اذا كان بحيث سار اليه  
 فهو حردى وان كان ما حردا في الدهن وهو كلي لا لوجوب الشركه في معناه فان الشركه لو  
 وجدت في مفهوم الانسانيه ما كان الجسم الواحد محردا ان يقال له انسان كما لا يقال له فان  
 بل يصلح مفهومه ليقه لشركه الكدر من ان كان العموم مدعيا للاستغراق الحكم والمعتوره  
 الكليه وذكرا في ذلك فصل في اللوحات والعرصه والحاصر مدعيا بان المعنى  
 الحردى فاذا عدل بربطه مع المير الحردى الاول ولا يحتاج منه الى اضافة اذ اصل الانسان  
 اخضر الحيوان يعنى الحردى بالمعنى الثاني مع اعسار اعلمه ان كان شركه او اقيه اذا  
 فعل الحيوان اعم من الانسان يعنى انه يقال عليه وعلى غيره وكان قد يذكر مع انما صفت

واي

واضح

هذا هو المعنى الذي...

الحاصر للصفات عام مصاف بتسميه بمحصه بل حول ذلك الحاصر حده حتى لا يتحولون  
 ان الحاد اعم من الانسان وان كان هذا صحيحا باعتبار وصوله الا شرا من الحاد اذ ان  
 حرمانه اكبر من حرمان الانسان مجموعته اشد وعمومه وقد يكون الشيء اعم من جميع  
 الوجوه كما يحسب بالعماس الى الانسان وقد يكون اعم من وجه واحد من وجهه كالانسان  
 والانس والشيء اما ان يقال عام او كلي بالشيء الى حرمانه لا بالشيء الى احران فالسبب  
 ليس عاما بالشيء الى الحارث والسبب بل الى ايجاد البسب لان معنى البسب موجود  
 في كل واحد البسب تاما وليس معنى البسب موجود في الشبب وحده ولا يقال  
 للشبب وحده انه يلب والعام يقال عليه ما يحتمل معنى واحد مجموع كل واحد بخلاف  
 الكل على احرانه ومن القرون بين الحرد والحردى بل نظر بحسب الشيء ولا يدخل في  
 معنى جمعته السبب والحرد يدخل في جمعته السبب ولا يدخل في الشيء وان الكل الحاصر حاصله  
 صيغ احرانه بخلاف الكلي وان الكلي لا يصور بان حرمانه من الفعل بخلاف الكل واخره  
 وان الكلي يصفه بطايق الحرفات ولو صدمها في كل واحد بخلاف الكل واخره وان  
 اجزاء الكل يجب ان تكون حافرة حتى ان كان له حيث يكون احراره حيث هو بخلاف الكلي  
 والحردى ولا يعقل الكل الا باجائه بخلاف الكلي فانه يعقل دون حرمانه ولا يعنى الكل  
 من حيث هو كل والحردى حيث هو جزو فان كل واحد منها معقول مع الاخر وما قيل  
 عليه والحاصل هو يحتمل احرانها بالآخر والكلي حيث كل صاف وكلها في الحفصه  
 المجموعه عليها الكلمه حيث كلمتها والكل يلفظ بها سعا حرد واحد والكلي لا يلفظ بها سعا  
 حرمانه فان الحرد وعلمه والحردى ليس له كلمه والكليه والعرف كسبب وان كان عند البحث  
 يرجع حاصلها الى عدد قليل **فصل** الكلي يسم الى ما يقع على حرمانه بالشوا ويعنى  
 متواظيا الى ما يقع لا على السبب وهو المشكل وهو من كبر معنى احد صيغ الكل  
 ومن كثر معنى اللفظ المشرك فان معنى المتواظي في المشكل معنى واحد في الدهن  
 لم يمان باعتبار خارج من المعنى انه والمشرك يعنى ما يارده من المواضع المختلفه مثل كره او المتوا  
 والمشكله بل ان على ما دل عليه ما سعمال اللفظ مرة واحده والمشرك لا يجوز له يكرر  
 دفعه ويراد جميع من هو مائة كل كل مفهوم استعمال مشتمل وصفا الكل بل ان اللفظ  
 واللفظ المشكل الصحيح الا شرا ان اذا ذكره كلف لادلاله له اصلا وكل لفظ مشرك من  
 حشا شرا انه لادلاله له لا معنى اذ لا اصحاب ولا اولوه ويجوز ان يكون المشرك كالعيب  
 ويقال له يسم الى يسم الى العصبه الباطنه فان اللفظ لفته لا يسم وليس له

ان

كذلك



ملاك هذه الشكركه منك يا مسكركم اهدوا الى الكوهه من الله او من الناس  
لا يرفها بل عرفت اما بلكه نسي قايده من الله او من الناس  
بلا انما تقسم اليها المحشى ذلك وعلى ذلك على احد من اخوان الخاشق  
في المحشى ثم اخذك الله وقد انا المر اهدوا الى الكوهه من الله او من الناس  
عوض ما اخذت من فضلك عام المره ما جوي فتصبي في ذلك لان اخواننا  
لكن انت مورثه الذي يبرك عام المره ما جوي فتصبي في ذلك لان اخواننا  
في الخيف عينا جديا يتجب عيت اهل المسكنه في الدنيا الا كما في ذلك انشاء الله  
انك تجدي عينا جديا يتجب عيت اهل المسكنه في الدنيا الا كما في ذلك انشاء الله  
مع تبلك الن محشى بكونك سا ملك من اهلك في ذلك انشاء الله  
الا سمع به فلهذا اراي المعايير والما قصير يتبع لك الوقت بل اورد  
نبت ما لك ما عليك من المعايير والما قصير يتبع لك الوقت بل اورد  
قاله ويا طتمه وانت با ما انت با ما انت با ما انت با ما انت با ما انت با ما انت  
واصل ما بلك لا تأخذ نار ولا تكتف عار ولا تشق احالا بما لك ولا بالسلك  
امر لك ان لا تأخذ نار ولا تكتف عار ولا تشق احالا بما لك ولا بالسلك  
من اين يكونه من الزوايا التي تارقتي عليهم من سماعك عن ضريحه وكله على  
مخظ من الناس وانت مثل سلكه من ان تقار مثل قنقه البضاه احنت  
لكر كما اننا يورطنا رجا نيك لو نيك نفسك راسع وعشرين ربي  
الي في الظن فانك وحقني عند منع بالعبا وانتم بالكيه فاننا نكرك ابي  
ررمي تقول هذه من قللاه الذي اوردك في العبا وانتم بالكيه فاننا نكرك ابي  
الي من رفيع محمد السقا واقف عنده وقول العبد في عبيد من عبا وانتم بالكيه فاننا نكرك ابي



معنى واحد بل هذا اعم له معنى واحد وسركه من قسما الظكى ولا يصح له ان يعامل المتواضعا  
كالمحمول قد تدركه وتسمى الاثان وقد تدركه وتسمى العرش والاحواران يعال للفظ  
لفظ المحمولين غير مرادك منه انه انسان او عرش فان مراده شي واحد يستبته الى  
الكل سواء خلاص ما هو صدر على مسعرا المشرك واذا ذكر المشرك وطول بحقه  
لا يصح الحد بل يصح الا ان يعنى بعض معنوه وانه لا ينبغي له ان يشار على لفظ الاستيعاب  
معنوه ولا ان يحتمل واذا كان تحت ما في لفظ مشرك لم يكن تحت العلة هو جوهر او  
لشي بجوهر واللفظ مشرك فاحتج محتج ان العقل مدرك لذاته واخرى وكل مدرك  
لذاته واخرى جوهر فالعقل هو جوهر بعينه حتى العقل ما يبطل منه من غير العقل  
عرش فانه قد يفتي بالعقل من اجز لا يدرك ذاته وعين وكما لم يفتي مسله المكان انه يتسبب  
النه الجتم على انه منه وكل ما كان كذا فهو جوارح فانه في معنى المكان هو ما يتفرق  
عليه الجتم لا يسمع معه ذلك وان ما دى لبراع الاز لعل المكان اسي شى معنى بما صار  
التراب لغويا لا صفة وتسمى المفهوم حتى يصح الاحتجاج على شى لخصم لازما واطا  
عنت اذا استعمله الجتم لى لى يعنى غرضه او جملة الذى عليه يحصل المقصود واعلم ان  
اللفظ المشرك قد يكون كلياً في كل معنوه وانه كالعش وقد يكون جزوياً في جميع معنوه  
كله ريد فانه واضح بالاشراك على معنوه وانه قد يكون كلياً في بعض معنوه وانه  
جزوياً في الاخرى عند الله وقد يعنى اللفظ على المشى وصدفه بالاشراك كالاقبال  
اذا سمي به رجل ولما صار وقد يعنى على الشى ووصف كالمقبول اذا سمي به انسان ويقال  
عليه انما اذا كان له اصل والعروضها ان الاول اعم من الثانى ويحمل قد يعنى على شى واحد  
باعتبار من مساسه كالنوع على الانسان لمعنوه فانه لا يدخل احد مما يحل لاجزاد المعنى  
العام لا شرط صفة وطرا فلا يولد لوصفة الخاص والى قيتك بيان وقد يعنى على شى واحد  
باعتبار من بطر احواله الثانى كالامكان والكثافة فانها تملكه بالمعنى العام الخاص  
والمعنى الخاص بطر احدى العامى والمجازى اعم والمثابة ما به قد سعار استمد  
السبب للمثبت والمعنى واسم الشى لا زعمه كنع كان وان لم يكن مع مثابه  
الا ان يعنى بالاشياء المتساوية ما يبع على المتساوية من المجازيات اصطلاحاً او باعتبار  
ما شتبه على العالم ولكن هذا الاعتبار كان يلقى لى يكون المشرك يسمى بهذا الاسم  
ويسمى المتساوية الاحتمالية كالعرش المنقوس منه وعلى المحمول المشهور وقد يكون  
عقلية كالمخارج المسهورة والبلد والنجوز ما يكون المجازية مما اصابته لفظ الاوصاف

ملا ٢٠

علم

الاصطاح العاطف او جعله كالسبب والمنتبب وشارك المجازى المشرك لفظاً وقد يعنى لى  
الندى المقصود وفارقاً به معنى الظكى وشارك المجازى وسما الظكى فيما فارق به المشرك وهو ان  
وقد عه على الامرين باعتبار معنوه لا مجرد الاسم وشارك المجازى المشرك فيما فارق به المشرك المقنات  
وهو ان يكون وقوعها لى على الكاف فان المجازى في الموضوع الاصل والمسعار لى على  
الكاف وكذا المشرك والمشرك والمواضوع المشرك الى ان لا يعنى لى بعض المواضوع من  
نظفان عليه الحق اما المواضوع قد عوى كالمحمول على الاطلاق والعرش واما المشرك  
فان لفظ العرش لى بالصر اولى منه بالذهب واعلم ان المشرك قد يكون مطلقاً وقد يكون  
كالاسم وقد يكون بالصفة الى مسداً او كقولنا طبي الكسان والمبضع والدواء الى غاية  
واحدة كقولنا صبح اللدا والراصة والعصير وقد يكون بالصر الى مسداً واحد وعادة كقولنا لاشياء  
الها القينة والمساوية ما يكون اتم للشى وصدفه كالصام والشمع والقصص كالصائم  
والمهندا وصدفه كالمناطع والعصم واعلم ان الاسماء قد يكون لى بالصفة كالمهندا وقد  
تكون من صفة بغيره كالا سعى وقد يكون لى بالاسماء بانه كما تم قول وقد يكون  
باعتبار صناعتها كالحداد ولا بد من دلالة المصوع على ماله الاسماء وما منه الاسماء  
والصفة اللفظية والمعنوية وتفرقة اللفظ فانه ان يعنى به ماره القضى وصدفه وان يعنى بالموصوف  
تكون مشركاً **فصل** في المحارفات على الموضوع والمحمول قد ذكرنا في مواضع انه  
اذا اصل حى لى بعبارة ان معنوهما واحد والمجازى الاشياء المتواردة لا حاصله فان  
العابرة الانسان شريكاً فالاثان ان وقد عقلت لى بغيره يحتاج الى تصور  
وها هنا تصور واحد ولا يجل ولا يجل ولا يجل الا ان نوصف باعتبار راد قد ذكرنا في  
بعض المواضع ولا يجل على الكل وهذا من تفصيل انما هو من الحيوانه فلا يجل الا على حية  
واحدة وهو على ما لو اوصف الحيوانه مطلقاً منها الى الاثان والعرش سواء اذا  
حليله يكون معناه ان الحيوانه المتخصصه بالنطق مطاوع الحيوانه المتكلم المقنات وانه  
المتنعه الله وبعين لى انما موجودة في الانسان فانها يكون حروا وحيداً يكون المحل المتكلم  
مطاع الحيوانه لا الحيوانه واما الاحا الممايزة كالحايك والسمقف ولا يتبيل الى جهلها  
كاهي ولا انسان اللب جانحه سواء اخصصا او مطلقاً الا ان نوصف انه ذو جانحه ولا  
يخوز ان لى الاثان بسمى كالمصنف ولا يجوز لى الاثان حتم كاشيوى  
الشمس والجانحه فان الجانحه كالا نطق كل ما هذه اللب والجانحه كل حصف  
الاثان بل بعض اخرانه ملك يوصف به الكل وليس الكل هو الحرد ولا الحرد وصف

مبدأ واحد

للكلام في اللغات محورات ولما عود الى هذا الكلام واعلم ان الجزو من اعني الذي  
 يترجم منه منع الشرح كما اجمالا فلان الجمل بوصف له والموضوع والسبحه في غير  
 وصفه بوصف له ليس اما المقصود فهو موضوع الجوزي ان كان كذا فهو وصف  
 لانه تصور اشراقه وما ليس له ذلك كما ذكرنا في مواضع وكنت كما الموضوع لطبيعي  
 كالات ان اذ احل عليه بدل المكتوب ومنه غير طبعي كالعكس والصورة هو الموضوع  
 الطبيعي للكلمات باسرها كالف احد بقى ان يقال ان يكون موضوعه حروبا وقربانيا  
 انه ان كان هو او مباحه فلا يجل على التعديرو ان كان كما قال هذا الضاحك هذا الكاتب  
 فان يصح ان الضاحك في حيث هو ضاحك ليس كاتب ولا يمكن له ان يكون وصفه  
 فان الاشارة بسبب ان يكون وصفا والاساره بهذا ان كان في العولين الى شي واحد  
 تصح فليس شي واحد بعينه كلاما فان يلقى ليس الواضع في ما هو واحد لا يكون  
 شيان وان اضرب في هذا شي واحد ما صعبا حين يكون مثلا هذا الان في صوره  
 الذي هو الضاحك هذا الابن الذي هو كاتب فكيف الضاحك والكاتب كل واحد  
 وله يكون جميع الكلام هذا الابن لغوا وان كان الاساره بلعني هذا الى سبب  
 اجدها نفس الضاحك والآخر نفس الكاتب وليس اجدها هو الآخر وقد ذكرنا اننا قد  
 الضاحك كاتب انهما ليسا اجدها صفة لانه ليس الضاحك صفة للكاتب ولا العكس  
 بل شي بال وبعيد الاساره في سببها مسبح هكذا في السلب يمكن ان يقال  
 ليس بحر واول شي في الجزو يد اعلم ان الذي قاله بعض الناس ان قولنا الانسان ضاحك  
 فيه سبب بوصف بكلمتها كما كان في قولنا الضاحك كاتب وهو ما ذكرنا في المعول  
 على الكل في كل انسان ضاحك معناه كل واحد ما يوصف بانه انسان في حين انه  
 لانه اسماء ايضا الموصوفات بالموضوع والموضوع والمحمول كما كان هاهنا ليس يصح  
 فان قولنا الضاحك كاتب غير سوي اساره الى الاتحاد في حاله في قولنا الانسان  
 ضاحك ليس هكذا اسم او قد يكون ان في سببها شي او ذاتا مطلقا بوصف  
 بالانت له والضاحك لانه او الشئيه وكذا في سببها او صفة للسبب باصراع الاعيان  
 بلعها الانسان وهو الجوزي بل هذه اعتبارات بلحق الماهيات المخصوصة بحمايتها  
 فكيف انسابا محض ما يقال له في واما في المقول ان الضاحك كاتب والضاحك كاتب ما جاد  
 انسابا لانه خلاف كل صفة كاتب فان الكاتب ما كتب ما جاد الموصوفات  
 بالصاكن للماكنه وهما تحت مشهور ليس منه كغيره كما هو وان قلت ان

لان ما ذكر

هذا انسان

ان الموضوع يذكر وبقائه في حاله المستغنى في قوامه عن حاله السند البر والصرف هو الموجود  
 موضوع الجوزي هو الموجود لا في موضوع فالموضوع بالمعنى الاول بسبب انه يعلى وهو ان  
 فالماهيات على انواع اصنام بها ما هو غير موجود في موضوع ولا يعول على موضوع  
 كالجوزي المشار اليه الجوزي فانه ليس في موضوع الجوزي ولا يعول على موضوع الجوزي  
 اذ لا يحول جرد على ما سبق ومنها المنشوب بكلمتها كالاغراض الكلية مثل اللونييه  
 فانها نسبت الى جواهرها التي يحلها موضوع عد جعله ونسب الى حالها في ومنها ما نسب  
 في دون على كالعرض الجوزي فانه لا يحل ولكن هو في الجواهر فالاول الجزئيه والاني الجزئيه  
 معناه المسوب بحلي دون في كالجوزي يحل للكلمه ولا نسبت في الموضوع الجوزي  
 والمنسوب بحلي الى المنشوب بحلي مستوف بحلي لان موضوع الموضوع الا اذا  
 باعتبار يحل بالعدد كما سبب ذكره والمنسوب بحلي الى المنشوب في منشوب في كما يحل  
 له في المشهور في الشئيه في الجوزي والحركة في الجسم فليس سبب الا انها هاهنا الى الجسم خلاف  
 المنشوب بحلي الى المشهور فانه في الجوزي على العوض ولا نسبت الى الجوزي على الجوزي  
 بحلي الى المنشوب في المنشوب في لا يعول على السواد والسواد في الجسم والمنسوب  
 في الى المنشوب بحلي المنشوب في ايضا لا يعول على اللون على السواد والسواد في الجسم والمنسوب  
 وهذا الجسم اذ في سبب اشراك اللط في لولا ذلك ما كان في هذه الاشياء فاشبه  
 كغيرها تحت من سبب **فصل في** المعارضات على الراجح في العوضي قول العالم ان كل  
 كمال في سبب الى جواهرها هو اما داني واما عرضي كلام صحيح ولكن لم يشتر جميع الدراسات  
 والوصفات بالسند الى الموضوعات وانما في الناطق ذاتي لانت و ليس لان حزن  
 له والضاكن عرضي لان في وليس لان حزن له وانما في حزنه وان كان هذا  
 الجوزي محلا فان الكلي ليس محلا للجوزي اذ هو اعني منه والراجح هو الراجح في جميعه الشئ  
 الا ان يوصفها السعة التي يوصف بالكليه لا على انها كلييه وحينئذ اعلم ان الجوزي العام لا يعنى  
 انه ان الجوزي يعنى ما هو جوهري بل يعنى انه ان الجوزي الذي له سعة صلوحي له يكون  
 اعم وحول القائل كل كمال في سبب لي محلا وكل جوهري اما داني واما عرضي جاهر لجميع الدراسات  
 فالوصفات الا ان فيه توسعا ما فان الراجح في جميعه و قد ليس له الجوزي لا يحل في سبب  
 انهم منه ان كماله السعة صالحة للجواهر باعتبارها اذا لم احرازها كذا واما كذا وقد  
 ذكرنا ان الفاعل الصحيح في الراجح في العوضي كغيره في الراجح في العوضي و قد ان سبب  
 يعمله على ما يعقل اعم من الراجح وان يكون عليه ولا يعنى ما كتب به وجود الشئ فان المراد

نسب

وجوده بخرو واحد بل الخرد على الكل يعني انه سوف علمه الكل في الذهب والفضة  
واخطأ من قال له الذاتي بلو الذي لا يمكن له ان يوجد في الوهم عن موضوعي اوانه الذي  
تستبينه الله واحد وليس لعلم خارج فان بعض التعريفات كما توجب  
للاربعه شراكم بعد من هذا ومن قال ان الذاتي هو المعلوم ما اعطى حقه ما  
من المعلوم ما يكون مقوما للوجود مثل المجلد للسواد والاقارات العادة نافع  
لاستبدال وجودها على كون الشئ ذاتا فانه لا يستدل بوجوده على الخاص  
ولكن يستدل باسماها على انها اللاه فانه يستدل بانها العام على اسمها  
الخاص فليس كذلك يقول ان هذا الشئ لا يعمل الماهية دونها ولا يعلم خارج  
موجودا في وكثيرا ان يقول ان هذا الشئ يعمل الماهية دونها او يعلمه يستبينه الى  
الماهية بخارج كالوجود لما هيته ما فليس براتي وتعرف الذات باه لا يعمل الشيء  
الانه وبت فان اللازم لا يعمل به الشئ الا مثل هذا بخبر زنده عما سوف عليه  
يعمل الشئ فان الشئ لا يعمل الا بحوره مدرك هو نفسنا وعمرها وليس ذاتا للمعق  
مثل العرسه معصدا بالمجور وكوه واعلم ان معوم الوجود قد يكون مجامعا مع الشئ  
كالحوره لا عراضه وقد يكون ميانا كالشئ للشعاع وقد يلزم كالمثل ان قد  
تعارف في العدم اما في المناس كالاب الا ان هو علة للوجود الا ان وسع هو بعينه  
واما في المجمع فكالمصوره المعارفه الى بل يعوم الجهول واما معوم الحصفه فلا  
تعارف ولا مناس ولو ازم الشئ فذلكه متكافئه ان لا يكون بعضها سوكه بعض  
كالمضايفه الكاب وقد يلق بسوسه كالتصاير سوسه النجوم وهذا القسم ما  
يعوم على الاعيان بحسب ما سببه التي للفرمان الدال على ما به السلاسل  
التي احادها صحيح في الوجود وينسب انها بهان الداسا والمبرسه جاسا <sup>الذات</sup>  
ومن المشهور ان ذاتات المعقول بحسب ان يكون منها هبه والاسوف فهمه  
على ما لا يتماهي وهو محال واما اللغز ان الذي لا يقع في الاعيان بخوران يذهب  
سلاسل معرسه لها اليه غير النهاية واما المتكافئه فلا تصور له بلون الماهية  
واحدة الاعيان الهان فان الشئ الواحد لا يعضي اشياء الا سوكه واذا كانت  
احراوه مساهية الا عدد اسماها بعمر سوسه في خارج فان المجموع اما ان  
يعصم بدانه او بجزئه واما هذا كنه الاسم نصف الاربعه وربع الهانسه  
الى نصف نصف نصف النصف الى عموا الهانته فانها ليست متكافئه بل يصير

ايضا

كاستن

لاشفي

يصير المسه الى الكبر سبب نسبة العقل ولهذا موضع غير هذا واللام لا يوظف  
الذي يدر في الذهب يوسع رقعته في الوهم فانه من يملكه حظه العقل وجوده وما لا وسط له  
عينا ما يصح في وجوده في الاذهان فان السوسه سكا في الاذهان لما كان وسكا له  
في الاعيان والوسط الذهني ما يعلم بسببه لارم والعيني بالحق سببه وقد يعلم  
بحر العلم بالملول لانه يكون عينا بالاهم واذ امكن اللارم بالحق الماهية كرافا ما  
يعني به ماهية موضوعه واللازم لبعه ماهية لا بعد ان تعال انه ينسب الى  
الاشياء ماهية بعينه وراحت ان الذي يحمل دون الاسما كالحوره والوضعي لا يحمل الا  
الا باعشار في الجلاله يتقود دون السواد فيرجمه على الشئ بواجب للاطراد فان  
الذاتات ما يحملها اسما كالمالحق ومن العرضيات ما يحمل دون اشياء  
فالس يحمل على الحوره وعمره وكالحوره يحمل على السواد دون اشياء ونسب  
العوضه ذاته للسواد فان اصاحه الموضوع حاره عن جمعها والاسود له حوران  
يصور حرا حوران الا حوران اجزا الذهب مثل الحاديه والسعف ليس شئ منها  
صا كالحاديه <sup>لا</sup> ومثل هذا ليس له فانوه مخرور وخصصه لاستغناء الاسما  
من الحرا بالاشئ منه جعلان مع اعراضه ان جعل الا ان حيويا نا جعله بالحقا  
كانه لم يكره في الناحق انه مشق ومن الذي ماهودام يعوم الحصفه الواقعه  
كالجسيم للعقل ومنها ليس يلزم يعوم الماهية لان تلك الماهية ليست بداعه الوجود  
كالجسيم للوشر فان السواق وانظرا ليعني يعوم الشئ الماهية والعرضي اللازم ما لا  
يكن فهم حصفه موضوعه وتصور ذلك العوض مع الجمل بالنسبه او الشكر هذا  
كالمثل في زمانه ومن اللازم للماهية ما يكتسب منهم حصفه الموضوع وتصور  
معوم ذلك اللازم مع الشكر في العينه كمناسا وان تقوم الزمان للعالم فانه يتصور  
مفهومها مع الشكر في النسبه الى ان يرضي علمها مع انه لارم له في الاعيان مكان  
هذا اللازم ما يلزم في الاعيان دون اللزوم في جميع الاذهان مثل كرويه اعني  
حصوله مع التصور والفعل في اللازم لارم ماهية دائم بعينه فكر الماهية  
ابدا واللزوم دائم ككون العقل حرا واليه او كونه يمكن الوجود في اللازم ما يلزم ولكن  
لما دون اللزوم لا يحلو الماهية بل ما سببها كحقيق الماهية التي عندنا في اللازم  
ما دون حصفه لسبب خارج كوجود المعارف في جميع الوجوه في اللازم ما يلزم  
حصفه بخارج ما وام الشئ ولكن لا دائما لان ذلك الشئ له لدم كسواد الزمخ

قد سئل

كلوازم

**فصل** في محاورات على المقول في جواب ما هو اذا بان اللفظ منه مفرد والمركب  
 فاللفظ مع القول وعن القول فكيف في رسم المقول في جواب ما هو انه اللفظ الذي يدل  
 على ما هو المسئول عنه من محاور ولا يحتاج تكرار في قول فان القول ايضا ما يفرق تحت  
 اللفظ وكان لا يحتاج ان يقال يدل على ما هو المسئول عنه من محاور وعلى الاجراء تصفيا  
 فانه اذا دل بالمحاور على الكل يكون قد دل على الاجزاء وتفصيلا وذكر ذلك لانه على الاجراء  
 نصنا لشيء فانه ما هنا وقرن من المفهوم والجمع والطلب المفهوم لا يحتاج الى التصديق  
 بالوجود بخلاف كالمجموع من الاستجابات لها مفهوم وليس لها صميم والمطالب  
 اللغوية بطلب المفهوم دون كصميم والمالم يكن حروا لشيء هو لا حروا كصميم هي والساير شاك  
 عنها بغيرها وعنه بقية فلا يحتاج بالجزء واعلم ان بعض المواضع لا يجوز ان يحاط  
 بلغة مفرد الشارح والشرع هو وهو مثل ما اذا استعمل في جمعة الاثنان وليس الا  
 وذكره وفي بعض المواضع يحاط بلفظ مفرد مثل ما اذا استعمل في جمعة متعدي الحيات  
 ليدعو وحواله يحاط انهم ماس ولذا اذا استعمل في الاسان والعرض والنور في جواب  
 ما هو ان مع هذه المواضع بلغة المفرد وطالب المفهوم وقد تكلمنا في اللفظ المفرد الا شاعر  
 ثم ان اعاد السؤال طلبا لجمع صميم الجواب بالقول الدال عليها الا انه ما من  
 موضع في اللفظ المفرد الا ويصح المركب فان ورد في الجماع من المذكورين جدا الاثنان  
 بذلك اسمه او جدا الحمول بذلك اسم الحمول لا يفرق اذ قد اجدنا البعض على ما دل  
 الا يتم حيلة واعلم ان قولنا لما استعمل في الاثنان والعرض والنور انهم ماس هو جواب  
 ليس جوابا نذاتي المسئول عنه حتى يقال ان يقول انكم منتم ان اللابي تعالى في جواب  
 ما هو علم الحمول ها هنا في جواب ما هو وداني فان الحمول داني لشيء ومقول  
 في جواب ما هو ليس آخر فان لا يارحلب ها هنا الماهية المشتركة اذ لم تسأل عن الفرد  
 وحده والاسان وحده بل يتناول الجميع مجله سواء اوصلا انه ما هو ولما اجبتا مانه  
 حمول احسا جميع الماهية المسئول عنها وهي الماهية المشتركة ولو كان احسا بالجمع وحده  
 او ذي الفرد والحسائر والمحرك بالارادة لكان جوابا بذاتي واحد وذاتي ليس هو  
 والسؤال عنه هو فاحمولان ذاتي لكل واحد والسؤال عن كل واحد بلغة الماهية المشتركة  
 والمقول في جواب ما هو هو ما هو الذي المسئول عنه فمقرر ما قلنا ان الحمول مفرد  
 في جواب ما هو يسمى ان نعلم بالاسم الذي يستعمل ما اذا اذن بالاسم الى سر واحد فهو حمولان  
 جيل البركيبة المعصية وهكذا السابغ زيد وعمر وحواله بطلب الماهية المشتركة وهو الاثنان

وذاة ولكن مقولة  
 راب ما هو بالاسم  
 لشيء وذاتي بالاسم  
 التي هي آخر ما قلنا  
 انه ذاتي حمول  
 ما هو

الاساسه يحتاج بها وان استعمل في رداه ما هو فهو محال لانه ردا يحتاج بها  
 فالاساسه اذا احبب بها في السؤال عن الجماعه وعن زيد وحده هي الماهية  
 المطلوبة لا داني الماهية المطلوبة فالراي لا يحتاج به بقية والاصارات الذات  
 فانه من فان اعلما الاسان راتيه لوند لا يعني به كصميم زيد فان جمعهم ردا  
 هي نفس الاساسية فكيف يكون الا ان نبيذ ذاته لنفسها وقد قدر الداني  
 بالحرو بل يعني به ان ردا ان اذ دعوا في السؤال والمقدار وهنات  
 اخرى مثلا واخذ معها الاساسه لوضد الا في نبيذ ذاته لهذا المجموع ام حرو  
 مجموع الاساسه والعوارض لا حرو جمعهم ردا والمطلوب بها هو الماهية  
 فالاساسية ذاتية لشيء ومقول في جواب ما هو لشيء آخر وليس ها هنا حاجة  
 الى اصطلاح آخر كما نحن صاحب البصار وذاتي لشيء لست ذاته وليس له  
 ذاتي تعالى في جواب ما هو ما هو ذاتي له في جواب حرو والشيء عن السؤال عن كليل  
 وهذا يسمى توسيع من حيث الجنس مانه الداني الذي تعالى في جواب ما هو على اشياء  
 محمله الحياتق فانه ذاتي لشيء غير ما قبله في جواب السؤال عنه ما هو وكذا اخذ  
 الداني في حرو النور في حده جهات اخرى وليس بكل ما يقال على محملات الجواب في جواب  
 ما هو حاله كحال الحمول على الوجه الذي ذكره في الكس فان الاعيان جعلت لشيء  
 اسانا هو عينه جعله حيوانا فان لم يحصل ذلك الانسان فلا يحصل ذلك وليس نسبة  
 الحيوان الى الجسم من النفس او الحيوان لدا فان الجسم في الاعيان جعله حسا غير جعله  
 حيوانا مثلا والجسم حور ان يرفع عنه خصوص الحيوان وسعي في الاعيان حسا على  
 ما سئلينه وان كان حوافر تكلفات الجسم والحيوان لا حور ان يرفع عنه في  
 الاعيان خصوص الاساسه وسعي حيوانا وليس الكلام في الحمول والجسم باعتبار  
 الأمر الذهني اذ الحمول الذهني والجسم الذهني والاساسه الذهني معسا ونه من عدم  
 الحاجة الى تخصص فليت ان لم ير المعقول في جواب ما هو على حرو اذ لم يكن معدلا  
 على واحد من تلك الجماعه عند السؤال عنه وحده ان يكون جعله في الاعيان بحسبه  
 جعله في التخصص حتى لا يفسر ببدل التخصص معان الكس على حده لا يلغ  
 ان يوجد فانه لا يفرق بل يتوزل في المغيران في جواب ما هو بالاسم جعله في الاعيان جعله  
 الاثر الذي يخصصه بدل ذلك التخصص المعروض لطلب الدليل في الاشياء التي

يختلف بها ما منه واحد بالعدد دون الجمعية ما يصح بغيره ولا يسمو رعية كإضافة الموضوع  
المعين لهذا السواد فان العارق من السواد من الحاصلين مجتمعا واضاف مجمله مما لا  
يمكن ان يسمو بغيره وذلك السواد لعدم باق يوجد بل جعل سواد ذلك لعدم جعله في  
هذا الجمل لا يمكن بغيره حواء ما هو ولا ان يقال السواد ان مجملان بالجمعية  
صلى انه لا يلزم كون الشيء موصوفا لوجوده من ادم من اتحاد الحاصلين بل جعله بذلك  
حواء ما هو وليس يصح في قول من خرف من الخا عن المدكورين بان الانسان اصلى  
لغواضها اصلى بالانسان والحيوانية فلما ان عني بقوله ان الحيوانية اصلى  
بالانسان اي خائبات الحيوانية لا يسمو جميعها بنفسها المقسمة وليس بالناطقية حرو  
جميعه الحيوانية لوجوده فصل الحيوانية المقسمة لها كلها عصبان لها كما ان الوجودية  
محصلة للانسان وهي عصبية له والذكورة والابوية والابوية والابوية بالحيوان الثاني  
لا يلزم بها اختلاف الحقائق فان الذكورة والابوية والابوية والابوية اعراض جارية  
للحيوان والعدد لا يجمعها بواحدة ام اعم او اخص ولا يجمع بها حواء ما هو وان عني  
به ان خصصات الحيوان يتوحد مجموع الحيوان وذلك المصنف فيكون ذلك للمجموع  
فخصصات الانسان كالذكورة والابوية ايضا كما لها فالانسان الذكورة معهوده  
مجموع الذكورة والابوية واداسيلع الان ان ما هو عمل حيوان فالحق  
ما يتبطلا واداسيلع الرجل ما هو اعني حيث جعله الوجودية معال في الانسان  
ذكره كل شيء اذا اذمه واداسيلع مجموعا فهو ما جعله ولا يصح له ان هذا الشيء اصلى  
به الحقيق فيخلق حواء ما هو والشيء الذي اصلى به الحقيق ما اصلى حواء  
ما هو فان الحقيق المخلوب وعلى صاحب هذا الفن ان يصنع ان هاهنا امورا دانية  
جميعه بمصنف باسمه الحقيق الحواجر ما هو تسمى اجناسا والمخصفات فهو لها وامور  
دانية بمصنف بمصنف له كجعل حواء ما هو تسمى انواعا والضايق من  
اصلى في الحيوان كما هو واصلى في الحقائق والعاقبة ايضا العنصر لعل كان  
واما هذه التعليلات فهي باسرها لا حاصل لها والمعاد واصلى في حواء ما هو والعاقبة  
واعلى ان المقسمات التي لا يجمعها حواء ما هو كالسواد والبياض ويجوزها مصنفه  
وليس كذا الاسم بحسب الان في الرطب حواء ما هو لا يدخل الان في معهوده الرطب

وكانت  
وعني بالانسان مجموع الجنس فذكره بالانسان

والجلد يدخل الانسان في جنسه فاداسيلع الكبد له الوجودية حيث هي حوله لا  
يختلف بها حواء ما هو اولت تحت الانثى من سواد حواء ما هو لا يجمع به  
ان يدخل الوجودية من حيث هي حوله اذ اسماع جعلها التي له حواء غير الحواجر  
عنى السواد في جعله المراتمة حيث هي امرأة لوجعه الانثى من حيث هو ما هذا  
ما خلا بل يفتون به ان رجلا وامراه اذا اشربا الدم ما هما حواء الانثى  
واداسيلع رجلا ورجلا من حيث الوجودية بل ان هذا السواد ما هو حواء ما نه  
انسان ايضا ولا يجمع الا غير هذه من مجموع الجنس وكفى هذا القدر وبله السواد  
اكثر من هذا المصالح والذكي لا يجمع عملية من العوائب التي اعلمها اياه ان يجمع على  
ما هو جمع في ما هو مختلف باختلاف العادات واللغات واعلم ان صواب ذلك  
اذا جعت نفس معهودها لا يجمع التركة مجموعها الا صنف لا يجمع الصنف  
نفسه الى ما يجمع اذا وقع في الاعيان لا يوجد الا في واحد كما ذكرنا فكلما انه قد يكون  
نوع الشيء في شخصه فقد يكون صنفه في صنفه ومن الاختلاف ما يكون عاما وهو صنف  
نوع واحد كالغرض والبطن ومنها اصناف الجفش كالذكورة والابوية للحيوان  
فالحيوان له منتديات منعقدة كالفضول ولها مقسمات صنفه ومن اختلاف  
الجفش ما هو اصناف النوع ايضا كما ذكرنا واعلم انه ليس الجي كالجوان فان  
الجي ليس له الحيوة كما حقا او عر جفشم الجي ليس بجفشم للانسان والحيوان الجفشم  
داخل في صنفه فهو جفشم فلا تقوم اجزها معام التي فاعمال الانسان في الجفشم  
مثال لا يقيق وجايعه المطاخرين دعوا ان الجوان على العلك والاسنان  
ما هو اكل الادم فان الذي يقال على الانسان كونه منصفه باختلافه وكما هو اذ خلا  
فيه كحلل في المعول على العلك وهذا اصحاب الى اصحاب آخر فان الناس  
عندهم كل جفشم له حيوة ما يفتون حيوانا والمعن الذي يقال على العلك كونه جفشم  
نفسه يترك بالادارة معول على الحيوانات ايضا اذ العلك لم يعتبر في حيوانه  
كونه لا يتحرك او غير متحرك وله ما سئل فان هذا متحرك فله من يفره الحيوان او يحكم  
بما على العلك الذي هو من شفاف ولو عهد الناس جفشم اذا نفس متحرك بالادارة  
حساس مثلا ستم حيويا فان كان غير متخذ ولا مايت او كانوا اسكن فيه انه  
هل هو متخذ ونحوه ام لا واما الاصطلاحات واللغات واعراض واضعي اللغات  
واحوال العرف امور ليس لها اول معصده على ما جعله فيها محتجا بها **فصل**

في مخارجها على الالفاظ الخمسة فلعلم ان كل امر من شرط كل واحد  
 منها بالاشارة الاخر ما يدخل على اعداد العيون والخصوص ليس احدها  
 عام ولا خاص بالاسم الاخر بل هما متكافران فان العام لا شرط شرط وان  
 على نفس اعداد العيون ما عام الخاص والنوع لكان على الكلي المعقول  
 في جواب ما هو على المنفقات في الجمع وعلى ما فعل عليه الجنس وعلى  
 عنى فولادنا اوليا وشرط في احدها الاصنام الى العالي وفي الثاني ان  
 جميع ما قبل عليه في جواب ما هو ولا سعوى شرط كل واحد منها الى صاحبه  
 وليس احد هاهنا يبع الاخر فالانسان نوع بالمعنى المتناسخ ومن لم يذكر  
 الجنس والنوع في القول في جواب ما هو واقصر على كونها معلول على  
 محملات الكليات او متفقا مثلا سطر عليه جدا كجنس بعينه والنوع  
 يفضل ان جبر بالرائي والافعال للجنس بالعرض العام وما للنوع بالخاصة  
 اقتصر في رسم النوع انه المعلوم تحت الجنس او الواقع تحت سطر عليه بالخاصة  
 والعلة والاهل اذ ان علم عموم الجنس ومن رسم النوع المضاف  
 بانه كلي ليعال عليه كجنس في جواب ما هو ان لم يذكر معدنه ليعال عليه كجنس  
 وعلى غيره سركه ما لا يصح فانه ليس من انواع الاعمال عليه كجنس في جواب  
 ما هو ومن رسمه بانه كلي ليعال عليه كجنس وعلى غيره من جواب ما هو او قوله  
 داننا اوليا ولم يركز بالاسم اليه شيئا فانه ليس نوع الا باغمار المتبني  
 باعتبار كون الجنس معلولا عليه وعلى غيره ومن جمع في رسم النوع المضاف  
 في جواب ما هو ومن كونه داننا اوليا او رد زايلا فان احدها اعني  
 الاخر وقد يكون الشيء نوعا بالجنس الاول وليس نوع بالمعنى المضاف اذ لا  
 جنس له كالوجود فانه نوع عند محمل المشابهة للمفاسات لا تقسمه الى  
 حقائق مختلفة لكون الوجود جزو جميعها فهو لا يعال على محملات  
 الكليات في جواب ما هو بل على متفقات الكليات في اجاد اشخاص  
 الوجود المتبني فهو نوع لا جنس موقه كما هو فانه اذا اصيف الى اجاد  
 الجواهر من حيث الجوهريه لا الحشمه وشانه لخصوصيات كان نوعا لها على  
 ما هو كونه من كلف المحصلين لانه معلول على متفقات الكليات في جواب ما  
 هو هذا الاعسار وليس نوعا مضافا الى جنس فوقه واعلم ان الجنس

المعنى

الجنس المسعي والجنس المنطقي والجنس المعقول من حيث هو معقول  
 فرق فالجنس المنطقي هو من حيث الحشمه فحسمه عن اشارته اليه  
 خصوص جنسها ونحوها المسماوي اسمه الى الجواد الاحناس ولا  
 سيقى الى موضوع ما مثل ما اذا انكم على الحيوان والحيوان على الانسان  
 ولا يعنى بالخاصة من انواع موضوعاته اسمه ولا جده والجنس المسعي هو  
 مثل الحيوان ما هو حيوان الكليات لان محمل لمعوله السته الحشميه  
 وسعدى الى موضوعات الموضوعات ويعنى لها الرسم والجد لا من حيث  
 الحشميه بل من حيث السته والجنس المعقول هو الحيوان المشرد  
 المضاف والمسعي نوع في الاعيان كجنس ايضا لا مع الحشمه والجنس  
 المركب اعني في الحشمه والاعتبار الحشمي ايضا لا يوجد الا في التصور  
 العقلي فاذا وليا الجنس المحصر والواقع في الاعيان يعنى به الطبيعة  
 العقلية الصالحه لان يوجد في العال حسا والجنس المعقول لا يتصور  
 وقوعه في الاعيان والجنس المنطقي عرض عام للجنس المسعي للمعقول  
 ايضا فان الحشمه عينه للحيوان وفعال عليه وعلى غيره وكذا الخاص  
 المنطقي اعني من حيث هي خاصه كليها عرضيه خارج عن ماهية ما صدر عليه  
 ما فعله الانسان ثم للجمعه الفعيه وكذا اعني حتى لو لم يكن داننا عرضيه له  
 وكذا النوع عرضيه وكذا الشيء كليا وجزئيا وما يشبهه والفضل على المميز الذي  
 والعرضي ليس هادوا والسلون غير في الذهب والفضة فضلا عن السلسله  
 بقوم جميعه من ولا وجود جنس وعملها الحق ليعنى فضلا عن الانسان ومن  
 عرف الخاصه بانها هي الوصف الذي يعال على نوع واحد في جواب اي شيء هو  
 بانه ما اجتناب اما ذكر النوع فهو لفظ مسعمل في حق متجسمن شر ان يعنى به  
 النوع الحشمي اعني المضاف اليه ما فوقه من الخاصه ما ليس بجمعه نوعيه  
 بل بجنس كالمشرفه من خواص الحيوان والحيوان ليس نوع الاعلى جملته  
 بذكرها وان يعنى به النوع الثاني المضاف في حق الكليات والنوع  
 مضاف لخواص الوجود والجوهريه مثلا وليس لكل خاصه ايضا ليعال  
 في جواب اي شيء هو بل بالخاصه المساويه فان النوع له من خواص  
 الانسان وادخل الانسان اي شيء هو لا يعال انه الرجل على ان يوجد

نحوه

ثم بالتدريج

والنوعه والوصيه  
والفصليه



الوجه الاخير هو المبطل للترسيم ومن قال في حد العرض العام انه الذي يكون  
 وتعد دون فتاد موضوعه ما اصاب فانه ما درى انه العرض العام ما لا  
 يعاين الموضوع كما يمكن التملك من الخاصه ما ينظر دون فتاد محله كالصبر  
 بالفعل وهما هنا احاث تذكرها وان لم تكن في هذه الامور كغيرها وان  
 ان الشئ الواحد قد يكون مفصلا ولو عجم حسا ما عدا من كما يجعله من  
 المشهور ان الحاسد حشيش للبايض وفصله بحسوان ودو العس حشيش للداخق  
 فهو فصل حشيش الانثى ن وحشيش فصله ما عدا رين والحشيش قد يتركب  
 مع العرض العام كالمملون فانه حشيش الاسود وعرضا عاما للانثى وحشيش  
 العرض العام عرض عام وحشيش الفصل لا يلزم ان يكون حسا وقد يكون  
 السى حسا وخاصه كاللون للسواد واحتم قد يكون حسا خاصه العس خاصه  
 للذات السى كالمعجب فانه حشيش الصالح الذي هو خاصه الانثى وهو  
 خاصه الانثى بعينه على ما قالوا وان كان قد يساوي في المثال والمطلوب  
 الاسود ذلك مثال محقق بالنسبة الى الحشيش والفصل قد يتركب مع العرض  
 العام كالمفروق للبصر فانه فضلا مثلا للسماح وعرض عام للقصص واعلم  
 انه من عرف الحشيش فانه الذي يقال على محصلات الحماق في جواب ما هو النوع  
 فانه كما اما اجن فانه الكلي بحسب الحشيش يجب ان يذكر في الحد ضابطه العرض العام  
 وحده عرض عام وعرضي العرضي قد يكون ذاتيا وقد لا يكون ودان العرض كالكلف  
 قد يكون ذاتيا وقد لا يكون وعرضي الذاتى قد يكون ذاتيا وقد لا يكون ودان العرض كالكلف  
 هي ذاتي وفصل الجوه وحده حوه وفصل الوضوح وحشيشه عرضي وقد يكون الشئ  
 حسا ونوعا وفصلا ونوعا وخاصه ونوعا وعرضا عاما ونوعا فانها حده محلهما  
 اذا احده بالنسبة الى هذا الصالح من حيث هو صا حرك نوع له لا خاصه وكل من الحشيش  
 اذا ثبت التي حدها ما حوده وحده هي دون النكر الى غيرها هو نوع واعلم  
 ان الحشيش يشترك في انها عمل بالاسماء والحدود وان كانا بعدا سعدس الى موضوعات  
 الموضوعات كالمملون الذي هو حشيش الاسود على زوايا الاسود انها الفاعله مفردة  
 وانما كلف الحشيش الفصل والنوع يشترك في الراءه وجميع امارات اللانحاش  
 على ما ذكره بالا حجاج الى تعدد الاحاد في الوجود ما لتوا لوجود الخاصه والعرض العام  
 اسو كما في الوضيف وجميع حواص العرض من الخارج في المعول والمعد له وعبر ذلك

هذا هو الحشيش الذي هو الحشيش الاسود  
 وهو الذي هو الحشيش الاسود  
 وهو الذي هو الحشيش الاسود  
 وهو الذي هو الحشيش الاسود

ذلك ما ذكره خلاصه من الراجح في حواد الوضوح ما لتوا لوجود الخاصه والعرض العام  
 وعبر الراجح بالوضوح بان يشكك في اخطا ما زال لوجود حواص العود وعرض عام للاعيه والوضوح  
 الا بالاسماء ومن اوجب وقوع الحشيش بالتوا لوجود ما زال لوجود الخاصه والعرض العام  
 للفتح ولا يقع بالتوا والخاصه والوضوح العام ما ساد بلذته الراءات في حواد البواحو  
 والشش حكر وكلم الشكر كما في قوله فانه ذاتي فاعده حواص العرض والمشاركات  
 من الحشيش والنوع انها مقولان في جواب ما هو وان كل واحد منها ذاتي عام  
 محده ام لا يسمي كل واحد منها ذاتي مساو له فاحتماله لا يسميها ام يسميها  
 من خلاف الحاشية تسميتها فانها تسمى بها الحواصه المساويه لها في الجمل والاسانبيه  
 ذاته بسميتها ذاتي احده من بينها بخلاف الدالحق فانه يصحبه الاسان والمشاركات  
 له في الجمل فخر الراجح في الراءات فصله من المشاركات المعول من جواب  
 ما هو على محصلات الحماق ومقتضاها وان الحشيش يداخل جميعه النوع  
 اي الطبعه للطبعه ولا يدخل حده وهو الذي قبيل ان النوع شام على الحشيش  
 والنوع يدخل تحت الحشيش ولا يدخل فيه ام في حقيقته وهو الذي قيل ان الحشيش  
 يشتمل النوع والعشور للحشيش والاشتمال للنوع واخطا من قال ان النوع اعز  
 الحشيش فانه شام عليه اذ الشئ العام يسع لم يكون مقولا على كبره بمعنى واحد  
 موجود في كل واحد ولذات الراءه موجوده في حواصها والحواصه وحدها  
 والداخله وحدها حتى يجمعها ما عدا واحد والشئ هذا الاشتمال هو العموم والشئ  
 الشريك في الفصل الحشيش انه يسفون بها حقيقة النوع وسعد ما عليه وهو من  
 المسانبات بينهما وبه عينه والفرد بينهما ام الحشيش والفصل ان الحشيش مقول  
 في جواب ما هو ولا كذا الفصل في الفصل في حواص ام هو ولا ذلك الحشيش  
 والحشيش يقال على محصلات الحماق قوله ذاتيا ولا ذلك الفصل ما الفصل  
 خاصه الحشيش والحشيش عرض عام له وان الفصل يحصل الحشيش بالمخصيص ولن  
 الحشيش الفرد واحد بخلاف واحد بخلاف الفصل ما الحشيش يعني ذكر  
 الاجناس للذات النصفه والذات الفصل عن الفصول من الشريك من الفصل  
 النوعي والنوع انها سالان على معصاف الحماق حقه قولنا ذاتيا وانها  
 احص الراءات هذا ما هو في فصل النوع لا في جميع الفصول والمشاركات  
 ان الفصل يقال في حواص ام هو وان النوع يقال في حواص ما هو وان النوع يحيط

بالاشتهاء ولا لذلك الفصل ما هو مفصل وان النوع مفقود بالفصل والفقير  
 مفقود له ومن اراد ان يافق من الفصل العام والنوع الكلي للمناسبات المذكورة فليتب  
 الاضاح من مجموعها ونوعها بل ما حوزها انواعا كما عرف فيكون فيه المناسبات  
 الطبيعية النوعية لا الخسبية بل ما حوزها انواعا كما عرف فيكون فيه المناسبات  
 المذكورة من الترتيب من الخسبية من العرض العام انها تعالان على ما تحت صفة واحدة  
 وغيرها والعاروق على ما سبق ومن الشركة من كنهها والمخاض ان الفصل يتقوم  
 وجودها نوعا غير ذي وسط دون مجموع جميعها ما يتبع في جميع المواضع ولكن  
 كل عرض عام لعدم الفصل وجوده دون توسيع والمناسبات على ما سبق  
 والعرض العام المنطوق اعم وجودها وان كان لا يمكن الوجود والاشتهاء  
 اعراض تامه للمناسبات ولا خشي اعم منها وقد ذكر في المسار كانه والمناسبات  
 من اعم ما هو اعم منها وذلك نحو مستحق فانها في ذلكت اعنيها في مشاركات  
 ومناسبات اعم ليس ذكر ان في المسار كانه من الخسبية النوعية انها دايات  
 وهذا سائر بل في الديات والى المناسبات من الخسبية والعرض العام لعدم الخسبية  
 وتأخر العرض العام ونوع العرض العام وهذا فوق من جميع الديات ومن  
 العرضية وكما فعل ان الشركة من الخسبية الخاصة انه اذا وضع النوع لا يدر  
 وجودها مع ان ليس كل خاصه لدا من الطيات ما له فقط مفقود دون  
 المفصل كالاسان ومنها ما له كلاهما كالحيوان ومنها ما ليس له فصل مفقود  
 ولا مفصل كالوجود والامكان والاشتهاء واما هذه وكان الوجود في نحو  
 ما ذكرنا بالترتيب لغيره ومنها ايضا امور غير مفصلة غاية الخسبية ولكنها  
 تنفع للشيء والتدريب واعلم ان مقسم الشاغل مقسم للعالم ولكن لا يعشيا  
 اولى ومقسم العالم لا يلزم له تقسيم الشاغل ولا مفقود العالم مفقود للسا فل  
 وان كان نوعا غير اولى وليس مفقود السا فل مفقود للعالم واعني بالعالم  
 وان كان ما يكون في ترتيب اللغويات المستقيمة واعني ما هي بالمتقوم  
 ما الكسبية لا للوجود فان فصل الماء او صورته تقوم وجود الخسبية المحسوس  
 يقوم وجود الكسبية المحسوسة وحصل السواد كذا يقوم وجود اللونين منكم يقوم  
 الكسبية على ما يلزم من السواد مفقود وجود ان ولا يقوم وجود العالم  
 ومفهوم جميعه ان فال يقوم وجود العالم في كفايتي الاصلية ولا يعنى

اعني يقوم العالم ان العام الذهني يقوم بالفصول العارلة بل ان الخسبية التي  
 بالمقابلة العموم حالها كذا ومفهوم وجود العالم لا يلزم له يقوم وجود الشاغل اعني  
 مفقود وجود الخسبية التي بالمقابلة العموم في الذهني مثل كذا من مفقود  
 لا يلزم ان يقوم وجود كل خاص وعلى هذا مفقود وجود الشاغل بمفهوم الوجود  
 العالي ولا يمكن هذا الاعتبار لا غير فاذا قلنا خاصة الكسبية ولا يمكن  
 يعنى ان العكس على السبب في المقادير المذكورة في المقدمات فانها يمكن لانها اذا كان كل  
 خاصة للوجود هي خاصة الكلي لبعضها هو خاصة الكلي خاصة للوجود بل يعنى ان هذه  
 المادة ليس بمادة سبب فيها هذه الكلمة كونه وما يعنى عمل هذا في مواضع  
 انه لا يتقبل اجزا العول كل اليه ما كان الاخر انقلابا صادقا واعلم ان فصل  
 الاحوال التي المساوي في عامه بتقسيم الاحوال الى لازم في جميع الاحوال وجميع الاعداد  
 مثل الازمان التامة للمتلب وهذا اللزوم الكسبية في تخصيصه بالاشتهاء اللزوم والى لازم  
 الخسبية الاعداد في بعض الاوقات كالاشروق والوعوب للكواكب مثلا والى لازم  
 لبعض الاعداد في جميع الاوقات كاستعداد الصبح فانه خاصة الحيوان ويلزم  
 بعض حرمانه دايا والى ما يلزم بعض الاعداد في بعض الاوقات اعم لا يدر  
 كما تتفق ما به خاصة الحيوان ويلزم بعض حرمانه في بعض الاوقات اعم لا يدر  
 وقوعه جالما بالمسار لازم سابق والى ما يلزم في بعض الاعداد في بعض الاوقات  
 لا لزوم ما يتبعه لازم سابق كالعامة والعرض العام فيه تركب يمكن ان يسميها  
 ما ذكرنا والاشتهاء المحسوسة لبعضه لا يتكبر في سائر الخاصة المساوي واللزوم  
 يتقدم فان الديات اما ان بحيث لم يفسد لغيره في حساب ما هو محال شركة ام  
 لا والذي له الصلوة اما على محملات كحمايق او المنقبات وما الخسبية والنوع  
 والذات في العدم الصلاحيه لذكر هو الفصل والوضوح ان يقال على صفة واحدة  
 خسبية او علمها وعلى غيرهما الخاصة والنوع العام ومن سرك في هذا اللزوم خصم  
 اللزوم المتاخر في الكسبية بالفصل عرج عن الاقسام الخسبية على رده في المحمولات  
 لا يخصصه واعلم ان الاصل اذا كان مفهوما شي ما له البياض فالاصغر على ما هو  
 المحد لا يعنى في الاعيان اذ الشئ حيث هو على لا يصور وجودها ودر الاعيان  
 جسيم وبما في **فصل** لازم الماهية لا يعنى من اسماها الاسام في الكل  
 ولازم الماهية لا يعنى غيرها معتمدا اولى ولازم الماهية لا يتحقق الماهية ولازم الماهية

الماهية

لا يوجب الماهية دلالة بغيرها **المشترع الثاني** في المخارج على الأقوال  
 المشترجة **فصل** اعلم ان الأقوال الثمانية خمسة احد التام ويعرف  
 المشتمل باحرار المفرد التام واحد الباقي اما الاول فهو قول دال على ماهية الشيء  
 واد بعض المخارج قول الجدل مفضل دال على ماهية الشيء والبراهة وهي كقول  
 القول مفضل لا يعني ان الحركة العول دلاله فان هذا القول يدوم في غير اصحاب  
 الماهية مفضل في غير تلكها هنا ما يجب اعلم ان القول بذكر على اصطلاح جميع المعين  
 فقد يكرر بمعنى ما مر ان الحركة الدلالة على حروف المعنى وقد يراد به اصطلاحاً  
 انه الذي يراد به الدلالة بحيث يعاين المعلوم وهو الذي يراد بحركة الدلالة اصطلاحاً  
 من هو حروف العوق من الاعراب من القول القابل للامتنان بشرط ان كان هذا  
 كما يراد بحركة الدلالة فيكون قولاً على الاصطلاح الثاني وليس قولاً على الاصطلاح 2  
 الاول ما مر ان يراد بحركة الدلالة على حروف المعنى بل بعضها واحد فاصحاب  
 الاصطلاح الثاني الذي جعل القول بانه اللفظ الذي يراد بحركته انما هو ما كان على  
 القول الدلالة على ماهية الشيء كانه مسمى انتفاضة بكونه انساناً بشرط ان  
 دال على ماهية الشيء ولم يسم في جملته الجدل انه قول غير موجب للتكرار او قوله له  
 مفضل صحح فان قول القابل للانسان في قول اصحاب قول ان كان على صيغة مفعول  
 مفضل لم يكل حركته للفظ بدل على حروف من جمعها الشيء ليعبر بالاختيار كما ذكرنا  
 واما على الاصطلاح الاول فكل صاحب فان القول يكفي موثوقه هذا الاجتزاع على  
 الاصطلاح صبيح والدي نادى الحد فقال انه القول الدال على كمال ماهية الشيء في  
 اصوار اء احد الناصح قلنا فان الجدل الناصح الذي فيه مفضل الشيء مع الجنس البعيد  
 غير دال على ماهية الشيء الا بالانزاع اذ الجنس العالي كالجوهر مثله لا يدل على الخصمية  
 والحيوانية وقد سوان العام لا يدل على الخاص والفصل دال على الاختصاص  
 الغرضه بدلالة الا لفرق العبر المعبره فان كان هذا القول الحرف عنه الدلالة  
 على بعض المعومات وماهية الشيء مجموع مقوماته فلا يكون احد الناقض قد دل  
 على الماهية دلاله مقبولة في النقص والمخاطبة وان عني بكمال الماهية جمع مقوماتها  
 واما ماهية هي جميع المعومات له بعضها وله كما في الالكال من ان لفظ الكال  
 مشتمل على ما سجد في سورة الحد المذكور ان يقال ان قولنا جيران بالحق قول  
 دال بالضم على ماهية الحيوان ودلاله الصبر مقبولة من هذا القول دال على ماهية

وحده

ماهية الحيوان وليس كذلك ووجه دمعان لفظ الحيوان دل على جميع الحيوان  
 والقول بالحق قول ما دل على الحيوانه بل بالحق دل على شيء ليس بلفظهم ثم اعلم  
 من خارج ان حيواناً المفعول مجموع ليس يدال على الحيوانه بل على صفة الحيوانه  
 حروفها وبما عدا ذلك الناقض مفعول قلت ان الجدل قول دال على ماهية الشيء او قول  
 مفضل له او ما عند المخاطبة ولا الاخصار على ماهية الشيء حوله وقولنا حيوان  
 بالحق قول دال على ماهية الحيوانية بالضم وقد اعدت النقص وعرك  
 ان القول ما دل على اللفظ الواضح غير معنى فان اللفظ الواضح هو الحيوان دال  
 بالمخاطبة على مضمونه اما مجموع القول دال بالضم عليه وكل من النوع هو قول دال  
 على ماهية مضمونه فحقنا وهو ايضا دلالة وان اعتدلت بان هذا القول دال على ماهية  
 اخرى مخالفة وليس هذا الحيوان لكونه ما ذكر من المخاطبة لا ينبغي ان لا يدل على  
 شيء آخر لوجه وما تقرضه للمخاطبة بل يعلم ان احد قول دال على ماهية الشيء مثلنا مضمون  
 حركه النوع فانه قول دال على ماهية الجنس دلاله مقبولة وليس هذا من صفة عليه  
 هذا العرف فليوكله غرضه بتقدير آخر وهو انه قول دال على ماهية الشيء مخالفة وعلى  
 الاخر صفتاً مثلاً او قول دال على ماهية الشيء مخالفة مفضل على ان الدلالة المضمومة  
 بالضم في الجدل مضمون لتوصل المعومات وله باش بعد ضرها واحداً القول وجد  
 احد فروق الجدل والاسم مانه لفظ دال على ماهية الشيء وليس بقول اللفظ المنزوع  
 ان لم يكن اسماً للشيء منزهاً اما اللفظ كونه اولاً زعمه او ثانياً مانه فلا يدل على ماهية دلالة  
 معتمدين والشيء السبب الذي له جوده لا حول دال عليه فان القول مركب من دال كل حروف  
 على نفس الماهية الواحدية من حيثها متراذفة وان دل بعضها على الشيء والبعض على  
 اخرى خارج بالمجموع ليس هذا وان دل على كل حروف اللفظ على حروف المعنى والشيء  
 مركب وقد فرض وجوداً واعلم له في الحروف فان اللفظ ليس بمقدار وانما اخرى  
 متصلاً في الاعيان بل مقداراً به متصلاً بالوجود مجموعها سواء بل هي من واحد  
 واذا كان لا حروفه في الاعيان فلا حروفه في الارض لان الصورة الذهبية كما ان  
 يخالق العين والحلم يتقوم العين في جميع باقية ما لا ينبغي لا مضمون بل كقولنا الاول  
 ومضمون الشيء لا يشاركه فيها وعينها هذا الشيء على ما لا ينبغي الاعتراف به لا جوده  
 بل له دمع ان كان يحرف واللوئية للسوان اذا عن بها لونه محسوساً حساسته  
 البصر باعتبارها هيئة فان الشيء مجموع محسوس والذات هو حصول الشداد وهو كونه جامعاً

بالضم

للبشر هو عرضي فانه الشيء جمعه البهيم او استعداد لجميع يتبع جمعه المحصله  
 اولاً ولهذا صرح الشيخ بقوله على تكرار بشرها الى المشتق فبشرى لوجود متفرق غير  
 ملتزم فان السائر في تفرقه ولا يتحد وهذه التفرقات وان يشار الى المشتق بعينها  
 فواعاد المشتقين والحكمة العامه الا انهما معا عند العارفين او يعرف في بعض  
 الغرضين تفرقا وتبايناً لا يمان كونهما واحداً بونا عند عدم ولا تفرق بالاصل  
 المشتق من المعز في عهد العلماء الخبير به فانه الخبز العظم وهو الحكمة الخاصه  
 ونحن في هذا الباب لا نعقد الا تيمم طريق المشتقين وتفرقها وتبديدها وهي  
 الحكمة العامه لجميع الياحيين وان كان قد سبق فيه نكتة مفهومة بحيث يشرى  
 والحكمة العظمى بموزن حكماها المشتهر على الاصول الشريفة المشتق من الحكمة الاشراف  
**فصل** واما القول بالمعروف بحسب مفهوم الشيخ فالله على فضلا اهل  
 النظر مادام لا يصح ما لا يشان معلوماً عن اهل الحكمة المنتصب القامة  
 ذرى لعشيرة المدركه للكلمات ملاماً بعد احاطة ولا يقع عليها اشكال وهذا احد ثمار  
 ناصح على ما اراد من غير محذور عليه الاصطلاح والشمه الا ان يكون الانسان  
 عاقلاً عن ذقايق النظر فصعب ما همده سفته بان يلتزم في جمل اخر ما يمان  
 اصله مثلاً البسنت تعني بالانسان الحيوان الداهن العريض الالفجار المنتقل  
 سفل قدمه البادى البشرة فعال يعنى اناه اعنى معد اسد لانه في الاول زعم  
 ان مقصد السمنه هي مجموع تلك الاجزاء المعدوه وان ذلك المجموع هو المفهوم  
 وليست الشيء مع غيره هو بعينه ما هو دون غيره فان كل واحد يرضى الى معنى يحصل  
 به مفهوم اخر ومجموع اخر وفي الاخير التفرق ما جزاً اخرى هي معناه ومقصوده وقد  
 اهلها بما كان حد المفهوم الا ان يلتزم ان الذي ذكره كان رسماً مستقلاً به من هذه الحث  
 اكتمله محتملاً لا يرضى اختلال بعض الصفات وبطلت دعوى العناية وم  
 حمله الخلل ان يلتزم في مقام اخر بشرى تلعب بالبرهان في المشتق وواضحوا اللغه اذا  
 سمو هذه الحسبه للانسانيه انساناً ما تشبهوا الحسبه النفس الداهنة وادانوا  
 الحسبه الحسبه حسناً تشبهوا للهولي والصوره وربما ان زان الناس كلهم حيواناً  
 ناهضاً له اربع قوائم وجناحان وربما ان كان يشتمونه انساناً وان كان يشارك  
 الناس في جميع الصفات ما حله القوام والجنه والبراش واعراضاً راب  
 الوضع مدحس على المحصل ويقع منه الحسبه ويكثر منه الخلاف والمحدود المعنيه

تامة

اذا قل له

تبعوا

المعنويه بحسب المعهومات الاصطلاحيه بافعله نفعاً لنا وليس هذا هو الرسم فان  
 الرسم اما هو بلوازم ومن رسم يتوقف بان لا يتم لتسوية الرسم بل لا يرسم  
 الا ان لها خلاف الشارح كما هو مفهوم عنده فانه عن مجموع تلك الصفات  
 وهذا الصيغ المحدود **فصل** الاشارة الاصطلاحيه في العلم حدودها هي  
 الاقوال الداله على غير ما اصطلاح عليه مادام ان الكسبه من هيكلة قارة لا يحتاج  
 في صورها الى اصناف الخارج واقسامه وتجزئ ولا تجوز واحد مفهوم الكسبه هذا  
 فليس مفهوم السوداء هيكلة بل هي الحسب العالي الشامل لجميع الاعراض وعدم  
 الاحتياج الى الحفقات والتجزئ يتلبي فالكسبه بهذا المفهوم ليست بحسب وغيرها  
 ما عرف حتى يحكم عليه نام حشش او ليس بحسب وما كان هذه الصفات موحدة  
 للافعال مانه ما يحصل منها صديق معنى اخر يستقل بالحسب والكسبه عليه هذه  
 المعاني اصطلاحيه وغيرها معلومه **فصل** في رسمها فليتم لتكون المقولان غير معلومه  
 مكيفه حكم بالجنسبيه وبامور اخرى غير ما لا يصور وادراكه مجهوله وعلمت  
 احكام وجودها فليس بلانته ولا اجناس والاصطلاح المطبوع ليس بحسب  
 وعسى ان انساناً الاصل ان السواد والراحة لجمعها شرايع المصطلح عليه ان  
 الذي ليس بحسب ما يصح له الحسب وكذا الكوهو وعنى ما فهم هذا المنوال عادة يتفكر  
**فصل** قوله صاحب التنبيهات فاما ان الحد يكون لا محالاً بحسب  
 الشيء وفضله يحل عليه ما له حشش وقدره فانه لم يذكره مركب من الحسب والفضل  
 منه ملحق بل في حشش وعلمه وهذا اما يكون فانه ذلك واما الذي ليس له حشش وفضل  
 حشش فمدرك المفهوم وقد يقع التركيب من الشئ وصفه العارصه كالاسف فانه شئ عام  
 به البياض وهو جده وقد يكون تركيب الشئ مع اعتبار فاعلى كالعطا فانه فانه مقرونه  
 بالعلم وقد يكون مع اعراض صورى كالدقيق مثلاً او مادى كالقصد فانه اساس  
 محصور لموضوع متخصص هي جنس الفردى وقد يكون التركيب من متساويات مع اعراض  
 موضوع معين كالبلمق للسواد والساخن المتخصص بالخصو (مثلاً) مدرك حيوان واحد  
 وان كان لا يسمى الثوب بلون وقد يكون باعراض غايية كاخام فانه جلقه ما حوده من  
 الفضة او الذهب او الجواهر لتما هذا الاصطلاح مثلاً وقد يكون من مسايات  
 كالعدد الاحاد وقد يكون التركيب من اشخاص بوجه واحد كمن سأل عن مفهوم الناس  
 من حيث هو مفهوم الناس وليس العوام حشش واحد او اشخاصه كالحوانات من

حامدنا  
عرضه

كالقوة

حيث هي حيوانات ومن الحلة من حرواب كل واحد والا فليس ان كان عبارة عن  
 انف قد يقع فهو تركيب مع اعتبار صدور ولو الفطو منه عبارة عن كون  
 الانف ذات تغير واذا كانت الفطو منه عبارة عن يقع الانف فهو تركيب للمعنى  
 مع المادة ومرتق من ان يكون المفهوم كقول الانف وانما هو ليس له يكون هو بمعنى  
 الانف وان كان لا يختلف في مواضع اظلاله فالكثير الا ان المفهوم من حملات  
 فاذا كان الا فطو هو الانف والمعنى والشخص لا يكون او فطو الا بالاشارة  
 او محور واذا كان الفطو منه يقع الانف والشخص يصح ان يقال انه ان فطو او هو  
 شيء ذو فطو منه بمعنى الانف واذا كانت الا فطو منه مصانفة الى الانف فعال  
 قابل للانف فليس يكون معناه انف هو انف فند وهو منه لا بد من التكرار  
 من المعنى ويكون لقول القائل حصول الانسان واذا كان الصديق صوت الفوت  
 مقدر صديق الفوت منه تكرار ما يحتمل المعنى فاذا قلنا في صانعها يكون معناه  
 فوس له صوت فرتش و لكن انما في المفهوم اللغوي اد استل ما معنى الفوت الصانع  
 من حيث المفهوم بل من فعل ما معناه انه فرتش له صوت فرتش ولا يقبل به لانه  
 بشر في غير السائل فان كان يقبل فمن السائل على ان في الفوت اطلاقا من صنف  
 تكرارا ما وسكتون فانهم اذا قيل لهم ان هو سواد سكتون بالاسماء بالمعوم  
 والخصص بالخاص واذا اصل سواد هو لان سكتون ان النظم الاول المذكور او لا  
 ما اعني الثاني بخلاف الثاني واذا اصل سواد هو لون كانه وصح العام من مكان الخاص  
 فهو هي لاسواد عام وقد خصص باللون **فصل** وقد عرفت ان الناس  
 اذا قالوا الفرس على الحيوان المسهور لا يصدون فهم ولا الواضع الامور الحفيدة  
 بل هي بالجماسا هده في صورته الفرس وحواسه فهو المفهوم عنده لا عن والبا  
 لا مدخل في المعنى عنده والحسوف اذا كان عبارة عن خلقه من العر والشجاع  
 لا يحس الى حيا السبب في ذلك لغو شدة الارض فانه لا مدخل في مفهوم الحسوف  
 بل ان كان له اسباب ويسمى باعتبار التخصيص سبب باسمه بعد السبب فان  
 الاضافة اليه فخصصه كفعال اللدغ عبارة عن الخلة الواحدة سبب عن دون النحس  
 فان الناس لا يسمون الكلمة الواحدة **سبب** عن دون النحس الكسوفه او ما يكون  
 بسبب عزم شديدا من الضو ليليا والخانات تعين اذا كان لها مدخل في خصص النحس  
 مثل السواد والخنجر اذا لم تكن صوت منها وقيل الصورة واذا قيل الخصص بعش

اشارة

بنفس الشيء وهو ذلك دون النظر الى خصوص علمه اي العلة كما لا يحتاج الى ذكره  
 بل هي شيئا اذا كان اضافة العلة متعلقا به وهو حق **فصل** اذا كان كل  
 ما يعرفه المحسوس سبب والمساهرات اضع منها ولا تذكر لها طه ولا رستم  
 عالسا في بعضه الخلد من كونه مفرقا للبصر ومن المرفوق وحده واعلم ان الحدود  
 بحسب العباد والمفهومات نأين معها واشكال التزام مخالفة صفة داسه  
 جعلت عنها فكلما فكر عقلت كحسب ما عملها والمخالفة بصعوبات  
 ذكرها في المفرد من جواب ما هو والفرد عن الفصل وغيره **فصل** واذا اذ  
 البالحق في حد الانسان لا يعنون به استعداد الحق الذي هو العقل والتفكير  
 فان الاستعدادات نوابغ للحماة كوجوده وكل ذات متحصلة بشره لا شعوم  
 باستعداد اثره وانما بل يعنون بالحق للنفس الناطقة فالناطقة هي له نفس الحقة  
 فان حصل النفس اذ اعرفت احد الحسب في حدها في قولها انها كمال الحسب طبيعي  
 التي كذا وكذا وولم انه جوهر غير حسيته من سانه ان حبل الحسب لبت وليت فليس له  
 ان يقبل ان الناطقة بل علمه شي له نفس الحقة وعلمه و جاريه ان حسيه بعد ان  
 اذنت الحسب في حد النفس حيث هي نفس الحسب بان الحسب انما حوده في  
 حد النفس لا يتر الى ان الشيء الذي له هذه النفس التي هي كمال الحسب هو الحسب بل  
 كان في الحسب ان يكون كمال الحسب كمال كذا وكذا او وجوده على لا عليه انه كمال  
 له بل على سبب اخر الا ان يعلم بظهور البصر ان هذا الشيء في الانسان الذي له  
 هذا المقول عليه انه كمال الحسب كمال لها ولها هو الامر الذي هذا الكمال كماله وهو  
 الحسب وانما كماله تغلق انه اذا عرف الانسان بانه شيء ذو جوهر غير حسيه وشانه  
 له كمال الحسب <sup>نظير</sup> فمبدأ الحسب كماله لانسان لا جدا وسعدا لا مثلا هذا الحدود  
 اعني حصول الحسب ما عشي له فعال انك اذ قلتم حسيه عن حسيه في نفسنا طه اغناكم  
 بحسب كمال الحسب اذ اعرفتم الحسب بانه حسيه ذو نفس واد اذ علمت حصوله ذو  
 نفس كذا وكذا له نفس بالحقة فعلمكم حسيه ذو نفس له نفس بالحقة تكرار لا فايده  
 منه والنفس التي لها الانث له من الحسب اذ علمه على راي الناحية من الحسب  
 من لوازم راي النفس الناحية من سببها ناعم له وان اراد من يدار حده مع ذكر  
 حد النفس فليس يدار حسيه عن حسيه في كماله هو جوهر غير حسيه ولا حسيه وشانه  
 ان يكون الحسب ويدرك المعولات وتعد المذكور في المحركات الدرسه هذا القول

باطنه كما في علمه  
 ذو نفس حسيه

بل بعد الحيوانية وهي تابعة لربط النفس بالبدن في جميع المواضع فان اردت ان  
 تعلم كيفية وجه هذا الكلام وكيفية طارده فاسمى في العوالم التي  
 اعطيتك من قبل في هذا الكتاب واما الماتت لرسى به اسعد الموت  
 فهو عرض لم ان الناس في ما يصورون اسما لا يموت وهو عرض ولا يحل  
 بالاشياء والكواكب التي يكون فيها صريح النفس بحسب الماهية واما بحسب المفهوم  
 فعلى ما سبق بالصفات الظاهرة الحساسة والمتحركة في جسد الحيوان لا ينفي  
 ان لوصل الحواس والحواس بالاعتقاد والاسماء لا يستلزم ان يكون اسما الى  
 النفس فبما ان الحواس والادراكات هي اوصافه فليس من اعمى الحواس  
 والحواس وهذا اعم من ذلك واما الداعي اذا اخذ في الحواس اسعد او قوه ممتدة  
 وليس صحيحا اننا نعلم الحواس باسمي ولا كذا الداعي والصفات الظاهرة بالاسماء  
 الظاهرة المتفكر في القوة المتغيره واهوت الى الوجود في المفهوم **فصل** واما الرسم  
 بعد اصطلاحه علم انه العقل الذي يلقى الشيء عن غير علمه في ذمى وبما يقوه  
 ما يحول مولف في حواس الشيء واعراضه التي تخصه حملها بالاجزاء والرسوم الثاني  
 كانه دور الاول ومن جملة الاعراض التي لا يتجسد فيها انه قد ذكر ان الرسم  
 العام ما ذكره الجسد في اجله اذا ذكره بعض الادات لا يحل بمسسه  
 ومع ذلك اذ اقبل للانسان في حيوانه من صبغ العائد مثلا او حيوان مستعدا  
 للتحرك فهو رسمه انما ليس مولف من خواص الشيء واعراضه بل من ذاتي وعرضي  
 وما يبره الرسم المتكررة الصمد وان كان الصمد عرضي وقد يقع له الاسماء الى  
 الحسنة وهذا عرضي مجرد الى الاسماء وهو ليس المقصود الاصل في الرسم  
 فان اكثرها لا يورد المادراك الادات الحسنة وليس ذلك في كبر الرسوم وينتج  
 المشتق من ان يقول للشارح الذي يدعي ان عرض الرسم اسما الى الحسنة  
 في بعض الحروف التي لها ذاتيات ان اسما في هذا الرسم الى الادات  
 وعلمتها هل ذكر الادات لتكون حواسا كما يكون حواسا في اسما الى الحسنة  
 اسما الى الادات والشارح اذ ارسم الانسان لانه يلقى الاطفا ماش علمه حله مادي  
 البشرية فليذكر ان لا يمتدح هو كذا حتى يوضح طالب المفهوم او الحسنة ان هذه هي  
 اجزاء المفهوم عنده على ما سبق في الجرد المفهوم او الحسنة وربما يتكلم مع المنطق ان  
 نقول هذا رسم اما مع عنى لا تكفى اذ ليس جميع العوالم اعمى المنطق بل وان لا

انها

لا تعرف اصطلاح الجرد والرسم اذا كان هذا الرسم الذي منه كذا في العوالم والمعروف  
 خاصه الى اذ اصله ما لا نشان لعمال الضحك والضحك كالحول على الانسان ليس  
 الانسان ولا حذوه علم انه لا يجوز لعربى العن حذوه ولا سعة واد اقتصرنا  
 على اللغز في حذوه ولم يدر ان لا حذوه هو حذوه واذا اخذوه حذوه اخرى صار  
 حذوه فلا يكون اللغز المعرف الذي هو الخلق وحده رتنام القول اعم اساره الى الموضوع  
 من اللغز المفرد فانه ان كبرت المحولات مثلا الصاطرة الكاف لخلق اللغز الثالث  
 الذي جمعها فانه ليس الصم كصفة للكلمة كما سبق ولكن الحاذرة وحيها اذ اعرب بها  
 للوصف اللغز محورا ان يكون لها لازم اخر كالفصا كذا اذ اطار اللغز يعرف الانسان  
 انه حذوه ايضا لازم للمعنى حيث هو صحت محورا يتم كليها له للرقم واما القول  
 الذي يصح ان الشيء الذي له اولا لخلق له الالف الامم الجمع ولو اجاله لم لا  
 طرح لمصطلح ان يصح على الحاذرة وحيها رتناما فاضا والرقم كحصوله ما حصل  
 من القول واعلم ان حذوه ان يذكر لشيء في اصد رسا ان ليس مشترك الرسم لا يفصل  
 منه لازم واحد ولا يجوز ان يكون رسم واحد كحسب جمع ليس ان لا يحصل له الصمد  
 ولا يجوز ان يكون حذوه واحد كحسب ما في الرسم العا واهلها بعد العا  
 حصيدا وله محوران يكون لشيء واحد ان لا يحصل الشيء اذ لا يدر على  
 الاحد واحد الا ان يكون الحد الواحد للشيء في الصمد الواحد الذي على  
 جميع الادات فلم يصح داني حذوه واعلم ان حذوه العام الذي يحوسر الى  
 لها اي مدلوله ذاتي وبنفسه بها كون حذوه شي عرضيا ليس ان يكون عرضيا له ولا  
 يلزم في الرسم شي عرضيا ليس ان يكون ذلك الشيء عرضيا له ولا يجوز ان يقع حصيد  
 وايضا ما من مختلفي الحسنة على سبيل الدل فانها بكل واحد منها كذا  
 ما مع الاخر ولكن حذوه ان يكون المفهوم الواحد ما جمع كلها مثل الحاء مثلا ما هات  
 تكون من الذهب وقد يكون من الفضة وغيرها وكذا الكلمة الذهبية والحاء سبعة الواو  
 في حذوه الحاء والخلق ليس الالف والعصه بل الاخر الذي يجمع الكل وهو حشيم حال  
 لدا ولذا وان لم يكن انما لا يمتدح بعض هذه العلم ان ذات كل شيء واحد لا يورد  
 ولا سعة فاما ان ذات ما صام من الالف ما في صفت كما كانت فالرورد له صمد  
 له وان لم يسع فالرورد غير الواو منها دانا وان كان دانه على الالف و  
 الالف او المنقوشة وكل منها على الاخر والاداة الواردة غير المنقوشة والمنقوشة

في رسم العوالم حذوه هو رسم

وان كانت الذات جامع العلم فليست له اوجه بالعدد وكل ما في الواجب بالعدد وهذا العلم  
اوردته في بعض النسخ وان جعلت لا تقوم بمصطلح محقق ولا ينفرد في محله في الدعوى قديما  
وهو بانها لا تقوم بمصطلح محقق لا يجمع محله في الدعوى قديما فيضم وهو بانها لا تقوم  
بمصطلح محقق لا يجمع محله في الدعوى قديما فيضم وهو بانها لا تقوم  
الذات من الفصل الذي بان لا يحصل بها الا كحده التي كانت دور الواجب وهذا  
لا يصحح الى ذكر المتوهم في ما لا يشك من زيادة فصله وعدمه في موضع آخر ولا يصحح الى  
ذكر الواجب بالعدد وان جعل جمعه اذ اضم اليها امر اخر واخذ المجموع باعتبار الواجب على  
غير الذي كان دونه فهذا الشأن من امور غير معتبره ولا يصحح في رعيه اذ لا يتواءم  
مثلا اذا اشتد بكل اشتداد هو حصول سواد اخر وذا في اخرى والذات التي هو الاشتداد  
غير الاخرى فيصحب الاله ما سبب عرضه فانه اورد هذا في نون ان بكل فصل في ذلك  
معه صفه اخرى وان كان عرضه في هذا الموضع فيستدل كل سواد اسود في اخر  
كما هو مشهور في حقيقتهم وقد علمت ان السواد اذا اشتد لم يبق السواد الا اول  
وانتم اليها سواد اخر فيضم في محله واصد بل في الاول وحصل الثاني وانما  
له العاين يستدل ان كل سواد اذا اشتد ذات اخرى ولكن لا يلزم اختلاف  
الذوات اختلاف الحقائق فان حصله الاشارة اوجه من العاين واحده بالعدد  
فان السواد الذي يجمع الشدة والداققة والمتوهم وتكون الشدة والنقص  
كالجسم الشخصي لا العنق وعراره الى الذات الا الواحدة بالعدد وقوله كل جسم اذا حرك  
كحلت مع ما به السهم ولا يجمع ولا يدل هذا على اختلاف جمعه الشدة والضعيف  
واما في اختلاف شخص نوع بالشدة والضعف مع هذا العاين اذا جاز الى الموضع  
الذي يحسب منه الى اصلا وجمع السواد الاشد والافتقار الى اجالا في هذا البيان  
وهو عاين عنه لم في اضم مجموع الفصلين مع الجنب حقيقه ووجه ما لا ياب عنه فان  
سأل ان النوع الواحد لا يقوم الا في محله ووجه في بعض النسخ فيضم  
واحلا في ضم ان الرشم والحده كغيره الا في محله والافتقار في بعضه في طر اوجهه عليه فان  
الشئ قد يكون له خاصه ووجه اخفى منه احوال كذا او لم يرد وسكن مثل سواد الروانا  
لغا عتق المتولد والشئ محدد ولا يجوز ان يرشم الشئ ما هو اخفى منه لمن يعرف الشئ بانها لو كره  
من العاين الرابع فمثل هذا ما سأل وان الشئ ما هو كونه في العاين الرابع وكل شئ يعرف  
به الشئ لو كره المراد والشئ **فصل** اعلم ان بعض العاين قباين واثرا في ان كان جدي

حسم

الفصل

الخصوسه

هو البشئ بكل العقده مع صحتها فان الشئ المؤثر ما هسه محصوره عن بعض المؤثره  
والذات في ذلك حور بان محله رشم وان اراد ان ياحده جدا فلو حرج الى الحد المقصود من ان  
محله لا يرشم المؤثر كذا وكذا حيث المؤثر كذا وحيث حضور القوة واعلم انه  
ليس يصحح ما عال ان الصور والاعراض ما دخل في حده الموضوع فان الجاهل  
ليس يحركه ليس ما جمل فان حتم اذ احل ما ووجه في ما فكر حله فانه ان كان  
الجوه جزو حده العرض فيكون مجموع الجوه والعرض عرضا صافيا بل اذا كان مع  
اشتقاقه كالا بيضيه او يكون الا يرشم له لغيره الكنه بل لها مع موضوع  
كالفضوسه فانه ليست انما للفقير بل ليقع مع الا ينفصله من الموضوع  
**فصل** والدعوى بالتمثيل لا يصح كاقوال الحيوان هو مثل الاشارة والعرض  
فانه ان عني به الخصوص في صحتها وان عني به العموم في حدها ما هو اعم  
لكنها لا وربا عني ما هو اخص منها مثل كونها ذو يدتين ورجلين فيوهم  
المشتركة ان الحده الاستثنائية مدخلا ولذا في ما عال في التمسك من شئ ان  
الملك هو الذي يثبت له العلة كمنه الشمس في الكواكب فربما يجمع هذه في غير  
الملك وربما يجمع مع النسخه خصوص المشبه به **فصل** في المشهور له لا يوجد  
الموضوع مكان الحقيقه فله تعالى السيف فحده الذوات بل في حاله مثلا  
له والذوات فحده ذلك الاله هو عينه جعله ذلك السيف والحده كان هذا السيف  
وتكون عينه والشئ جعله ذلك الحده هو صوله ذلك السيف حتى لا بعض المتكاسين  
المحوران في ذلك الريح فانه هو المحرك بل عرفت فانه محرك هو اعملا بان المحرك هو  
الجيش فانه اذا ارتفع الجهاد لا ينقل المحركه وجعله ذلك المحرك وجعله ذلك  
الهواء وهذا غير صحيح فانهم ذكروا ان الجيش يشبه بالماده والفضاء بالصورة  
والهواء مادة الريح فهو الاول بان محله حقيقه كالحاله التي له الحكه والهواء يصف  
الحقيقه والجوه به والمحرك الذي هو الجيش له صفتها مع العاين اقرب  
الى سلسله الاجناس الجوه به والحقيقه كما انه لا يجوز ان يمارق الفصل وينق  
الجيش ولا يجوز ان يمارق الحقيقه الحقيقه وسعر الفضل مع حركه عينه وهما في  
له اذ يصح حركه المحركه مع طبيعه الموضوع الا في الاولى بالقدم عند جميع الناس  
الرضف فالاول ان يقال ان الشان كاتب اولي ما عال كاتب انسان واسمها  
هذا ظاهر واعلم ان لكونها المورد من حده لا يصح ان يكون لها مع الحرسه

للانسان فتكون كائنا كان ذلك الانسان حيوانا  
مخصصا بالخلق ولا يجوز تعدد لغز الانسان  
بل هو واحد مسادس النفسه وهذا معنى قولهم ان الحور لا يوجد في البحر والحور  
من حيث هو حور ولا يوجد في الخسوه التي يلقونها الحوريه لوجودها في الخسوه  
من قولهم انعم لوجوده في البحر ولا يجوز تعريف الشيء باحد  
احزانه اما الصورى فكانت الروح والكراره عربريه او الكره اسداده  
جميع الحيات والمادى كاذب به المثال كاعمال الحور الراضى دم ولحم  
ولا يعرف بنفس العام كقولهم الفكاك اشتقاقا والعلستفه لذه وسعاده ولا  
يجوز تعريف السبب ايضا كقولهم الالم يعرف انفعال ولا يوجد في العوض  
مكان ما بالذات كقولهم السقيم نادر او شمله بجزء ولا ما يخلط بالقليل  
والكثير صغار الا فيكون دواء في الدرجة الزاخر والبروده فقال فانه لا  
يعرف بالماهيه دون قدر مخصوص ولا يجوز تعريف الشيء باحد جزئيه ولا  
تعريف الشيء بالفعال المقسم والعبادى كقولهم الشكل هو الذي يكون امام مستدرا  
او ذاروا يا اما هذا فان الشكل داخل في قسميه يعرفان به ولا يصح في موضع  
ان نعوم بالعميقين المعادين من حصره واحده لما استحق وانقسام الكل اليهما  
عرضي ولا احد منهما والش اصرها لانها له وان جعلت المنفصلة لرسم للكون هي  
كلام واحده في موضع فان مفهوم اردى وجوه التعريف اذ كل واحد يلد  
بعد الاخرى وطسعد الكل المحصنه باجها لا يعرفه المنفصله معتمده ورسم الشيء  
اسم للشيء ان يكون ما يلفه من جميع جزئيه ولو لم اما واما ذهني وان كان  
من العسبي جامع فليوثر في التعريف الجامع وان لم يكن جامع معنوي ولو طخت  
الكل كالتشكيل عليها بالاشدراك وقولهم العشق اقتران المحبه ليس يصح في عراضه  
المعروض مكان ما عرض له وان العشق ليس هو السلوك الذي يحالها للمعنى ولا  
كحور المعروض مكان العارض ولا العارض مكان المعروض وان حور انفعال  
السواد هو صوره العشي والور جامع للبصر ولا انفعال العشق هو لون  
جامع للبصر بل بالعكس والافعال عروص سالكه ولا يجوز ان يوضع مكانه من  
العشق ولا مكان فضله ولا يجوز ان يعترف الشيء بالاعرف الامه وان كان  
نواسخه كفعال الانسان زوج اول ثم حور الروح بانه عدد منقسم بمساويه ثم حور

بجد المتساويين بانها شيان بطابق كل واحد منها الآخر ولا بد من اخذ الاشياء  
في حد الشئ من حيث هاشئان ولا حاحه الى هذا الطول وان المتساويين  
في مفهومها الاثنيه سواء افضى الى يصرح الاسباب او لم يصرح الاسباب  
اذا عرف ما يدخل في مفهومه الاثنان فهو تعريف للشيء نفسه او ما لا يعرف  
الايه وما لا يعرف الشيء الا به اذا عرف به الشيء بالجزئيه فهو الذي الى تعريف  
الشيء بنفسه ومن الاقبح الاشياء ما يعال ان حد العلم ما يكون الحد  
عالمه والعالمه لا تغفل الا بالعلم نفسه واعلم ان الجنس قد يوجد في تعريفه  
ما يعال انه نوع بالمعنى الاول لقولهم انه ما يعال على اشياء مختلفه احتقايقا  
وتحليلات احتقايق هي الانواع وان فرق بين النوع لا يستحسن في  
الاشدراك الاصطلاحى شيئا اذا كان عنه بد واما اذا عني النوع بالمعنى الاول  
النابى الذي هو كل ما يعال عليه الجنس بحال لثا يعرف كل واحد منها بتعريفه  
فهو ردى والذي نقوله المتأخرون في حد الاثنان انه بعينه ان الانسان  
اخر يعال له انه اثنان لا يجوز لتكرير الاثنان في تعريف الاثنان مع الاستثناء عنه  
بل كقوله ان يعال انه انسان احد ابويين بعينه اصرا بوي انسان اخر من حيث  
هو له ولا يجوز لتكرير الحد الا في مواضع الضروره والمصانيع يعلم كل  
واحد منها مع الاخرى الاخر والذات كل واحد منها مع الاخر يحصلان معا والذات  
كل واحد منها بالاحتراس في وجودها لتعلم كل واحد على المنعدم عليه وعلى  
نفسه في حد المصانيع يجب ان يعرض للسبب الموضع للمصانيع في  
العلم الا اذا حد في حد المعنى المخلوق لفعال العالم في حد الكيفية انها كل  
هسته فاره لداو الا اذا حد والكل والبعض لا يدخل في معنى اللقب المطلق  
ولهذا احكام الكيفية تمام معناها على كل واحد في حد محسب بخلاف كل كنه هسته  
جاها الا بالاحتراس على كل واحد ولا يوجد الالفعال في مكان لتصل الالفعال  
في ذات الشيء غير معلول فستبتا الله والالفعال ت واره خارجا واما  
ما يعال الالفعال لتسلك الشيء ان اشهد بحسب ان يحد مثلا في حد  
الالفعال لتسلسله من الالفعال والهيئات والسواويه حركتها لا يصل  
الشيء والمساويان حال فانه عرف الحد بانه قول دائ على لداو لدا فقد



عرفت الجدي بالجد ثم اصدم القول في جدي الجدي والدم وتسم عرفتم العول بحمله وكذا  
عرفتم الجدي بالجد والكل حس للنفوس والفصل الجدي جمع الجدي الجدي  
**الجواب** ان تعريفنا الجدي بالقول يعرف الجدي حيث هو جدي  
ويعرفنا للقول ليس بالجدي حيث هو جدي بل يعولنا انه لفظ نراد كجزوه  
الدلالة وهذا يعرف له الحدته وقد حصل به التعريف وان لم يعلم احرامه ليس  
صراحتا في القول اما هو بالفعال انه جدي لا من حيث هو جدي فلا دور ولا  
تعريف الجدي بالقول على كثرة فان القول على كثر ليس مع مضمون تعسف  
الجدي لانه يعرفه السمع نفسه بل انما يحمل عليه ذلك وتعرض له وشهد الجدي  
فول يعرفه الجدي فهو في الجدي يعلم بعد ذلك ان ذلك الجدي صا ايقنا ويعتق  
من بشرط ما نعرف به الشئ ان يعلم المشروط له صديقه او نفسه والعدييات  
بحسب ان يحس انه عدل له وكان منها مظهر ام لا وتختلف الالف في الحاشية المتكلمة  
والوجه والوجه الا اذا لم تكن للمعنى لفظ الا التوفيق للمشرك او المصطلح الجدي  
وحيث ان يكون الاصل جدي على اشتد معنا مستبد المسعود ولا لاله غلط  
الناشي وهذا الباب ما حولنا هذا الجدي لان في اقله بل لا على القول الشارح  
اصدا للموصلين وهو الجدي والمصطلح المشروط بحسب الاعتناء **المشروع**  
**الثالث** في التركيب الجدي **فصل** في مطارحات على  
الارهاق والفتاب والعضا اما ان للشئ وجودا عينيا اعني بالشئ  
في نفسه ولا يعنى به المشاهدة بالبصر ووجودا بحسب صورته درالقي اما  
في المذركات الجديته او في العقل جدي مشهور وقد جمع صور المذرك  
كلها في الوجود الذهني وقد تكون الصورة العقلية متقدمة على العيني كما هو  
مشهور في تصورهم بعول وتصور المذرك على ما يرى العوم وقد تكون  
العيني متقدمة على الذهني للتصورات الحاصلة من الحارجات وما عدا  
ان الادراكات الجديته بالعدم الحارجات لا تقدم لعدم عقولنا  
حتى لو لا الحارجات الذي هو مثل ردم ادر الجدي صورته ثانيا بغيره  
فما على وجه لا يتقضى باشياء يشاهدها قوم بالجدي المشرك من الكون  
لم يحصل اما بحسب المشاهدة او عن ما حاصرت على وجه يخرج منه هذا  
التمكيد واللفظ لا يدل منه بانذار على الشئ الحارجات بل يدل بالذات على مفهومه

مفهومه والاول اما ذهني او خيالي ما لعيني هو الحد لول الداني اللفظ ودلالة اللفظ  
حمله على المسلم واما الحكام فاما هو مدلول ولا على اللفظ دلالة اوليه وعلى المعنى  
العيني في الدسه الدال له على ان والشك ما لا يراى الا على المعنى في لفظه باللفظ  
تعلق وهذا كان خطأ معني عند فضلك بابر ومارس وعوم وعرفت  
من ذلك صور حملوها على الاضغراب للكواكب وكان لاكثر الامور الكلية  
دعوم هذا الخط مدلول من جهة اللفظ وليس يدل على اللفظ الا بعد دلالة  
على المعنى وما عدا ذلك كتابه والذات غير مدلوله جميع الوجوه لا يصح فان  
الكتاب يعرف باللفظ فبا عسا رما هو مدلوله باللفظ وحيث هو  
من الامور العينية مدلولها الذي ايضا ودلالة المعنى على المعنى ليس العيني  
على العيني فان دلالة المصنوع غير الصانع عملي لا عيني والعيني انما دل  
بالعرض **فصل** في العول بعينها الى ما يصلح ان يكون موصلا او جزوا موصلا  
الى المخلوق يتصور ان او تصدق او لا تكون والذي يصلح للموصل المصنوع  
لا يتكلم له على سبيل المصنوع كقولنا الحمولان الدالحق المايت او حمولان  
تالحق ماب وتكون فيه ربح بلغة الدس او هو وتكون هاهنا لفظ صو  
ليس معنى بالثمة المصدرة فانه ليس منه المصدرة مما هو ويكون كانه قال  
احمولان الذي هو الدالحق الذي هو المايتا وحمولان هو ماب الذي  
يصلح للموصل المصدرة هو الجدي والقضية وان دخل فيه المصدرة فتكون  
حزوا للقضية والذي لا يدخل في الاقوال الموصلة من الاحوال لا يكون مخلوقا  
العيا في العلوم اعني غير ما ركسه تصدق او حيز فان الساج صدم وقد  
شتم على تصدق وقد تكون المخلوق شجرة الصاحبه وركسه تصدق  
فان راء الجدي والتصدق لا تحلب حاله من المخلوق بل في عي من العلوم  
الخصيه ولا مدخل له فلا يحتاج الى ذكره ثم ان اراد مراد ان يستقيم  
ما قاله فتر بان دعان ان اللفظ المركب اما تصدق او غير تصدق ثم عي  
التصدق اما ان يصح اعطى بالمول وهو الجدي واللفظ بالمول اما على ريب  
بم جميع الاحوال على لفظ واحد وهو ان كان لفظا للفعلة فمن هو فوق  
اللفظ دعاء او تصدق والمساوي الهامس وجم دونه امر وان كان لفظا  
للمركب فبها اول الهامس للمركب او دعاء له واما على ضرب يكون فيه طلب

القول ويعرف ما يخصه كمثل لا يعرف ذلك القول ايجيبه الاضمار  
 وهذا كالا استفهام ونحوه وهذا التصحيح لا ينبغي له ذكره مطلقا  
 ان يكون طلبا للفعل او طلبا للقول وان طلب الفعل ايضا طلب فعل ما  
 وسماي يصنفه الامر كما يقول قل معنى شيئا او متى ولان اذا  
 حصصت القول بمطعمه حصص بالقول او يعرفه بخرجه من ذلك واما ما  
 جازم القول فظاهر واما ما ركب بخرجه بخرجه بخرجه بخرجه بخرجه  
 ان ريبا من هو في هذه الجماعه ويحويه فقد تكلفه اثاره ما واما ان  
 يكون منه طلب واعلم ان القوة كما يقال ليست لي مالا فان منه طلبا  
 بالقوة ومنه اخبارا ايضا بالقوة انه يريد الممال والتعني والترجي  
 هكذا وكل يجب ضم احصاء بالقوة لقول القائل ما اعلم ريدا كان  
 يعول زيد عالم صبرا والعي ومنه طلب ما بالقوة اما في بعض المواضع  
 فمخاخر مثل ما يقال ما احدث الامر اللاني لو كان يدي واما ما في جميع  
 المواضع وان كل فتجب كتابا وتجب فبضم التميم ايم ما اعطا  
 بالفعل او طلب بالفعل او كلاهما او كل منهما او كلاهما بالفعل  
 القائل ان ريدا ملك الممال اذا احدثها بالفعل والاحترامه كقولك اشقني  
 الماد ما طلب بالفظ ومنه احصاء بالقوة انه يريد الماء وقد يكون احصاء  
 بالفعل وطلب بالقوة كمن يقول انا عكشان وقد طلب له لستك وهذا  
 البحث كما ينبغي فيه فانه بعد وعرضنا في العلوم المركب كالتحريك  
 وهو العصبه وقد عرفت انه قول هو لفظ يصح ان يقال له انه صادر  
 منه او كاد وهذا يعرف بالتميم وما عدا ذلك لثقتان  
 حجة صده ولا يصح له يقال له انه كهدفت بل كهدت وجولنا الار بقه  
 عند خلاف ذلك يصح الصدق في اجدها والدرج في الآخر  
 فان كان لونها مقصدا لطلب صحة الصدق في ذلك او التكرير فتك  
 وان اجدها مقصدا له غير وان كان امر جامع محي لزيد كرهه وقد  
 عرفنا ان فيما تقدم حال هذا النظم الصادق والكاتب قد توضح  
 في حده اما احصاء واما ما يعرف منه مع تعريف الكبرياء وادخل  
 قولك صادقا ويصح صادقا ما يعرفه لاشتم وادخل ما الكلاب

الكلاب اعني بالمعنى الذي اصنفه الى العار في العصبه فهو خذاه الذي يحس  
 نامر بخلاف ما هو عليه مثلا وكان لا يحس هذا العار في الشئ بالاعرف  
 الاله وعرضا التثنيه لا يحس المطا فاقرب ما يعرف به العصبه انه حرك  
 اربط بعض احواله بالبعض يحكي عقلي بالفعال او قول يصح بغيره بالفعال  
 وقد عرفه المصدون انه كل ما علم امور منفردة وخدمه عنه يسمى  
 او ابدات كمثل ما سبق في الصدق والكذب علم ان قولك انه حكي ثابتا  
 صد بكون الحكم فان الاسباب اثاره حكي بالصدوق وعرف في الصدوق  
 والقضية فان التصحيح باهي حصه قوليه او ما الجبه او فكره والصدوق حكم  
 عقلي وان الصدوق هو نفس الحكم الا ان الحكم لا يصدق الا على صورته  
 وقد اعترفوا في الكتب بان التصديق وان كان لا يصح دونه غير التصديق  
 اذا اصل العلم اما تصور محسب او تصور مع التصديق فالموضوع والمحمول  
 المحسبان وما يفهم مقامها والاحترامه ليست اجزا التصديق وهي احراز  
 العصبه والتصديق العقلي جزو العصبه العقلية واللفظ الدال  
 عليه اس علم الدنية المصدوقه جزو العصبه القوليه وان فرض انها  
 بحرف عن القول في بعض اللغات تكون قد حفر جزوا عصبه اعلى ما ذكر  
 فيه ما يحس والموضوع المحسب والمحمول المحسب في احوال المعنوي الا ان  
 لفظ اللفظ يسمى موضوعا ومحمولا بل كلفا وحرفا وحرفا ومقتلا ووعا  
 وقضية وعوها باعبار معانيها والاولى لعلها الاسان في حيث هو  
 لفظ له محل عليه لفظ الحيوان وكل حصه اما ان يكون كل جزو اول  
 لها مفردا او في هذه المفردات علمه بل لفظ واحد وهي كلفه واما ان لا يكون  
 كل جزو اول لها مفردا ولا علم له بل علمه بلفظ واحد وهي الشطيه  
 فان كان احصاء الحكم جهاد الروم انتهى بمصطلحه وان كان احصاء الحكم فيها  
 بالعباد هي المنفصلة وروح النعم حاجته للثمن والشرطه حصه واحده  
 حاجته للثمنه لبعضه وهذا اول ما يقال انما حركه وحصده فان  
 هي حاله الكركس لم يوافق جزوا حصصه ولا ياتم ايضا ان يكون ايضا علم  
 الكركس اجزا الشطيات حاصله بالفعل حاصلا بل قد يصدق له لا  
 حمله قولنا الى عدد الثالث للشرطي واما كونها صالحه للتجديد الى

حاشية

ان تصليح موجودتها مع المركب واسرار كالدلمه مع الخبز به ولو ادم الحيرة  
من صلوح حرته المحصول المخلوطة وصلوح لم يكون لشيء واجزا النصب  
من كرا حكام العصا فالاما سندر ولو الحيرة هي الخبز لها وفارص الحيلة  
الشرطية يكون اجزاها مفردة او مع فقه مفردة وعما تجلده انها بطلانها  
قائما اجزاها ما يندمج بطلان العصبة الده حتى اذا حلت في مرة اخرى وحرص  
عن العصبة ولم يركب مع قضيته اخرى وان الودك فيها لفظه هو لسان العتي  
ما لعول الا لسان هو لعنه حوران واذا جعل فيها قضيه جهل بل الا لسان  
نفسه لا يوصف بالحيوانه فال موضوع نفسه يوصف بما هو محمول والمقدم  
نفسه لا يوصف بالحيوانه ولسنا نقضي له تحولا ايضا الربط هو فارص غير  
العرب لا يحل الرباط بل لفظه هو وما هو الحامع للربط من العاصم نفسه ما للوضوع  
الى المحمول لا يمكن التصغير عليها على وجه معروف من الحمله والشرطيات فلا يحل  
ما من الكسب الا ما طرد وما فارص به الحمله الشرطيات ان خصوص الحمله واحكامها  
وصرفها سعلق باعدادها على الجمل وكل حتم تتلوا احاد حتم واسرار الشرح  
ان عموما لا سعلق بدحوال جميع الاعداد في الحكي وعلى هذا الخصوص والاحكام  
بل على الاوصاف والادوات وسندر لزيد واسرار الشرطيات هي ان لكل جزو  
اول لها هسه هسه او اداة تيقظا الهمن عندها وان يمول ووباسميتها  
شرطية باعتبار ههلا اي ان القول الطاليج لكونه عصبة اذا افترق به احاد التي  
الشرطية حتى تسمى الكلام مشروطه نقول اخر فان جزو الشرط والحراء  
لا يوجد الا المتصلة والشرط الشرطيات في صلاوة التحليل الى قضيتين  
كاسا حليتين او شرطيتين ونهي ان يورد بها اسرار اخر فقل لان الشرطية  
هي ان كل منها يصح ليقول فيكلمه وصميد او مثله وصميد على ما تدرك البراءة  
والحمله اذا لا شها على مثلها اعني على جملتها لا على شرطية واسرار ابي  
في ان العاشق لا سئلها من سعلق بها معده واسرار كانه ان الودك منها بالمكان  
لا يصح على ما سئل حقه واصرفا بالوزم والعتا وحيث ان الادا قن في حوز المتصلة  
يصح ان يكونا مشا لهما مع اللطع ونحو ان يشا لهما في المعنى ولا لاد المتصلة  
فان اذ انهما محملان واصرفا في المتصلة لهما معده وبال بالظن ان غير  
غير المعنى اما المتصلة التي معدها احصى في التالي لقول ككلا كان وقت الظهور

الظهور موجود فالشمس على العدا اعلنت كلمة لا يصح في هذا المساماة وان كان  
نصدق الحكي حليا الا ان الاعين محملان فان قول ككلا كان الشمس حاله بالهار  
موجود ونهي دعوى لردم طلوع الشمس لوجودها بالهار ودعوى لردم احد الشقين  
الا حصر دعوى لزوم الاخرى له والالزم من دعوى اللزوم في ظرف واحد  
في جميع المواضع ان يصدق في الظروف الاخر وليس لنا صدق العصبة المتعاضد  
عند المتساو واستحوص للمادة لا يدرك على انها واصبل بنا في دليلي اوجهها مع التراجع في  
التالي واما المتصلة فلا سغير المعنى بعد ترتيب اجزاها وفي العرف من المتصلة  
والمفصلة ان الجزء الاول والمتصلة اذا فرغ منه لا يصح تسمية الجزء وجه الحيرة  
لثوكل اما ان يكون هذا العدد زوا او خردا فلا يصح تسمية كلا ما غدا لعدو الا يكون  
قضية بل صلح جزوا الحوزة الاول يصح تسمية كل واحد من السلي الى ما لا اذ اما لا  
واما المتصلة محررها الاول عند الحوزة والعراغ عنه يمكن ان يتم تكلام عن قضيه كما  
نقال اذا كانت الشمس حاله ما سقني ماء مثلا وقد اشترك المتصلة والحمله في ترتيب  
فارقا المتصلة وهو لزيد ويجوز بها ترتيب فان المقدم كالموضوع والتالي كالمحمول  
وكلا يجوز ان يكون في الكلمة المقدمه الموضوعي اجم والمحمول مكدل المقدم  
بل يجب اما المتساو واما عموم التالي او المحمول واذا حصصت الودك  
من التالي والمقدم ما فرقت من المتصلة والمفصلة واذا حصصت الودك  
من الاجزاء مطلقا مع الحمله والمتصلة وصدق منها والمتصلة ولم في هذا العرف  
والشرطية فرق وشركة اخرى وهو ان المتصلة والحمله لها عكس محي والمفصلة  
العرف لا يمكن لها واعني بالمتصلة العرف ما لا يعنى فيها وضع وجه واما ما يكون  
فيه موضوع متعلق يقع الانفصال بعد الودك فكلوه لوجه الاوصاف اخر والمحمول  
والمحمول محمول واحد فانها سعلق كقولنا ككلا لسان هو اما محي واما سائل  
فان هذه سعلق خبرية لقولنا ككلا لسان هو اما متعلق وان كان هو انسان  
والعصبة الاولى كما بها حمله الانفصال جموعها والنامية التي هي عكسها الاوصاف  
حوزة موضوعها والمتصلة العرف لا عكس لها لقولنا اما ان يكون السمع في العنة  
واما ان يكون الدير موجود واما ان يكون هذا العدد زوا واما ان يكون  
خردا وان عدم العدة على الانفصال مما ركب من سقني بعد العكس خبرية  
ومن مثا كات المتصلة والحمله لرحاها موافقة اما في الحلية فاختلاف

واما في المصطلح فلنزيد وما زاد المنفصله في ذلك فان المنفصله ايجابها معاد  
وشتار كما في المنفصله والجمليه نفع عن الناس الاقربا في كل من حيزها ما اعني  
بالاوشكيه ولا نفع في الاقربا في حيز المنفصله نأما كما عرفت معارفها ما ايضا  
وان خذ احد العصبه التي يحسن بالانفصال المحسوسها او موضوعها فصبه منفصله  
في بعض السبب العباد في المحسوس والموضوع كما صرح بعضهم في بعض التكرار في الانفصال  
والجمليه في ان المنفصله هو يكون ذات موضوع مفرد او محمول مفرد في ان المنفصله  
ايضا في نفعه بل هو على هذا العذر ليعرف كل حيوان هو اما محسوس واما  
متأخر في معاديات اللغه ان الجملة اذا تحللت في جانب احد حيزها سواء كان  
في جانب الموضوع او جانب المحسوس حرف عطف او غيره وفي الجملة اذا تكثر  
اصطفايها بحيث لا يكون في حيز مفرد سلك العصبه لقولنا لا تسار والاكابر  
صوان او قلت الاشتان كما في صوان وان اما ان الواو هاهنا اخرجت جانب  
الموضوع عن ان يدل عليه بل هو في نفعه ما دامت منه وفي المحسوس من برك المحسوس  
لمر من غيرها والمحسوسات في الموضوع في نفعي في العقل فتشعره العصبه واما في  
النسبه المصطلحه صنف هذا البيت في كل واحد من الحيزين بل ان في قولنا القضايا  
في المقدم سقى النسبه المنفصله واحده وان وقع في الثاني سلكوا اما المنفصله  
فمنشور انها حيز اكثره الى عملها انه اى لا يحس في الجملة ما اجملت التكرار  
الذي ليس في حيز مفرد ولا في احد الحيزين والمصطلح اجملت في احد الحيزين هو  
الغالي والمنفصله اجملت في جميع الوجوه على ما هو مشهور وهذا اجمال مراد في هذا  
الفروق بين اللغه واعلم ان الانفصال الذي يقره موضوع سلكه صنفه بعدد في  
حيز الموضوع لقولنا كل انسان وفوقه اما محسوس او سائر فيكون علم ما يتبع  
في الجمليه واما اذا احد الموضوع معبدا الانفصال الكثير لقولنا هذا العلة اما تام  
او راد او ناقص واما اذا لم يحس المنفصله موضوع بالعلم ولا موضوع بالقوه كما يبرر  
قولنا هذا العذر في الانفصال بل يكون لقولنا اما ان يكون الشمس في العلم واما  
ان يكون اللذات موجودا اما ان يكون الوجود على هذا العلم ولم يحسها من وابد رمان  
او مكان او يزال في نفع المزايمه عليه فكلها بالقول ما اذا اجاورت الاحوال اللغه  
صلي ان يوجد اكثر من منفصله واحده كما هو نفع اليها جزوا ليعاين كل منها الاكثر  
كأن في قولنا المدكور ومولانا واما ان يكون الكواكب النجومه واما ان يكون النجومه موجودا

موجودا مع العباد لا ينفصل الا المنفصلين بله الصيغه وان كان الاخر الكثر  
في هذا الفرق المتعدد الذي لا يصعبها شي واحده من كل اى واحدا كان في نفع الاخر  
عند لقولنا اما ان يكون الصنف موجودا واما ان يكون الموضوع موجودا واما ان يكون  
احد موجودا واما ان يكون الشمس موجودا صهي ان نوزع منفصله واحده  
على هذه المنفصلات المسدده فتجمعها ايضا شي واحدا بالقوه على المزايمه فانك  
قلت في حاله واحده اما ان يكون الشمس في العلم واما ان يكون الموضوع موجودا  
ان لا يحسها في زمان واحد معنى له الفصول المذكوره حتى ان قتر في شتر  
واحد اما ان يكون الشمس في العلم واما ان يكون اللذات موجودا فكذب المنفصله ما  
في شتر واحد اما ان يكون الشمس في العلم واما ان يكون اللذات موجودا الله سبحانه  
وكذا الفصول في السنه والمنفصله كذا القضايا في الثاني ذكرنا انه تحت تكرر العصبه  
وحيوان في نفعها ان احصت عن الحيزه وعن ان يتم بها وصدقها في سكر العصبه  
هتلها يكون الثاني منفصله اخرى فان جملتها واحده هذا لاسمها جزوا واحدا ويكون  
كالمقول ان كان حتم وقت متعادل من ملاحظه على ذلك ولا ت عليه حتم ما في ذلك  
فله حتم على لت ما في حيزه وان سته ولا تقي يتم جزوا في القول الذي بعده حتى  
يصدره ما يليه او يكذب وفي الجملة كما ذكر قلت ان كان حتم وقت متعادل من  
عشر اصدها على الاخر واما على ذلك المنفصله لان يدل بقولنا فلا مولد لت  
يصدره صهي لقولنا ان كان حتم وقت متعادل من فليس حتم على لت ولت  
ت عليه حتم فان الكلام الصادر في نفع بالقول الاول وقد عرفت ان المنفصله منها  
صعبه وهي علم الحيز والخلو منها ما علم الحيز في نفعها ما علم الحيز فقط  
**مختار** اما المانع الحيز في نفعه فعدد حيزه تحت صانها العناد والمدكور  
في صنف المنفصله وقد ذكرنا في الكتب ان الحيز الانفصال هو اساس العناد  
وما نفع الحيز لثبته العباد في نفعه حاده صنفه حسب المعنى العام والاصلا  
المذكور فاذا كان الانفصال حسب العناد وما نفع الحيز عباد حقيقه فمن  
منفصله صنفه معنوا الانفصال هذا الاعصار عليه ما سميت صنفه وعلم هذا  
بالفواحو وهو عباد التجربه فيكون الحصفه ما نفع الخلو على لا مدخله في  
الانفصال على هذا العذر وان جعل له مدخله في مفهوم الانفصال صغار اذاه  
الانفصال وهو لاه صنفه منفصله لاه اسما المثل كونه مدعيه ما نفع العناد تحت

او قد يعنى انما يعنى منع الكلوع الجمع معاً فصار كالحصبة معصلة بالحسن ولما  
 ما بعد الكلوع فليس فيها عناد يرب ولا يعنى ان ليس باعتبار العواد معصلة وان  
 تمت معصلة فهو اما خارج للثبوت فان لم يمنع الجمع والكلوع الحصة  
 فلما انصرف منع الكلوع فهو ايضاً منفصلة واما ان يقع اذاه الانفصال  
 والعصبة المتصلة على مانع للجمع معطو وعلى مانع الكلوع معطو وعلى مانع الجمع  
 والكلوع بالاشارة ان يكون مانع للجمع والكلوع ان يقال العددان هما منفصلة بلبه  
 اعتباراً في معاني مختلفة ولا عواران فقال على هذا العددان هما منفصلة باعتبار  
 العباد تحت بل منفصلة باعتبار العباد وشا ردت مانع الجمع معطو في ذلك ومعصلة  
 باعتبار منع الكلوع وسائر ذلك مانع للكلوع فقط في ذلك فان اذاه الانفصال  
 اذا دلت على منع للجمع والكلوع لا يجمع بل على كل واحد لا يشترط لا يجوز  
 ان يدكر مرة وتعنى به المعنى المتباينين متماثلين لعل العباد اذا دكرت وعنى  
 بالاسم المعاد من ذلك الاعتبار لا يعنى ان يعنى به العصبه الباقية الا ان يشا نق  
 الضيغة مرة اخرى له حتى ان عني به مجموعها اصلها بالذات ولا يكون هذا المعنى  
 السببي ولا بالمعنى البقري بل يعنى المجموع من الاسس او شئ من الاسس بما واما  
على عدد الاشارة اذا دكرت لا يجوز ان يعنى به الاستنباط او اذاه من جملة  
 المهمومات واذا جمع فهو اصله الاخر فان لم يرد بالجمع في الاسم وضع له  
 ملو او عني بمراد بل ما صمد المعان جميعاً فليدرك في مضمونها المتفرقة جمعاً ولا  
 يعنى على العباد في شرح المنفصلة او شرح احابها والمحصلة بالجمع  
 مدعى هذا العدد لما شوب في الحصة وان اردت بالحصة ان اوجب الى عواران  
 في القواعد الحصة وتسمى بذلك لغتها او ما يشبهها بعد ان يتكلم اللوح  
 محال صميم الاشارة في مورد دعوى الحصة المنصبة للفجر باسم الحصة هذا  
 الاعسار ولكن اذا سئل ان اللوح مشرك بل من حصة المفهوم المطلوب بما  
 حصة ودعوى مفهوم واورد في النسخة لا يمكن ان يمنع الجمع ومنه الكلوع لا يشترط ان  
 من اعسار والمنوع المطلق في حيث هو منوع عن مصاديق الى الجمع والكلوع قد  
 يشترط فيه كسب الاشياء غير المنفصلة فلا بد من العوار او الاشارة  
**فصل** اذا ضم الانفصال الى الحصة الكلية وكل جوارحها لا يعنى فيها  
 لا يصور ان يكون مانع للجمع والكلوع والتسمية اليها العوار العدد اما روج واما فرد

فرد ما ان العدد اذا اورد به الفرد المطلق الكلي كما في معصلة غير ما في الكلوع اورد  
 العدد الكلي ليس يروج ولا فرد ما ان كان العدد زوجاً او فردياً على عدد ما الفرد  
 وكذا ان كان للعدد فرداً ما الذي ما جود مع اوجهها ولا يزمه اوجهها ولا عجمان  
 منه حتى تكون الكلي بعينه زوجاً وفرداً وقد عرفت انها حروفان للعدد لا حوزان  
 ودريت ان الكلي لا يعوم كروانه ولا ينفذ اوجهها من فمده مانع للجمع عن مانع  
 للكلوع اذ العدد المطلق لا يجمع فيه الوجبه والفردية ولكنه خال عنها ونفسها  
 الكسابع الكلية كلها هكذا واما اذا عني بالالفرد الاول لا يستغنى عن اول المعهود  
 صلتها كما نكرت كل عدد اما روج واما فرد اي كل واحد اطلقت هذا العدد اما  
 روج واما فرد فلهذا صفة اي معصلة منصفة المنع عن منفصلة وان كل  
 واحد العدد وهذا العدد لا يقسم الى زوج وفرد وعرف ان معصلة الكلي  
 عن معصلة حصة وان الحصة المنصبة الكلية لا يصور فيها المنع ولا هي  
 الشخصية ولما الكلي صفة معصلة حصة حيث لا يكون كل واحد اوجهها  
 حروفه كقولك الانسان لما ان يكون حيواناً او حاداً او مدركاً للذات ما رجمان  
 اجمع مع ذلك كقولك اما ان يكون هذا الخيل اسود واما ان يكون ابيض اذ رجم  
 صها سلمان مثل ان يقول اما ان يكون هذا الخيل اسود فلما ان يكون اسود صارت  
 مانع للكلوع فلهذا ان كان اسود صرح الا اسود وان كان ابيض صرح الا اسود  
 وان لم يكن اسود ولا ابيض صرح الا اسود واللا ابيضه حتماً ولا ابيضه ولو كان  
 السلك ما منعت للجمع وكان السواد والسواد والسواد معاً ما كان مدرجه  
 السلب فهو الكلوع ما ان اذا كان عدداً صرحاً بذكره واللا اسوديه واللا ابيضه  
 ولو كانت السلك منعت للكلوع وكان الخيل لا يجمع السواد والسواد مثلاً  
 ما كان مدرجه السلب عن مانع للجمع بل لا اسوديه واللا ابيضه اي ما كانا  
 تحتان وليس كل مدرجه السلب من المنفصلة عن حصة ما هو كذا  
 ان يكون هذا العدد غير زوج واما ان يكون غير حصة منفصلة حصة  
 موصه والمنفصلة والمنفصلة تصح فلتذكر في اوجهها الى الاحرى فالمتصلة  
 كقولك اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكل من عليها معصلة من اذراج  
 السلب من اوجهها لكونها اما ان يكون ليس بالخمر واما ان لا يكون النهار  
 موجوداً ما ان كان من الشمس لكونه موجوداً واما ان يكون النهار

صحتها ايها  
 فرد

ما اذا كانت المنفصلة من جوهريه وتساويها في اذراج السلب عند الغلب في  
 اي حركه كان واما اذا كان الثاني عم فلا يجوز ادخال السلب اليه في الممتصه  
 عند الغلب مثل يكون المنفصلة لولا ان كان هذا انشاما فهو جوهريان فاذا اتبناها  
 الى الاتصال بحيث ان يعول لهما ان يكون هذا اسما واما الاكثرون جوهريا فان  
 الاساسه واللاصوابه لا يحتملان عكسهما واللافتاسه فانها محتملان  
 واما المنفصلة اذا طلبتها الى الاتصال باخراج السلب فذلك يعرف ان السلب باكت  
 الحركه كان ان كانت حسيه فعول ان كان هذا العكس وهو غير فزود وفعول  
 ان كان غير روح هو فزود وان كان غير حسيه فماتمه السلب فعول السلب بالصان  
 الثاني المنفصلة فذلك ان يعول ان كان هذا الحلقه السود فهو لا يصح ان يقول  
 ان كان هذا الاسود جوهريا فهو ما بعد اكله وادراج السلب من ادخلت  
 فكيف حذف السلب عن احد الحركين وهو ما يكون مقدم المصطله وان كانت مصله  
 اصل الحركه في اللام مثل قولنا اما ان يكون في اليه واما ان لا يتفرق اما ان يحذف  
 الاكثرون مثل قولنا وجملا ما كان هو معروفا انه مقدم المصطله لولا ان كان رد  
 يعرف في قوله الحركه او براد سلب الحركه واما الحركه والعكس والسلب وعكس  
 ذلك فعيه مقوم المصطله كما يعول ان كان زيد ليس في اليه فليس يتفرق والعكس  
 لا يصح كما يعول اذا كان رد ليس معوق فليس محال **وقال** بعض  
 الناس من له في العلم عدم رايه وحدها سلب الاتصال بغيره في احد العباد لولا  
 ليس ان كانت الشمس طالعه فالليل موجوده في العباد فله قولنا اما ان يكون  
 الشمس طالعه واما ان يكون الليل موجودا او ضدها سلب الاتصال بغيره  
 اللزوم لولا ان كان ليس في اليه فليس يتفرق والعكس والسلب معك  
 اللزوم المسهور وكل سلب متصله به اسباب عباد وكل سلب متصله به اسباب  
 لزوم وهذا الحلقه فان الحركه اذا كان منها امكان العكس لا يصح فيها اسباب اللزوم  
 والعباد جميعا بل سلبها سلب طلوع العكس معام رد ليس لكان يقول كلما كان  
 كان ولا ان يعول اما ان يكون واما ان لا يكون بل يصح سلبها سلبا بالشرطه  
 واما ومع هذا العكس السبق لا يوجد في العباد سلب اللزوم  
 وليس في حركه في بعض المواضع الا بحد بل لا يمتنع في حركه الشمس في جميع المواضع  
 الا حله واعلم ان المصطله الضاده قد ساوى حركه كما يعول ان كانت السبعه

بادراج

الايام

صوابه سلب العباد واعلم ان  
 اللزوم في سلبها سلبا بالشرطه

السبعه ذواتها من مصلحها مساوي وكذا بعض اهل العلم ان هذه مصلحه اجزئها  
 كاذب صحت ودرع ان قولنا من ينقته مساوي من نفسيه صادقة بناه على المقدم  
 وهي كذا من مادل على غلبه عن تقومات فيها ادنى ذقه وقد يسي لكان في حاله اليه  
 لم سبق الحركه الاول ولا الثاني فاما للصدق والتكذب فادخلت منفصله وكنت  
 من كلاسها لا يعني ان كلهما او احدهما 2 حاله اليه كاذب فان هذا لا يصح  
 ادليس هنا كذا لا تخصيصه واصره وليس يعول الاتصال او يلدن واصلا لحي انهما  
 مركب وخصه بل ان ادم تكذبها الربك الشرطي وادراكا هكذا فقولنا  
 السبعه روح وهي اي السبعه نفسها مساويين كذبات وادراكه منها شرطه  
 فليس عا ديس واما الصادق وصادق وصادق مطلقا ان كانت السبعه روحا  
 فهو عدد واما المنفصلة فله تصور حركه صادقه في الادراك ما لم يتخلو  
 عموما لم يجمع ولا عموما كذا من الادراك ما بعد الجمع عموما يتخلو ليعول  
 ان العكس اما ان يكون حارا واما ان يكون باردا واما ان يصفه من حركه صادقه  
 وكذا اي لا يحتمل حركه اخرى صدق وكذب واعلم ان متصله ومنفصله و  
 يفتح عليها الى الحمله اما على ما نراه من حركه اصغر اللزوم او العباد وكذا  
 يعول المنفصلة لولا ان كانت الشمس طالعه فالليل موجودا او ضدها سلب  
 ان كان هذا انشاما فهو جوهريان في الاول طلوع الشمس بلزوم وجود النهار  
 او لكون ريد اسنان بلزوم الحركه وفيها عن الكاديس هل يكون السبعه  
 روحا بلزوم الاتصال مساوي واما المنفصلة فكما يعول طلوع الشمس  
 ناعده وجود الليل او كون هذا العكس ناعده الروح واما المسهور  
 فهو ان كل متصله في حركه ما هو موضوع لهما او محمول او موضوع  
 كان احدهما ومحمول ان حركه في اليه الى الحركه كما يعول ان الارادته في حركه الاراده  
 فالقول والانشان طالبا والتعريف اذ اردنا ان نعلمه الى الحركه يعول  
 كل انسان ممنون بالاراده فالعقل هو طالبا بعرض وهذا العقل في حركه في  
 نفس المولود كما يعول ان كان زيد انسانا فله حركه او يعول ان كان الانسان  
 حيا فان حركه الحركه انسانا انما الشخصيه بل يدرج فيها مشور واذا قبل  
 زيد الانسان حيا او كل انسان حيا فهو حركه فلذا للعصم العالم فهو حركه  
 واما اللزوم على حركه لا يصح ارجح عليها لوجه ومد اختلاف صاحبهم في حركه

اختلاف

واما على الطريقة الاولى فيقول لكون الانسان حيوانا بلزومه كون بعض الحيوان  
 انسانا مع تعليم المذكور فينقطع معنى اللزوم وغيره فاعلم انه ليس بعقل الناس ان  
 المحمول اذا لم يكن في الالف كما ان لم يصح بعضها صفة للبعض وقد كثرت  
 العضية مطلقا كقولنا زيد طبيب النصف وان يصح بعضها لان يوصف به البعض  
 لعدولنا من طب ما هي لا يتكبر العصبه اما على ما سبق لك ان حرف العطف  
 او البرد مثل او وحوها اذا دخل في الاول في الدائره فالعصبه منكمه  
 لا تستعمل في كل جزو المحموله والوسط واما اذا لم يدخل فحمله على قول  
 القائل زيد طبيب النصف انه ليس بتقصيه واحده لان السام ليس منه الطب  
 من حيث هو طب على هذا التعليق منه لحرمانه اذا اعتبرت بانها في قوة  
 البسيط ما يصح له بدل عليه لفظ واحد والطب في السام مجموعها يجوز ان يدل  
 عليه لفظ واحد تكلف ذلك المجموع مفهوم ذلك المحنى للفظ وليس في شرط  
 مفهوم لفظ ان يكون مركبا ووصف وموصوف بل قد يكون في مساواة  
 كالعداله فانها مركبه والعفة والشجاعه والحكمه ولا يوصف العفة بنفسها بالشجاعه  
 بل شئ اخر يوصف بالجميع والعداله ليست اشياء الا للثبته فادخلها معنا  
 رد على من بالتفقد يقول زيد عصف سحاي حكمه وان قال عصف بكه قوه  
 البسيط ان يحصل والمجموع ذات واحده لعدولنا الحيوان الناطق فان مجموعها  
 ذات واحده هو الانسان فهذا التعليق اخره الاول وقد علم ان الالفاظ الخمسة  
 بحالها بما وجدها ما وجدها ما وجدها من المعاني لعل زيد شئ عام في السام  
 والاصح حل شئ دون حمل معناه والشئ الذي فيه السام مع السام ليس دانا واحده  
 شئيه كالسواد بل مركبه من شئين فان شئ المجموع دانا واحده بالبناء طقة  
 فهو حقا وان سمعت دانا واحده باعتبار الاجتهاد فالطب السام يجوز ان يحمل  
 لمجموعها اسمهم اذا قلنا زيد عدل ومعناه ان له عفة وشجاعه وحكمه مما صار في حده  
 الدوان دانا واحده بحسب التركيب مع ان كلهما مساوية واما ان يحمل الشئ معناه  
 فمجموع البلد ايضا ليعلم ان يوجد المحمول واحد واداسمها مجموع الاصصه والكامله  
 حتم فعولنا زيد عصف والشئ للفظ مشترك فان معناه شئ واحد هو المجموع واد  
 جعلنا حتم ليعلم معناه واعلم ان قول القائل ان الاعجاب الشيط من السلب  
 من حيث الاجزاء ان الموصوفه مثلا فيها موضوع ومحمول ودرابجه والسالمه فيها

فيها التلذذ مع السلب وان كانت العضية سائمه في السالمه ما في مفهوم الموجبة  
 مع زياده السلب هذا ظاهر في الالفاظ ولذا ان يوجد هذا اللفظ باعتبار هذا  
 الاثر العولي لاما ما يقال ان السلب يدخل على الاحباب وان الاحباب مقدم  
 على السلب فلا ينبغي ان يعمم منه ان قولنا الانسان ليس بحمار كان يصدق بوجه  
 ما اجابه دون سلب لم يدخل عليه السلب او كان يصح تحريمه ما ان يشبه الحريم  
 الى الانسان وسلب عليه بل السلب للضادق ما يتوافق له من عفة والحريم في  
 ذاتها مساوية للاسنان عموما في سائرهم او في سلبه ولا معنى لتقديم الاحباب  
 على السلب في عصبه واحده الاقرب ما سبق وهو الاعتبار العقلي ولا يصح  
 قولنا زيد ان معنى هذا اللفظ انه لوله السلب كان احب ان يكون هذا احب لاراما  
 يعول فابل في الاحباب من العصبه ان لوله لم يكن قد احب ان كان سلبا  
 وعلى الالفاظ يجوز ان يقال الاحباب مقدم على السلب باعتبار الشرف  
 ويجوز ان يقال الاحباب مقدم على السلب لان السلب بعد معرفتنا  
 للاحباب ولان السلون لا يمكن تعريفها الا بالاحباب وقولنا ان قد يدخل  
 في حده الشئ الذي يدخل في مفهومه مطلقا بان الوجود والاحباب يدخلان في حده  
 السلب والعدم اذا دخل السلب هو رجع الاحباب والعدم هو الوجود كقوله  
 هذا حده يجوز ان يكون العدم لا حده ولا ماهية تحصله وله شرح اسم واما ما له ماهية  
 ان يكون شئيه فلا حده ولا حده وعلم ما سبق وان كانت ذات اجزاء وان  
 كان لا يوجد احدا الماهية حسب الحرسه في الحدها الماهية استثنائا لغيرها فيها  
 وكل حده كسبها على حدها ما هي احرا الماهية لا غير اما العول والاحباب  
 وشرح الاسماء لكل احدها لانه وجود شرح اسم لا غير **فصل**  
 وقد ذكر ان لكل عصبه احبابا وسلبا وقيل ان الاحباب هو انما هي السلبه  
 حرمي القصد فالانواع يسمي الحكر للذهن والعصبية يقتصر الحكر ايضا عصبه  
 تكرار ما يقال ان الاحباب هو انما هي السلبه من امر غير صحيح فان الاحباب  
 ما هنا يختص بالعصبه حتى لم يكن قولنا موجب عصبه وانما هي سلبه ما يوجد  
 في مثل هذا قولنا دار زيد وما يقال انه حكر بنفسه من اجزاء قولها باللفظ  
 اقرب هذه التوفيقات والسلب هو رجع ذلك الشئ ونحن في اكثر المواضع  
 نذكر لفظ الجميع بل قولنا ما هنا احرا ليعني به ما اراد على واحده ولا ينافي في هذا

الحده  
 خارج

العزوبية **فصل** في مفارجات على الخصوص في الأفعال والمجتمعات قد  
 من المجموع لا يجوز ان يكون حركتها والموضوع يصح له ان يكون حركتها واحكامها  
 ان يكون موضوعها حركتها او كليا غير معين في الكمية او كليا متعينا في  
 الكل على الكل او على البعض فالاولى مخصوصه والثانيه جملة والثالثه  
 محصورة كلفه والرابع محصورة حركته ولكل منهما اجاب وشكيب واما  
 حصر العضان في مبلغ ما ليس يصح والله فانه ولا يلقى بابحاث الفضلاء  
 ولما بين لكل الماهله والمحصورة او المحصورة الطله والمجربه لا اختلاف  
 بينها وحيث انها حصه وجليه وان السور يدكر وحذف والفضه  
 من حيث انها مقصيه باقته بل هو حيث هي حصه حاصه باده ايضا  
 وشخصي ماداه ايضا باقته فليس لا اختلاف بين المحصورة والكليه والحركه  
 بالبنوع بل بالصفه واصناف العضان لانها لها ما في الشركه المركبه  
 من حركه فارق الشرحه المركبه وسر حركته بامر والمركبه تتار في شرحه  
 وهكذا است وبتبع الى ما لا يبداه هي كل فارق ما حركه شركه الكثره  
 فيه فادام بين هذا الاختلاف ما حصه وليس بالحق فان المركبه والسركه  
 عامه تقع على مواد كثيره وكل اختلاف ليس بالحصه ولا بالتخصص  
 ان يكون بالصفه فلما كانت الراكيب غير مساهله والاصناف  
 غير مساهله فلا سبل الى حركتها واعلم ان بعض الناس يظن ان  
 كل انسان كذا مثلا ان الناس كذا اجمعى او كذا اجمع الناس حتى  
 يكون الجمع او اجمعى او كذا مثلا فقولنا كل انسان فان كل انسان  
 اجمع على كل واحد فلنا ان يقول كل انسان له راس واحد وليس له  
 واذول ليس لنا ان يقول الناس كذا او اجمعهم لهم راس واحد وليس له  
 واحد وبعلم ان الكل المجموع كما يقول كل الناس اجمعهم والكل العدي  
 مثل كل واحد والناس كذا كما سبقه ولس مجموع كل الناس مجموع  
 كل انسان ولكن ان يقول كل الناس اجمعهم يردون على ما لا يرد  
 عليه كل واحد والناس كذا اجمعهم على عدم جيل مثل لا يرد كل واحد  
 بل الجميع كانوا كذا اجمعهم في الراكب والمركب والاصناف الحركه  
 جزئي حتى اذا اخرج جميع الناس الواضع في الاعيان مجموعا واحدا

او كليا متعينا في الكمية

في العالم

واحد كان هذا المجموع وحيث هذا المجموع حركتها تصور معناه يتبع وقوع  
 الشركه فيه وكان شخصه بعينه ولا يحاد الى هذا فان جميع الاحتسام اذا اخذ  
 مجموعها فمجموع العام الحسني المشار اليه شخصي والاصل ليس مجموع الاحتسام  
 المشار اليه عامما ولا كليا بل كليا ومجموعها معينا مشخصا وهو لا كليا  
 من الاحتسام ليس معصورا على شخصي معني وان قيدنا بقولنا كل جمع  
 واقع ايضا لا يقتضي على شخصي معني بل على السحابي منتشره له معنى فيها  
 حركه واحده ولا يصرح فيها بالاجتماع في مرادها مع الغلط الكثر اعني  
 الكل العدي والمجموع حتى لبعض العوام سرح العالم بانه كل موجود  
 شئوي الله ولا يظن ان يعلم انه يكون كل واحد ما هو موجود علما حتى هذا  
 السواد ورددوا ليس هذا ما تناول به بل كان غرضه المجموع وقد وقع الغلط  
 لغير العوام فيه بل مدعى بلوك الحسني ما كالتالي كل واحد ما شئوي اجمع  
 والمجموع وسور الحركه مثل بعض الناس او شئوي الناس فاذا ذكر بعض الناس  
 سوي يعرف ان معناه بعض ما لوصف بانه انسان لاجزوه فان البعض قد  
 يعني به الحزب واما انك اية الكليه فمثلا ان يقول كل راس في الشرحه  
 فان خوف الشكيب مادام مقدما على الذي يكون به العصبه سالبه ولا يحل  
 السور لا كما خذ لا يوجب له مثلا ان يقول ليس ولا واحد وقت او لا  
 شئ وقت اولش ولا بعض وقت الا ان هذه اما صافه كلفه بعض ما  
 او واحد ما يظن منه مساسا لفظي لكل واحد واحد الا ان حروف لفظي كيف  
 ما كانت مستقره في العوم بالزمان الحاضر وفي الكلمه الحاضر حولها كل  
 بعض ما لوصف في فهو باعبار ما اعلم في حولها كل واحد وقت بانه  
 سائر واحد واحد ومثني مثني وجمعا جمعا وكل واحد اشاره الى الاجاد  
 لا غير وليس بعض وليس كل يتيقن فيها سلب البعض مع امكان موافقه  
 الناس فيها وسور الحركه السالسه وليس ولا مثني وقت تدفق في اجاب  
 البعض مادام اننا ليس لا شئ في الحركه انسان لا يجب له تصديق مع الا بعض  
 الحركه انسان وقد سبق في المواد ان يصح موافقه البعض الاخر متضمن  
 من الصفه لارم كما شئوي الحركه واما الماهله والمدكور فيها جميعه فالحل  
 ان يحد منها مقصيه كلمه وحركه والعصبه الحركه اعبارها عن اعبار

ولا يعلم انه شئوي ان

الا ان

مسر

سائر



وكذا في الذي يمشى به يهيمه يمشى الشركة فان قولنا يمشى الناس كذا مفهوما  
 لا يمشى الشركة والكلمة القضاة عن ذلك الكلي فان ذلك لا يحسد الشركة  
 والعموم بل لا يمشى او يمشى وهذا يحسد فيها ساوول الاصل وكلها مفهوما لا صلا  
 في اللزوم وهذا الصلا في القول الخيري والاشارة به بالما قد عرفت  
 انها لا تقتضي الصلابة والكونه والعوم والخصوص واداعل ان الهمام  
 ذكره طبعه صراحة للشخصية والكلمة والكلمة التي هي العصبية في الاساس  
 صاحبها والصلوة للكلمة والكلمة بالاصح في الخبير لها صلا في حال كونها موضوعا  
 للمهارة وصلابة الشيء لا في حصول الارتفاع بها فاداعل ان صفة المهارة  
 صالحة للكلمة والاصح في المقدم الذي يحل في الشركة يمشى ان لا يركب  
 لا وحيث هو موضوع المهارة فانه قد ذكر في الكتب ان موضوع المهارة كالمعلم  
 لا صالح للكلمة والكلمة وهو كالمعلم المشهور للقضاة وهذه الاشياء  
 لو اذ في احد فبعضه فيها ما حولنا فيها **فصل** وان كان الالف  
 واللام لا يستغراوان في نوع معناه كلف في احد فالعصبية التي هي في موضوعها لا  
 يمشى ان تكون متممة وان كان المورد في العصبية الالف واللام لبعض الشخص فلا احوال  
 الصادرة القضيية تشبيهه فان كان بعض الطسعة الذهبية كالنعال الانسان عام  
 والحوار فيش ولا احوال ايضا فان المهارة في ذلك ما في لان يوجد منه عصبية كلمة  
 وحده وقولنا الانسان نوع لا يمشى له يوجد منه قضيية كثيرة او جزئية فلا يقال  
 كل انسان نوع ولا بعضه ما يوصف بانه انسان نوع والمهارة ولذا ذكر ان موضوعها  
 كلي امر الحق في الكلمة بالفعل ليس في حيث الكلمة ما خوذ او قولنا الانسان  
 نوع ما خوذ في حيث الكلمة ولا احوال في حيث قولنا الانسان هو الضابط  
 فانه لا يمشى لان كل انسان هو الضابط ولا بعض الانسان هو الضابط فوجد ما  
 فاد لا يستهان بعض العود ولا صلا في حيث احوال فان كان في لغة العود لا يورد  
 الالف واللام الا هذه التلمذ وتوكلها بالكلية او السوي المحصن ملكها مع  
 لغة العود ولكن في نود الالف واللام لتسمه في كل كلمة او في مثل القول في هذا  
 الرصد ودخلت العصبية وليس للتعريف فانه حاصل بالاشارة ولا الاستغراوان  
 ولا الخصم ذهنية فاداعي هذا اعلنا بل في قولنا ان قولنا الانسان نوع في شمس  
 او الكلمة في الالف واللام لتسمه ما اعلنا من فزينة وتخصيب محمد في هذا

نفس

هذا الضرب من المهارة واعلم في لغة العود في كثير من اللغات ما هو من اسمها كما ستم  
 العود في نود مع معنى الالف ويحوى وهذه العصبية بعض العود ومع معنى الالف  
 عام وهذه العصبية بعض الطسعة الذهبية ونورد في علمها ما هو في العصبية انه  
 لا يستغراوان ويحسد ان لا يستغراوان دون ما يسمون به الالف واللام ولما ذكرنا  
 الطسعة صالحة للذهنية والعلم والعوم والخصوص فهو الكلي الى بعض الطسعة  
 والعراين كما هو في القول فاذا كان لها احوال في نود الالف واللام في لغة  
 العرب في جميع المواضع لو صلا او يمشى في العود ان يرد الطسعة الخبي  
 التخصيب في العود والعوم والتخصيب الذهنية فانها صالحة للكل فلا  
 تكفي في الاضاح بالامثلة فان جميع الامثلة بعد في ما ما ذكرنا في الالف  
 والالف واللام في نود بعضها فانها في نود العود ان يرد الطسعة  
 المهارة كالف واللام راند ولا يعينها الا النعال في صواب اللغز كذا ان  
 نود ان قولنا الانسان عام محسد حولنا موضوعا والعام محسد  
 علمه ولفظ في هذا الطبيعة قولنا الانسان لانها ما في الالف والالف  
 وليس ها هنا الف واللام واذ اقلت دار نود كلفي وقلت دخلت دار نود علمت  
 الذهنية وعرفت المعهود في الالف واللام وكذا قولك شرب العود  
 كلي بعض العصبية ولست اذعي انه اذا كان الالف واللام هذه الاشياء  
 كان لا يحسد في نود شيب الالف واللام فانه لا يمشى هذا العلم  
 بل نود في نود عن مدعي ان وجود هذه الالف لا يت موجوده في مواضع دون  
 الالف واللام والطسعة محسد لها والقواس كالف والالف واللام راند  
 وصحة الاشياء كالمعلم على الحساب الصالحة فلا يحسد لها والنظر في الالف  
 واللام وامثاله ليس في المنطق ولكن لما طواقم اردنا ان يمشى الحق في  
 والمنطق في النظر في صلوة هذه الحساب في العموم والخصوص في علم ما ذكرنا في  
 لا على ما ذكرنا او ما نرى به المتأخر في الالف واللام في نود العود في نود العود  
 الالف واللام في نود العود في نود العود في نود العود في نود العود في نود العود  
 منه على العموم كما سدر منه على العموم كما سدر منه على العموم كما سدر منه  
 في نود العود في نود العود في نود العود في نود العود في نود العود في نود العود  
 واللام ونود في نود العود في نود العود في نود العود في نود العود في نود العود

لا من حيث اشهر اهلها ان الذهبه قد رادها العموم وهذا الذي صاير وهو ان كل ما  
 وجدته واجبا او واقفا مضافا الى الطبعه لكي ان يجعله في حصه كلبه الا ما يكون  
 مشروفا بالطبعه الذهبه فان الطبعه الذهبه كالاساسه قد يجب لها الكلمه  
 لا من حيث اشتقاقه بل من حيث هو الساسه ذهنيه مما لا وكما ان النفس الطبعه  
 كما هو الله لا يشاءه كذا بل من حيث هو حقيقة كلبه وقد استوفى ما مال  
 بعض من ركب في نظواهر المصنوع ان الاساسه لما هي بعض العموم فان هذا  
 كما دبه قد ذكرناه مرارا اعني ما هي على طبعه الا ان سببه لزايتها لا وان يستدل  
 منه على صحته على سبيل العموم من العصبه الكلمه ما فهم واكثر ما ما خذونه عامما  
 بالفعول للشيء مما بالانفاس بل سبيل منه على صحتها عاما وادامته ما بقصد  
 لا يصعب عليك ومن احتجاجهم وامثلتهم **فصل** واعلم ان الشرطيات  
 ضد خصه مشروها وان وجهه ما اذا قلت كلبه كانت الشمس كلبه فالدهار موجودا  
 واما اذا كان او ابتدا اذا كان او قلت دايا اما او ابتدا او بالعموم معناه  
 صرحه من الشرطه كلبه موصفا وادامته لشيء الله اذا كان او اذا  
 اولئ البته او ليس موصفا واما صرحه الشرطه جمع كلبه سالنا و اذا  
 طلب قد يكون لشيء اذا كان رند في العرفه موصوفه او ليس دايا اما ان يكون رند  
 في الغيبه واما ان يعرف موصوفه بحرفه جمع شرطا ومن لم يزل جمع  
 الشرطه مثل قولنا اذا كان كل انسان حيوانا فكل انسان حشم ومثل القصاصه  
 فان يقول اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون فردا ان خصوص الشرطه  
 مثل ان كان زيدا واما ان يكون زيدا حقا فاننا اذا قلنا ان كل انسان حيوانا  
 فالانسان حشم لشيء منه تعرضه كلبه واصد ومع ذلك هي كلمه بل تركب كما كلمه  
 ومرر بعضي كقولنا كلما كان بعض الانسان ايضا فمعصم لا يصح ان يقال  
 بل حرمها اما العموم الاوقات على سبيل التبرر لقولنا كلما كانت الشمس كلبه العرفه  
 فالدهار موجودا او على سبيل دوام الوضع لقولنا كلما كان واحد الفود واجبا  
 فكل منكم شمسك والمصعبه للباروقه ايضا عموم وضعه وعسائر العموم ضابطه  
 المصعبه الوضع و اذا كان العموم هكذا فاحصوه يكون بعض ان او وصفه خصوص  
 لا يعرف شيئا مما كذا اذ قلت كلما كان رند في العرفه موصوفه  
 المهمل مع مثل قولنا اذا كان او ان كان او اما او اما والباروقه وهو لان يقول

بله

يقول دائما اذا كان كان وان يقول قد يكون اذا كان لذا فان لدا مشروفا  
 بلا دايما بل حولنا قد يكون اذا كانت الشمس كلبه العرفه والشمس كلبه لا دايما  
 والعصبه الشرطه او حصصه الدوام ما هي عليها قد يكون المصعبه باللا دوام ولو  
 اصصت من حيث هي قضيه لذا ان شرطه محسنت موصوفه قد يكون المصعبه  
 باللا دوام ما هي عليها الدوام فاذا قلت لدا قلنا لشمس سببا ولدا اما  
 واما والوجود ان يتركه للادوام مع قد يكون حتى سببا دايما اذ لو لم يكن  
 يدكر لاسمي الدوام حكم قد يكون فانه اذا كان الشيء دايما ففي بعض الاوقات  
 ايضا كايضا واداد ذكر هذا البيان في موضع انما هو ذكر في اللزوم سببا على  
 ان يفهم من قد يكون انه يلزم هذا على خلاف المصعبه وللما حتر  
 ان يحقق ويصح شرطه مهمل وليس ان القصد اذا الحفظا حال موجب للحكم  
 اذا حردت بحد ذلك الحكم فان حولنا كل انسان يمكن لشيء او بعض اذ جرد  
 الامكان وحصل كل البشر ان يصح كذب ووجوده قد يكون حاله ان كان  
 لنا ان يقول قد يكون اذا كان رند في العرفه و اذا حذف قد يكون  
 صعبا اذا كان رند في العرفه و اذا قيد اذا كانت الشمس كلبه العرفه  
 فالشمس موصوفه بلده الابع وان كلبه السبب موصوفه اصعبه الى بشر طبعه الشمس  
 وكذا به على بلزم وطبعه الشمس كلبه العرفه وكون رند في العرفه  
 وهو كارب والشرطه رند في العرفه الابع والبعث والبعث والبعث  
 كان هكذا أملا ان يكون رند في العرفه ولا يحسن السبب العرفه لشمس له سببينه موصوفه  
 على هذا الحال العرفه واما ان يقول ان الشيء المحرك بلزم يمكن ان يصعبه ويجعله  
 شرطه موصوفه اذا كان هذا الشيء موصوفه بالشمس كلبه العرفه وادامته  
 المحرك بلزم فان يقول اذا كان هذا شيئا وهو موصوفه بالشمس كلبه العرفه  
 عن سبب حصصه للزوم لا يسكن او عما ولا يسكن في الموصوفه التي لا  
 يصح فيها الدوام بل قد يكون لا يجوز ان يورد الشرطه عرته عن  
 التخصيص فهذا سبب الاوهام بما اذ ان اظهره بعض ان منه جنوبيه  
 وان كانت لا تصعبه لاهرسه كقولنا الان في خشم وعرفه ان  
 المهمل في قوة سبب محال البعض ولا مواصفه والشرطه العرفه عن  
 الابع سوار سبب في لبع الدم في حال ما سبب ان اصعبه موصوفه بالاصمال

الشرطه صارتا ما اذا دخل في كلبه  
 شرطه ان الشرطه في سببها

على ما يذكر فيه بالعلم شي مستقل بالاول لم يخل العموم وخصوص قلنا ان نقول ان  
العموم غير الاستواء ما فيها من دال بالعلم على الدوام مستقلا بالاول على بل ربما  
تسود بالثلاثة عليه على الدوام فهما من معنى العموم من طبعه ليس وقد تكون  
صحايا وكل لا تتبع بعد ذلك ان الماهل شرطه ان يكون في عمه الحزم لا غير  
فانهم ولعل ان المنفصلة قد تكون اللوم حريها بالاصح كما لو كان ان كانت الشمس  
ظالمة فالتنهار موجود وقد يكون بالجملة كقولنا ان كان هذا صا حكا هو كما ان لا  
نعني معنى احدهما الا في هذا الصالوم وتبخر ورسي يدرك ما ان الصا حكا بالعموم  
لنعمه الا ان له والانت له بالعموم بلزها استعداد الظاهر فيها معلولا على  
واحد والصحيد المحض مثل هذا الا مثل ذلك ان كانت الشمس حرا والشمس والاشوا لون  
فان هذا هو دار لا يراك بهما وحيث المعنى بل في القول مستتب والعموم في الرباط  
القول ينبغي ان يكون بالبع للوم المعنوي والرباط كعمق الا ترى له هذه القضية  
اذا كانت بغيره كصاح الى حرمه ما يمنع الخضم اللوم ما اذا كان شاهد حشمية  
الساو ولزينة السوا لم يقع القضية بغيره وليس في احد ما يلزم ونفسه الثاني  
وعن وجه صلاح اللوم وان قال عرف بل ليل ان حقه السواد اعم وبل ليل اطر  
ان لو يديه السوا وضرورية وعرفت ان هذا يكون موجودا ذلك ايضا موجودا ولا  
فانه في هذا التركيب والسرور والحواء هذان فكله حال القماي جيب ابدأ والسوا  
لون ضروره ولا يستبين فيها استتلا حصره **فصل** في معارجات على روايد  
العصا ما ذكر ان لفظ اما بعد حصر المحمول في الموضوع ولكن لا في جميع المواضع وهو  
صحيح ولكن لا في جميع المواضع بل في الاكثر بذكر حصر الموضوع في المحمول فان قول القائل  
اما ان البشر ليس ببيجر البشر نعمه صيول ليس البشر من اجل ان الانسان  
ضاحك فاهما هو حصر المحمول في الموضوع ما دام الضاحك فاهما محموله وسول  
ليس الانسان حارا اما الا ان حمله ان حصرها حصر الموضوع في المحمول ونحو  
الجملة ليس شريك السالبة ان يكون بالعلم بل بالجملة المقصود بالجملة في الحزوة  
له حركه بالقوه من قضية سالبه والالف واللام في المحمول ايضا محمول  
في الموضوع لعموم الانسان هو الضاحك من بعض الناق ان هذا الحصر ما كان  
لا بالالف واللام في المحمول بار العموم الاستغراق الذي يعوم معام كل واحد  
خلافه اذا عمل الانسان هو كل واحد ما لوصف به الصا حكا لا يصح في الانسان

الضاحك

الانسان ليس كل واحد منهم وقد لنا الانسان هو الصا حكا كان صحايا وليس تقابل  
ان نقول خلاصها العموم الحكم هي تكون ناقلا كل انسان كل صحايا فان ليس كل انسان  
مكونه احد من الصا حكا بل صحايا واحد صحت ان من ظن ان الالف واللام في خلا  
الحزم اعني الموضوع والمحمول كان للعموم اولى اجدها وكان الحزم سبب ذلك خطأ وقد  
ذكرنا ذلك خلاصا في حال الالف واللام في الموضوع فاما في المحمول فهو مع نصح الرباط  
حصره ما قد ان على حصر المحمول في الموضوع وفي لغة العرب وان كان يحذف الاداء  
المستقلة للرباط على هو المحمول وقد في قولنا زيد لا يمكن ان يحدث في هذه القضية حتى اذا قيل  
الانسان الضاحك والادسان العالم لا يكون قضيه ولا ينفى حقا واذا ذكرت الرباط صارت  
قضيه وجه الحزم وقد يدخل السلب في القضية التي جهدها الاداء بسلسله الروايد وقد سبق  
القضية بوجوبه لعموم ليس الانسان هو المحمول وليس بالانسان جنوا بل هو صوان  
وغني ايضا ويقال ليس صم الاوهوت فان اوردتها في الاما المقادير حيز بها ما نغز من  
اعاد المفهوم وان كان في عمها ما لغرض حصر الحزم والاول في الاخير ليس كذلك ان  
يعول ليس الحيوان الا الانسان بل العكس ومن المشهور ان قولنا لا يكون الشمس  
ظالمة حتى يكون النهار موجودا او لا يكون له هذه هذه المنفصله وهي حيزه المنفصله ولا  
ما اذا جعلنا ما منفصله سمى حرف السلب وبخلاف مثل جمع الارجح  
المنفصله حله في حصرها فالواو في الالف اتصال اقرب لقله الحزف وهو صحيح  
اذا اضانه اقرب بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فهي الا اتصال اقرب  
لان غرض القائل ما هذا ان تثبت اللوم من الحزف واداء حله متصله جعله  
المقدم الحزف الذي كان السلب معروضا به والالف لا يصح الحزم ونقول لا يكون هذا  
المحلا سود وهو ايضا وهو شرف لمع الجمع وسول هذه مجرد عن منفصله  
مانعم الخلو مع وليس هذا الحكم يتبين فان هذه الضيفه ادل على مع الحزم قد بين  
اداة الانفعال ما جهها اشهر كما لا اول ان يقال في حيزه حمله مثل قولنا هذا المحل  
لا جمع حيزه الاسودية والابيضيه فرده الى حله حقيقه اوله ردة الى منفصله  
عمر حصره بل ان التثني كلفه الردة في يكون ردة الى الجملة ردة اوله من  
المنفصله الحصره ايضا كلفه ردة كروا ان جميع القضايا الشرطية لاتح الا الجملة  
ذهنية وهي السلب القضايا وانها حتى يتأني لاداع ان يرفع ان الشرطيات ايضا  
حزف وكلفنا لم حكمي في العمل لهما ان اى روجيه العدة وقد يديه متعاندان

لا يصح التعمين بالانفصال وما لم يحكم ان هذين يلزم احدهما الاخر كما يصح  
التعمير بالانفصال وليس عوضا هذا بل ان قولنا لا يكون هذا الشيء ذوجا  
وهو قول الاول ان حمله محرف عن اطلاقه المذكور من ان يوجد محرف عن  
الانفصال الغير الكفافي بالمنفصلات ادواه هي المق بالتي ينبغي  
فيها معنى النال مثل ان ولو واد وانت هي المق بالتي ينبغي فيها معنى  
المقدم مثل قولنا كلما وصفا ان كان يركب كل واحد مكان الآخر **فصل**  
في الظارجات على العدول والتخصيص مدعيت ان حق كل قضية جملية  
ان تكون فيها ما يدل على الموضوع والمجول والنسبة المتدعفة التي لولاها  
ما كسفت القضية ودر نور النسبة لعطف متقلبه وقيل نور هسة مسره  
هي صوت ذاك والدال على الواجب لا يحرف في لغة العرب واللغات ولما  
وجدت ضرورة من قولنا ان كانت وحوالها لانسان الكاتب وحوالها لانسان  
كاتبه وصادقت القول الاخير من عندنا بحرف والدلالة على امر صالح للتفريق  
والتكديس حتى يسمع الاقوال اللدله لا سلمي بالتفريق والتكديس الا ان الاله  
من دون صاحبه الى استخبار هذه قصدهم لا وشاركت الاقوال الثلاثة  
في دلالة الاشارة على تعناه والكاتب على معناه فانفراد الكاتب بل علم  
منه الحرف ليس الا لامر تحصده وهو ما يعرف من الحرف في لغة العرب اذا كان  
كل حروف جزى القول مثلا فند الالف واللام فحرفون بلطفه بلور الالف  
لا يكون صدقها كما ضربها كل من المبالغة قولنا لانسان هو الضحال فاهم لا يقولون  
الانسان الضحال ويبدون به مع حرف بلطفه هو او ما يسمون معناه الصدق  
ولما حوكم ربر الخائب بل ربما يكون ربه هو الطيب اذا اراد الحرف وفي  
الحمله اذ لم يذكروا هو او ما تقدم معناه بلع منه مشعره مثل لغة الموضوع  
معرفه والمجول نكرة في كل المواضع على ارض خلاصهم لقولنا لانسان كاتب  
او ردي كاتب وحسب لم يكره كما يوردون على وجه لا يلفظ بالتركيب  
التقسيم كقولهم ربه عالم ان محرف وهذا القول لا يفسدون الا العصبه وعرضا  
ان الواجب انرا لا يحرف وانه لا يفسد فيها في لغة البنية ان لا يدمى كل لغة  
اذا تكلم الانسان ففهم منه الحرف ان يكون ذلك القول مامره عن اراد  
اللفظين مبرورين او عن التركيب التعمين وما وجدنا لغة حله عهده دالة

الاقول

داله فكل قصده من كصده بل انه معنى ولفظا ايضا لا اعتبارا المذكور ولكن لا  
منه ما يخرج ان يشي القصده التي تحل للنسبة المتدعفة فيها لفظ مستقل كلفظه هو او يوفق  
شايده وكل قصده جعل السلب حرم موضوعها او مجموعها اذ كلها تسمى عدوله وان  
ظلت القضية عن السلب بنه فهي موجبه بسببها وان كان فيها سلب فاطع للرابطة  
فهي شالته بسببها وهي العربة في المساء بلا سده لعدم على الواجب وان جاء بعد الواجب  
ارتبط بها قولنا البار هو غير مقسم وكما كررنا في قوله وان كان السلب قبل  
الرابطة ونعدها كقولنا ردي ليس هو لا يصح ضمها اليه المعدوله وهي غير العربة  
عدوله لعدم عدمه والتاخر بل ما دام الربط سلبا عن السلب هي معدوله وانما قلت  
الا يصح هو غير وسلم هي موجبة قلت عدول في الحرف وفي الجملين تادوات  
سلب الابق بالسلب البسيط مثل ليس ومنها الابق بالعدول مثل عي مثل  
بذلك الثنايات وليس اذا تقدم السلب على الموضوع يكون حروفا منه بل ينبغي  
ان يحل مع الموضوع سببا واصار مدعيت ان الاسباب معدولا كما لا يصح  
الا على ما في مسائل السلب ايضا لا يصح الا عن امر ما موجود في الذوق او في  
العين كما علم في الاعاب نال اما ان السلب لا يصح الا في امور متصوره من العرف  
فكذلك واما اذا لم نعم شي لا يمكن ان يحكم عليه احكاما ولا يشترك في الشيء  
الاشات على شيء من اشياء موضوع متصوره في الذوق فتشارك في الاسباب  
والعق اذا كانا معصودين على الذهن حسب لا يربط كليهما وتصور ذهني واما اذا كان  
الحكم عاما لما من الذهن والعين اذ مضى الى اليمين فحسب فحق ان اليمين  
سعى في الشيء الاعيان سلبا مضى الى الاعيان فحسب اليمين في الشيء  
الاعيان بصيرا ولا يقول هو في الاعيان لا يصح اخصا لفرق ان السلب كان مضى  
الى الاعيان او الازهان او كليهما لا يدعى الا تصور الشيء في الذوق والاعيان مضى  
الى الاعيان او الى الذهن والعين جميعا يدعى حصول ما ادعاه في الاعيان  
الا اذا كان المحصول ايضا سلبا السلب المطلق لقولنا ردي معدوم لا يسمع التوحيد في  
الاعيان فان هذا ان اصف الى الاعيان مفهومه نفس السلب في الاعيان كما كررنا  
ردي المصور في حقه ما لطفه من غير الاعيان عقله وهذا ليس لقولنا في الاعيان  
اعني هذا فيما سلب التخصيص بالذهني واما ما في المقول على الكل ودمى لم معنى قولنا  
كل شيء ليس ما في الذهن حسب ولما في العين بل كل ما توصف في حق توصف دعنا كان

او عيننا فاذا قلت ليس هو ت مع انك سلبت الباقية لا بد من وجود الموصوفات  
بالحتم في الاعيان حتى يمكن ان يقول كل حتم فان كل حتم بمعنى الاشارة الى الموصوفات  
حتم حتى ياتي ذهابنا وعينا ولا بد من وجودها حتى يوصف حتم وصناعا عاما ولذلك اذا  
قلت لا شيء في حتم اوله واحد في حتم فان هذا استلزم عن الموصوفات حتم غير  
المتخصصات فالذي من حيث ما ذكر في المقول على الكل والتسليم انما هو للتساوي  
عن موصوفات حتم الجسمية عن موصوفات حتم موصوفات حتم غير المتخصصة بالذات  
لا بد لا خصوصها حتى يوصف بها شيئا اذا كان الحتم يراى الاطلاق على حقايق  
الموجودات والمطلق وسبب اليه ولا عسر لعرض الاحاد لما لم يجرس بالمشي  
الا ان جعل العصبه اخص فقال بكل واحد من موصوفات حتم في الالف فيجب بالجميع  
ليس هو في الالف ولا في العين وهذا في القضية عن عامه كحتم الموصوفات  
لعم بل بعضها في حتم في المعنى مثلت في السلب في المقول على الكل يتراى في  
الاحكام المبدول ان كل منها استدعي وجوده وموضوعه في الاعيان وان كان سمي  
هناك فروق عسائر لا يحل به العرض العلي في المواد الاعلى ما ذكره والمتصله والمنفصلة  
ايضا منها مبدول وتخصيل فانك اذا قلت كما كانت الشمس على كالعرف فالنهار غير موجود  
السن اللزوم في السالمين ولاحد للان كانت الشمس كالعرف والليل والمنفصلة باعتبار  
اللزوم بصله ما دام اللزوم فاقترانهم موصفة ما اذا اشتملت على السلوك مع اللزوم في  
موجبه معدوله ولذلك المنفصلة ما اذا حلت ايمان لا يكون هذا المعدول وانما ان لا  
لا يكون في ذلك العباد من الشايبين فاذا ام العناد تاسا في موجبه الا ان مع السلب  
المدرج معدوله موجبه ما في خبره الشرطه ليس لكل واحد من حتم واجكام بالشرط  
اللزوم او العنادي فالعسائر بها والعموم العام هو الموجبه المعدوله والتساوية السببية  
الموجبه المعدوله سبب السلب مع المحمول اذا كان حتم حتما والمحمول بها او سبب في حتم  
سبب العناد لا تساكن وكل لا ساكن يحتمل واد كان حتم الموضوع سبب الى السبب كما  
سبب كل غير حتم في وجود او عدمه في الوجود وكل حتم الوجود كما في الوجود في حتم  
كل غير حتم في وجود او عدمه كما في الوجود في المعدوله في العنادي لا بد من حتم حتم  
المعدوم او المنفصلة والسبب في المعدول لا سبب في المعدول مع الاحراز او هذا الفرق  
من حتم في الاول والثالث فيكون في حتم معدوله ولا يحسب سبب في العنادي  
عن معدولين موجبين في جميع المواضع ولا يحسب سبب في مواضع الاستدعاء وايضا

وايضا الموجبه المعدوله هي العكس سبب مع الاحراز وتكون عكسها عكس الموجبه ولا بد  
السالبه حتم في السالبه الحتمه لا سبب في المعدوله الموجبه الحتمه سبب في حتم حتم  
معدوله **مباحثه** في المعدول في المعدول في الالف او العدمه وهو الذي يوجبها عدمه متبادل  
وهذا المخلوب ليس يصدق فيه باختلاف اللغات فان بالالف في المعدول في الالف  
بازاء العدمي حتم ان الحيا لا يكون لا معنى في الالف ولا معنى في الالف وانما حتمها  
التي حتم عن اللغات والعادات وعلما ان السبب سبب من مع الالف في الالف او انما  
سبب من وجوده في هذا الحاضر فان السبب سبب في الالف في الالف في الالف  
سبب من مطلق الذي هو المعدول لا يمكن في هذا النزاع وكان في عاداتهم في حتم  
الواجب في حتم في حتم الموجبه السبب في حتم في الالف المعدوله وحتمها  
على الالف المعدوله القديمه وتكون ما في الالف في الالف في الالف في حتم  
الموجبه السبب في حتم في الالف المعدوله وحتم السبب في الالف المعدوله على الالف  
الموجبه المعدوله وحتمها الموجبه العدميه من الطبقه الاولى المعدوم والمقدم اول  
اخص صدق في الالف حتم في الالف المعدوله المعدوم والمقدم اخص صدق في  
والاع صدق في اخص كذا ما يلزم في صدق في اخص صدق العام ومردب العام كذب  
الحاص دون عكس كل الحاصه ثم يستعملون في المعدول ان يكون له صدق او لا  
يكون ويحتمل في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
معرضه حتم الكلام في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
موجود كالعادل والمتوسط في الحاضر واحده في الحاضر مكان العدمه لانها حتم  
المقابلين وتصلح في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
عليه كحتم كالح او كحتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
المدلول ان في الالف حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
هو عادل بصدق في حتم وهو العادل بالالف في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
هو عادل بصدق في حتم وهو العادل بالالف في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم  
في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم في حتم

ما للفاعل فيه هو جازي يعتقد في الواحد الذي يكذب فيه نفيضه وتكذيبه عن  
 التخصيص التام فيه واما على العطف فيعتقدون ان العطف الاخذ من الموضوعه السيطر على  
 انفس لا يحتمل على الصدق ويحتمل على الكذب اما ان لا يحتمل على الصدق  
 لانها اعني مثل الموضوعه السيطر والموضوعه المعده ولنه ان صدقها مع كذبها يقضيها  
 الازات اعم منها صدق الاضخان وكذب الاعان وقد قلنا انه يلزم صدق الاضخان  
 صدق الاعان وهذا محال **في تخصيص** واعلم ان هذا الكلام صحيح ولكنه  
 اصحاح ما استدلنا به فلان قولنا زيد عادل لونه هو لا عادل لونه لا يصدق ان  
 معا اطرف من هذا المعنى هو نفس الاطراف الاضخ وهو صحيح واما لصدقنا فنعلم  
 ان هذين القولين اعني هو عادل هو لا عادل لونه لا يصدقان مثال اولي من صدقهما  
 لا يصدق بالحق واما ثانيا فانه علمه بتقدير تسليم انه ليس باول من هذا السار فيصير الاستدانه  
 تكذب نفيضها العانس واما قولنا زيد ليس هو عادل ويريد ان يكون هو لا عادل  
 ومنه السار على عموم ومقتضى قولنا زيد ليس هو عادل اعم من قولنا زيد عادل  
 اخص للصدق من العلوم بالمواد فلا اعتبار بالمواد ايضا كما في ان هذين الاسس  
 وهو ما على محققان وعلى الصدق والكذب ومن العانس ليس معلوم تحجج محاج  
 الى بيان شدة ذلك البيان لبيانها على الشوق انه لا يصح على هذا حتى يحجج الى  
 الفطر الاضخ والسار له السيطر فيقول ان كل اسس مثل السار ليس السيطر والمردوله  
 لا يصدق ان كذبنا هو الموضوعان المدلولان وربما يصح على هذا وتقول هو محال فربما  
 يضم اليه شيئا اخر وتقول اذا كذب التاليان وصدق موجبتاها المذكوران يلزم ان  
 لا يلزم وكذب الاعان كذب الاضخان اما دون ضم هذه الازاده الدور كما هو جازي فانه من عدم  
 صدق الموضوعه المذكورين معا لعدم كذب سائرهما معا من كذب التاليين معا  
 لعدم صدق الموضوعين معا وهو دون محجج وانما ضم الضميمة المذكوره فاعلم انه اذا صدق  
 الاضخان وكذب الاعان معا ان كان جعوا كذا الاضخان لا يصدق معا معقول صدق  
 الاضخان وكذب الاعان فالزم وصدق الاضخ صدق الاعان وهو محال او يصدق  
 صدق الاضخان وكذب الاعان فالزم وصحبت الاضخ كذب الاعان كذا الاضخ وهو  
 محال وان كان دعوا ان الاعين ان كذا ان معا لانه محتمل الاضخان ويذكر كذا الوجهين  
 بعدهما في الدعوى محتمل فهو دور محجج وتصحيح اساس الشى يستدعي محتمل لوم المحالين  
 معها مكرر بيان الدعوى ومن عدم صدق الاضخان استغناء عدم كذب الاعين

الاعين في عدم كذب الاعين استغناء لعدم صدق الاضخان وكذا البيان على الدور على ان  
 المحال المذكورين معا في النسبه الى الدعوى الازاه من كون احد ما مع والآخر دعوى في العنان  
 وهو في غايه من الفشار اعم من هذا احرار مع مخالفتها واشتقاقها ايضا الاولى اساس الاول  
 والثانية ما ان الشى هو اضعف منه والثالثة على عدم النزول اسات الشى بعد تصغر الى  
 كذا وجه ذلك كوجه نسبتها الى اسات مقدمه سرب الشى وذلك الشى سواء الازاه الى اسات  
 الازاه و اسات الشى نعمه معه المصادرة على المطلوب الاول **المشروع النزاع**  
 في جهات المعاصر والمعدل على الخلق والتكوير والنسب **فصل** في المعارضات على جهات  
 القضاء ومودها فعدلت بان يشبه احد حواس الفصه اعني والاجرا الاول في اذا كان السلوك  
 الى الخلق لا يخلو من ضرورة الوجود وضرورة الوجود وعلم الضرورين وكان في الفصه وجود  
 الضرورين محتملا ان هذا الفصه محال وان الاول يتم ضروره والثانيه معصه والثالثه  
 ممكنه والماده في الفصه الصالحه كخصه هذه الفصه هذه الافاض ومعانها المذكوره في القرب  
 البهي او التكرير بالفعل وان هذه الافاض ومعانها المشتمله مع كبح الضرور الفصه التي  
 ضم اليها شتى حده وقد سلب الجبهه سلبا صادقا والقصه يبدع على احاطه صادق كقولنا  
 ليس يمكن ان يكون الاسار حيوان هذا سلب جبهه الازاه عن القضيه لا سلب الجوهه عن  
 الازاه فان الاول يصدق والثاني يكذب وهذا من اقرب الوجوه الموده في القوق من  
 الجوهه والماده واعلم ان جهات الجهات هي هذه القليه فانها لم تصدق عليها يفتن  
 حواله العلوم والمفصله المذكوره حقيقه لا شك فيها لانها اوله وجميع ما سواها اما ان  
 يكون اعم منها كحسب مجموعها اسان منها او اضعف من بعض جهات الاخر او اخص منها والضروريات  
 بحسب التقدير المشهور وغير المشهور على ما هو مراد المرتبه الاول ما يكون النسبه  
 الموضوعه والمجول واجبه على الدوام وهي معها النسبه الى علة طارقه من جوهه الازاه  
 ولا يصح لوجه من الوجوه كقولنا الذي معان الموضوع واحد منه والنسبه واحد واعلم  
 والثالثه لا يكون النسبه من الموضوع والمجول واحد وانما اعتبار الازاه اعتبارا  
 وهو ليس بالاعتبار خارج الا انها تعلق الازاه مع ما تعلق قولنا لبعض الازاه ان جوهه  
 فان نسبه الجوهه اليه واحده وادبها ايضا وهي حث الازاه لانه لو تعلق بوجه خارج باعتبار  
 ذاتها ولكن لما كان النسبه من الشى بانفسه لانه ان لم تكن الازاه المشتمله جازيه  
 لا يصحب الى الشى ولا يصحب اليها شى وذكر نسبه هي حواله الجوهه واذا كان الموضوع في نفسه  
 ممكن الوجود وكان معلول لوجه بالمعلول فهو معلول لعله عليه فالنسبه للمعلول بوجه

الموضوع معلوم لعله الموضوع بواسطه الموضوع لان غير واستخدم خلاف القضية  
الاول فان موضوعها واجب الوجود بذاته لا يعلل بسببه بعينه نوحه ما الثالث  
ما تكون السببه باعتبار الموضوع والمجول واجبه ودائمه لكن لا باعتبار الاعيان  
بل باعتبار موضوع في الذهن مثل مولد الانسان حيوان لا يعلل كل انسان على شرايط  
المقول على الكل وتبني في الفرق والرائع ما يكون السببه في الموضوع  
والمجول ضرورة ودائمه ولكن مادام ذات الشيء موجودا ولكن هذه هي مستها لا دوام  
لها لان موضوعها لا يدوم لقول كل انسان حيوان اسم كل واحد ليس واجب  
الدوام مادام يدوم الاحاد لا يديم السببه الهما وحقق من مولد الانسان حيوان  
ومن مولد كل انسان حيوان فان الاول لم يعرض للخصايح العينية الفاسده واذا  
يوهن على الاسباب العقلية لها بصور دائم لمبدأ ما عالم بالانواع فيبدم هذه  
السببه من هذا الوجه ارا وانما استمد ما يكون السببه واحده باعتبار  
شروط الموضوع بشكله لانه لو كان كل انسان متحرك فهو متحرك وان استمد  
مولد الانسان بزوال الحركة والاسباب باجبه وبلغ ان يورد على هذا القول المذكور  
والاعمال المتحرك مع ما خود الحركة جزوا من المتحرك فانه تصيد الحركة عن وامي الموضوع  
الذي له لفظ مفرد باللفظ ولا يتفق له فرق معبر من مولد الحيوان ومن مولد المتحرك  
على هذا الوجه ولا يعلل ايضا المتحرك فان هذا البره دوام الفهم في بعض المتحرك كانت  
كالعلم فانه دام فلا يحس بالمرسوم التي نحن فيها هذا النظم وله ان يقول كل متحرك  
بالضرورة سببه فانه يبع العلم والحركة والعقل ضرورة وان باعتبار العلم ضرورة  
والضرورة التي لا يتم للضرورة واللام ضرورة دائم وهي بدلتها في مثال يحس بالشروط  
في الموضوع فيما يبع الضرورية الدائم وغيره فليس الا بما علة وبسبب الفرق  
من ضرورة الموضوع والشروط عند اعتبار المتحرك السادس هي ما يلزم  
بشروط في المجول كقولنا رندا ماش بالضرورة مادام ما سببه كسبب المشهور وشتحق  
امر وحق السببه مساحه الصا الثابته ما تكون لشروط وقت معين  
لكذلك الفهم كاسس بالضرورة والناسب ما لشروط وقت معين لعل الانسان يسقى  
بالضرورة بالعلم والادوية الاولى ساركت في ان سببه المجول ههنا الى الموضوع  
ضرورية لفتن الموضوع والمجول واذا وصفتنا لا يحاج تلك السببه التي علة خارجة  
والحكمة هي بمعنى السببه منها حتى حيث الكون مصد خصوصا لا يرد الضرورة  
مفردة منها فاد اعلم ضرورة معنى بها الوجود بعد الاول المتحرك فها ذكر بالغير وشاركت

وشاركت الخمسة الاولى مع الاربعة المتفرقة في الموضوع على الاربعة المذكور  
في اهلها ان يقال في الجميع مادام صحيح وشاركت الخمسة الاخره باعتبار  
البلد المتصدية على الاربعة في المجول فيها فلا بدوم للموضوع واما مطلقا واذ  
ارذنا ان لا يدرنا الا صام لا يدر في القسم الذي هو مشروط بوقت معين او  
غير معين او بشرط في موضوع او مجول عند الاصران بذلك الشئ بل ان نصح  
بالاشراف اولادنا فان الانسان ايضا حيوان في وقت معين وفي معنى وما  
دام انسانا ومادام حيوانا ولكن لا يحاج الى هذه القيود ولا بشرط تعاليم هذه  
الاربعة بذكرها الا دوام او الاسباب بالو ايد يختص كل وقت مادام والوقت  
المعين والعلم المحس بالضرورة في الاربعة ضرورة في سبب الحكم وصام كاللصوف  
لا كالعلم بالعلم فانه ليس في الانسان ما تسود الى الكتابة بالعلم والشروط في  
المجول فيجوز في جميع المواد الضرورية حتى في قولك المبدأ الاول في مادام  
حيوانا والفهم كاسس مادام كاشفا الا ان لكل واحد ضرورة باعتبار ارض وحق  
للمبحث في قولنا كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشيا **حق وبخصيل**  
صعول اما القضية فهي صالحه اذ طال الضرورة عليها واما السببه المتضمنة للانسان  
في حقه في حال لونه ماشيا ليس بواجب ممكن وقد ذكر في الكتب ان الملمن لوجه  
الوجود ولا استمرار الوجود الى الوجود والضروريات الاربعة المتقدمة بحسب  
وصفنا في الاعيان بسببها ضرورة باعتبار دوراتها اي اذا اضيفت النسبة الى  
الاعيان وحده فيحاج الاعيان ضرورة اما ان الضرورة هل هي عقلي ضرورة او لها  
وجود في الاعيان قولك كلام اخر ما في فيما بعد والبلد الناصه ايضا اما الذي  
لشروط في الموضوع فيحركه الانسان محمل الضرورة في الاعيان  
وهي القصد ايضا كذا والوقت المعين والعلم محمل القصد محال للضرورة  
وهو في الاعيان ايضا باعتبار اللام السالم محمل الضرورة في سبب الضرورة  
اما قولنا مادام ماش في القضية والقول محمل الصفة الحركه صححه عليها  
ذكر الضرورة واما في الاعيان وليش الانسان والاشي ووجوده له او استمراره  
له وقد علمنا ان وجوب الوجود ليس سبب الوجود ولا سبب الوجود او الوجود  
لا يحوج الشئ الى الضرورة واما على اخرى فليس مذكوره في العصبه والمذكور  
في القضية ليس له ضرورة في الاعيان رايه محمل نفس المشي ضروريا للانسان

هذه الضرورة التي تشرطها في المجموع عالفه شان الضرورات فان سبب  
 الضرورة في القول محتسب لم نقول لقرار اجلي في قولنا الانسان مادام ماشيا  
 فهو بالضرورة ماسا في ما حودا في حاله مشه واصب بذاته بل يمكن في نفسه  
 فانه مادام ماشيا انما يمكن المشي في نفسه فهذا قول صحيح في ان الانسان  
 مادام ماسنا فالمشي له من حيث نفس المشي بالفاعل يمكن اذ الوجود لا ساقى  
 الا في مكان ولا دوام الوجود على ما سبق ما دون ضرورة ضرورة بالمشي لهذا  
 الشرط فانه على ما في الامكان ولا ذاته من جهة لا مكان نفسه بل ينبغي له في  
 الانسان مادام ماشيا فهو يمكن المشي في نفسه واجب المشي لسبب غير  
 المذكور في المشي التفضية فاذا كان السبب المخرج الى الضرورة غير مذكور في القضية  
 فالعصه بجميع في وجودها ممكنة واذا اخذنا الانسان مادام ماسنا ما حود مع  
 المشي تحت التصديق فبفسه اي اذا اخذناه له تحت تصديق صار بالضرورة  
 ليس معها بالضرورة في نفس الامر بل وجوب التصديق واجب لم يمكن  
 التصديق بالوجود في السهولة وقوعه ولم يصر في غير واجب التصديق لوقوعه  
 اذا جهل الانسان همه ضروره غير واجب التصديق لوقوعه فبفسه ان  
 ان قولنا مادام ماشيا ضروري المشي او مساهدا له المشي تحت التصديق بل بالذم  
 بنوع الضرورة لعنى الامر بل للمقول فلا ساقى الضروريات الملولة في ضرورتها  
 وان عني به ان في حاله دوام المشي صار المشي واجبا لها ذات الوجود ففاسد فان  
 الوجود والذوام جملتان كاسم ضروره فبفسه خارج على مذكور واما اشتر ما  
 بالضرورة الى السبب الخارج وكما فعلنا جتم بالضرورة هويت مادام كاسبب خارج  
 الا ان شرط الضرورة لم يلازم ولا السبب واعلم انه اذا قيل كل انسان مادام ماشيا  
 فهو بالضرورة كاسبب او كل انسان مادام ابين فهو بالضرورة المعنى على ان  
 من يعنى هذه الاشياء سرايط صحيحة للضرورة القول فاداه في ان يعنى ان  
 بالكلية في الاسم الذي عرفنا في غير هذا العار ويشيخ حده ان كل انسان كاتب  
 بالفضل او كل انسان ابين بالفضل فانه كادب وحي ووجود فيهم اذ قيل كل انسان  
 اصن بحال ما لا دايما عند من اصطلح على الوجود بهذا او يعنى عنها معلوم وقتا  
 لا دايما او في حال الوجود بل ما يكون منه كل غير ضروري في جميع قول كل انسان ابين  
 غير ضروري دائم الوجود وان كادب اذا حكى على كل واحد ينبغي لجميع الاحاد

ان عني به ان في حاله ضرورة ماضيا في المشي

الاحاد ملين حال ما يعود لهم محل الباص بحال الضرورة في كل واحد من الناس ولو وثقا  
 ما ولا يظن اذ يصره ايصن او كانا يصرور به غير ضروري داعة بل في كل الناس  
 من لا يصره اذ كانا بالاعلم ولا ماسنا بالاعلم فاداه ان المطلق الحاصه التي  
 لم تقع ضرورتها في الازمنة وخصا فيها بالمشي في المجموع والمصلحة العامة بناول  
 ماسرط في المجموع واعلم انه غير طبيعي فانه اذا ذكر ذلك الشرط مخصوصه مدلل ما دام  
 الصن بطر الاطلاق وان نزل فلا يكونه ليس جمع ضرورة الاستسببه وليس  
 ما ومعنى محصله في الاعيان ولا يصح ان يذكر ان كل انسان اصن حاله في  
 التي لا ضرورة لها الا في كتب هذا الشرط من وقت معنى او غير معنى اذا خذت  
 شرطها كذبت واعلم ان مثل الضايف والكلية اذا اخذت ضروري ينبغي له في  
 بالفضل والامالة استعداد انها ضروريه وقد ذكرنا بالضرورة في الدائم والمروى في  
 الدائم في عام غير ضروري لا ينبغي له في فهم منه ان نشأ في دور الوجوب  
 لسبب ما فانه قد يرضى ان المكنى ما لم يرضى بالوجوب لا يعنى وقد ذكرنا بعض  
 الناس قد يصح في الوجود ما لا ساقى اصله كالسواد لبعض الناس في بعض  
 الناس استورد اياها في غير ضروره وربما يعنى هاهنا راده **تحت**  
**تخصيل** اذا قيل ان السواد وجعل في اسم مجموع خواصه كظن بعض الناس فقولنا  
 ان السواد ضروري فانه في جملة خواصه التي اخذت من هذا المفهوم اوله لسبب ان  
 من جملة الخواص بل في السواد ملك يكون دائما مع ضروره بل في جو ومفهوم الشيء  
 ضروري لا في جو والمفهوم ايضا ضروري واذا اخذنا زيد انتم لتخلف الازم فيه  
 وحدها وقد علمنا ان الازم غير مستحق في شئ صرح في الخبر ان يكون عليه ويكون سببه  
 السواد الدليل انه في حيث هو الانسان غير ضروري بل في سبب غير مذكور في القضية  
 هو دايما غير ضروري له اي في ذاته واذا قيل بعض الناس اسود دايما مع ضروري انما  
 من ذاته وتوقع بعض الناس انه يكون دايما غير ضروري في الكلمات وهو خطأ اما  
 ان كان يعنى به انه لا يرضى سبب ما في الاعيان فقد يرضى على ان لا يحل في  
 وان كان النسبة الى حقا ما لا يمكن ان يكونه فانه ما يفته غير ضروري  
 في استعدادنا لان جملتنا على جميع الاحاد بالذوام ان كان لها هدا في البعض الدوام  
 لا يصح الحكم كليا فان هذا المعنى لم يرضى في الازم اصن ولم يرضى في الحكم كليا هده  
 البعض ان كل انسان دايما اسود وان كان الازم يعنى انما هي بالذوام مجانب



العود وكل ما ليس في الفلح ولا لازم لا يمكن للدهر الحكي بالدوام في الواحد كما يجب  
 حقيقة وكل من حكي بالدوام على الواحد لم يرها بعد اعتقاد لزوم فان كان الحكم صادقا  
 فالرود هو صادق وان كان كاذبا فكاذب ولا بد من ان مع حركات شي اندا الالزامه متم  
 ادوام الممكن يمكن بحسب المخرج والنتيجة ادعى ان كل عام لا عدد وكل بسفي لم يكون لا حقا  
 من معنى ذلك الشيء فاما حكي على المكملات للمعاني وجميع الوجوده دوام الوجود وليت  
 دوام الوجود لها نراها بل هذا الوجه والدوام شيب فاعلمها الغير المتغير وكذا  
 حركات الاحرام العكسية ودراها وهذا المعنى ما اوردها هاهنا لكثرة ضبط الناس  
 في هذا الموضوع منسحل الحكم الدوام في الحصة ليس الا لمن بعد ضرورة ولو ما داما اجالا  
 او بصلا وهذا الذي ذكرناه انا هو من الشيء في الاعيان او الحكي عليه والبر لا يجوز انما  
 ان يقتد العصبه بالدوام الغير الفرضي المصنوع له او المعتقد له او بوجه منسحل الشؤخ  
 اصحابه عنى فان لدوام غيره من سبب الاستساق فهو خطا فان لم يوج بالوجود  
 لا يكون وانما لم يجدوا انه لا يدوم فان عنى انه داع لبعض حركات الماهية كالسواء  
 لبعض الموضوعات بالواسان هي واجب في نفس الاثنان حتى اذا قلنا بعض الناس  
 استوردوا غيره ضرورة اي غيره ضرورة لسبب نفس الموضوع بل بسبب خارج بذكره  
 اوله بذكره فمثل هذا في الكلمات ايضا فوضه لمن حكي ان كل ما كان مارق وجميع الوجود موجودا  
 دايما من غيره ضرورة اي من نفس المفاوق وان حصول الاملاك فيما لم تصورها دايما غير  
 ضرورة اي ليس اقصا ونفس الحبول حقوق تلك الصورة بها بل ذلكها بسبب خارج  
 السواد زيدا فهم هذا ما نه المارق من الكلمات والحجج الدوام الغير الفرضي على التقصير  
 المذكور وكان من حكي ان كل من حكي استوردوا اما لا يمكن الا لشعور بلزوم ضرورة  
 ذلك الذي حكي بان بحسب عام السواد نفس حيلة سواد الدوام ليس الا الاعيان الفزوره  
 وملا حصة لها حتى ان لم يكن لها اولها زيدا غير كاذب دايما بل حكي لها فوجده لشعور  
 فاما كان له معال الكافة الا لم يستدل مستوط مولد او بخلاف الله او عدم سالي بوجه  
 وجدده هذه الملا فحقات بصير ضرورة وكل من ساق الحكي في القضية فالا امور كلها  
 واجبه على العيان ونحن نشنا نقول ان لا حواضه تقبله انهم ولا تقوا حكي باليهما  
 للشعور والالوقه اعز لنه يضيع من الدوام الغير ضرورة وعوها ومثايل  
 لا سمح كثيرا والفرد الغير الدوام اذا كان كما لازم من ساق يصح من الكليات كالسمن و  
 والشروق والورد والممكن وبعنى به ما ليس بمسح وخصه الواجب وصارت القضية

القصة ثابته على هذا الاصطلاح مسح وممكن وهذا هو الامكان الثابت باذا احد ما يكون  
 سلب الامتناع وذلك اللام بغير مسح سلب الامتناع المحذور في مادة الوجود والامكان  
 فمفهوم الامكان العام بمعنى واحد مشترك في جميع الامكان الخاص بالوجود وحده هو سبب  
 فليس كما **يجب** و**يخصيل** واذا اصد عماره عن معنى سلب الامتناع فذلك معنى  
 في الامكان الخاص والوجود فالامكان العام يكون مدور في عليها بالمعنى المنفق من كل قول  
 ان الامكان العام يقع عليها ما لا يشترط على الطول جميعا فاما وعرف الامكان العام سلب  
 الامتناع لا عود والنتج اشترط الواحد الممكن الخاص في غيره ام اضرا الامتناع عديم ولا يكون  
 عماره عن عدم الشيء مخلقة فانه يكون الشيء المعلوم ممكنا بل ان كان عديدا فهو سلب قسميه  
 اعنى الوجود والامكان فاذا كان عماره عن سلبها لم يقل الممكن ليس بمسح وكان قيل الممكن  
 العامي هو الذي ليس له واحد ولا يمكن بل اما واجب وانما يمكن فان معنى الوجود المخرج لاحق  
 اشياء فيكون كما قلنا الممكن العامي اما واجب واما يمكن حسنى وليس جميعها الا سلب سلبها  
 وسلب سلبها هو نفسها فيلزم علمنا في هذا القابل الا شتر في ضرورة فاداجا وذكور  
 الامكان العام مرة وعنى به التحصيل والواحد معا بعد ضرورة اللفظ مشترك فلا يصح ما يتفق  
 وان عنى به مجموعها فلا يجوز له ان يتناول الواحد في حده ممكنا فالامكان العام ولا للامكان الخاص  
 ولا معنى ايضا الا شتر مشترك على هذا المعنى فان اتم الشيء لا يقع على حده بالاشتراك الا بالاصالة  
 آخر لا عنى به ضرورة فاذا رايت انه خلط هذه الاشياء ناره على احكام المتكلمين وماره علمت  
 احكام اشترط معا ان اشترط في الموقوف وجميع نواحيه و**يجب** ان الامكان العام لمعنى  
 واحد يقع على الواحد والممكن ولا سالي الامكان العام على سلب الامتناع نفسه الا لمن اعتمد  
 ان الامتناع اعسار عقلي يحصل له على ان مفهومه سلبى وهذا شتر الامكان الخاص والوجود  
 في انها حصة الوجوده مدارها ولا ساقا من الوجود المفضل اصله فهذا الاعسار يصح لم يحجرها  
 ممكن ان يكون الامكان العام معنى يحصل لابعسار سلب الامتناع بل يلزمه واشترط الامكان  
 الخاص والامتناع في انها لا ساخبا من عدم اصله فهذا الاعسار يصح للممكن الخاصي اذ لم يصح  
 المسح في ممكن ان لا يكون العام والورد الى ان زاد التواعد وقد علمت ان الممكن الخاصي غير  
 ضرورة الوجود والعدم وصارت القضية بحسبه ثابته وان الممكن العامي يصح على طرفي  
 بعضه لانه على جميع ان يكون وغير مسح لم لا يكون واذا اصطلي على الممكن الخاصي ناده عن  
 ضرورة الوجود والعدم على انه عماره عنه معط ما واقبل ان الشيء المتلافي ممكن ان يكون  
 وممكن ان لا يكون وعنى به الامكان الخاصي يكون بكرة الا ملا زاما كما ان قولك الشيء المتلافي

الامكان العام

على طرفي والعدم وغير ضروري الوجود والوجود لا يوجب لزوم وجوده في بله الله فيم ولا شحيت  
 كل واحد منهما على الآخر بل الفرق بينهما ان جعل الاصل محالاً في ما له مكان على ما لم يسم سلب ضرورة العدم  
 والوجود فكل شئ لا يثبت في احد محض بالوجود ما لم يكن بمراد لا يوجب احد طرفي يقضي  
 على الآخر فلا بد وان يكون لتسببه الى الوجود والعدم سواء مانه ليس بالوجود المشي امكان  
 واعدده امكان اخر حتى لا يسمي الضرورية بل كل ما هو او تعلم انه سابقها اذا احراز  
 مقابلي النسبة الى الوجود والعدم مثل ان شئ كان محضاً يمكن له ان يكون مقابلي النسبة  
 الى الوجود والعدم واذا اقترب يمكن ان لا يكون الصاهلدا احتكاراً ولا لازم في الجملة الا ان كان  
 الخاضع ليس له له في وجوده معاً ليس له امر مانه ولا وجوده مانه بل المعاكس في مانه الامكان  
 الخاضع خاصه من غير تكرار الامكان العام وقد ظهر ضرورة ما يتم الوجود المشهور في  
 واصح في قوم اخرين ناله مكان على ما ليس في مجمع ولا واجب ولا ما عسار وقت وغيره  
 مثل الشمس وما بعد بل يبر القابم للانسان عند عدم العشمه وابعده واجب ومشمس وشمس  
 لضرورة ما وشي لا ضرورة له اصل ولا يعنون ان القابم للانسان يخلق منها من مبادئة  
 ضرورة ما عسار ما تم في حال الوجود مع ضرورة الوجود ما عسار العدم وان اخصه  
 على انه ليس معه ضرورة ما عسار العدم ومي كاله العدم مع ضرورة الوجود العدم ما عسار  
 عدم العدم وان اخصه ما عسار العدم ضرورة ما عسار العدم ضرورة ما عسار العدم ضرورة ما عسار  
 العدم وقابو امكانه في غير من هذا الامكان ما ليس له ادم ضروري سابق مادي  
 الى وصره الشئ وقت ما ضرورة ما ان كانه بالعدم لا يقان لشيء في وقوعه محله واحد  
 ما عسار لازم مادي الله بقية بخلاف السعش في العلوم لا يورد الا الامكان  
 المحقق هو الذي لا ضرورة في محو في بقية سواء واجب تعلمه او لم يجب ونج  
 المشقق لورد العدم كان العام ايقان لانه مع البله عوصه وسال الله فيسار كل واحد  
 من سلبه ومعدوله على صملي وبلغ في مواضع القصد والاعتبار وعونها  
 اما الثالث فليس له اعسار كغيره من كون له امكان لا يوجب وجوده الوجود المشقق  
 فان الوجود يحوجه الى الوجود فهو مصيب اذ العدم الصاحبه الى ضرورة  
 العدم واذا كان له سامي ضرورة علمه ما عسار عدم العلم امكانه فلا سامي ضرورة  
 الوجود ما عسار العلم امكان وجوده ثم ان كان امكان وجوده نقص الال  
 وجوده في حاله لئلا يوجب بالوجود فامكان العدم بعض الال عدم في الحال بل  
 ينبغي ان يكون موجوداً لئلا يوجب العدم وامكان العدم والوجود مما يخصص الامكان

الامكان على رانه ان يكون موجوداً او معدوماً معا وهو محال وقد سبق لك ان الامكان  
 العام مع الضروريات كلها والامكان الخاص مع المتشكلات الالذعه وتوقع  
 الامكان على المعنومات بالاشتراك فالاضق يمكن عليه اعتبارات مساهمة  
 والخاص باعتبار من مساهم في العام تقع على ذلك مرات بالموافق والخاص  
 تقع على مرتبتي بالموافق وهي يكمل كل على حدها من موافق وعرف الناس عامه  
 انهم اذا ذكروا الامكان معروفاً بالسلب الحارم يعنون به العام فانهم اذا قالوا الشئ  
 العكس في ليس يمكن اصلاً يعنون به انه محسوس وليس ما يقع في العلوم هو اذا  
 كان مقروفاً بالاحكام يعنون به الخاص وانهم اذا قالوا الشئ العكس في يمكن له  
 يكون لا يعنون به ما يقع على الواجب والسلب هذه العرفات السلب المشهور وان  
 على الواجب ان كان محتملاً والممكن له يكون محتملاً فالواجب يمكن له لا  
 يكون وان لم يكن محتملاً واللا يمكن محسوس فالواجب محسوس والمحمس له كان محتملاً  
 لا يكون والممكن له لا يكون يمكن له يكون والمحمس يمكن له يكون وان كان الشئ يمكن له  
 لا يكون وما ليس يمكن ان لا يكون واجب له يكون فالمحمس واجب له يكون وهذا  
 شهيد ما ذكر في الكتب حاله فان الواجب والمحمس لا يصح عليها الامكان  
 الخاص معدولاً محتملاً لسعكش في الواجب محتملاً على معدوله وفي المحمس معدوله  
 على محتمله ويصح على الواجب محتمل العام وفي المحمس معدوله الا ان  
 الامكان العام لا سلب معدوله الى محتمله صصار المحمس واحتمل  
 محتمله على معدوله لصير الواجب محتملاً كان الممكن الاضق في الاحكام  
 لسعكش العام لئلا حتى انهم اذا قيل لهم يمكن له الموت البشري فيسبحونه وبيا  
 هذا فانهم يقولون انه واجب ولهذا جعل قوم معيار الامكان المشقق  
 قالوا ان كان يجب في حال الاحوال في المشقق فهو الضروري وان لم يحدث حال  
 في المشقق ولا عسار هو يمكن وان وهو ايضا **فصل** وذوات الجهات  
 منها ما سعكش ومنها ما لا سعكش فان قولنا بالضرورة يكون بلزوم يمكن  
 ان يكون العام ولا سعكش فان الممكن العام معدول على الامكان الخاص  
 ولا يصح على الواجب بل هو منها ما سعكش كقولنا بالضرورة بلون  
 وممكن ان لا يكون ومحله الواجب امكانه وان سعكش على العرف

شأنه ان يكون

ليس واجب ان يكون  
ليس ممنوع ان لا يكون  
ممكن ان يكون  
متلازمان متعاكسة على العوض  
واجب ان يكون  
ممنوع ان لا يكون  
لشأنه ان لا يكون العام

واجب ان لا يكون  
ممتنع ان لا يكون  
ممكن ان لا يكون العام  
متلازمان متعاكسة على العوض  
ليس ممنوع ان لا يكون  
ممكن ان لا يكون العام

الاول والاول المتلازمان متعاكسان بالقبض ليس كل واحد منهما الا ما  
ساقطه احدهما من الآخر ولا يلزم تصديه وساقطة لا تزم والذوات الاخيرتان  
المسالمان ايضاً للذوات الاول يلزم الثالث دون العكس اي لا يلزم الثالث  
الاول والبراهين يلزم الثاني والعكس والذوات الاوسطتان المسالمان متضادان  
اي لا يمكن ان يكونا على الصدق والصدق على الكذب ويلزمها مثلث الامكان ولا يلزم  
احدهما سلب الامكان اي الخاص بل يصح صفة منها والذوات الطرفان يمكن على  
الصدق ولا يمكن على الكذب ويلزم ان الامكان الخاص معدولته ومحصليه  
ولا يلزم الامكان الخاص احد الحقيقتين ويلزم مجموعهما وهذا اذا اعتبره باعتبار  
عن التحويلات ومدتها في مواضع اخرى واما الامكان الخاص معدولته  
انه ليقدم محصله المعدول وليف حاله فاعده ذلك **فصل في**

ممارسات على المقول على الكل وحال الحكم على الماهية مستأقول كل وقت  
عقلية الجدل بين على صفة محمده صفة على الموضوعات بها سواء كان للحمية مدخل  
كمولنا كل انفس هو دولون مفروق او لم يكن لها موطئ فيجعل كقولنا كل  
انفس متخفف فان احاد الموضوعات بالاجنبية ليس للسامح منها مدخل في الحمول  
ان نفي السامح ولم ينعى معنى واذا عرفت هذا استعصب على ان ينسب ذلك  
انه لا يرد فيه حيث لزمه حتى فانه اذا لم يشوطه مدخل في الجنبية من جهة الحكم فلا  
يكون الجدل مشروطاً بانه حيث هو جزم ونسب في قولنا حتم وحيث هو جزم  
لذا ان معنى الحكم هو الفرض على فية **بحث وتخصيل** فنقول هذه الصفة  
فيه بالاصح عرفت وشعوله اهل العلم على جهتين يقال حتم وحيث هو جزم  
اي اللامه حارجه عن صفة حتم فنقول ان الاسار وحيث هو اسار حيوان

شأنه ان يكون

لذا على ان يكون

حصوله بالحق اي صفة هذا اذا قبل الانسان وحيث هو انسان حيوان  
اي ان اجدها ليس بخائر وليس حاصله خصوصاً اذا دعا على الانسان هذا اصل المعنى  
والمعنى الثاني لزج حتم من حيث هو حتم اي وحيث هو حتم تسدعي اليه  
ولست اللامه على الكون بالحتم والمعنى الاول لا يجوز ان يقال الحيوان من  
حيث هو حيوانه بالحق ولا من حيث هو بالحق مجموع لا السلب جزو الحمول  
فان الحيوانية ليست معلوم بالحق ولا باللامه الحقة والمعنى الثاني لا يصح ايضاً  
فان الحيوانية من حيث انها حيوانية لا تدعي بالحق والامكان كل حيوان  
بالحق ولا باللامه الحقة والامكان كل حيوان لا يحق وعلى الاعسار من حيثها  
بالحق الحيوانية من حيث هو حيوانها من لا مدخل للامه الحقة هي حقيقة  
اولاً تدعي الحيوانية ذلك اما قولنا الانسان وحيث هو انسان مستعد  
للذات بلكر على الاعسار الاول فانه من حيث هو انسان بلكر الاعتقاد حيوان  
ما حقه كالكلمة وصدق بالاعسار الثاني فانه تدعي استعدادها ضرورة  
لذاته وقولنا ليس الا ان وحيث هو اسار مستعد للكلمة صدق على الاعسار  
الاول وبكلام على الثاني وقولنا الاسار وحيث هو اسار هو الكلام  
تكون على الاعسار فانه لا ينعى صفة باللامه الحقة ولا تدعي اللامه  
ايضاً ولولا غلط وضع كذا في ما حولنا واعلم اننا قلنا كل اسار ليس صفة  
كلية الانسان فان كل اسار في الاضيق وليس ليع ليع قول كل انسان محسب  
ولا نقول كلمة الانسان محسباً وصدق ذلك ليع ليس معنى كل اسار او كل  
الذات حيوان الحكم في دخل منه احاد الموضوعات بالحتم بالفاعل بالاقوة الا  
اذا كان الجزم اسم الفقه كالمعول كل كاتبة لدا او يعني به بالاقوة كانه قلت كل  
مستعد للكلمة لدا اي احاد المستعد للكلمة بالقول فان لا استعداد حاصل  
بالفعل صلب لكل في ليعي مدخل منه الا الاحاد الموضوعات بالحمية  
بالفعل ولا ينعى الى دوام وله دوام ونعنى الازمن والعين واد اقل  
كل وقت ولم يعنى الوقت والحال والدوام والادوام بل يصح على كونها صفة  
محصورة محسب هي المخلقة بالامه الحقة العام والطيب فيها الماخرون وانما  
من غير العدم عن الحيات سامي الضرورة المحسب والامكان المحسب فان عليه ان  
يحيى على الثاني ان تولد الا ان في حيوان دوامه فان ارجع الى اعسار والواد

فلا مخلوق اصلا واذ اجمع الادعية المشهورة وقيل فيها كل حجة اى حال ماله  
دايما ناجدا ونينا لبعض وجوديه وبعضهم يحددون الوجوديه نحو الضرورية والايه  
واما الضرورية والغير للام والادام العوائض والادام صحتها وقول القائل  
بالوجود كل حجة اى عموما واد اردت ان بعدوا التيقين فيسمى القول  
من هذين المطلقين الادامه والكاحده والبايه المخلقة الواسطي والاولى العله الا ان  
من ايضا الوجودية الثالثة الى عموما المحقق فيها الضرورة والادام ومنها ايضا مطلقه خاصه  
ثم قال ان المطلق الخاصه يعلب من موجدتها الى سالم وسالها الى موجدتها في جميع  
المواضع وسادى عليها ان سلبها في كل ايجابها اخطا فان دايتم العوائض وزيه  
اذا كانت يدخل فيها لا يعلب في الالحاح الى السلب ولا في السلب الى الاحباب  
فان زيد الالوى بدون سواد لا يصح السلب ولا الذي دام سلبا الكاثيره تصد كاشا  
هذه الالوى 2 انما هو يعلب في الاحباب الى السلب وبالعلس في بعض  
المواد ولكن على طبعها ذلك لا يجب فاما المخلقة اللاذيه فانها البسه تنقلب  
بوجهها الى سلبها وسالها الى موجدتها لانه لا بدوم فيها الاحباب والسلب وقد سبق  
لذكر صلا ان اشرك في الجحول لبع حاله وان لا يدخل في هذه القضاة على وجه كليتي  
وان كان المشهور بخلاف ذلك الا ان اورد المشهور هاتين فانه لا يضرنا في عرضنا  
هنا لعوا الجحول التي توفى وقوم احوون مخصصون قولنا كل حجة مخلصا بالوضع  
صعود كل حجة في حجاج في الاحوال في الما في ما به صار بالفعل في علمهم ما في  
المتقبل وضرورة لهم المشاه على الازمه الثلثه وعدمه كل حيوان الانسان  
اذا انفع ما سوي الانسان يصح وقبله يكون ممكنا وعدمه في حجب مفضي  
الحل لا يصح فان جعل واحد من الحيوانات ما في الذهب والفضه بل لا يسهل ان يعلب  
الموضوعات ما حيوانيه ما لا يصح ان يكون اسانا واذ اعلمت هذه المطلقات  
فاعلم ان كل واحد منها سلب شبه احماء وحده سلبه كليه في العام عموما  
الحال والوقت والحده واللوت على مدخله في الادام والضرورة شرط حصول الوجود  
وي الحاصه شرط حاله ما لا ياد ايامها الاحمال فكانا مدركا بالحرف في غيره هذا القاب  
المقاومات والحث واعلم ان جامع الناس يكون جواز العلب في الاحباب الى  
السلب في المطلقه العامه اى العرى في جميع الجهات ومع مداخرونها ما يجب  
الشفاه ودر بعده في بايتم به وحتمهم ان كل حجة في حوز لغيره الضرورية

الضرورة كما تقول كل انسان بالضرورة حيولا وبحوز لغيره ومنها ما لا ياد ايامها كالمقول  
كل انسان متمسك واما ما لا ياد ايامها والاعين من الجهات فاد اخل في قولنا كل حجة في حوز  
ضمه من الجهات في بعض شيئا منها اذ لو اضمى الادام ما حاز لغيره ومنها ما لا  
دوام في موضع ما ولدا بالعكس فاذا لم يتضي الادام ضرورية اصبح في موضعها مادة  
الادام موجبا وشالها مستقل اجدها الى الاخر فهذه حركه المداخرونها ومعم فيها  
ووجود السبا حسي فمن عالف هو لا يكون اذ اقتبل كل حجة ان بدون وجود  
الناسه بالعميه مادام حتم ومولنا مادام حتم نعم الضرورية الكعصه وما اشرك في الموضوع  
ايضا فانه لم يدركه الالادوام والادام الا في حجة في حجة ومع نفعون ان المعضه اذ اصحت  
عليها جده في مادة مصدق مع تلك الحده محدث تلك الحده بلون لم يصح في تلك المادة  
وبها احوالها كل اسان يمكن ان يكون ابيض او كاشا مالمكان العام  
او الحاصه بالفع فاذ ادفع الامكان لا يصح له يقال كل انسان ابيض او كاشا بالفعل  
فان كل واحد ليس لدا بالفعل ولكن يمكن ان يكون لدا بالفعل صلب لم يصح محله في مادته  
من العضاة لا يلزم لم يصح فيها ودونها ولدا بالفعال زيد احوال الضرورية وقها ما اى وحاله  
الحاله سلبا وعسى فاد اقلنا ردا حرج الوجوده وسلسا بلده من السمع والسمع والنز  
اصح تباويل مستحكم في حفضه ومسا قانا فالدا والناس اذ اخل ما ن كل انسان مفسس مطلق  
نفعون به الاستعداد الواجب الوقوع ومسا قانا وهذا الاستعداد يلزم في جميع الاوقات  
ولذا المراكسف اى مستعد للاستوف فالواولان مروض ان اسانا واحد قول القائل  
كل من اى نام ولا في حرج وادام مكانه ما حذرت علمه وحوله الفكرى ومسا قانا للسلب ووقفا  
لالاحاب اخرون يصدق العنسان باعداد العمد العقلي او العقول الفكرى وبيحها بالكر  
العند الالاصدقة مساعوا والفند مجموع الاحلاق ولدى شرط كل صلبه في كل كلام  
بذكر باللسان فان اهل العواق بلع اهل العلم وما يفتخرون من الكلام على بعضه ليتميه  
المتسخ بعقله وكل قتيه يخدم في العقول الفكرى ايضا فهو حرج ومن العصه ولا يمكن ان  
يصرف الانسان بالمسا لبلن منه مالم يقع صدق واد اصره قانا صدق المطلقة بل صدق  
بوجهه عند والاضمار الفكرى ايضا فكل وهذا الاضمار في الصدق والعاشي ما اذا  
صدق مخلصه انها صدقها اذ لم يحج الى الاضمار وانما يكون هذا اذا دام المطلقة اذا  
صدق في حجب مخلصه في الاديه ولبست الطنات بحوز شوهه حصول امره بل  
مخل حصوله بحسب دون بعض دوام ولادوام بل حكم مع سلب فيها مقله وكما توكيد

منه ان المطلق القليل من الاعجاب الى التلب وعموما ان المبدأ شرف لما علم العصبه  
 الاصبه اليه التلب انما عتبه هذا الاطلاق بالعموم عن الجهات فاما ان عصبه ان المادة  
 التي هي فيها الاطلاق باعتبار مدعي هذا القليل باعتبار زياره ولكن ليس حيث هو  
 مطلق كاشا ان المحرك يصير فرضه يكون ولكن لا حيث هو متحرك واما في المطلقه الخاصه فلا  
 ظاهر فالواو مدار بكتب المتاح وورع هذا امرا ما شدة وشوشا بالعموم المطلقه اصولها  
 وسوسو المصلحان وعمرها فهو لا يتباعه مطلقا فسيبها المطلقه الدوله على ما  
 خصصها هاهنا لسائر القواعد وبعض اصحاب الفضايا الوقته الحاضر احيى من بحر ما عتبه  
 واصلا حد ان قولنا كل وقت اى كل واحد ما تعرض عتبه موت اما ان شي الى جميع الموضوعات  
 نعم التي كانت والتي تكون والتي هي كايه من الاعداد الغير المتناهيه واما ان بشر اليه  
 الموضوعات عتبه الحاضر قال ولا يمكن اخذ الزمان الحاضر والمستقبل والماضي مما كان  
 الماضي كل وقت والآن ليس به لانه لم يبق دائره وما ليس له دايه لا يوصف من احوال  
 مصنف اصله والمستعمل ما حصل له ذات لم يوصف بشي وحد وقع عموم الاعراف  
 ما في الالف سائت لا عتبه الا سائر عليه فان علمت انما تخص الاعداد كلها بالفعل في الدهن  
 فان يصير لا يمكن ان يحصل في الدهن الاعداد الغير المتناهيه بالفعل عتبه على  
 وان قلتم هي يحصله بالقوه فكلها بالقوه ليس سائت من وقت ملك مصور عليه الا سائت  
 هم وقت ان كل صفت في الدهن تصور بكماله ما وجوه وما هو واقع وسبقه من وقت  
 في الاعيان بل ان او البعض كاذب والبعض يسكون والبعض كايه من هذه بلش  
 قضيا او تقول البعض فهنا وعينا والبعض من الدهن فقط فهنا قضيتان  
 لا اوجه قالوا فليس الا ان لكل المطلق المتساوي الى الدهن والعيني على الحاضر  
 من الزمان فكلها واما الحكم ما به يقول اما اتم اليها المتاحون من قولكم ان العصبه  
 من حيث هي فرضه لا عصبه محضه تها شيا عصبه ولكن الذي احيى مسلم بان  
 القول اذا كان فيه صدق القيد صدق فاذا اورد ذلك القول تجدوه الصدق  
 محملا له ليس على الاطلاق بل عتبه اعتد به قولنا الا ان بلوم ان يكون ضا جكا  
 بالفعل اذا حصلت علة حكمه فاذا خفيت العلة عندنا الا ان بلوم ان يكون  
 ضا جكا بالفعل لا يفتت الدهن الى اجمال بل بلوم واولا قولنا كل انسان عتبه  
 ان يكون كايه بالفعل فاذا اولنا كل انسان كايه بالفعل بكتبه الدهن ولا يخلط  
 فيه اجمال هذه العصبه المذكوره لانه من حكمها كل المذكور منها الا يمكن فاما ان كنت

الحاكم

لاست حيث صدق ذلك وصوتت ايضا حيث كذب ذلك وتقول كل انسان عتبه  
 ان يكون محمدا او ادا احدها الامساك كذب وليس كل ما يمكن على العام يمكن على الخاص ايضا فان  
 اللون المطلق في الدهن يمكن ان يكون به اى خصوص ارادنا الواو في الامعان لا عتبه ذلك  
 وليس كل ما يمكن على العصبه العامه من حيث هي فرضه مفتاوس القيد الى صبحه الضباب  
 البوعه والتخصيه به على الاحكام وليس كل ما يصح دون غيره القضايا بصدق معه اى قد  
 كان ولا اذا صدق مع العصبه بل قد وانه كان العمل بالحكم ليس على شي انما يمكن ان يرحى فان كان  
 ذلك لا يرحى بوقت راد على مورد ذلك الوقت الزائد وان كان يعلمه ما حل مع ذلك العمل حتى  
 عمل كل ثوب اسعافه النار فهو محترق بالعمل لا بالحكم بالصدق برحه عنه وكذا  
 ما ليس مثلها اذا قلنا كل ثوب محترق بالفعل بعد شعاعه النار يرحى الحكم بالوجوب  
 باحد الضدين عند العقل فاذا ركبا الضدين ولهذا كل ثوب محترق بالفعل او اشتغل  
 عند النار بالفعل كذب لعدم برحه الاحراق من الثوب واحاد الموضوعات في الا  
 ان بعد الدهن الى الاحراق بالقوه او الاشتغال بالقوه هذا متناول وعرضنا  
 امر آخر قلنا اذا اطلنا كل وقت تملين هاهنا الاحاد والحكمه والباسه فان وجد  
 الدهن البرج الحكمه ودوات هذه المذكور اب كل يدرك وانما هي عنده الذي هو برب  
 بعض هذه صدوم الوجوه بدواها فاذا كان مثل السمسر هو مواعله وقت وانما  
 حكم برحه والوجوه بالوقت ولا على دون الوقت وادا لعل الوقت باحراق دهني  
 وحوال فكري حرجت العصبه عن الاطلاق الذي مطلقونه ولا يمكن للمل سلكوا  
 ان الحكمه ان كل وقت تام لاشي في العرش تام يمكنه لم يمكن بها جكا بصددها مما  
 ما لم يقع وحدها مناسبا ونحوها ما حرج العصبه عن الاطلاق الذي استر وحتم  
 اليه وادا علمت لا تخاص عن السالده والموصد هاهنا ادسكها ما صاد وان يقول  
 خصمكم لم ينع الاطلاق لانها صاد قبان ايضا ومحال ان يصدق العقل دون  
 اضمار ما سائسان به وكان من اوجه الناضق منها عتبه احوال الى صدق وضمن  
 مستقر ليس مدكروا فقلنا من ينع الناضق منها عتبه الى نعي وقت سائسان به  
 فان لم ينع هذا الاطلاق فالتمتعان ذلك ايضا لا ينع فاذا عتبه اللواحق  
 العتبه واقصم على الاعااق وجرها الا سائله مصدر العاصد والصدق  
 المصدق والوجوه عند الحكم والمصدق فسلم لكان التصوره هذه الا لانه يفتها  
 لا من حيث الحكمه العصبه سائر الصام وسلم ايضا ان العصبه العقله حيث انها

مفهوم

قضية لا يعضى ايضا سببا والامور الخاصة والتي تسمى مطلقه صارت شخصيه  
معموله بحاله حكمها مطلقه جميعا في انواعها وقد اعترضتم بان مطلقكم اخص  
من كونه الموجهات فان قولنا يمكن ان يكون العام اعم وجميع الوجود من مطلق  
العام والممكن الخاص اعم من هذا من وجه واخر وجه لان الممكن الخاص يصدق  
موصه عليه دائم التسلسل العنصر الفزورس وسالبه عليه الموجب الراء هكذا حتى  
نعول كل الالسان يمكن يكون اسمن وان لا يمكن اسمن ولا يمكن كل الالسان  
اسمن ولا شيء من الناس باسمن مطلقا والمطلق اعم والممكن الخاص لانه يصدق على  
ماده الضرورة ولذا لا يمكن العام اعم اجمعيه فان كان المطلق العليم القنود اعم  
من ذات القنود ومطلقكم لا يصدق ذات القنود بل صار كدور القنود والحسد  
اعم منه مطلقكم ليس مطلقه حصصه واما انتم بالبحار المطلقه لا واد لا يصح لكم  
انكار ان القضية العقله لا يعضى من القنود شيئا ولا يصح لكم ايجاد الاعتراف  
بها الرجوع في بعض المواضع الى المطلق سالفه في كل موضع حيث هو مطلق  
ويعموم في موضع ايضا ان المطلق اعم من ذات اجزائاته لانه لا يعضى كذا من ذات  
اجزائاته من الممكنات بل اخصه وان كونه مطلقا بالثبته الى ضروريات ومسا  
شروطه الموضوعه وان مطلق لانه لا يخرج في حكمه الى تقدير لوجوده وليس لكم  
ان تقولوا هذا المطلق اعم والمطلقه الخاصه عامه اذا حكمتم بدوام لا يلدوا في  
الوجوديات الا واحدا فيكون الوجوده اعم منه ووجه لانها سميت بالثبته بل اعم  
بوجه وهذا اعم من الوجوديه ووجه لانهم عرفوا بالثبته شرطه من الموضوعه وليس لكم  
اذا وصلتم الى العكس فليسوا مطلقه كاستدلال ولا يعضوا في السامع  
ما اليرتم بها منها ولا جعلوا مطلقكم وجميع الوجوده مقابل لذوات اجزائاته بل  
من وجه واحد وهو انه ليس جدا جده مدلوله بالفعول واحده واعلم ما لسا يحسن  
على لسانكم وان كنتم عظيمه عن اكثره وشو شتمه في اما انتم بالبحار اكل على الوقت  
الخاص حصص معلما بل يمكن صححه ولكنكم عظيمه من قسم واحد وهو ان قولنا كل في  
اي ما يوصف باجتميه عقلا بوصف بالثبته عقلا فان الوصف والكل ذهني  
مخشب اذا لاكله لا يوصف بالفعول في الاعيان وهذا امر مساوي للسهه الى الالهي  
والعيني والماضى والمستقبل وقد صلح في الثبته انه لا يعضى من شيئا وماها يعرفه  
احاد الاحوال بالفعول وبعضها واد اقبل عمل عليه عقلا ليس فيه اعتصار على الذهني

الذهني مخشب بل بحاله الحكم في العقول باده على مصاها الى الاعيان حكمتنا ان  
او على كذا في الاعيان وباره الى ما في الدهن مخشب حكمتنا ان الاسان كل في  
الذهن وباره لا يعضه بل على حكم حكما لا يعضى من العدم شيئا بل يعضى اليها شوا  
فاذا اضاف الى اجزاء موصوفات ما لم يكون موصوفه التثنيه ثم تلك التثنيه يعضه  
من بحر ان الى مواضع التفسيرات ومع هذا كله لسمم موصوفه على اصحلا يكم  
واما انتم تاعشوا الفرق المصطلح لا يعضى عن الطبيعة ولا يعضى عن العلوم  
فان اذا اردنا ان يكون عاما او مطلقا الاولي من حكمه على الطبيعة بل يعضى منه لث  
سعدى الى بحر صيات كانت في الماضي او المستقبل فاذا قلنا الا ان جبولن  
وما عساه البعض والكل بل الحصفه البريه في الجميع على سهر وسعد  
سه على جميع الازمنه اذا اقتضاها الحصفه الكوم ورواياتها لا يعضى ولا يعضى  
الطبيعه من حيث هي انما هي عليه بل من حيث هي حقيقه معطيه لما تحتها احد  
واچكامها فان ما تحتها هذا الاعتبار ونسج عليها ونضاف اليها ما طلاق  
سعدى على عقلي الى جميع الموضوعات العنوا المتناهيه بل يجوز ان يعضى لا يمكن  
اذا لشي ما يمكن على عام يمكن على الخاص وان التوحيد يمكن على تسعد الطرد ولا يمكن  
على التثنيه والا بعد توحيد ولكن لا يمكن على الحصفه التوحيد سعدى الى حواتها  
وهذا صدهم وموصل شيئا في الاحكام الضرورية والمطلقه لا يعضى ان يعضى  
الى الطبيعه المطلقة لسطق على ما لسا هي ولما حذفت الشخصيات لاها لا نور  
في العلوم ولا يعضى بها كما والمهلله ايضا وحيث يرددها من الكليه والحريه فليعضه  
ثلث صبايا المحصوره الكليه والمحصوره الجويه وقضيه الماهه واذا اعتبرت  
احادها وشو بها فهي شت قضيا واذا نوسمها الطبيعه البريه عن  
القنود من الحريه والكليه والحجره عرض هذا حرجت عن الاهال وانا  
عرضنا واعسارها حتى لا يجاز الى ابداح الزنانيان والاسكال من لوجه  
ان كل حتم اذا لم يعم الاجزاء العنوا المتناهيه بالفعول فهو جده بالقوه والمعلوم  
لاكل عليه وان كان ما حودا تقوه ما فكله عن كليه لانها ما عمت  
بالفعول الموضوعات باجمع الفيض المتناهيه واذا افترضتم على القوه  
والصعوده الى علم ان لث العلم لا يذكر في المحال الكليه المحصوره  
بل الصبايع واذا قيل ان التثنيه لا يعضى من شيئا فليس كذلك فليس كذلك

او محال للمقولات غير منقسم ولا شئ من اجسام غير منقسم لا يحاج لزبد ذكر كل محال  
المعقولات غير منقسم او كل يمتنع غير منقسمه مادام لم يحال العلم الطبيعي ليس  
النفس بخارج لا يحاج لزبد ذكر لم كل نفس ليست غزاج بل جعل فيه قبح متا  
والسعد ذكره بالحق عليه وان كان الحق لا يتجاسر لا يحال او الحق العلى  
لا يتجوز لا سوسون للحصر فان هذا البلغ من الحصر فانه اذا لاقى الموجود الامساع  
بشيء الضعيف كان اتم ومخالط العلوم ومعد ما تها الكونها على الطبيعة والعباس  
مدى الصلح بلع اكثر المواضع شتمت جدا ذكر الحصر كما يقول مكان قولنا واحد  
الوجود مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عقل كل واجب الوجود لا اذا كانت  
الطبايع معصه اعينها اها اما صلوحها للضعف واللبس ونه فستذكر انه  
لنعم للوهم الامكان اذا كان مطلوب العلوم يكون جزوا المطلوب  
لا حصر ويورد حصره الوجود فلا يحال بالجل على الطبيعة في موضع ما ما المعنى هذه  
الستة المذكورة واعلم ان سواد البحيرة على التسايل التي الله عليها  
البحيرة اما الحيات الثلثة وهي الى مكان والامساع والوجود اعتبار ان شئ  
صلح ووجهه تصدق على مادته والشئ الذي الله عليه لبحيرة لا تصدق الا  
في مادته واجدة فان سلب الامكان تصدق على مادته الواحد المسوي وشئ  
الوجود تصدق على مادته الامساع والامكان وسلب المسوي يتصدق على  
مادته الوجود والامكان واما التسايل المكنون فلا يتصدق الا في مادته والتسايل  
المرور لا تصدق الا في مادته الامساع والتسايل الموصوف لا بالامساع لا  
تصدق الا في مادته الوجود والتسايل الموصوف لا بالوجود تصدق  
الا في مادته لكن نقول بالوجود لا شئ والاشنان معقبات اي حال ما لا دينا  
على اصح للاجابه ويبنى كذا نقول بالوجود لا شئ والاشنان معقبات اي حال ما لا دينا  
من الاشنان بحسبان وان التسايل حال ما لا دينا كذا نقول بالوجود لا شئ والاشنان معقبات اي حال ما لا دينا  
شئ له ذريع واما على الواجب فلان السلب فيه كادب في حصر الوجود بل  
صح عليها سلب الوجود واعلم ان الضعيف التي دخلت فيها البحيرة على السلب  
هي باعتبار ما نوصيه معدولة ايضا اعانها من حيث اسات تلك البحيرة  
اما عدولها فلا شئ لها على اما السلب القضية الموصيه معدولة ايضا اعانها من حيث اسات تلك البحيرة  
التصدق مخصصا مثل البحيرة الا ترى انك اذا قلت ما لا مكان لا شئ والاشنان

بحر كدوم والتكديف ليس لسلب المحرم عن الانسان فانه صادق فكل يكون متحرك  
حيكاما فادام لم يكن التسايل فتعني ان يكون الحكيم الحامي وهو اسات الامكان غير التسايل  
وادا قبل الشئ بالضرورة الاساس حيوان كذب لسلب الضرورة لاصغر القضية  
حتى اذا جرف السلب راسا تصدق في صفة موجبة في معناه التسايل  
الموصوف بالبحيرة الجلية من جهة اسات تلك البحيرة وذوات الجهات ليس تنافضا  
باعبار المواد تحسب بلع واعبار الجهات حتى يلد موجبه لاسات البحيرة  
الكاذبة لا الاعمال القضية وسلب تلك الكهف وسلب الاحباب بحسب الضعيف ان  
لم يكن ذلك الاحباب تصدق واعلم ان في اصطلح بالبحيرة على لفظه بلع على حال  
الرابطة اي حال كان راسه على القضية المحصورة او العروة السور بالفعل  
صم كلفتهم العامر وبالجملة المبره عن الضعيف لست موجبه وكلامه فيه  
لفظه كل على وجود اعتبار او عدم اعتبار ما في موجبه على اصطلح ومن  
اصطلح على لفظه في لفظه دال على ضعف الرابطة او ثافتها على اماره كونا  
رداه هذه الخرافة فتقولك بالاطلاق كل ذرة وان صرح به لفظ الاطلاق  
العام الذي المتأخرين غير موجبه اد لا دل على الوثاقف والضعف ولا تخريج  
عن اطلاقهم واصطفا فرجع انها موجبه بعد التزانه بالاصطلاح المذكور  
وكيف جوزه هذا القائل ان يقول هذا والمطلق منه اعتبار البحيرة وهي  
عمارة عن عدم الجهات فاس الدلالة على ضعف الرابطة وكونها لا يمكن  
العام ايضا لا دل عليها الا بدمع الضعيف والوثيق وما دل على اطمه او من  
اصطلح بالرابطة على انها لفظ معروفة للربط الا على حاله وللشئ  
على حاله اي تصور حكمي اجمالك ومصرفه الى اعتبار ما وهي راسه على السور  
لا سون بعرضها وعدم بعرضها اي لا يكون ذكرها كذا ذكرها ما لا يمكن  
عمده جهه اعلم العام وقولنا بالاطلاق العام كل ذرة ما سون قولنا  
كل ذرة لا يكون موجبة بعرض الاطلاق على اصطلح **فصل**  
في المطارحات على السابق قد عرفت ان السابق هو احكاما والقضيتين  
بالاحباب والتسايل على وجه بعض لانه لم يكون اطرها صادقا والاخر  
كاذبا وانما سوطوا ان يدقوا في اصطلح لانه كذب الاخر وبالعلم  
احتراز يلزم في قولنا والتسايل بعد اشنان بعض زبد ليس صادقا فان الصدق

والكذب لا يجوز منها ولا قولنا زيد باعني زيد بصرا لا يحتمل ان علي صدق ولا على  
كذب لكن لا يلزم من صدق احد ما للزم ذلك الاخر وبالعكس فانه اذا صدق بان  
زيد باعني لا يلزم له ان هذا النقل لكون قولنا لم يتعد للصدق بل لا يراه  
وهو ما يعلم ان زيد باعني وكل باعني مستعد للصدق فزيد مستعد للصدق ثم اذا قيل  
ليس مستعد للصدق بياض لانه لا يحتمل ان يستعد العكس وبالعكس لما سادى اليه  
واد اقلنا زيد لا يبيعني بما قصد به اعمى فان البصير يكون الشيء اعمى وقد يكون على الحجر  
فليس اسما لها زيد لمعناها بل باعتبار المراد يمكن عليه البصر وما عكس حكم البصر  
اذا لم يكن بصيرا كان اعمى والبعض نحو البصر ليس بصيرا وقد شربنا لا اعمى على  
زيادة على البصر وهو لا يمكن صفة للموصوف هو السالب وبالعكس وان شئت  
انصرت في تعريف الساقط على انه اختلاف حصص بالاحكام والتالي لا غير  
ثم يلزم وهذا علم احكامهم على صدق وكذب وانها لا يحصلان بل هو صوري ومحمول في رطب  
وشروط متساوية كالرطب حبه او اضافته او امكانا او نانا او كلا او حرا ما قلنا  
الاختلاف بالاحكام والتالي لا غير معناه محله في حال العصبين اما  
الممكن في المستقبل من الخلق في المحل من انهما من صفة الصادق والكاذب  
لانهما دون اعمى ورجح علم على بعد معنى الامكان وان كان لا علم في ذلك في الساقط  
واقول ما لا يعاق شرعنا زيد عشي عدا او اخطا زعم ايون ان المكاتب  
معنى هذه الصادق والكاذب حيث استعداد وقوعها ولا وقوعها ووصفها فالعلم  
ان الاستعداد لا يلزم منه الوقوع ولا كل في قوع نفسه دايا استعدادا فزيد  
محمول ثوب بخلافه لزم الثوب مثلا له استعدادا في العوم فحسبته سدر  
منه على صفة عدا وهذا الصانع قالوا اذا ارجح احد طرفي البصير لم ينس على الامكان  
و اذا لم يستكلام كسر في كل في هذا الموضوع وحده صرح الى غير الصواب اما  
ان الممكن لانه معنى صدق آخر طرفي وقوعه ولا وقوعه مهربان وبما لا وقوعه في  
الحال وهو وقوعه في المستقبل ولا يصح صفة الامكان اصلا واما الزيادة والادوات  
فان قولنا وفرد عشي مثلا عدا زيد لا عشي عدا الا بمعنى معناه جارا كما في قوله وعمة  
او باعني بحد عدا ليس له حصول الآن وكه عمة جارة صفة مضمرة والحال بان الممكن  
في المستقبل لا معنى احد طرفي بعينه ولا باعنا خارج صفة ايها اذ يجوز البصير  
كما لكسوف والسفوف وغيرها فويلم اذا تعين صدق وجب في المستقبل فهو صحيح

صحة الايمان ان الوجوب بالعدم ينبغي في المشتق لاسم في الامكان في نفس  
الشيء ولا مانع للمكان في معنى سببه ووقوعه في الاعيان او عدمها ولا يسمي هذا الامكان  
والمراد هاهنا لا وجه له الا ان سئل الخلاف الى الامكان الثالث في الرخص  
او ما معناه في المشتق او عدمه المراد بان الممكن من حيث امكانه دون النظر  
الى سبب مرجح لاسم الصدق بوجوده وعدمه في المشتق اما اذا جعلنا  
لذا لا يحسن المراد بالمشتق بل جعل ممكن ليقف كان حالنا شاهرة او شاهرة لارنا  
او اواله متساوية في الماضي او المستقبل او الحال او متجوزا في الزمان ما لم يعلم  
مرجح وجوده بسبب لا يتصور للحال وقوعه واعلم انه لا يحتمل في المحصور  
الى زيادة شرطه ما قلنا لا ينبغي له تحيل في العصبين من جهة الاحكام والتالي  
ما يحل في حال العصبين حيث لا تحقق الساقط لا تحقق ما قلنا اما في  
العصبي في العصبين الحق لعلنا كل قوت ليس كل قوت وقد سلبنا عين  
ما اوجبنا الا انه لا يلزم من قولنا ليس كل قوت الا في بعض جملة والباقي  
محمول مواضعه ومحال صفة واذ قلنا لا شيء قوت وهو سلب بعينه اما ليس  
لا شيء قوت ادنى من قوت الا انه لا يلزم من هذا الا الاحكام في البعض فقط  
ولذا اذا قلنا كل في ليس كل قوت ليس قوت على ما قلنا واما في المحصور في اذا قلنا  
لا شيء قوت اما لا ساقطه ليس بعينه قوت لان العصبين محيلان  
فتحقق القضاء ان حلف في المحصور بوضعها وقد قلنا لا ينبغي له حلف  
في غير الاحكام والتالي حتى ادعى البعض بغير الساقط في الشرط في  
الساقط في حلف في المحصورات والسخصيات الا ان اختلاف الكمية  
في لوازم الساقط وقع لا انه شرطه ولتوجه المشهور فيقول لا يرفع  
الكلمة الموصوفة فحيا بالذات ولا يحرمه التاليد فانه اذا حلف بالتالي في  
البعض بجزء الاحكام الكلي سواء كان ذلك البعض الاخر موجبا او سلبا  
فانما السبب في مواضع البعض الاخر في حلفه فلا مدخل للبعض الاخر في  
الاحكام وكذا في حلف بالتالي وحلها التاليد في نفس الامر ما رة  
الامكان والقضايا التي موضوعها اعم والمحمول فان الكسوف كذات  
فها لعل كل حبه ان انسان ولا شيء في الحيوان بالانسان والمحور بالانسان  
لعل كل بعير الحيوان انسان وليس م لهم بعض الحيوان بالانسان وليس هذه

مسطح



ماخذه الامكان فان بعض الحيوان بالضرورة انثان وبعضه يوسع ليركون اسنانا ونظرت  
بعض الصنف ان هذه مادته الامكان لما سمع لحيوانيه على غيرها جميع الفصول  
مخول المقول على الكل ذكر فيه مجرد الطبع وهذه الاسان منه الذين ما بعض  
قوت اى بعض ما يوصف وبعث لا يشاره الى حيوانات الحيوان من الانواع والاشخاص  
وليس شئ منها يمكن عليها الاسان بل يحد على بعضها ويوسع على بعض ما اما المختلفات  
بالكم فكل وسميان المداخلين ولا يفسران الى المواد التي ما اوسع فيها المختلفات  
ما لكيف فعه واما السالسان معد صدقتا في المسموع فقط واما الموحجان فصدقتا  
في الواضع فقط وليس هذا موصو ذكر المناسبات وقد لوجنا الى المناهج مواضع وذكر  
في الفصل السابع صحتها واستدما وسخر من نفايتها وادراك لانها التي صدقتا  
والتيها وصنف من المعلوم عليها والكلام على اصلا احوال القصة ما وسبق  
لمن فتح ما عرضنا اليه حيث هاهنا والتنبيه على التفتيش بشرار يحد فنقول المطلقة  
العامة للماخزين كقولنا بالاطلاق وكل قوت لا ما صفة ساله مخلقة مثل هذا  
الاطلاق فانه عرف في قواعد لم كل قوت على هذا السياق لا يعرض  
الدوام والادوام والاعاى وقت وجود البانة من اعداد صحت واحدا وهدى  
يصير لبعض ما في وقت والبعض في وقت آخر ويجوز ان لا يكون موصو اليه  
سألها الصدمان بما لا يوافق كل قوت مطلقا فادق في موصو اليه سألها  
ليس بكل قوت في بعض الموضع لعدم اشراط الدوام مكلها هذا اذا كان كلهما  
مكلفين اعني الاحباب والتسلب ولما لم يقول ان السالبة المخلقة لا تسبب  
بعضها فهنا اعبر من سلب الاطلاق لتكون سلبا لما اتفقوه فنقول له اوك  
وليس كل مخلقة ذكر فيها لحد الاطلاق حتى يصدق سلبها بل قولنا كل قوت  
مخلقة ما اقترن به التسلب وصد كان سلبا مطلقا لا سلب الاطلاق  
اد لا يصدق منه للاطلاق واما ما ساق قال فابل ان المناقض حصر  
اصنافا يعرف على انه هو احلاف العصبية الذي ذكر فيها الاطلاق  
صحتها مثل قولنا بالاطلاق وكل اسار حيوان ثم صدق ليس بالاطلاق وكل اسبان  
حيوان بل بالضرورة كل اسار حيوان والحكم صدق في هذه المادة وهي  
مثل قولنا جميع لم يكون كل قوت اذا سلبنا الامساى بصدق موصو ادا  
اوردنا لازم تسلب الامساى مثل قولنا سلب بالامكان لعاني لم يكون شئ

شئ قوت لا يصدق مع احباب الامساى وبلد احد القائلين صانع المعامل وامتنان  
الاطلاق العام مكله بعض مجبه فاذا سلب الاطلاق عن تلك العضية واورد وجهه مثل  
بالضرورة لبلد احد القائلين صانعه ويعتقد قولنا بالاطلاق وكل قوت وهو القائل  
بالاطلاق بالضرورة كل قوت ان الاحباب والتسلب لا يعدو وعلم يلزم ذلك لان مقتضا  
على صدق الكل وصدنا هذين القولين على ما عجزت بعد ما ان فيها احزاب المناقض  
فليس يصدق هذا المعصل **بجاءت وتنقيح** اما هذه المخلقة العامة التي  
للماخزين مخالف حكمها حكما الجهات المشهوره في الجهات مثل قولنا بالضرورة وان كانت  
مولد موصو المادة في بعضها والامر العيني واما بالاطلاق وكل قوت موقول لا يوافق  
الاصوات العبدية حيث الاطلاق فان المخلوق الغير المتخصص بحال او وقت او وجوب  
او امكان لا حصول له في الاعيان من هذه مولد موقول ماد احد ليس بالاطلاق الامر في نفسه  
لما بل بالضرورة ما عدا ذلك في الاعيان على شئ بل اصدق في على الاحباب والسلب فان  
اسباب الاطلاق على قولنا محسب لا ما عدا ذلك في الاعيان على سلب الاطلاق التي لبعض  
ما سلب بالضرورة قولنا ما خذ منه ما عدا الامر في نفسه كما اعدان فلا يوجب المناقض فصد  
الخرقة وهذا عرضنا انما اشنا اليه في البرجات بل في تصديدا لخرق اعني الاحباب  
والسلب على هذا القول محسب يصح المناقض لمكون كان القائل يشار في قوله بالاطلاق  
كل انسان حيوان اى هذا القول ليس مطلقا وليم يصدق انه موصو مالا اول صدق لانه  
ادعي ان هذه العصبه وهو مجرد قولنا كل انسان حيوان مطلقا وان في السالبة ان ليس مطلقا بل  
موصو ما دام لو طر منه موصو يكون الاول صدق والاخر كذب هذا حسب القول واد اقال  
بالاطلاق بعض قوت اى هذا القول مطلق لا يصدق بل يصدق مكلها بل هو انه ليس  
بالاطلاق بعض قوت اى هذا القول ليس مطلقا فان الامر في مثل هذه العصبية ليس ليطر  
المواد بل ليطر الصفة القولية والبراهي لم وقوع هذا القول يكون العصبه شخصه وان  
وجه في قولنا كل قوت موصو يكون العصبه مع تعرض لم كلفه فانه يقول كل قول يصح  
ان بعض قوت فهو مطلق والاخر يقول ليس كل قول يصح ان بعض قوت مطلقا يصح  
الخير الاول على ما ذكر في المحصورات واصلا العصبه التي فيها المناقض اياها مطلقا او ليس  
مخلقة ذكر في المناقض صحتها كما في غير اصلاف كسبها بل صلات الكفة في السور الاخر  
الاخر على ما ذكرنا واد ادرنا صفة باعتبار المادة فلما صرنا باعتبار زيد هو لم يقول بالاطلاق  
كل قوت اى يصح على هذه المادة الاطلاق فاذا اردنا العصبه قلنا ليس بالاطلاق اى يصح الاطلاق

مد التبيين

على هذه المادة صحت النفاذ والمواد لا يبيح عليها الاحكام المطلقة وما السالب للضرورة  
الدائم والسالب للدائم العبر للضرورة وماده احكام مثل هذا مني كحده من ماقصد صحتها  
الاطلاق والسلب على غير هذه الطرائق لا يبيح على ما ذكرنا وما لم يبيح هذا لاطلاق العنصر  
من السوالب والسلب العبر للدائم ما كان منها فافاضوا بعضها السلب للدائم وما شرطوه  
بالدائم للضرورة فانه كذلك مع المطلقة في مادة السلب للدائم العبر للضرورة كما لا يخفى  
الاسان البين في اياها فوره ليس بعض الناس البعض وهو كاذبان وما شرطوه بالدائم العبر للضرورة  
فانه كذلك في مادة السلب للضرورة فيقول كل اسان حجر بالاطلاق ودائما وعبر ضروره ليس بعض  
الاسان حجر او كاذبان والذين هم الدائم العبر للضرورة هو دائم مطلقا واذا كان  
المطلقة وسالته بكون احد الدائم الموصوفين معها في مادة احكام اخرى مع بعض الكلمة الموصوفه  
والمطلقات سالته بحسب الدائم وصف السالته الكلمه بهذا الموصوفين بحسب الدائم وحسب  
المطلقة كلي الدائم او اما الوجود في التي خصصها فانتم المطلقة الخاصه من المشروطه بحال  
قاله دائما اذا قلت فيها كل وقت اى بالوجود المذكور فبعضه الاصل ليس بالوجود كل وقت واذا  
قلت بالوجود لا شيء في وقت فبعضه ليس بالوجود ولا شيء في وقت لا ما ذكرنا ان ذوات  
الجمادات هي امات الجوده ونعده والساقض سلب تلك الجوده لان سلب الجود عن الموضوع  
والوجوده حال وجودها في زمانها فانه اذا كان الاحكام حاله دائما باها كان السلب اليبا  
حاله دائما باها لا شيء في وقت فبعضه سالي بالابتداء وكلها بكون من ماده الوعاب للضرورة  
الكل والسلب للضرورة الكل والسلب للضرورة والاحكام بحسب الضرورة والاداعه العبر  
الضرورة بحسب موصوفه وسالته فانه قد ذكرنا ان لكل لحيه فاذا اسلبنا الوجود في هذه  
الاقسام على سبيل الامتنان لاننا للسلب واذا اردنا ان نذكر لاننا الموصوفين بالاحكام  
وذكر كسب بالضرورة فانما يدانها الطيه بتكلمها بحسبها المضافه من الكيف او اذا كان البعض  
الآخر موصوفها او حثافه فبعضها بحسب الضرورة بالاداعه والغير للضرورة يبين  
احكاما وشكها وتكلم بحسب الحسب من الاداعه للضرورة وعبر للضرورة في الدوام المطلق حتى  
تكون في الموصوف اما دائما مطلقا بعض وقت واما دائما ليس مطلقا بعض وقت ومعلوم  
وايقين قول كل وقت في زمانا لدايا ان كان لانه بحال ماصدق السلب للدائم وان كان كذب  
يقول لدايا ماصدق الاحكام الدائم وان كان لانه الكلمه لكلمها فبعضها حثافه مثل قولنا  
كل حيوان اس بالوجود فانه بكونه لانه بعضه دايما مطلقا ان نوصفه دائما مطلقا  
ليق بالاسان والبعض بكون الاحكام حثافه ما والبعض نقول لدايا وان كان احيانا كافي  
لذات الكلمه قد عرفت ان كل في الدوام المطلق في الاحكام والسلب ثابت لا يغيى وعلمت

علمت ان الوجود في وقتها لصح المطلقة العام في مادتها على العبر والاداعه ونقص المطلقة  
الدائم مطلقا فدار بعدا على سبيل الاطلاق والاحكام والسلب في محسوس الوجود من القول  
بالوجود بعض وقت اولي بعض حتى قد علمت ان قولنا واحده لازم بعضها مادام ايا  
كل لودايا لا شيء اعمى الدوام المطلق هذا بحسب المشهور وانت تعلم انك اذا قلت بالوجود  
بعض العبر ووجه قولك يتا ملها مادام كل عبر ووجه اوداها لا شيء العبر ووجه ملها بان  
معها ما ذكره في السلب مشهور وعلما بل بحسب قول ما سوس قولنا كل عبرا مادام ايا  
صرفه او مادام في ذلك فانه يحقون عنه واحده صوره وقدم السور والموضوع  
على الامتنان بحسب الكلمه والحزمه وانما المطلقة التي مضافه العبر للمساء بالوجود  
على بعض الاصلحات لما ذكرنا في كذا كثيرا والاشارة للاصطلاحين فهو قولنا  
كل وقت بهذا الاطلاق اى غير ضروري دايما اى غير متركب منه الضرورة والدوام  
مهدو ثمال موجب للضرورة العبر الدائم والدائم العبر للضرورة فبعضها بالتحقق ليس  
هذا الاطلاق كل وقت ولازم العبر اما ليس بعض وقت ضروره دايما او دايما  
عبر الضروره وجميعها دايما مطلقا او بالضرورة بعض وقت والدائم العبر للضرورة في  
الاحكام لا سبق فانه دخل في القضيه ونسب قولنا بالاطلاق لا شيء ايضا سلب الاطلاق  
ولازم بعضه الدائم المطلق الخالف في الكيف او بالضرورة الموافق في محسوس كقولك  
بعض وقت بالدوام المطلق او ليس بعض وقت بالضرورة الموصوفه بهذا الجوده  
لازم بعضها على ما ذكره الكلمه الموصوفه والحسب الذي له على ما ذكرنا في الكلمه ان لانه  
ان الكلمه يبينها حثافه والاحكام كل وقت على بعض الناس بحسب هذا القطع  
ببعض الوجوده التي ذكرنا انها في حالها لدايا وهذا اذا قصرنا في لازم بعضها  
في موصوف في الكيف على الضروره بقصد الداعه العبر للضرورة للموصوف في الكيف  
لا سامي الوجود بهذا الاحكام المعنى المشروط فيه اللا دوا وما المطلقة الدوايمه  
وهي كل وقت اى مضافه مادام في قولنا لحيه بعض حثافه حتى يقول عند الاطلاق  
ليس بعض وقت وهو حثافه اذا كان بهذا الاطلاق معناه مادام في بكونه في  
ماده قولنا كل اسان موصوف بالاعمال هذا الاطلاق فانه ليس مادام اسان موصوف  
بالفعل وبكونه السالب المطلق ايضا مثل ان يقول بالاطلاق ليس بعض الاسان موصوف  
بالفعل فانه ليس مادام اننا عر سبب حثافه كما حثافه بل في هذا الاطلاق  
صحيح بعضه سلب هذا الاطلاق اذا لم يترك صرحا واليوم عددهم اذا قيل

كله وقت متجرد عن الجهات بعض عموم الاوقات ايها مادام حتم واذا كان السالبي مجرد  
ايضا فنقضي هذا اي مادام حتم مثلا فان حتمها هذه المادة المذكورة فالسالب بهذا  
لا ينفي بخاص كالانوار لما قالوا ان الخلقه سابقا للمخلقة فهو الا ان مختلف  
الخلق بالادام والادام في الكل والبعض كما يكون والمناجوز لما قالوا الخلقه  
يحسب المحل الذي هذه الخلقه ذكرناها بمعنى حتمها اي مخلوق بهذا الاعتبار ايضا  
شهو فاذن ان طرف النقص في الاخلاق على ما بهم يدركه مقابله لادام النقص  
فان اصل كل وقت هذا الاخلاق اي مادام حتم لادام بعضه هو اما ليس بعض  
وقت بالادام المخلوق الذي نعم الوجودية حتى لا يحتم اليه عدمها اوليين  
بعض وقت ولو في وقت من اوقات لونه حتم وهذا ايضا ما عن ان يقول  
اوليين بعض وقت في جميع الاوقات لونه حتم بل هو وعشيق في المذكور  
قبله وان كان نوره الصواب بعد عن التوهجات فانه كما ان ذكر بعض الاعداد يعني  
عن ذكر الكل مكذا الاوقات فانه اذا صدق الكل على الكل احكاما وشلبا صدق في  
البعض واذا كذب عن البعض فكذب عن الكل اي حتم واحد مادام حتم بلده لادام  
لامادام حتم والذي يلد دوام شي ملزم حتمه مقابلته في بعض الاوقات سواء اوصى  
البعض الآخر او لم يوافق حتمه كذا بهذا انما هو للبناء دوام شي كما نلاحظه مقابلته  
في بعض الاوقات واذا طلب هذا الاخلاق لا شيء وقت فلازم البعض اما بالادام المخلوق  
بعض وقت او بعض وقت في وقت من اوقات لونه حتم على ان القسم الاخر كاف  
كاسبق - حرم هذا الاخلاق سلب اللادام للتعريف في الطبعه بمقابلته كل واحد منهما  
واذا كان هذا الاخلاق معناه مادام حتم فلا يحتم ان يصدق بعض ما شرطها في  
الموضوع على هذا الوجه فانها هي اما اذا كان المشروطه مع اللادام فخطا في القول  
كل وقت مادام حتم لادامها من على ما عنى يلد اما لا يلزم بالضرورة لا شيء وقت  
اوليين في بعض وقت وان شئت سميت الى اللادام الضروري وغيره الضروري او لا  
شيء وقت في جميع اوقات لونه حتم اوليين بعض وقت في جميع اوقات حتم اول  
شيء وقت في بعض اوقات لونه حتم اوليين بعض وقت في بعض اوقات حتم  
او كل وقت دايما او بعض وقت دايما او كل وقت حتم هذا الى الضروري وغيره الضروري  
واما في الاحتمال ان بعد صريح هذا فكلت في الكلفه لا سلكها بالذات  
الا كونه المحالفة بالكييف على ما سبق وان المعنى في بعض الاوقات سلكه

مناج

انا

سلكه اللادام في الاحتمال سواء اوصى البعض الآخر في الاوقات او لم يوافق في بعضها  
وهو ليس ان كل حتم مادام حتم لادامها بالجامع للاقتسام كلها اما ليس بعض وقت وانما  
بالادام المخلوق وليس بعض وقت ولو في وقت من اوقات لونه حتم او بعض وقت دايما  
وشبهه ليرتكب في العود للبلد كما بها مارا عودا لقصده ان كان لذب العصبه  
فقولنا كل وقت اي اصل الاحتمال صدق ليس بعض وقت دايما وان كان  
لعولنا مادام حتم لادامها بالجامع للاقتسام كلها اما ليس بعض وقت وانما  
بجامع اللادام وان كان لعولنا لادامها بالصدق الاحتمال اللادام وهو قولنا بعض  
وقت دايما وليس حتم لادامها بالجامع للاقتسام كلها اما ليس بعض وقت دايما  
دام حتم لادامها بالصدق للاقتسام المنفصله احكاما في الموصيات سواء بالذات او بالذات  
موصيات وعلى الاجمال المذكور اما بعض وقت دايما او بعض وقت ولو في وقت  
من اوقات لونه حتم اوليين بعض وقت ابد او كان العقم الا حتمه يعني في الاول  
والحرمات بهذا الشرط ما حتم لادامها بالصدق احكاما اما لا شيء وقت دايما او لا شيء وقت  
ولو في بعض وقت من اوقات لونه حتم او كل وقت ابد او الاحتمال وهو السالبه  
اما مادام كل حتم او كل وقت في بعض اوقات لونه حتم اوليين وقت دايما واعلم  
انه لم نعهم الموضوع مع التسور في تباين حتمه يكون حتمها ما ذكرنا في الوجوده في  
كله المادة الصا واما الادامه العود بالضرورة عليه وهو وان كان كلهما كادسان الا  
انه ليس في المنطقه لا لتفتت الى ذلك بل عليه ان يعلى بعضه لقصده صدق او كذا  
فان الصاق المساقضه في ثبا واحدا وانما حتمها عن المحتمات معلل بلدها  
لانها في بعضها غير حتمه فليس بهم الاعتبار بها كالاقتسابا في حتمها  
فادان كل حتم دايما في ضرورة تقيدها لغيرها كل وقت لادامها ليس بعض  
وقت بالادام المخلوق ليعم القسمين المذكورين واما بالوجود بعض حتمها لادامها لادامها  
واما بالضرورة بعض وقت فاذ قلنا لا شيء وقت بهذا الاعتبار بعضه ليس انما  
لا شيء بهذا الاعتبار لادامها بعض وقت بالادام المطلق او بعض وقت  
بالوجود المذكور الذي في حتمه انه ليس بعض وقت ايضا واما بالضرورة ان الكليه  
لا سلكها بالذات الا كونه المحالفة بالكييف على ما سبق وان المعنى في بعض الاوقات  
ليس بعض وقت وسلكه لادامها بعض حتمه والكل من الحتمه في الكلفه  
المحتمات مع اختلاف الكرام في ذكر الاحتمال معروفا بالطباع وان لم يدم التسور

والموصوف على الانقضاء في الازم بعض هذه سمع بعض المحرره من الماده  
المذكوره في نسخ المشهور في بعض الوجود وان لم يحل لهم عن مثل هذه الهفوات  
حتى ما نسبت شاكلهم الى المشهور واما الوقوف فان كان اما عاكسا واما مقابلا  
معصدا بالاعتاب والتسلب ذلك الوقت في السابق وان لم يعين فليس يصح ما  
قال ان بعض قولنا كل وقت في وقت على معنى قولنا ليس لبعض وقت في وقت  
على معنى فانها تضيقان مع العاين الوقتين ولا يما لا يقال ان بعضه ليس كل وقت  
في الوقت الذي فيه كل وقت فانها تكونان معا فانه اذا ذكر كل وقت كذبت ليس بعض  
وقت في الوقت الذي فيه كل وقت واعيد بانها تكونان في مادة لا يتفق فيها الحكم  
اصلا ولا يقال ان بعضه ليس بعض وقت في الوقت الذي قصد العاين  
ان كل وقت فيه وان العاين ما على الوقت بل قال وقتا غير معين فالحق انا  
اذا قلنا كل وقت وقتا لا اذ ايا بعضه ليس ان كل وقت وقتا لا اذ ايا بل ما  
ليس لبعض وقتا او بعض وقتا او بعض قولنا لا شيء في وقت وقتا لا اذ ايا  
ليس ليس لهما او بعض العاين احدهما والآخران ايضا لكون العاين مع احدهما والكم  
في مقتضاهما واما الامكان الجاهلان وهي التلمه المشهوره فيقتضيهما التسلب لتلك  
الجهه لا التسلب الموصوف سلكه الجهنه وار هذه مع الموصوف لتلك الجهنه البيه  
بل بان في ماده التمه مثل ان بالصوره ليس بالصوره ليس في جميعه لكونه وجميع  
له لا يلفظ كلها كذلك في ماده الامكان ولازم البعض في بعضه لكونه بالخاص  
فاد اقول بالامكان كل وقت او بالامكان لا شيء في وقت ليس بالامكان كلا ولا شيء  
بل ما بالصوره بعض وقت او ليس بعض وقت واد اقول بالامكان بعض وقت او  
ليس بعض وقت لازم البعض اما بالصوره لكل او بالصوره لا شيء بحسب المشهور  
ولم يحصم ان بعضه بالامكان بل بالصوره بل بالامكان بل بالصوره فاما اذا كان  
الموصوف كالجواهر المحمول كالاسنان واد اقول واجب بعضه ليس لواجب  
وسمى اما الامساع او الامكان الا له في مجموعها عبارة واطوه مثل قولنا  
بالامكان لا يكون العام والامكان العام ابدانها موجوده وسالته على اجراء الصوري  
صاحي الاخرى مثل يمكن له يكون فانه يتلخ على الصوري الكون وصاحي صوره الاكون  
الذي هو الامساع ويمكن له لا يكون العام فانه سلب على صورته العلم وهو المسموع  
وصاحي الصوري ليس الصوري مسموع العلم ويمكن له لا يكون العام على جميعه لانه يكون

يكون صافي الممتنع في الاكون وهو لازم بعض بعض الضروري في صورته بالاعتاب  
والتسلب ايضا صافي الامكان العام وجوبه وسالته اعني بالمحدول مثل العلة  
المذكوره فان بالصوره لا يكون يدخل الموصوف بالامكان العام بالصوره يكون  
ممكن له لا يمكن ذلك لانه باحد النواض على الطرف التي اعطيت لها ولازم البعض  
ببعضه اذ ان لم في بعضه ما ساوت ليسه فان كان اللازم واحدا لكونه وان كان  
فمحمدا لكونه انفسا لا وقتا على الاقتناع ويذكرها هنا على الاجمال اعلم وهو لوج  
مشهور

بالصوره كل وقت . . . بالصوره لا شيء . . . بالصوره لا شيء . . .  
لا يمكن بالامكان العام ان لا . . . بالامكان العام ليس . . . ليس على ان يكون . . .  
تكون في وقت . . . بعض في وقت . . . من وقت . . .

مساخات على العرض كل واحد وان به بعضه وعلى الكون كل روي  
من المبدأ مثلا زمان وعلى الكون كل واحد لازم بعضه وليس لازم الاخر  
اعني في كل واحد وصحى كل يمكن في المبدأ اذ احدثا بعضا لبعض الموريات اخذنا  
اللوح في المبدأ تحتها على العرض البعض وعلى الكون اللازم وعلى الكون لازم  
البعض ولذا احدثنا بعض الممكيات العامه اخذنا اللوح واسفل المبدأ  
ووجوده على العرض البعض ووجود الكون اللازم ولازم البعض وبعض  
اللازم فقولنا واد بعض قولنا بالصوره بعض وقت ليس بالصوره بعض  
وقت وبعض قولنا ليس تكلف بعض ليس يمكن ان يكون بعضه فان لكون  
البعض لاخر على صده اجري فبصدها ان بعضه لا اجسام يمكن  
وبعضها ليس بالصوره بخير وهذه سميت الى ما يحرك بالوجود والواجب ان كان  
بحد وفي كل الماهية على ما ذكره في المصده بعضه نحوها بالاساقف كما  
في الشخصيات مع جميع الشرائط والمصطلحات والمصطلحات لها فالتين  
حسبها وهي الجميع بحسب التسلب عنهما او حسب وتبقت عنهما بالتسلب  
**نقل** في المطايعات على العكس المشهورى والعكس على المشهورى

مشهور

بالصوره

الشيخ

هو معنى موضوع القضية معمولا للجمهور موضوعا مع حفظ الكيفية وتباين الصفات  
والكذب حالها ولما راي بعض المتأخرين هذا مختلفا بالجليات ومن العكس  
ما يقع من المنفصلات فاصل في الحد المذكور فاعوله لوجوه المفهوم بالذات والذاتي  
مقدما وقد علمت لم المسلمات والمرددات من تعريف شي في اوصافها  
بل يجب ان يراد الامر المشترك في الوجود ليرسال العكس هو جعل كل واحد  
من حروف القضية ذات الوجود الكسبي فكسبه من كان الاخر هو حفظ  
الكيفية وما بال الصدف وانما هو ما بال الوجود الطبيعي للمفصل احرا المنفصلة  
عن الحدود وانما ذات الموضوع من المنفصلات والموضوع حروما بال الانفصال  
لحوادثها ولها رتب طسقي وسند حالها في العكس لرسا الله تعالى في عاداتهم  
في جميع الموضوعات عند ذكر احكام القضاء بالاسماء والكليات بالموصف الا ان  
العكس لما كان الكليات في الحجاب وان في التلبيح الكلي را سائر اس جعلوا  
الاسد ان منه بالسالب والكثير والسالب الكلي المطلقة العام للمفهوم لا يمكن المقدمون  
انما عكسوا المثالب الال على المطلقة على طرفيها الذي ذكرناها عاما التي لها من  
فان في الشيء هو سلب عنه بالاطلاق ما في كلوا الشيء عنه ولا يكون الشيء من كلوا  
لاشي في الناس في كل الاطلاق العام لا يمكن لاشي في ما في كل لسان وانما استعمال  
اختلف المشهور ما في الال ان يقولوا ان لاشي في الناس في كل لسان وانما استعمال  
بالاطلاق لاشي ما هو ضابط لسان في الال في بعضه على ما في كل لسان في بعض الضابط  
دام لسان على الال بعضه في وصف بكلها كما ذكر في المقول على الكل فهو من  
الموضوعات بالاضاحته والاساس في كل واحد منها هو موضوع  
بالاصح وذلك الشيء هو الموضوعات بالاشياء وهو وصف بالاشياء في بعض الانسان  
ضابط وقد كنا قلنا لاشي في الانسان ضابط وهو محال وانما الال في هذا ان بعض الخلق  
المجوزة على ساد اية حرمة كما ذكر وهو بعض الضابط لاشي في الانسان وهو الطسقي الى  
بعض ما هو لسان ضابط لاشي في الانسان وهو لاشي في الانسان وهو الطسقي الى  
معه مجال الا انها انعكست كما في بعض الانسان ضابط لاشي في الانسان وهو الطسقي الى  
وهذا في ان لاشي في الانسان في الال في الال اعلا هذه المادة فان اجاز  
العكس خلقا كما وقد يتولى المطلقة العائدة لاشي في الال في الال في الال في الال  
منه ضابط ولا بد في بعض العكس وانما حروف المعاني هي عو صجي

العلم

صحيحة ايضا وهو ما قاله انه اذا كان لاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
مناسه معلوم مناسه ب لاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي وهذا العرض وهذا  
لاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
ان الضابطية منتفية عنه واذا انفتحت عند لاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
المناسه والمناسه في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
تتبعه عنه فكيف في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
محل الغناء واذا انفتحت المناسه في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
علم ما ذكرنا في المقول على الكليات لاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
بالضابطية في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
وقد ما كان سلب عنه الضابطية وما ما فان قيل التلبيح في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
ليس في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
الاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
فكفر غرضنا الصاطية الانسانية اذها مناسه المفهوم بحاد مان  
السطح في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
التي طسعه الضابط والاشياء في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
حرمات الانسان الال علم الاساسه والاطلاق في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
الدوامية فاذا قلنا لاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
بشي لاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
على الجهات المذكورة وسبب الاصول المشهور انه يصح في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
لاشي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
من القياسات المرئية وكثيره يبنى على السكبي الذي ليس بالعكس وليس العكس  
بالخلف وهو دور تحاد بان القياسات اكثرها سببها الفهم وسنعمون  
بما يدل في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
ان هذا العلم في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
وصفنا الى الخلف لسبب من علم ان ضابط الخلف في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
ولله على حلاله وانما ضابطه في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي  
الاول في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي في كل شي

وليس ادراكه بالمتطوع منه شي لا يجوز ادراكه من ذلك الشيء غير المتحرك  
منه فلا دورا واما السؤال الثاني في ضرورة ما خلفه والنقل المشهور  
ادقيل بالضرورة لا شيء في ضرورة ما خلفه والنقل المشهور  
بعضه و مر عادتهم في التمسك بضرورة الملحق واقباله في الاوضاع فصير  
بعضه في الملحق على عكس المحرم للملكة لانها ليست بضرورة ما فيها  
ما خلفه وليس عليه التمسك بالضرورة فيكون دورا **بالحث والتخصيل**  
واما الحواله على عكس المحرمه المطلقه وقد ذكرت قبل ما في التمسك بالضرورة  
الكليه في الكتب فان سئلت عن الموصيه المحرمه الموصيه ما خلفه واكلفه من  
ايضا على عكس الضرورية الكليه م ليس بدعكس السالبيه الضرورية الكليه  
فكذلك دورا وان بين عكس المحرمه الموصيه المطلقه بالافراض في الحواله عليها  
ولا يحاج الى ذكر الافراض في عكس السالبيه الضرورية وان سئلت عن المحرمه  
المذكوره ما خلفه المتسك على السالبيه الضرورية بمسب ان السالبيه ما خلفه وادرج  
في بيان كلف النسيان الاحواض ليس عكس المحرمه في حرم ما يكون بدو اعلم المحرمه  
الموصيه من قبل بعض السالبيه الضرورية التي لا يندرج الا باثبات عكس  
حرمه موصيه فانهم ذهب انهم ما ذكر واما عكس الكليه الضرورية ما ذكره الافراض  
ان هذا السالبيه ان هذا البعض بعكس بعضها في ذاته دعوى العكس الجزيه  
وسانحة هذا العكس صلوا لوليسوا عكس الموصيه الجزيه لاسيما الذي ما خلفه  
بالاكتفاء المحرمه لاسيما الذي ما خلفه الموصيه حرمها بالحق  
اخر جمع السالبيه الخلف فيها خفا ولتصل فيقول اذا قال القائل بعضه و  
بجمله ما وافقه وادعى انها سألته حرمه فمنع قطع او لم يمنع واحده لاسيما  
صالح ان لم يصح عكسه بعضه مطلقا فدرا لا شيء في ذلك الا في دورا ووجوب  
بعضه و جمع ما سأل لا شيء في دورا عكس لا شيء في ذلك الا في دورا  
في بعضه بعضه في ضرورة دورا ولا يسأل بعضه بعضه في ذلك الا في دورا  
ان هذا البينه دعوى لم الموصيه المحرمه سألته موصيه ودرت ما نا اقول في عكس  
الموصيه المحرمه سألته الكليه الضرورية م ما ملوليه موصيه السالبيه الضرورية  
الكليه مكن البين الا ما عكس الجزيه الموصيه وبنائها بالافراض في دورا  
هذه الجمه سألته على الموصيه المحرمه الا اذا التهمت الى الافراض والاداء كاف لها لغوا

لغوا او دورا او بصار على المكلوب الاول باعتبار ان لا ينجس منها وان كان الذي  
قال ان المحرمه الموصيه من عكسها باللسان المشهور من قال انها من باب الامر  
اولا او باله من امر بعد لعلو ورجوع في اللسان الى غير عكس الموصيه المحرمه فصح  
ان الموصيات ليس بها سألته الا في الافراض واما الاصل في المطالبه ضرورية  
على ما سألته وهو مشهور وقد ذكره واكتمها واما التي شرطها في الموضوع فصح  
عكس سألته حين ذكرنا عكس المطلقه الدواميه **بالحث والتخصيل** واما قولنا  
لا شيء في دورا مادام دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
سألته الى لا شيء في دورا مادام دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
سألته هذا التخصيل على ما سبق في دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
لازم التخصيل ولا يمكن عكسه لان التمسك المحرمه لا سألته واما سألته في دورا  
العكس على جهته ان ذلك لا يقول لا شيء في دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
المحرمه على سألته في دورا مادام دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
المحرمه سألته في دورا مادام دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
سألته ولا يصح وعادها كالاطلاق وعادها واجب لذو الامم المحرمه وحصول ما سألته  
في كل ما سألته المحرمه في العكس وليس يصح في دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
سألته المحرمه بالادوام في موضوع ويدوم في غيره ولكن يمكن دعوى انها سألته في دورا  
سألته الادوام في العكس فيقول لا شيء في دورا مادام دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
من دورا مادام دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
لونه دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
سألته دورا مادام دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
بصدق منه محال واما السالبيه الكليه التي عين فيها عكس عليه سألته  
في ذلك الوقت والاصح الخلف والاصح في ذلك الوقت واما اداءه في الوقت  
ففي الوجوده فيها ان لا يصح عكس سألته فانه يمكن ان يقول بالوجود لا شيء  
في ذلك الوقت في دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
المختصه بالوقت لا عكس ان تقول لا شيء في دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
البنه ولما سأل لا يصح الخلف هذا حاصي في دورا في بعضه فبيان خراش ان ممن يفتقر من زمانا انها  
من جمله لازم بعكسها ان ليه الجزيه وبعكسها في السؤال الكليه الممكنه ايضا لا

عكس لها لان الشيء قد يمكن عليه ما عكس له في ذلك الشيء ويشتمل على الشيء والاشياء  
عنه الشيء معمول بالامكان الخالق لشيء في الانسان فكانت كل اسان كاتب ولا يمكن  
ان يقول بالامكان او كهيئة اخرى ولا شيء مما هو كاتب اسان بالضرورة واما  
طرفة البصيرة انما لها وجودها بعد بل لا تضعف فتساقدها وتعرف منها ما يقولون  
ان الشيء اذا وصفت صفة للشيء لا يمكن له ان يسهل والشيء يصاحبه دائما لما يصاحبه  
دايما ما هذا على الوجه الخلق فان الكلام في الاعيان عكس صحتها مع الانسان  
مادام ذاتها موجودة او معلوم له الانسان يحب محبة مع الكائنات مادام ذات  
الانسان موجودة فاستدعى ضرورة وجوده في الظاهر وهو في الانسانية دون  
العكس فامكن وجود الانسان دون ذاته وما يمكن وجوده في وجود اسان هذا  
في نفس طرفة البصيرة او في المقول على الكل اظهر واما الشواهد الحسية ما اذا قلنا  
بالاطلاق او بالضرورة لشيء بعض الحيوان اسانا او بالامكان الحيوان والعام او الوجود  
او كما عكسه لشيء بعض الحيوان في الرتبة نفسها لا يمكن ان يكون له في بعض الانسان  
حيوان او لشيء بعض الانسان في الرتبة بعد سلب الاصل في بعض الاعيان  
ولا سلب الاصل في بعض الاضغ واما الموضوعات بالامكان لا يمكن كلمة كيف  
كانت يجوز ان يكون الحيوان اعم والطيقات والحيوانات عكس حرسه للافتراض  
**بحث وتخصيل** ثم ان هذا الافتراض لا يحال الله وسان ان الواحد غير  
مأسسه اليه ان المقول على الكل قد يملكه كل شيء او بعضه في بعض او بعضه في  
ان بعضه في موضوعات جمع موصوف ساها هنا وقوع الاعتراف بان شيئا  
او بعضه في موضوعات جمع موصوف لكنها اعم وحرسان كل واحد موصوف  
بالاخر ابراهيم وانما اخر وادام له طرفة البصيرة الانسان موصوف في الحيوانية  
بعد اعتراف ان موصوفات الحيوان الانسان ان لم يكن كل واحد فلا اقل من  
البعض وجميع السمات هاها سته لغو بل فيه نفس الشيء ما هو اخص او  
مثله فيسمى هذا ان سان هذه العكس في الاضغ والكشاف انها موصوفه لشيء لا  
يحمون واذا وضع الافتراض كان محتملا ما خلف غير صحيحه اذ اقبل بعضه في  
في الاعيان علم ان موصوف طرفة البصيرة او كجده انه يمكن في حرسات كل  
الاشياء اعني في وقت وليس في الاعيان تقدم بالموضوعية وياضرا بالحيوية  
لا لا وضع الافتراض في الاعيان ما اعلمت في قول شي عكس امرين ولكن لم تقدم



قدم بالموضوع ما سبقت مع عكس العرض ان يعلم ان كماله وصف بالامر في الامر وهذا  
سبقت بالحرف في المقول على الكل او محوه حاصل وانما في الجملات فان الضرورية  
في مثل الانسان والناحق سبقت ضرورية وفي مثل الكائنات والانسان اذ قيل  
كل كاتب اسان بالضرورة لا يمكن بالضرورة شيء في الانسان كاتب والامر اذ  
فيه المتاحرون في قولنا بالضرورة شيء في الانسان كاتب مادام كاسا عكس صحيحه فان ما  
علم كائنا ما كان في الاضغ ويعني لمراد موضوع الاضغ عكس محموله في العكس ثم هما  
سبقت في ضرورة بنبوه مادام كاسا ليعني ومادام كاسا ليراد وكل ما سبقت ضرورية على راد  
كعكس كعكس في عكس ممكن الفيد ولم يعنى هذا في قولنا عكس قولنا بالضرورة  
كل انسان حيوان لما حاص الحيوان انسان فانه ما عكس بل في مادام ما اذا علم  
الضرورة في بعض المواضع ضرورة في بعض المواضع علمه والاطلاق العام اخص ما عكسها  
وكاتب الضرورية سبقت مطلقه عامة والمطلق العام اعم والضرورة في ماد الكائنات في  
ماده الضرورية سبقت ايضا مطلقه عامة في غير الضرورية او لان لا يخص في  
المطلقه العامة واما الوجودية والمكيدة خاصة فانها سبقت في بعض المواضع مثل  
عكسها سبقت ما اذا كان المستبعد في موضوعات المستبعد في موضوعات ما يمكن  
كل واحد الاخر او بعد بالوجود في احد منها للاخر وان العكس سبقت الوجودية عكسها  
وجودية او المكيدة عكسها ممكنه ومدى ان العكس ضرورة كما يقول بالوجود او بالامكان  
كل حيوان ذي الرتبة سبقت بها هنا الامارات بالضرورة واصل ما يعكس في  
عكس الوجودية الاطلاق العام ولذا علم المشروط مادام حكم واما المكيدة فيكون ان لا  
تفتح الصفات الموضوعية بالحيوان عكسها علم ما يعكس في العكس الواقعي وما لم يفتح  
الامكان العام جميع الموضوعات في المكيدات سبقت بالامكان العام والامكان العام  
مع جميع عكس الموضوعات والاطلاق العام لا يعكس في الموضوعات في المكيدات في  
الامكان دون الاطلاق العام وصيغته في الاطلاق العام في الامكان العام  
فانما كان العلم اشد اطراد في الخلق الذي هو اللسان في المطلقات والاطلاق  
الذي وضع فيها علم ما ذكرنا في الامكان العام اعم والضرورة ايضا سبقت  
بخصوص الاطلاق العام عكسها في الاطلاق في جميع الموضوعات بالامكان  
العام كما اوردنا في المصنف الموشوم بالقياسات ولما اوردنا في الموضوع عكسها في ضرورة كعكسها  
في السمات فافتقر الضرورية اول **بحث وتخصيل** واما الانسان عكسها في



على فيهما وصارها هاهنا الكلي ما سبق فانه اذا قيل ان لم يصح يمكن ان يكون  
 الحصر في العام يصح بالضرورة لا في صفة بالضرورة وكذا في صفة ما كان يمكن  
 الضرورية ان يصح بالضرورة له شيء لا يصح بالامكان العام بعضه في مضمونه  
 موجودا فان لا الحقايق العام لا يمكن ان يكون بعضها للضرورة لا بالامكان في  
 الممكن الغير الواقع وان كان قد سمع في بعض المواضع ان يقع الدوام موقع الضرورة  
 كما في الكليات في مشهور كلام القوم وان يقع المكلف موضع الممكن في الواقع ولكن اتفاقه  
 ولا يلزم في مصاحبة السمع في بعض المواضع اتخاذها ولا بد منها صلواته في بعض  
 الثبوت بالضرورة لا شيء يمكن بالامكان العام من الجهات المحاسة في الجملة لا غير  
 صفة يمكن الممكن العام في ما خلف الذي يرجح في الاصول التي يمكن الامكان العام بيان  
 بلفظ من الاصل والناظر لغو شرا على دور او مصادرة واعلم ان مثل قوله لا يمكن  
 بالضرورة كل ما يجمل جميع سوابب الجهات التي لا اله الا الله على انها لا يمكن ان  
 سلبت الضرورة عن الكل جود صدق الجزرة في البعض فيكون حرمه وان  
 سلبت الضرورة عن البعض في حرمه في كل السوابب بحرمه والسوابب  
 للجهات ان كان لها لزوم يمكن الا ادم دونها وان كان لها عارده احاسيه  
 ايضا يمكن ويكون علمتها علمتها واما على محصه صفا فلا يمكن لها والمحدود  
 سلب في العاشي السلب في الجزر الذي هو صوره ويكون حاله في القضاء  
 الا في حال المحصلات واما جهة الامساح في الموصوفه المسح لا يمكن مع اعتبار  
 فاداءه من جهة علم السواد وكان في حرمه سلبه فانه ان يتفكر  
 محسوس لم يكون كل حيوان انسان ولا في الانسان فيكون كل حيوان او بعضه بل  
 ان سلب كل حيوان محسوس لم يكون انسانا بل في الاسباع كل واحد من في كل السالبيه  
 الكليه الضرورية الا انه يكتفي في هذه المادة كما يكتفي السالبيه الكليه اذ ليس كل حيوان  
 محسوس لم يكون انسانا بل في الحيوان ما يجب ان يكون انسانا فهدده يصح حسب  
 السالبيه الضرورية ويعتبر على ما يمكن في مفعول كل انسان محسوس لم يكون  
 في سلب كل حيوان محسوس لم يكون انسانا وكفي بيان السالبيه الضرورية في الضرورية  
 لشيء وكانت سمعته في الكليات اما انظر الاصل الذي يعلم فيه الجهد على السواد  
 معدوم منه ان سلبه مسأله على صدور الكليه والعموم وكان علمت محسوس ان  
 يصح الحكم بان كل شيء في وجوده معه الا في مكان في البعض في الثاني لا نفي

محسوس لم يكون

مع مع جوار الامكان في شيء وكلمه بالذم الثاني الحق فانه كما ان الحق المواضع  
 للسواد عن الموضوع فاحسن المواضع للحمه لم يكون عند الزيادة والموصفة  
 الحويه المتعده لا يمكن لها الا انها في حقه السالبيه والسالبيه الكليه المتعده  
 لقولنا محسوس لم لا يكون شيء في الانسان حصولا لا يمكن فانه لا يمكن ان يقول  
 محسوس لم شيء في الحيوان انقضاءا ولما ما يكون الضرورية في احد الحاسه يقول  
 محسوس ان لا يكون شيء في الكائنات انسان ولا يمكن ان يقول محسوس ان لا يكون  
 شيء في الانسان كما يتبادر عن محسوس والسالبيه الحويه المتعده ايضا لا يمكن  
 والحده هذه المادة ايضا مفعول محسوس لم لا يكون بعض الكائنات انسانا ولا يمكن  
 ان يقول محسوس لم لا يكون بعض الانسان كالتب ما في سلب لم لا يكون  
 السالبيه الممكن في الاحجاب وعلقتون الموصوف الى الموصوف لم يكون  
 يجب الى السلب بحسب ان الممكن الخاص يمكن في العام والعام  
 في توجه الى سلبه وان لم يكن موجبا لا يثبت بالاعتقاد في سلب  
 في الاصل على انه محتمل الكيفية وبالجملة في العاشي بعد في الكيفية ولهذا  
 ما يمكن ان يمكن السالبيه المسح وان كان محسوس في الضرورية لان الضرورية  
 الموصوفه يمكن بالامكان العام والامكان العام اعم من قولنا محسوس لم لا يكون  
 ما يمكن السالبيه والسالبيه له يصح علمته الموصوفه وقال بعض الناس زدا على  
 من قال ان الموضوع سلب لم يكون موجودا ان كان في شريكه الوجود  
 والخبر يجوز لم يكون موجودا ما اذا علمت ان العاشي حكمه بخلاف حكم الاصل  
 فذلك لا يصح وهذا السلب فانه هذا يلزم هذا القابل ايضا فانه وان كان  
 شره وجود الموضوع لا يشترط عدمه ايضا فاداه ان يكون الموضوع موجودا  
 والمحمول معدوم لقوله في شيء في الناس عنقاي او امره لا وجود له ثم في الاشياء في  
 العنقاي فانسانا في ما يوصف بالانقضاء في الوجود بعد جوار في هذا حكم  
 العاشي حكم الاصل ضرورة فان في الاصل كان للموضوعات بالموضوع  
 لها وجود وقد حكم بان لا يصح سلب كل الاصل حكم العاشي وهذا العاشي  
 مفعول بالظن الا ان توجه عليه الكليه في كون العاشي معدوم الموصوف  
 خالفت مذهبنا في الاصل هله الا كما ذكرنا في وجود الموضوع  
 معدوم ساد ما حصله

ع

واصلها في العاشي الممكن



العام مطلقا ما يدعى بالاشياء على الممكن الخاص والواحد ويرد ذكر عكسها ما ناسيا  
 ان بعضنا واجد يقع عليها فان قال قائل حكيم بان الضروري يعكس عكسا عاما والفضل  
 يعكس عكسه فاذا جعل العكس اصلا وعكس حواء الاصل بالامكان العام وقد قلنا  
 انه بالضرورة محال بان الامكان العام لا ينافي الضرورة مع انه لا يصح له ان  
 الاصل يعكس عكسه فان الكلية الموجبة لا يحى عكس عكسها بالاساق وقد ذكر  
 في صلا العكس جعل الموضوع بكنيته محمودة والمحمول بكنيته له اول الاحراز اعني السلب  
 المشهور وهو قولهم لا شيء من السلب الزم فان لا يعكس الى لا شيء في الرضا في السلب  
 وهذا لان المنظر في خبر المحمول لا ينفصل عنه صلا ولا شيء عامي لا يوجد  
 قلت وكان لا يحتاج الى ذكر الكلية فان هذا الجزء بكنيته محمول لا يعكس الا حوازا  
 ورسا لا في قولك بعض السلب كان شانا ان لم يكن كان في الزاوية والرابطة  
 لا تنقل هذه حرمته لا يعكس لبعض السلب كان محال ان يعكس كان وان العكس  
 في بعض الودائع لم يكون زابك الا ان هاهنا اذا دل على الزمان الماضي وليس  
 فيها اي محال والرابطة العرفية حوازا المحمول هاهنا اذا اورد بل كان هو صيد  
 بعض الشيء هو سلب لا يصح قول ان لم يكن كان لست للزمن محسب بل هي  
 جزء المحمول بغير موه من قبل ان الكلمات بربطها في قولنا بعض الفرح يتغير  
 دعفا لا سلب الزاوية ولا يصح العكس دون نقلها في غير افعالها بربطها في  
 الموضوع وليس يصح حوازا في العرفية حتى ايراد الرابطة وصدقها في المشقة  
 كالاسف من مباح في غيرها وهي اللغات الاخرى يصح فيها بالرابطة واعلم  
 ان حال عكس المتصلات كما جعلت فان موحسها كلمة كانت وحرمته  
 سكتي حرمته فوجبة والسالبة الكلية سكتي سكتي كليم واتساقه الحريم لا يعكس  
 والمفصلات التي لا تدرب طبعي فيها لا يعكس بها صغفا وما كان موضوعا او نحو  
 لعل كل كمال انسان اما محمول او ساكن يعكس حرمته مثل قولنا بعض ما هو اما محمول  
 واما ساكن فهو انسان والجزء من هذا النمط سكتي حرمته واعني بجزء هذه القضية  
 المذكورة عكسا اصلا وعكسها او بالعكس والسالبة الكلية لعل كل شيء والعرفي  
 اما محمول او ساكن يعكس كليم والسالبة الحريم لا يعكس بها وان شئت العكس  
 الموحدة في دعوات العرفية اهما يعكس كلهما واسكول ايضا في ان عكسها حرمي  
 موجب واما السؤال في كليم الضرورة وما شاكلها في الموضوع ودوات

اما الرابطة فمسلوقة في ال  
 المشقة ايضا في كليم ما في ال

ودوات الوقت المعين لا يعكس اصلا فالكلمات التي ليست للواحد جميع حرمياتها  
 يعكس واعلم ان الذي يعكس ان يعكس مثل عكسها في جميع القضايا في المملكة الموجبة بحرمته  
 والشوايف الكلية المذكورة والتي يجب ان يعكسها الكليم والحرمه معا اهما كليتي  
 السؤال الضرورية والمشروطة لما دام مخلقا وعبر عند اللاذ واما فان اللاذ واما لا  
 يحكي في العكس لا ينداد ذات الوصف المعين في السؤال باعتبار ما والفضل يا  
 التي يصح له ان يعكس حرمته هذه التسويات والموجبة الكليم بالامكان العام والمختلف  
 العامة فانها يصح ان يعكس مطلقه عامه وانما ذكرنا في الدلويات على جميع الموجبات  
 بالامكان العام دون المخلقة لتكون عكسها مالا في نفسها ولا يفر هذا الا ان المخلقة  
 يصح عليها في العكس ان كان العام ايضا على ما سبق **فصل** واما عكس  
 البعض فمحمول يحا بعض الموضوع في محموله والبعض المحمول موضوعي مع حفظ  
 الكسفة وتباها الصدو بحاله اما الموحدة الكلية فاورد في الكليات عكس  
 بعضها ايضا كلي لعل كل انسان حيوان فعكسها ليعكس كل ما ليس بحيوان  
 ليس بالانسان والابعض ما ليس بحيوان انسان وهي موحدة حرمته محموله  
 وكان كل ثلث بعض غير الحيوان انسان يعكسها ليعكسها ليعكس الانسان غير حيوان  
 وقد علمت كل انسان حيوان **بحث** و**تخصيص** واعلم انه عليه ههنا ما اورد في الكليم  
 مطلقا غير صحيح فان الكلمات الخفية والوجوديات وكذا في المخلقات العامة  
 والمفصلات العامة لا يصح فيها هذا ما كان يعول في المخلوقات العامة كحيوان ذي الزنبة  
 متعقباتها لغيرها او الوجود او بالامكان ليس بدان يعول كل ما ليس يعكس  
 بالغير فهو حيوان ذو رية بالضرورة وليس كذلك بحال حرمته واحتج بصحة  
 عكس النقيض بالامكان العام فان حرمته المادة هي جوهر كل انسان حيا  
 ان يكون كائن لا يعكس ليعول بالامكان العام او الاطلاق العام كل ما  
 ليس بحيوان بالغير ليس بالانسان او لانه مادة التنفس المذكورة بل  
 بعض ما ليس نبات بالغير بالضرورة انسان ولا يمكن فوجبه ما ان لا يكون انسانا  
 وبعض ما ليس ينفس بالفضل فهو بالضرورة حيوان ذو رية والمختلف المذكور  
 لا يصح فان في الاصل ما في بعض الاقسام على كسب بالغير ولا يصح لعل كل  
 انسان يمكن ان يكون كائن بالفضل فاحسن الذي يصح جميع القضايا الكلية ان يعكس  
 بعضها حرمي وهو بعض ما ليس بحيوان ليس بالانسان وبعض ما ليس نبات ليس بالانسان

وحسنه يصح الضرورة فان مع الفاعل الكائن في الاوضاع الكثرة وعو الجدة ان الضم  
 بالضرورة لشيء ما سائر وفي الموصوفه المخرجه اذ اولها بعض الحيوان انسان ما يعمد  
 بعضه بعض ما ليس باسنان ليس بحيوان ويصح بجملة الضرورة واذا قلت بالضرورة  
 له شيء من الانسان حرم لا يباين له شيء من البشر نحو ليس باسنان فان معناه كل ما ليس  
 بحجر انسان فكل شيء بعضه وعكس بعض الحيوانه السالمة لعل ليس بعض الانسان  
 حجر ليس بعض ما ليس بحجر ليس باسنان في بعض ما ليس بحجر انسان وهذا اعني  
 بعض ما ليس بحجر انسان هو له زم عكس البعض لا يفتي عكس البعض بحسب ان يكون  
 الكيفية ايجابية بینه على ما اصطلحوا عليه وهذا موجب معدول وان كان حاضرا  
 ذلك في الكيفية هذا الكيفية هو الاول وهو هو كذا ليس بعض ما ليس بحجر ليس  
 باسنان فان الكيفية السليمة واحدة وعد جعل مقابله للموضوع فحمله وبالعكس  
 والمورد في الكيفية انه ان لم يصح هذا في كل ما ليس بحجر ليس باسنان وعكس بعضه  
 على الكيفية المشهورة كمال انسان حرم وهو محال وبما ان يرد بان محال ان هذا  
 يصح لبعض ما ليس بحجر انسان وان لم يصح هذا في كل ما ليس بحجر انسان اي لا  
 شيء غير الحركات ان جعلت في الاشياء من الانسان غير شيء من كل انسان حرم  
 وقد قلت لا شيء من الاشياء او بعض الاشياء حرم واد اعرفت هذا فاعلم ان السالبه  
 لا يصح في جميع المواضع عكس بعضها في ذلك فاعلم ان يكون ليس بعض الضم  
 كالتب للشيء الذي يكون بالضرورة ليس بعض ما ليس بحجر ليس باسنان  
 اي بالضرورة بعض ما ليس بحجر كالتب ضامك وفي مادة الاسماع وغيرها يصح  
 ضرورة ما سائر الامكان العام فكل شيء بعض للشيء الذي لا يمكن العام وليس  
 يصح في جميع الشكوب الضرورية عكس بعضها في ذلك وهذا انما اقولت ليس بعض  
 الكائن بالفاعل حرم اي بالضرورة ليس كذا ليعقول بالضرورة بعض ما ليس بحجر كالتب  
 بالفاعل فان الكاتب غير مروي بالشيء حرم الا ان يحل فيه جمله او يصح له  
 افعال والعرض ليس عكس البعض للشيء الذي كالتب بالمكان العام واذا علمت  
 ان عكس البعض للموضوع كلها لا سائر الا جزئيا وان كان المشهور بخلافه  
 فالشيء الذي لا يصح فيها بعض عكس بعض الا جزئيا فبعض ما ليس بحجر  
 ليس حرم وليس بعض ما ليس بحجر تصدق مع الله التي كلها وتصدق مع  
 مع اكر العجبات الا في مادة الكلية الموصوفه الضرورية فيها يصح ان حرم اكثر القضايا

القضايا ما معناه ذلك فانه لعمري في انرادها في بعض المواضع يحتاج الى الاضمار كقولك  
 كل انسان بشي او بعض الاشياء موجودا ما في الصور الاذراك او في الاعيان  
 ما في عكس بعضه بعض ما ليس بشي فهو ليس باسنان او بعض ما ليس له وجود  
 ذهبا او عسلا او بعض له وها هنا سقطت افادات بعد ما اصل ان هذا  
 الناس اعني عكس البعض لا حاصلا له وقد عصيدا ما ان يكون رغو التطوير  
 بعد ما الناحية بكنهه الامر **في المنتسب الخامس** في الوجود الباطني للحجة  
**نقل** في المطارحات علم ما هذه الحجة القياسية في الحجة قول بعضه بعض  
 الصدق بعقول اخرى وقد ذكر في تقديرها انها قول مولف في اقوال لزاو ادق  
 من شرط الحجة ان يكون بغيره او يحل به ولا تصدق ما صدق في الصدق  
 بعقول حجة ذلك وان لم يكن في اقوال وان باي انسان لا يخطئه في حجة علم  
 مع العاسد والصحح في كل شرط لا يكون الصدق صحيحا الله والاد وان كان  
 حرم مولف في اقوال فانه لا تصور كاستدراك ان يكون قضية واحدة بذاتها  
 ما حجة لخطوب والعداس قول مولف في قضايا اذ اسلمت لم عند لذاته قول  
 اخرى كالأول بدون بداهة لا بالعرض ولزم عنه اضطرارا وادام كحج ما لزم  
 عن شي كونه لذاته او بالعرض ولا يحتمل ان ما يباين الشيء لذاته لا يكون  
 بالعرض وما يكون بالعرض لا يكون لذاته فاذا كان اللزوم لذاته منها لا يضطر  
 والامثلة التي ذكر في حذف مقدمات وجعل القياس الذي يفتي لذاته قولنا  
 قول مولف في قضايا العاصم عن الحجة القضية الواجده التي يلزمها لذاتها  
 صدق علمتها وعكس بعضها وكلها قضيةها ومع هذا لم يقض شيئا  
 والذي قال في تعريف القياس انه قول مولف من اشياء اكثر واكثر واجد  
 وذكر تمام الحد وجعل قوله في اشياء من كان قولنا من قضايا وقولك  
 يقين القياس من القضية الواجده ما احتج فان القضية ايضا قولك  
 مولف من اشياء اكثر واجد وهي الموضوع والجمهور وحوها فان  
 هي ما يصح اشياء عند التاليف فهو ما اذا الموضوع والموضوع  
 بالفاعل موجودا في القضية فان جيل صار واحدا لاجتماعه في قضية واحدة  
 يقال ايضا اجزا القياس صارت واحدا بالاجتماع في قياس واحد الصالح  
 انه لا يجوز ذكر الاشياء وكان العاصم مموله اشياء اكثر من واحد تكرارا

في

حاصل منه فان ذكره واحد لسعره للاسباب ما لم يطلع مع الجمع بالعرضه لعلم الاشياء  
 ان اراد بها الكبر الاشارة كما هو منه في هذه اللغة فكأنه قال مولف على ذلك واحد من  
 مستخرج وان يدعى من حيث اللغة فان هذا المعلوم يكون الاسم صاعداً له كما يجب أصلاً  
 منها بل لا يحتاج الى ذكر الاسماء في هذه المواضع مع العدول الى لفظ الجمع فعند ذلك لا يحتاج  
 ايضاً الى ذكره اكثر من واحد ولا يحسن ويصل هذه الاشياء فربما والمعد في قضية جعلت  
 حروفها من وعل جديده لا تشتمع في تعريف العناش انه قول مولف في مقدمات كلامه فان  
 المعد يعرف بانها صفة من جزو العناش ولا يبرز احد جزو العناش في المقدم من حيث  
 هي مقدمه مذكور ذراً ولست العصبه جنساً جمعاً للمقدم فانها اذا ازال عنها حوسبه  
 العناش زال عنها انها مقدمه ونسب محالها قضية محصيه متعينه ولا يلدل على نيت اذا ازال  
 عنه الضم والقبضه اذا حملنا المصدرين بها من مضموناً واذا اذخنا الفكره الى حصيله  
 التصديق فانها من مضموناً واذا قام العناش بالفعول الذي يلزم منها هي دروسه فهي باعتبار  
 الازم بل هي واذا جعل حروفها من اسما شئ اخر فهي مقدمه واذا اعتبرتها انها من اسما شئ  
 قصده اخرى فهي القصد فماذا اعتبرت انها صفت الى قصده اخرى ان هذه جعلت  
 موصوفاً للقبضه كحصوله والظهور موصوفاً فهي ككسبه واذا انصبقت بان هذه جعلت  
 فيها معان موصوفاً بمحمولاً وتقابل محمولها موضوعاً فهي عكس لبعض وهي جميع هذه قضية  
 من اعتبارات يمكن ان يكون خضبه واجده معاً على جميع هذه الاعتبارات ودور  
 وهي بايدي قصه مصبه فليست القضية جنساً لهذه الاشياء وليست في شرطه صفة  
 مما سبه قول ان يكون حصاناً فتعلم بل يجب ان يكون خصب لو شئت حصاناً بلزم  
 عنه قول آخر **بحث وتخصيل** ومن حاصه صفة الضورة ان يلزم منها شئ على قدر  
 التسليم وان كانت المادة كاد من بعضها القول كما جعل شواهدكم وكلكم جوهر فان شتم  
 هذه بلزمة بالضرورة ان كل كمال يتواجد جوهر خلاف ما اذا كانت المادة صفة والضورة  
 فاستدركتوا على اشياء حيوان وبعضها حصوله فيش فان كلتي العصبه صحيحة واجب  
 القبول واذا سلم ان يلزم منه شئ وسطر من ان الحجة هل هي جنس العناش او شئ من جنسها  
 مساوات بحيث لا يدخل احد الحسا الاخر فيقول ان كان واسمها المبدأ المذكر وهو  
 قولنا كل سواد لم وكله ثم جوهر مع علمه كذات المعدس في قولنا العناش لان قول مولف  
 من حصارا لو شئت لزم عنه لانه قول آخر فانها وان كانا صورا في اللب وكلمتها  
 لو شئت لزمها باعتبار الضورة قول آخر واستعملها لست او لغيره مع علمها وعلمها

او علمها بانها صورا في اللب لان مقتدا لنته به اسما في المصدر ولا يحسن في العناش العصبه  
 مذكور وان العناش للشيء فليكون الحجة حوساً للعناش والافراد وحدها كمنه في النوع  
 وما صدق عليها طبعه الخبير وهو مجال ما وزن على هذا الاستحالة في المشت الحجة جنساً  
 للعناش ولانم العناش ايضاً وهي الحجة منها احد العناش عماره في الصورة او حولها بل  
 الضورة ان يكون غير مشروط ذلك القول بان مقتدا العناش او لا يسميه او الصديق  
 او اللب والحجة ما يقصد به اسما في المصدر في وسطها بالضرورة ما يسميه المحج او المحل  
 لانه كان الحجة ان يكون غير باطل مجموع ما هو حجة فلا يدخل العناش تحت الحجة فان  
 الحجة حجة بالمادة ايضاً والضورة ولا احد في الاسماء حجة الا اذا اعتبرنا صفة مادتها ايضاً  
 بحسبها والعناش لا اعتبارها بالمادة وكله اصلاً غير شرطه سبباً ما صدق لست  
 كالتمثيل وغيره وان كان باعتبار ما يرد بها الى صورة صححه واكرهها اجازت الى  
 صورة صححه كرس موادها وسطر الاصحاح بها وهذا اسبق بالاصحاح قالوا والحدود  
 هي الاجزا الدائرية في السور والحجبه وسد ما استقى لعموم الجمل الى الامراد لست  
 الساحة فاما في الاجزاء الدائرية ولكن لا يسمي بعد التحليل الى الافراد وكان الحجة والاداء في  
 تسامح ما لا يكون حجة غير ذاتي والحجة لست جرد القضية عندم وحسبها في حصة والافراد  
 فلا يحتاج قولكم سمي بعد التحليل الى الافراد غير سمي بعد اعتبارهم بان الشرحيات منها  
 مساوات افرادها كما سمي للمباحين وان كان للمعدون كمنوا ان الشرطية لاسان  
 منها الاستساقيات فكثير من المباحين في مصر واعلم صفة المقدمين على مقدمه فان  
 الافرادات عندم حذات لا يعرفون الا الافراد ما اذا كان في الافرادات سمي كحذات  
 لا يكون حدودها افراد مستثنى بل يوصفها بالافراد والافراد التي سمي اولادها  
 اجمع بينها الارسله بالترتيب المصدر لغيره وحده الافراد والعناش لها اعتبار في  
 وهو كما ذكره القدم لم الذي لا يذكر منه احد طرفي يسمي نتيجة بالفعول في القياس وانما  
 استدلنا في وهو الذي ذكره في ذلك الفاعل وقولهم احد طرفي بعض السمي فيه بكونها وكان  
 يلحق السمي او بعضها فان السمي دخلت في احد الطرفين لان احد الطرفين هي النتيجة  
 وكان سبب الشئ مع معاللة الرتبة مع منه حذات السمي وحسبها انها سمي معصوم  
 عنها الحوسبه لا يذكر فيها العناش الاستساقيات وحسبها انها فائدة المصدر والمذكر  
 لا يدخل العناش في العصبه التي يصير جميع في العناش ان يدخلها الحوسبه وحده  
 منها ومن غيرها حصة واحدة وكله عرفت في حصة ضلوعها لان يكون سمي لست

العلم الذي هو العلم بالعلم والافراد  
 بالعلم الذي هو العلم بالعلم

حرف العنسان وهذا يعرف مسادا كلام من فترج في العنسانت باهناشها على المخلوط  
واحد محل النزاع حرف اللجج حاش الشئ بسفها فان المخلوط والشيء ما كان في العنسان  
منه اذا المخلوط وحرف النزاع والشيء هو خبر بسفها ولهذا يورد في حقه لو طوب لب  
المخلوط به وما ذكر حرف للمعروف الشرط لم يسوق بسفها فان لا للتصديق والتكذيب  
ولا لان سائر حقه بل صارت هو وغيره مسادا لانه سائر حقه لان يوجد العنول  
كيف وقد يسمى ان الشرطية قد يكون في الكاديس ويكون هو صادق ولا يصح  
ما يقال ان الاقرب الى هو الذي يكون حرف ومنه عمري الامور الركنه من الشيء والاشياء  
هو الذي لا يعرف منه ذلك فان الاستدلال في قولنا ان كانت الشمس في العنسان  
موجود ولكن الشمس في العنسان من ان النهار موجود وقد اختلف في منه الشيء جزو  
العنسان وهو هو كذا في الشمس في العنسان وكان هذا الحق ان المسند اليه هو الشيء ايضا ولا يصح  
ما يقال ان الامر في ماله حرف وكذا فان الاستدلال به مكرر وهو فيها نارة كان حرفا من  
المعقود الشرطية واخرى في الاستدلال فان حال ان الاقرب الى هو الذي يتقوا الاكثر ان  
من معقوده كحرف واصد منها كان حرف واصح فان الاستدلال لا يشارك المقدم  
المستثناة من الشرطية كحرف واصد منها بل هي سائبة الشرطية مستثناة لا يورد له ومنه  
منها فان حصل عدد كذا في الشيء يحصل في الاضواء والاكبر وما قدر ان الاضواء هو  
الحرف الذي يصير موضوع الشيء او مقدهما والاكبر ما يصير محمولها او بالها هو دور  
في الشيء بحسب ان هذا الشئ اشكال يتوحد فانما عرفنا الشيء بانها مجموع الاضواء  
والاكبر وانهم عرفوها بانها قول هو لهم حقه وحيث هو كذا في الشيء في الاضواء اضواء  
فان حروف الشيء بل الاضواء هو الحرف الذي له صلوح له يصير موضوع الشيء العنسان  
او مقدهما وهي الحرف الاول وحسبها المقصود من الركن والاكبر هو الحرف الثاني  
اي الصالح لان يصير محمول الشيء وحسبها وبالجملة الثاني حرمها المقصود من  
الركن والمقدهم التي فيها الاضواء صوتي والتي فيها الاكبر كوني وان شئت قلت  
ان الصوت هو المقصود الذي يتوحد في موضوع منقدهم في العنسان بحسبها معقوده  
بالداعي الى المخلوط والاكبر هي التي يكون في قولنا مثل ذلك لان الاول  
اعرف منه معنى اصله في الضميمة لكون حرفها الحرف الثاني الحرف في الحرف والاكبر  
وهكذا الكبرية والساوية حرم لم يسم ان العنسان الاضواء اي لما ان يكون الحرف  
الاول في محمول الضميمة وما شابهه موضوع الكبري وما شابهه او موضوع الضميمة

الضميمة وما شابهه ومحمول الكبري وما شابهه او موضوعها لها شيئا ونحوه ونحوها لها  
جسما وكذا والاول هو الشكل الاول وهذا فصل الاشكال الثاني هو عكسه وهو مجرد  
والخضراء ما الثاني والثالث وهذا ايضا يتفطن الجميع لفتا سبها دون استبانة  
بجها فانه اذا كان حجم موصوفا فانتهت ومانه ان عمل الجميع ان شيئا من اجزاهم موصوفا  
بالاضواء اذا كان في منه يوصف بت والاضواء بت منه يفتنه الجميع ان الذي يوصف  
بت الشيء الذي يوصف حتى لم يباشرة كافة يعرفون به الاشياء على النظم الثاني حتى في  
التفصيص وادام الامل فكل هذا العام زيد يعول ولا يصدق ان هذا العام طويل وليس  
زيد يعول وانما هذا ما ملل الذي ترك نعال الذين افوا شيا ب كان تركيا وقد ملل  
الذين وهذا هو النظم الثالث فانه يعول افوا شيا ب كان تركيا او افوا شيا ب  
ملل الذين ليس ان بعض من ملل الذين تركيا والاعمال كلها متبينة لهذين الفهمين  
حتى انما سائل من قدينا لم يحدهما وبي الاول بعاد ما سدا واما اذا ناقش سنازم  
ان قدس لم كان دون الاول وما حاجتها الى العنسان بالاول والحلف والعكس  
بحسب معد الامل طويل والشكل الرابع فاستثناه لا يبين للجميع الا تكلف ولا  
يتعلقه الطمانني او لا يفتق سببه ولا عا سببه مقدمة فمجرده والاعمال يتوزن  
المعقولات لا يوجد ان يكون المعنوي تحتها حتى ما يوزن به واعلم ان المشهور ان  
العنسان منه كامل وهو الذي سادس اليه العنسان بانه ومنه غير كامل وهو ما سادس  
ما دعه على رده الرعين فكل ما دعه حتى بالحقة بعد والاطمارة المودس بانه هو الاول  
والعنسان غير كاملين على ما قيل وقبل للشكل الاول انه اول ما عباد كونه باجاء اولي  
وانه مستقر في حقه وفيه يدس في حقه وصار وضعه اول ما بالشرف والندس له بيرة  
به ولانه نابع من التشرية وهو الموصوب الكلي والانه يدس جميع الخالط الاربعه  
كلها في الشكليات فان كل واحد منها لا يدس الا مطلقين ولا يدس واحد منها الموصوب  
الكلي واما انها لا يسبحان الا بالرد الى الاول بعكس وخلف فالبعض منه اللا مانح  
بانه الغفليون وتسم الالهات ان الفناء العتيق الذي اطلق منه ارشده على المنطق  
اضد خزانة الغرض وكان اسمه بالفعالوه ما معناه علم شجيرة الفكرة ومساج العلوم  
وكان في الحكمة التي دعهما دهورث والاشداد والله اعلم بكنهه والرد على ما  
يوعم زاعم ان الثاني والثالث اذا كانا عا قاتين يذاتهما فليس والاعنسان فانه قد  
قد حرم العنسان انه يلزم عنه لانه واذا كانا لا يلزم عنها لهم شئ بذاتهما ولا صائبة

لها فلا يسهل ان انها سبحانه الا بالعرض والعاش هو الاول على هذا الزعم والموافق  
امارات الصلوح ان محله من تلك قياس وان الانسان اذا تدرب علم ان  
هذه هي قوه العاش ولا يحسن له جعلها حاشيات بالفعله واما اشكالها فقد  
قيل انها غير كامله بل انما هي لا يبلغ الا بعد وكل حال بل هو الا بعد فدون  
الصحف ليست بمراتبها ما تجده ولكن موضع بيان اللزوم على بعض اطراف  
هو لا وان الاساح هو ممتش اللزوم وليس هذا اللزوم ان المقدم من يحصل شيئا  
من الاعيان بل هو ممتش اللزوم الذهني واللزوم الذهني لا يكون منفكاً عن  
لهذا اللازم فلا لزوم ذهني بته بل هو ممتش اللزوم بل انما هو اللزوم  
دون ممتش ما اذا كان عمداً شتاً وان الرواها الملهة لعاش الملتح وهو ممتش  
منه اللزوم الى الممتش اللازم واما اللزوم الذهني فليس الا بالمتمش في الوجود  
وما خلا على علم عدم الاكتمال وقد يكون علم اللزوم الذهني للظرف من محلول اللزوم العيني  
كما ذكره في توهان ان ولم فان قيل له هذا لا يخرج منها لذاتها ولكن عند العبادات  
هو لا وان العبد هو ما يحلها فانها في الشكل فاضا عبادته عن نفسه ووضو الجهد  
الاوسط عند الطرفين فان اعينها الوضو يحلها للشغل ما لك ذلك هذا ان  
بمعان بعد شكلها او يوجب ان امر اوسع كمالها فالمتمش الموصف هو ما فان  
قيل بعض تقاسيمهم ان وتقبل مقدمتها بل من الاعراف لشيء ثالث بعد العيان  
احاط بها ولا ان تقعم بهذا كغيره والقضاء اذا سلمت وصرها ثم عدوها  
بعد ما ان احو امور فلا تستلزم ان العاش لا يخرج الا من مقدمه على هذا  
التقدير وكثير من الاحوال هذا ولاشئ مما يتخالف بالعرض على هذا الا لانها ثم هو لا ياتي  
ثم ان يقولوا على بعدوا المتساوية في هذا المعام وهو ان يكون غنى العاش وانما  
ان لغزب الداني والشكل الثاني والايح الذي يحاط به في الداني وكما مثل  
الزايح والثالث عليها اسمهم في العيان الحاشي فهو صحيح فان ما يحاط به لا يصح  
ان يكون لازمه منها فتمش الادون العاكس ثم اذا عكسهم فلا يخرج الشكل الاول  
ايضا فان الشكل الاول يحصل منه بعد تحليلها وعكسها السبع بالعرض  
فهذه السبع ما يحاط بها في ما يدان به العبد فليس عليه من ممتش اصلها واد اعتم هذا  
الدان فالسابع لا يحصى لان لازم اللازم يحصل ما لا مورد له كلفه فسياتي حالها  
وهو ما لمعومات فثبته بعد ما سلم الشكل الاول عن القيل والقال والاشتقائيات

والاشتقائيات وفي الحصفه الايام في الشكليات الاخرى اذ اعتبر الانسان ممتش  
فذل كل واحد من المتقابين وللشكليات ما حصرت شعبي عن الزود والشكليات  
ولولا ان الناس يحسون الكون بل ما حصر في الممتش نراي اصلاً وهو ايقين عليه  
بله الصبح خير من حواس كبره وبع فيها حنك واصحها ممتش حجاج الاستغاث ممتش  
الى كلامه ضعيف نسبه طر جبل سمع واحول الشئ من انا وسال العيون الا بعد  
ان يكون محال الخلاف فنه اقل من ذلك الغنى **فصل** واما الشكل الاول  
فهو ممتش الممر الاوسط منه محمول للصوت وموضوع للكثير وقد ذكرت فيها معنى  
عن ذكر الافتراض على انكر ان ذكرت الاعوان في تعرفه لا يضر من اللبس اذا  
فله ما يكون الحدا لا مشك فيه لئلا يحسن الصنعة ناقض الا انه يجوز التناهي  
منه هو احوالها واما الشكل فهو احاط الضفر وكلمة الكثير اما الاول  
فلان السالمة الصوي اذا سلب عنها الاوسط المتباين والاكبر ممتش من الشئ له او  
اع ممتش للاضفر لا بعد من منه الا بالسلب ووجهها على الاوسط المتباين  
ما يمتد ولا ياتي الا الاحاط فلا يمتد من سالت صخرى كغيرها موجه واما  
اذا كانت الكثير ايضا مثله ممتش المتباين ممتش من ممتش كالخ المتباين  
للغرض المتباين في الانسان فانه لا ياتي الا الانسان بل ضروري له فله ذلك  
ولا شك في فلا اساح واما كلمة الكثير فهي ليدخل الاضفر تحت الاوسط وهذا  
بعبه نعلم لجلدنا لاشهر الحاحات الضفر وكلمة الكثير ما لا اضفر ممتش  
دخوله تحت الاوسط اذا كان الضفر وكلمة الكثير ما لا اضفر موجه والكثير  
كلمه واما في الفصل ما بالكثير اذا كانت حربه محو له يكون الاوسط  
اعم والطرفي ممتش المساسي والمفصل الصالح يقول كل انسان حيوان وبعض  
الحيوان الممتش في السبع موجه واما البشئ من الممتش فلهذا واما في اولين  
لغرض وعلى العبد يرى نسبه مثله هذا هو الشكل واما الحاصيه من التي  
سمعت وتشتت اليها فنه بعد واما سان صرح الضرب فهو انهم كالم حصرها  
عن المحمولات الاربع وكان بحسب وكنت كل في اربعه الضفر ممتش مع كل  
من اربعه الكثير اربعه في اربعه حار العود شدة عشرم كالم العود واما سان  
الاشترار الح المذكور في الصوي على موجهه ما هو الكثير على كليلتها  
فما في ركبت الكلمه الموجه والصوي مع كل واحد من كل من الكثير في ان

ومن خبره الضمير الموجبه مع كل من كلسي الكبرى ايضا بان احراز  
 فاختصر في ربعه اشياء واداء احصر الصحيح من هذا حيث لم يكون ما وراء الفهم  
 فاسلا هذا بيان اجال لاعتماد الاربعه العاشر عشر فربا هو انك حقت الفهم  
 باعداد الشروك في عدد بلزم فتسا دائما وكل احصر العسائر عدد فتعنى  
 ان يكون النامى صحيحا كما يقول سمعك باعداد ابحاث الضمير وصدعها بان  
 من شاليتها الجزئية مع كل واحد منها ايضا فهي اربعة مشتق باعداد كلمة الكبرى  
 وصدعها اربعة ضربان من افتران حرمها الموضوعي لوضوح الضمير وصران افتران  
 حرمها السالين الموضوعي ايضا هذه اربعة شاقلمه وارتفع باعداد مجموع  
 الشرطي صرنا باعداد اعداد الكلية الشالين من الضمير بحرمي الكبرى وقران  
 باعتبار اعداد الكلية الشالين الضمير بحرمي الكبرى ايضا فلما احضر العاشر في  
 ابع عشره الباقي صحيحه وللعدد الفرب الاول وهو موضوعي كلسي يدركه موجب  
 قدم لاحتياج الشرفين عدم الفرب الثاني هو كلسي والكبرى شالين يدركه كليه  
 ساله بعض في الاول لسلبه وعدمه على الباقي لكلمه فان اكل الكلي اشرف  
 والحجوز في المرب الثالث في الموضوعي والصوري حركته موجب وهو في الاول  
 لكونه معتمدا حرمه عدمه في الوجود وهو موجب حرمه صغيره وكلمه ساله الكبرى  
 يدركه حرمه ساله بعضه كلسي يكون كل واحد مقدمه مقدمه فيه حقه فاحقق  
 فيه خستتان التلبيل والجزئية واما الذي بعد من مضار العبيقة ودمعوا  
 انها غير حتمه للسان المذكور فقالوا انها اكثر العلوم وحسبها محسورات كما قال الالف  
 عبرتيم او واجب الوجود مجرد المادة وكل في دع المادة لا او لا فكر غير ممكن على  
 الاستفهامه وكل ما هو كذا لا يقبل الحرف وسام في هذا ما سات صحيحه في اورد  
 الى احصر مثل قولك كل نفس او كل في احد الوجود لا محله ورجاله والعلوم كلها على  
 اعداد الماهيات سلب مرادها ولا صر من احرم اجرامه موضوعه الضمير  
 مع الكبرى مع الموضوعه على موضوعه وسعدوه والنالين منها مع الكبرى السالين  
 يدركه سلبه طبعه قبوله فلا ان لا يحتم وكل في آف الحيم او الحيم والاشي  
 مرت آف الحيم ليس آف اما الكبرى فلا توجدونها الاكلمه للداخل الاضطرر بالعدل  
 تحت الاوشك مسعودي الاكبر اليه والا لا يلزم فان كذا ليعول الانسان ايضا  
 والاصغر داخل في معونه البياض فلا يتبعك الى الانسان ولا يصح التلبيل

من كلسي الكبرى وضمان من سالفها العشره في كل واحد صحيح

في قوله صريح

في الضمير المتسعة كما يقول الانسان يحكم البشر والاشكال يدخل في مفهومه والواقع  
 فلا يحصل منه معنى الا ان يوجد على وجه شذوذه معين انه لا يدركه كلسي الكبرى  
 عند وضع العناوين على الكبيفة بهذا الاعتبار ما لفظه في الشكل الاول ستة  
 واما ما قيل في مملكتي المعومات انها بان بها السبعه على ضرب الاول مملكتي  
 موضوعي والنالين صغيري موضوعه وكبرى ساله وللنالين مملكتي هذا والتابع  
 وسالين فها هو معناه ضربا اما اوله فلا يورد لنا ان قولك يمكن لم يكون امي غير  
 ضروري الوجود والعدم وممكن لا يكون اصلا غير ضروري الوجود والعدم وكل  
 ما يفرض معنى لا يمكن منه استقوا النسبة الى الوجود والعدم وكل ما يفرض  
 معنى سواء اصر مع الوجود او الوجود فان هذه الكفر النالين تحت معنى لا يمكن  
 فليقر به الموضوعه والسالين من الالف للفظ محسب والمقدمات وان كان قدح  
 بالالف في بعد اوردتها بعد معانيها ولو لا هذا ما كان للصادره على المحلوه  
 بل لم يستب ان السبعه مذكوره في المقدمه في ان الالف قد عرفت وما لانه  
 ان سلب العاشر والاضلاف انها هو المهور يكون الصغرى الله فاما ان  
 سادى الى السبعه لكونها شالين او لكونها ساله سلب الموضوعه لا يمكن لم يكون  
 العاشر باعداد التلبيل فان التلبيل جعل الاضطرر الاوشك ووحسب  
 انفعالها ومباينه عنه لا يصح حكمه انه فخر لم يكون لكونها شالين بلعت الى  
 موجبه وقد وجب المقار والاضلاف بينهما فملم لم يكون المنه مراده هو  
 الموصف الخالف للسالب فمكون السالين مع ما تخرج باعداد بعدد الى الفاتح بانه  
 فلا يكون لكونها اقيسة هذا التكل ووستنفة وسالين هذا الشكل  
 فمساها طراز بان يمكن الحاضر الخالف موجب شالين الالف للفظ لا في وهو  
 الضمير فاذن الفرب هي المرب المذكوره ومع ما قاله الضمير الى كانت  
 فكنه ما دخل الاضطرر بالعدل تحت الاوشك اجيب من المشهور بان هذا لا  
 سوعف فيه الزهن لان ما يمكن لم يمكن نسبه الزهن له فانه جوز الاستعانة  
 سار آخر من هذه معونه اخرى بل معدبات وهي ان الالف يمكن عليه الممكن  
 على وندم في الاخير الى مقدمه وهي ما يمكن على مملكتي للنسب فكن عليه ومحاج  
 فيها انها الى مقدمات مسوده يدركها في جملها العنايات الحجاب الحولها  
 والراجع للاشكالات في جميع هذه المعامات نسبي لم يحجب وكتابتنا الموقوم

حكمه الاشتراق واما ما يتعلق بهذا الموضوع فهذه المقدمات لا يحتاج اليها  
 وليس كما ينبغي ان يضاف اليه مقدمه تكون سندها فان لنا ان يخذ الصواب  
 الاول ويذكر فيه قياسا على انه ما تخبر وهو قولنا ان هذا الضرب موزون في الحكم  
 بان شيئا محمول على محمول امر بحيث يصدق الى جرمه بالعموم وكل قول منه  
 الحكم بان شيئا محمول على محمول امر بحيث يصدق الى جرمه بالعموم فالتقوى يوجد  
 ان يفتح جازم ذلك محمول محمول الامر عليه من قول اخر هذا الضرب لو حث كثر  
 يصح صرح ذلك محمول محمول الامر عليه من قول اخر ولذا عرفت فليس كل  
 ما يمكن ان يكون معديا ما يتجه لا يوجد لا يكون مداسا مع العرف المشهور  
 من دخول الاصغر في الوسط في الملتصق المدلول به من الشك في الثاني  
 والثالث ان هذا ليس الحكم بالقوة وهذا الحكم بالفعل نفسه وان كان  
 حكما بالقوة وربما عاود السابلي محمول في الشك في كان حكما بالفعل لا يتم العمل  
 الا انه لم يمتد منه ما يملك بالفعل موصو للتقوى وهذا كما في بالفعل ايضا وهو  
 الحكم بوجود القوة ولا يصح في حيث هو التقوى الا انه لم يمتد منه ما يملك  
 للصدق في مساويا وحيث ان الثاني فيها ما للعلامة بالصدق بالفعل لا يكون  
 باعداد هذا الصواب كما لا بد منه والاطال الاول اقرب وان ياتي من ان هذا كما  
 بدام لعدم من دخول الاصغر في الوسط ويصح على انه لا ما هذا الكافي  
 الامام في الدخول بالفعل فلهذا ذكر الا ان هذا يكون حاشا متفناه من  
 مسائل اخرى واما ان هذا يمكن ان يكون على الفتح الذي افترقا الله وتبكر  
 لا يحتاج الى قلبه الى اللوجيب وعند لا نقول بذلك بل هو العرف في حاشا الى الطل  
 وهذا امر او ز على نفسه استكاثا وهو انك لم قلنت الشك الى اللوجيب والقباب  
 الا كثر اذ اقلد الاحكام صا رعلنا احكام من هذا ما انه وان كما كذا  
 الا انه لا يغير بالامكان والجواب لا يحق ان الامكان في نفسه شيء واحد  
 لا يكون كثيرا واقلد اما الاكثري والاعلى بحسب الوجود في حال حكم الكبري  
 اذا كان الشيء الموضوع بامكان كثر الوجود وكذا الاعلى لانه كثر الامكان  
 وقلد الامكان بل اذ اقلد في وجود الممكن والاحكام الى التسلب بلزم ذلك فان  
 ما فوقه اكثر من عدم ووجوده اقل في وكل ما في الامكان من اخصر تم العرف  
 مما يجب تم وقد يدعي من الاول مثل الكسبي وصغرها سانه بعلن الضمير

الصور ويحتمل كبرى من صلب الثالث الجواب بان السند اذا حثت والعاث  
 حثه سانه لا يحتمل لصغر ما سنده ساجي الاول والثالث في عكس رده  
 العاشر بصغر الاصغر والا كبر من موضوعها مما للمدى والحجبه الساله لا يمكن  
 فصغر السند للثالث لا عوم ان الثالث يرجع الى الضرب الرابع من الاول  
 فتكون المدي بالدار الرابع لا ضرب اخرى الشك في الاول الشكل  
 الثاني وهو ما من افتراي الجذ الاول وبتقوى منه محمول في كل من المديس وان  
 شئت بذلك لفرح المحمول والموضوع في جميع الاشكال جامع الشرحيات  
 ايضا على ما ارشدنا ان اليه ليلون التفرقات على اطلاقها صحتها واما  
 سره ما ختلاف المقدم من الاحكام والسلب وما تقوى معانه وكون  
 الكبري كلبه اما الاول فلان الشيء الواحد كما يحتمل على المقدم كالانسان  
 والناطق والمجمل من كالاتشان والفرس والشيء الواحد للثاني للحد  
 كما يحتمل على المقدم كالاتشان والفرس والشيء الواحد للثاني للحد  
 له سالي الا السلب من المساس والاحكام في المقدمين واذ لا لروم السلب  
 واحكام فلا بد منه واما الثاني فلان الكبري اذا كانت حربه والصغر موصو  
 محله احد المقدم على الآخر كما لاطح على الاساس في سلبه بعض الجنس  
 كالحوان مثلا حرسا من الناطق عن بعض الحيوان وان الله عليه ايضا حرسا  
 لا يحى الا الاحكام وما هذا العرض العام الشك في جميع حرسات اجور النوعين  
 المساس في بعض الآخر كما السواد بالنسبة الى الفار والاسان حله على كل  
 احد ما كما على الفار وسلبه عن بعض الثاني كالاتشان وان اثبتت عليه ايضا  
 لا سالي من المساس في الا السلب هذا اذا كانت الصغر موصو وان كانت  
 ساليه ما هذا الحقة لاحد المساس في الغير العام له كالجوليه للاسنان وسلبها  
 عن المساس الا حرك الفرس في الصغر وتلقا على بعض ما في خاصه او سلبها  
 عنه اتصال سالي الا السلب وسلب احد المساس الذي جمعها حرسا  
 الاجرم موصو على بعض الجنس ولو سلبه ايضا لاسالي الا احكام الجنس  
 الذي هو الا كبر على المساس الذي هو الاصغر في السند واذ لا لروم الاحكام  
 ولا سلب فلا بد منه واذ كان المقدمان محسوسا او وجوديا او غير  
 مخلوقين فالملاقح الماخوذ اي الذي على رايهم قام لا يمكن ان يكون

على موضعها كما لم يفتش ثلثه على المساسين كالاشنان والعرش او تفتيه منها  
 او يسه على اجدها ولسانها في الاثر وهي المعدن من الوجود او بالمكان او بالخلق  
 او على خلقه مع هذه مع بعض ولا ياتي الا التلبس المساسين باحد هذا الجوز مع  
 المعدن كالاشنان والناحون وكان المعدن على الاحاسب او التلبس او مختلفا  
 على حده وراصد من هذه او عن خلقه ولا ياتي بها الا الاعاب ولا الساج و اذا  
 جعل العاش على شراطه فلا يسه هذه بالعكس فان التالب يفتش في هذا الشكل  
 لا عنواذ الموجبة لو العكس وهي صوري القماش يصور الشكل الزاوي بالعمات  
 وان غير وصو القماش حتى يجعل كبرى يرجع الى الاول لكن الصوري يكون شالبه  
 والكبرى جوده وان كانت الموصيه كبرى وعكست جات حرمه كبرى ايضا والصوري  
 شالبه في الاول وليس يصح صوري عكس التالب وهذه التالب كلها لا يفتش  
 في باب العكس واما الخلف ايضا امانا بالخلق العام كما قالوا او الوجود ادا طقت كل  
 في ولا شيء في آية لم يسه لان لم يصح لاشي في الالاطلاق صوري يصعد انا بعض  
 في آما دارقن بالكبرى المطلقة وعكست ان السهم يصح الكبرى في الاول وهي مقلته  
 ما في لاشي بعض في الالاطلاق فلا يفتش كل في الالاطلاق وان عكسته بالضمري  
 يكون القماش في الثالث فان كان يقضي السهم جعل ضمري وصوري القماش كبرى  
 وهي مقلته وصدقت من اللبس السهمه ايضا صوري الكبرى صوري الالاطلاق  
 طاه صوري الكبرى المطلقة وان كان يصح السهمه جعل الكبرى صوري بعض في آ  
 وصوري القماش كل في ما في السهمه بعض في آيا ما نفع الكبرى فلا يفتش  
 كبرى القماش الا بعد العكس يصعد بعض في صفتها بالاطلاق العام او الامكان فلا  
 يفتش لاشي في آة المقلون فان قيل هذا الضرب كان رابع الثالث الذي فيه  
 عكس ان ملا سكتن السهمه حتى يحاج بعد العكس الى عكس آخر فقال ان يفتش  
 كما في الشغل الاول كان بعض اذ ما بعد لصوري قياس الثالث الذي جعل كبرى  
 في الاول وكان في الالاطلاق فلا يفتش ايضا واما في ان السهمه مع الكبرى  
 في الثالث فالحضاه بالافراس لا بالعكس هذا في الالاطلاق العام وفي الوجود  
 افتد والمكندس لان جمله لازم بعض السهمه التالبه المكنه مع موجد ما  
 ليس بعض في الالافراس وفي الوجوده ليس بعض في الالافراس اما التالبه  
 فلا تفرق كبرى قياس الثاني اذ يكون في الاول الصوري شالبه في الوجبات

الموجبات طاهما حال ما يفتش في الالاطلاق بعينه وكما كان احد صوري البعض  
 او احد صوري لازم البعض لا يحصل منه خلق لعدم التابق ما يودي اليه ان يفتش  
 الحرك والحرك الثاني ايضا مقلته وان لم منه الخيال لا يصح الخلف مقلته ولسان  
 صوره ما حرا بعينه اذ البعض مجموع الجزئين لا اصل الحركين و صوبه اربعة  
 على العجز المشهور باعسار الشرطي واما بعينه النظر الصوري صوري المخلطات  
 الضرب الاول وكلسين والكبرى شالبه صوري كلسه شالبه ان يفتش الكبرى صوري الخ  
 الاول او الخلف والباقي وكلسين والصوري شالبه صوري عكس الصوري وجعلها  
 كبرى واستنتج شالبه لم يفتش ملك التالبه وبعول في الصوري ان لم يصح لاشي في  
 الذي هو التالبه صوري بعينه وهو بعض في آمع واما الكبرى صوري الضمري  
 الضاد قد وجد مجال امانا في الصوري الاول اقويته بالكبرى وكاتب لاشي في آة  
 ما في ليس بعض في دة وكان كل في الذي هو الصوري واما في الثاني فكله ايضا  
 وكان كل في فاني بعض في دة وكان لاشي في دة هذا محال في الثاني وهو  
 موجد حرمه صوري وسالده كلسه كبرى يفتش الكبرى كما نطق في الضرب الاول  
 وخلقها ايضا مترا خلفه الا ان يصح بعينه التالبه السالبه موجهه كلسه بعول  
 بالكبرى التالبه صوري شالبه صوري صوري بالاقص وفي الرابع وهو  
 من سالد حرمه صوري وموجهه كلسه كبرى لا يفتش لاقواها لانها سالده حرمه وله امد  
 موجهه يفتش حرمه ولا يفتش الحركات وخلقها كلف الثاني الا ان يفتش هذا حرمه  
 شالبه ايضا بعض ما كلسه موجهه تفرق الموصيه التي هي الكبرى يفتش كلسه موجهه  
 صوري الصوري بالسامص وفي جميع بيان الفرق بالخلف بعول بعض  
 السهمه والكبرى في هذا الشكل لا يفتش ولا حور بعينه بالصوري لان يكون بيان الثاني  
 بالالتب فيكون بيان الشئ باحد اقص منه او مثله وفي الجمله عدول العين الطبيعي  
 الظاهر بعينه الى بيان حجاج اليه يعني وهذا الضرب صوري ايضا بالافراس وكان  
 صورتها ليس بعض في دة وكل في آة يفرضون البعض في الذي هو ليس شالبه  
 مقله لاشي في دة وكل في آة هي الكبرى تفرق به صوري الحراس في الثاني  
 لاشي في دة او تفرق به بعض في دة اعني بعول لاشي في آة صوري في الرابع الاول  
 بعض ليس في آة اما العكس افتراض واما في بعض سكتن في احد هو ذلك الشكل لان  
 في الموضع لا يفتش في آة او يفتش القماش فلا يكون هو مكانه وبالبعيد مقلته

ما في



اخرى يعي على كل حال يتجهتم السبعة فامت على الدال والمقصود ان مع حال الجدية  
 الاصلية مضاف الى المقروض مثل تصد مرة اخرى حذا او سلك بين الحذر الاصلية  
 ومن اكد السبعة الدال ما نصب قيا ساسا والعرض في الاضواء جعل الحكي كل الوجود  
 الثالث يعر فيه الاضواء لان العوض في الدال اذا صار د يكون سكا ذبنا الضيف  
 الى اللين يصير الضرب الاول في هذا الشكل والضرب الاول في العكس والحلف ونسبت  
 العكس والحلف الى الاول والى هذا الثالث متواي معلون نفس الشيء مثله في الظهور والخطا  
 مع زيادة كلفة القياسين يصح في الاضواء لا يصح في الكليات اصلا لانه يكون الضرب  
 نفسه متكون بنفس الشيء معناه وفي ليدو الحواس لا يصح بل انما يصح في حرسه لا  
 معلوم في سائر الاضواء من ان له اخر واما الشكل الثالث فهو قماش ابراني الجدية  
 الاوسط منه موضوع في المقدم من او يعول مما شئ معدناه انعمنا من الحور والاول  
 من الاحراء التي يقع الربك عليها بالادان لا غير ليتم احكامها الشرطيات ابي وشرط  
 احكام الضور او ما في حكم الاحكام وتكون احدى المقدمين كلمة اما الاول فلان  
 الضور اذا كانت شالمة فان الاضواء الاوسط والحامع هو الاوسط فان بان  
 لا يلزم التعدي واما على التمسك فان الضور اذا كانت شالمة للسائر على  
 الاوسط الاسان المناس للاضواء كالتن في حاصه او فضله كما انما في الحلف  
 فلا سائر للموهوم انه السبعة الاسان او يحل عليه جنبها ما يجيوان ولا سائر للموهوم  
 معناه الا موجه وان كانت الكبرى ايضا شالمة لكن ان تحل الحدود الثلثة ساسه  
 ولا حصل الا شالمة او الاضواء والاكثر المماين عن الاوسط معناه ولا سائر للموهوم  
 معناه الا موجه وما حار حرسه الكبرى انهم حرسا الكبرى الى الضور الموجه  
 ما زاد منه حرسا من حارسه الموجه شالمة ولا سبعة منه عن الحور فان الاوسط هم  
 الموضوع في محوران بلون اصغر الاضواء فلا يظفر فيه الاضواء الاول في موضعين كلتي  
 في حرسه موجه بنفسه كلتي الضور وما الحلف ابي وكان العاشر كل دة وكل  
 دة اعمول في الحلف ان لم يصح بعض في آ ولا شي في آ وبقوله بصور العاشر  
 وهي باهه صوري وهكذا افعال جميع اقيمة هذا الشكل في حرسه في حرسه آ  
 وكان كل د اصادو وصدده معه محال كما كتب في الدال تعول بعض  
 السبعة الكبرى وهي باهه كبرى فاقترن هاهنا بالصغرى من صوري فان  
 اقترنت بالكبرى كل دة الحامع بعض المماين في حرسه والشكل الثاني

الثاني حلف ولكن يكون تبينا غير محسوس فانه اذا زد الى الثاني والثالث من بعض  
 او حلف اخر فهو الكلفة من الرذ الى الاول مثل هذا الشكل لادان سبعة دونه  
 سوار معلون بنفس الشيء ما هو مثله ونحتاج هو الى السائر مثلا بلقي هذا اول د  
 والثاني وحللتين والكبرى مثلا به بنفس الحلف والعكس والثالث من  
 موحنين والصغرى حرسه بلقي موجه حرسه بنفس الحلف والعكس والرابع  
 موحنين والكبرى حرسه لا تعكس الصغرى لانه يصير العاشر في الحور من الاضواء  
 ان لا يسهى بعكس الكبرى ابي وان كان يصح فاما اذا علمت الكبرى بعض آت  
 وكان الصغرى كل دة فحذا والشكل الرابع عامه ما في هذا الدال ان يقال  
 ان الحول الصغرى الكبرى والكبرى صغرى لا يصح لانه لا يصح الحور في العصور على الشكل  
 الرابع موهوم هذا د الى الرابع ومن الرابع الى الاول وهذا في سائر الحور الرابع  
 وهكذا انما الشكل الثاني اللذان صنعوا ما سائر عيودها على الرابع في ما قصدنا  
 الرابع في ما قصدتم ولكن في موضع طروق الدال عند من جعل الضغرى  
 كبرى او لا يعلني الكبرى المجهول في حرسه هذا الحور في حرسه الرابع  
 مع انه يكون بنفسه الضغرى الرابع بالدال ولست اقول ان من الاحول لا يحصل  
 معلوم بل يحصل ولكن يكون عمه ما حرسه الدال من الدال الى امر الاستقيوه في  
 البيان هدى بالحلف وما لا يوافق وضورة القياس كل دة وبعض دة آ  
 من غير البعض من الذي هو آد ومن سائر هذه الافتراضات سوادك  
 معناه فانما دة وت واسمها بعض دة ومناط دة ومناط دة او هي مكان  
 الكبرى ومن عكس هذه اعني كل دة معدنه اخرى في حرسه الدال من العكس  
 الا ان هذه الثلثة في نفس العرض بالاول كان بعض دة في العرض واما كل دة  
 فليس على دة لان الحور لا يعكس وهذه المقدمة ما استعملت في افتراض الشكل  
 الثاني فانه اصح الدال استعملت في حرسه الاولى في حرسه الثالث في حرسه  
 اعني ما في المقصود ومحله من الدال في كل دة بقوله بصور القياسين  
 وهو كل دة في حرسه في حرسه هذه السبعة سائر الكبرى وهي كل دة او هو  
 اول الدال في بعض دة او العاشر في حرسه موجه صغرى وحرسه  
 سائر الكبرى لا يعكس لانه اذا علمت الصغرى كان حرسه الكبرى  
 بعض بعض دة الذي ليس اذ حرسه لاسي دة او باهه معدنه كل دة و

وسرهما صغرى القناتين وهو كل - ؟ حتى يصح كل ج م كل ج م ولا يرد آ  
 ومنه ما في الثالث وهما صدم ايضا العنصر في الشطر الاول جمع متبادر قول  
 من جعل ضابط لعدم التشكل في الافتراض لم يكون من موصفات الخطاب والاعراض  
 الشواذب فان هذا افتراض في القناتين ويقوم في الشكل الاول ولا يتعلق بال  
 بل باسمه في سواد ان الافتراض في المعدومات ولعمد امورها معقوبات  
 العنصر وقد سئل عن ما في قوله في الشكل الاول وهو ان بعد العرض الاول  
 ما في بعض ج م وعبره بصغرى القناتين وهو كل ج م في ج م رابع الثالث  
 بعض ج م فنحن هذا بلا ش م م آ فبما في الشتر بعض ج م الا ان الافتراض  
 الاول يرجع الى ما في الثالث وهذا يرجع الى رابع الثالث المحاج في ضده الى  
 الافتراض والى كلين لست باول في كلين يصح هذا وما يتبعه من العجز  
 ان منهم زعم ان هذا الافتراض يدر الرابع ولا يعلم ان بعض ج م اذا  
 قرن بصغرى العنصر وهو كل ج م صار هذا الضرب محسوسا فيكون معنى الشتر  
 بنقته واما الطريقة كالمفهوم في الكل مخدرة والسأد شتر حرمة موصفة  
 كبرها الى السالم الكلمة بعلم الصغرى او بغيرها كالمفهوم **فصل** واشترط  
 الاشكال الثلثة بعد ما هو محسوس بها وهو العنصر والاعراض في اجكامها من انها لا يدر  
 فيها حريان وكانوا يقولون ولا سالبين حتى ظهر الشتر الى علمه اسد ساد العنصر  
 في الشطر الثاني علم ما هو مشهور في ثبته ومثله في ذلك فضلا واستثنى ايضا  
 عن هذه الشواذب المتكسرة في الجملة كل شتر هو في كل اصحاب ومن اراد ان جعل  
 س كانه في الثلثة علم ما هو مشهور في ثبته واستثنى ايضا  
 اصحاب في كل الاصحاب وتسمى بالثالث في كل اصحاب لا يدر فيها واسد لنت  
 في له الذي يحرمه والاصغر السالبة المحققه مع لا يدر في من هنا واشترط الثاني والاول  
 صا ما رعاة الثالث وهو ان يكون شرط فيها الكلمة وانها هي الكلمة وان صحت  
 بها اربعة على المستشهد واشترط الثالث والاول صا ما رعاة الثاني في ان شتر اول  
 اصحاب الصغرى وانها هي الجمل الموصف واسمها الثالث الثاني فيها ما رعاة الاول  
 وهو علم ظواهر الحرمه في اصغر المعدومات والشمه وانها غير كالمدر في ان الاول  
 فاقربها الى الكمالية وبما ساد جميع الخطاب وبما ساد الموصف الكل واشترط  
 كونه اللبني واصحاب الصغرى وفارق الثاني كليهما في اساد ساد المعدومات

المختلفين بالجملة وفي الخارج موصله المخلص للجملة ايضا التباين على تحرير العاضل في  
 كتبه وفي انه لا يدر في الموصف ولكن واسد حاصلان المعدومات في الكيفية وما رعاة الثالث  
 في انه لا يدر في غير الحريمه وبالضرب الستة ومن حواس حريمه الكبرى وبما ساد كل  
 ان السبعه يدر في اصغر المعدومات في الكيف والكم لا غير وبما ساد هذا من وجوه اجدها  
 يدل على انه لا يدر في غير وهو الاستقراء والنام ما احصى الاشكال وضربها والمعتبر  
 في صوابها صوابها لها ولا استقراء والنام مفيد للقياس والوجه الثاني يعرف به  
 التباين ايضا وهذا كان احد المعدومات حريمه في الاول او ما رعاة الاول  
 لم يدر في تحت الاو شتر البعض ما هو اصغر في الشكل الاول بالفعال وبالفعول كما في  
 الشترين الاخرين فانها اذا ردت بصغر البعض ادر في الصغرى والكل في الكبرى فاذا  
 لم يدر في الاو ساد الى البعض ولا ساد في الكبر الى غير ذلك البعض فالعصر الاخران  
 ان كل عليه لا يكون متبادرا وهذا العنصر والكل في المسعد من هذا العنصر فلا يدر  
 من عبادت حريمه صوابه ككلمه واذا كانت احد المعدومات مثاله في الاول او ما في قوله  
 ان يدر الى الاول في موصوف بالضرورة مبنوه من الحزمين فانه لا يكون الشاكلة الا الكبرى  
 في الاول او ما في قوله ان يكون كبرى في الاول اما لعكس او بافتراض بوجه اول الى  
 الاول او ما في قوله ساد بعد عكس الاول فانه وان كان السالب في افتراض  
 في العنصر الذي يدر في الاول يكون في صواب السكلمه في صواب الضرورة الى الاول  
 وادراجها لا يدر في السلب الا في الكبرى فاذا نظر الاضطر تحت الاو شتر الممار في صبيح  
 العجوه الا في الاو تصور الاضطر الا في الاو شتر الا في الاو شتر في مبادت حريمه مثاله  
 يدر في موصف اهل اقره موانه اذا كان حريمه ساد في موصف السوونه اما في الاضطر  
 والاو شتر او في الاو شتر والاو شتر في الاو شتر في الاو شتر في الاو شتر في الاو شتر  
 تعلق في الوصف العصبلي لظهور وانم وحده اخر اجالي هو انه اذا ساد السبعه  
 اشترطها بعد جات اتم الحريمه وشمول الحكمي الحريمي ما افادها وهو المقدمه  
 الاخرى ولا يجوز هذا شتر الشتر في العنصر الذي لو جود واجب الوجود جات  
 السبعه شتر في المعدومات في باعداد الماده لا باعدادها في اقتضيه ولا باعتبار  
 الحكمي الصغرى شتر في المخلطات عن عبادت حريمه صغرى ككبرى  
 ضروره في صوابه وهو باجبه للضرورة التي هي مشرف فانه لسوء حجات  
 اشترط من الصغرى باعداد امر يخرج عن الربط الصغرى في صوابه ولو صرفت

اكتفاءت وتتمت المفردات كان حاسبا وحاشا السجدة في غيرها هذه السجدة فيها  
وجه ولا عقمادنا اما اذ قلنا بعض حركه وتلك لم يضر البصر الا في الكلام في  
بوجه وليس حال الجبهه في حال السور فان الجبهات على ما يرى الجمهور لو صفت شيئا  
مثلا الموهبه والوجود نفس تلك العصبه الموهبه عننا شحنا اذا شملت ولما الكليه  
اذا حلت في حركه والحركه اذا حلت على اثر في نفس الموضوع والحكمه حيث  
اذا حلت كل صواب لئلا يضر عند احد مثل العرش والثور بوجه ما واذا حلت  
بعضها حركه البعض الموضوعات بالموضوع عن الحكمه واضعوا على بعض  
ما كان يشهد من العصبه الاولى ولذا الخلاله المشبه الذي يظلمه الرخا الايجار  
فادانح عن العصبه الذي سلكه شتمه ذلك البعض حيث اتم بما اصعها لان  
فيها بعض الشيء في القياس واذا اجاز من السائر الذي يظلمه اجاز في الوجود في نفس  
العناصر حركات اخرى من الوجود المصدر في نفسها معضيتها وهو مجال  
بدرجات اللوحات كمثل هذا اوله لا تتغير في الوجود منه الى الوجود المتصل  
وهو العبد وان سلكه ليعلم ان السليم من مباحه التوجه لا تخش القدر من  
**الجواب** هو اسبابه وهو وجهه كل ذلك التوجه فانهم اسلموا اما اذا كان  
ممكنه ماله خاصه فهو بوجه حركه كبرى ومقدوره السجده في الكبرى وهي  
موجبه وهذا الاستثناء ليس لا يجب اللفظ اما يجب المعنى هولاء الذين يظلمه  
فقد دخل الاضطر في الاوسط وقوه احباب الاوسط عليه لا يصور الحكمه بالاساس  
مالسجده ما حثفه باللات حاشا في موجبه شيئا وتقدر ان معنى حكمه ان لا يكون الحاشا  
سجده معنى حكمه ان يكون ارضيه وركي الوجود والعدم كلاهما على ما سبق  
والثاني في محله الاستدلال في ممكنه موجبه وكبرى ووجوده سالد في قيل ان  
السجده منع الممكنه الموصيه لان هذا الخلط ذكرها والها منع الصوري وكلاهما  
سالتها في كل موجبه فان الوجوده السالد دخل في معومها الاحباب  
العبره الايم لان مثالها حاله الابد ابدا ولام الشك بعد حصوله لادوام الاحباب  
بعد حصوله فليست في اجده اسلبت ساجي الاحباب وسبق ما صح شله اصح اجابها  
على اسلبت معومه وتذكر في الخلط كان حركه في **فصل** لا علم  
ان الموضوع منه لمسي صاحب الصفه الماخوذ منها الجمل ومنه غير طمس كاجمل  
المستور الصفه موضوعا وضا حدها محموله فقد سبق له في علمه الموضوع

الموضع الطبيعي بخروج كبريخ الثاني  
او الاول لهما وغيره اخرجنا عن الموضوع الطبيعي باعتبار الثاني والثالث وما وقع الاختلاف  
بالاول لئلا يحتاج في كل موضع الى احاج العصارا عن وضعها الطبيعي وهذا النوع  
لم يملك بالضرورة لانكم تلبسون بالعلم ونحوه الشكل الثاني والثالث حواس انما يتوهم  
هذا شيء بل في اما في صبح مجال العلوم التي ينسحق بالشكلين حجاج الودها الى الادله  
في كل مخلوق مخلوق وذلك بسعه بل لهما اعتبارا في المصنوع على وجه كلي اسباب  
حاسبها وتلبس بها العلم في مواد العلوم ان هذا في اي سطح هو  
ومن اي القوت والسجده مشهوره معلومه لاحاج الى السلس في كل  
موضع ولذا في العكس اذ ايس ان السالده الكليه الضروره سلكش مثلها  
لا يحتاج ان سعادتها في كل موضع مع العلم على سبيلها كما سعادتها  
البطله ولذا في البعض وعنه بل في نفس السائر الملك السائق فان لم يسبق على  
الموضع الطبيعي على سبيل غير الاول فتسعى لاول علمه ان وجهه كان ان يسر  
فمن بعض الناس ان المخصوصتين في الشكل الاول بلحان بوجه من  
الوجه وهو مجال وان اذ كانت الصوري محصه بحسب ان يكون موضوعها  
حزونا مائتا معومه للشركه والكبرى اذا كانت شخصيه بحسب ان يكون موضوعها  
ايضا لاد موضوع الكبرى بعينه محمول الصوري معلوم ان يكون الصوري  
محمولها شخصيا بعينه معومه لمنه الشركه وقيل ان لا يحور وموضوعها  
ايضا لاد يكون كما يقال رده هو الوجع في موضوعه صريحه فانه هو نفسه  
بلى في الثاني يقال رده عالم عمود ليس بعالم ولكن لا عن مطلقه القوم الظاهري  
وحسب لاجتاج العكس فانه طاهر ان العالم بالضرورة او مع وقت معين  
ليس الذي هو غير عامه وجه ولذا اذا كان رده عالما وريدا بعينه في  
الثالث وهو في نفسه الامراض الذي يثبتون به الاشياء فانه امر واحد  
وصف بكل الامر في مظهره ان شيئا واحدا بوصف بالآخر ان  
ذلك الواحد موضوعات كليه او مدار الثالث على امر بوصف  
بالامر او باصه مع سلب الثاني ومدار الثالث على امر بحسب الاحجاب  
والسلب على امرين واذا كانت الطسعه نفسها موضوعه في الشكلين  
فيوما خود بحسب امر في هني باقي والطسعه عداش في الثاني والثالث

واشتهر بالكلية الكبرى في الثاني وكلية احدهما في الثالث اما هو في المحصورات  
 والكتاب على محصورتها في العلوم والكم وجودا من المحصورات  
 فمرادها في الثاني فرب ايضا وفي الثالث اضرب كثره من احد الكتاب  
 صفة والقيام مع محصورات العرب الاول في ت اى جمعها لوصف  
 ت و ت اى جمعها لوصف ت ايضا الثاني في ت وليس في الثالث كل  
 ت و ت اى الرابع كل ت ت وليس في الخامس في ت وكل في السادس  
 في ت ولا شيء في السابع بعض في ت وفي الثامن بعض في ت وليس في  
 التاسع في ت وبعض في العاشر في ت وليس بعض في الحادي عشر  
 اضرب في الثاني الاخرى فتلون سبعة عشر في الثالث عشرة  
 سبعة عشر وورد في البعض لوصف البعض الطسعة بسبعة وعلما ان  
 الشكوب في وجهه كان في الطسعة من الحيات الوقوعه بالفضل باسم ثلثه  
 في الكلية الحاضر وهكذا الاحكام والعدد المحصورات ولا يحتاج الى بيان  
 مستغنى عنها في الثاني الطسعة على سائر الفز الاول والطسعة  
 وها على سائر الفز الثاني والجميع الضخمي مع الكلية المحصورة على  
 سائر الفز الاول والثاني والجميع الكبير في الكلية المحصورة على سائرهما  
 ايضا فان آخران والحريان في الطسعة على سائر الثالث والسابع  
 فترى ان اضرب في الرابع الاول اساعترضا بل ان كان الطسعة ما حوذا  
 محمودا على انه جزوي كما قول له سان مقوم بالحسوان وليس الاصل  
 من حيث هو الاصل مقوم بالحسوان مستغنى عن الاصل في الثاني الاصل  
 فها مقوم في الثالث الاصل ليس مقوم الاصل في حجب هو انص في الشكل  
 الاول في الطسعة فاحجب الحد الاوسط وان ادعى مدح انه تراعى الحد  
 الاوسط حتى لا يحذف وتعمل الاوسط في الكبرى بحجب لا يخالف ما  
 في الضوي بوجه صحيح الحكم بانه لزوم اتحاد الحد الاوسط في الشكل  
 مراد منه مقوم من الطسعة على سائر الفز الاول والثاني وورد  
 محصور الضوي من الموصوفين مع كل في طسعة الكبرى على الاحكام  
 ومع كل في سائر الفز اربعة اخرى في طسعة الضوي مع كل في الكبرى فبان  
 آخران وكانت اربعة اخرى مصادرا في عشر فبان في الحففة لا يحتاج الى بعد

تعد هذه الفروض لان الملاءمة في الاشكال مستحيل سدده في العيوب ولا يحتاج فيها  
 الى سبب مستغنى وان حال الطسعة في حال السبب في الشكلين الاخيرين لا يوجد  
 ان لا يحلوا القياس في كلية محصورة تكون كبرى او في حصة كبرى من الاول واما ما سئل عن حيل الى  
 كسرها استغنى عن الشكلين في السان في له فربحه ولتعد عدم استغناها **فصل في**  
 المقادير على الاختلافات والمعدلات الموجهة في الشكل الاول واذا كان المقدمات  
 موجبتين بجملة واحدة بغيرها السبب والمكان مدسوق فيها القول واما المختلطات  
 ما يحوزان السبب ما بعد الكبرى في الا مواضع استسما اصدما كل في ت بالفرضه وكل في ما  
 تام في مطلق وورد في اشترط الله دوام مالوا فان صم بالهروه بدوم ت مدوم بالهروه  
 وكل في ت بالفرضه والسبب ما بعد للضفي هاهنا وهذا يصح اى ان السبب يصح ضروريه  
 الا ان الاستغناء عن بعض ما سببكر فانه اذا قيل كل في ا مادام في يصح ايضا ولا  
 سائر الهروه فبان بعد الكبرى عماد ما في الثاني في ضرورة الصانع وما كان الاستغناء  
 واما موقفه ان لو لم يصح وجهه الكبرى وليس المستغنى من بعض العناش وجهه صغير  
 بل جبا الحاتم واستدل ببعض اخر خارج عن القياس واستدل ببعض اخر مما سئل  
 ان هذا الاقوان مصادرا للهو تام للواوسط الفز في يكون الكره ضروريا للاصغر فهذا  
 الاقوان يكون الكره ضروريا للاصغر بقرن هذه السبب مقوم اخرى لصرفها هكذا  
 ان هذا الاقوان مصادرا سلا الكره ضروري للاصغر وكل مصادرا الكره ضروري للاصغر يصح  
 ضروريه في مستغنى هذا القياس يصح بوجه ضروريه في مستغنى في الحكم بالهم الا سائر نفسه  
 مقومه وهي ان الداله الضروري ضروريه في عليها مصادرا بالقوه او بالفعال لا سائر هذا  
 الحكم وسببكر ان مثل هذه الكلمات تنب سببها للبيان مقدمات القياس فيما بعد باللائم  
 الاقرب الى طسعة القياس دون الحاجة الى الاستغناء في الخالف لكونه قاعدة القياس  
 كل في ا مادام في وهو ضروري كتاب البهتان والضروري من المقدمات اما مراد لاجله  
 وقد اورد القاضى في بعض انه اذا كانت الضور ضروريه والكبرى مشروطة بالادوام  
 لكون كل في ت مادام ت لاداما انه يكون احد المقدمات كاديه وهو صحيح فانه اذا  
 كان كل في ت مادام ت لادابا يمكن بان كل واحد من المحصورات ت لا يدوم له البياضه  
 فان الحكم بالادوام الالفية عام والالف يلهم مادام ت لا سبب عنه فلا دوامه  
 عن جميع موصوفات ت لا تصدق الا بزوال ت عن جميع الموصوفات ت والضوي  
 جاكه بان كل في ت بالفرضه هذا احتمال فاجدها كاذب وهذا صحيح واستدرك

صاحبه البصار هذا فعل تام معناه ان هذا الخلط قد لا يصح لعله اخرج عموما ذكر  
الفاضل و هو انه اذ جعل اللادوام جزوا للموضوع في الكبري معيار وكل ما هو لا دايما  
وهو لا يصح العنايت لا صلافة الجذرا لا وسطه مانه لم يظفره الا صغر لانه كان ضروريا له  
والكبري حاله عليه كطرح الوجود جازيا ت ما خلاصه ان هذا الاختلاف لا يصح في موضع  
لعله التي ذكرها الفاضل وقد لا يفي في موضع اخر لعله اخرجي وكانه اخر بقسم واحد  
واقول ان كلام هذا الكتاب ان هذا التاليف لا خلافة الجهد الا وشبهه وعدم احدى الكبري  
الالا صغر لا يصح صيغه واما انه استند ان فنا سنده فان الشبهه كلانه في اصله في الضرورة  
والمخلقة المشروطة باللا دوام واما ان جعل اللادوام جزوا للموضوعها فلا يصح موجهه  
وان جزوا للموضوع لا يكون جهته المقصده بل يصح ان يكون ضروريا كقول كل ما هو لا دايما  
كاتب فهو بالضرورة حيوان ولا يكون ممكنه لعل كل ما هو لا دايما ما كان فيمكن  
ان يكون ضارحا جذا واد اترك دون هذه الجهات ففي مطلقه عامه فلا يكون بالضرورة  
ومطلقه مشروطة باللا دوام وكلام صاحب السهب من اخلافة الضرورة وهذه  
الوجوده وما استسمى كلف السببه تابعه للكبري ما اذا كانت الصوري ممكنه والكبري  
وجوده فعله السببه تابعه للصوري منسب بالخلف مع الواد صوره القيلش كل في ت  
بالامكان الخاصه كل في ت انا الوجود ان لم يصح الامكان كل في ت اصبغ بعضه وان القيلش  
اما بالضرورة بعض في ت اولش بعض في ت او قد علمت ان احد الضروريس لا يتم تسلب  
الامكان الخاص بل لها واما واما الذي اضره وجوده العدم في سار هذا التاليف بالخلف  
بعضا الممكن ان يكون الخاص هو حاله اذ اقربا الموجبه الحوسه الضروريه بضمير  
القياس وعوضا الممكن واعفا ما نام فعلى بعد صال هذا الاختلاف بعضه على ذلك  
القياس وله في هذا الاختلاف في الثالث اضره مصير العنايت كل في ت وبالضرورة بعض  
في ت او اقربا بها بالضرورة ليس بعض في ت اتي بصور العنايت على الطريقة  
السببه الثالث اما بالضرورة بعض في ت اتي التوكيب الاول وبالضرورة ليس بعض  
في ت اتي التوكيب الثاني فانها علم ان السببه في الثالث بدم الكبري جاهنا وكما علمنا  
بالوجود كل في ت اهدا حاله علم ان هذا الخلف عكس لزمه من باقوان كل في ت اضره  
الضروريس الذي هو بعض السببه الكبري القنايت اما الضروريه الحوسه التاليفه  
مع كون العنايت الوجوده في حصول القنايت منها مسبقه لعله واما الضروريه الحوسه  
الموجبه مع كون العنايت الوجوده لا خلاصه بل يحصل على الصاعدي جازيا في سار العنايت

المناخ من جعل الاقتران من باق الضروريه ليس بعض في ت وكان بالامكان كل في ت  
فعل جازي الخلف سببه اضره اضره ان التلذه الصغرى الخاضعه الوجود الكبري سببه  
ممكنه خاصه واصر واعلى هو الخلف **والذين هذا مستقيم** فان الخلف دل على  
صحة الامكان على السببه وعدم العجه الضروريس عليها وما دل على عدم صحة الوجود عليها  
والسببه اضره عليها الا خلاصه الوجودي يصح عليها الامكان الخاص ولو قال قائل ان السببه  
من هذا الاختلاف لساني بالامكان العام مانه ان لم يصح بالامكان العام كل في ت اصالة ضروريس  
بعض في ت او اقربا بصري المعد من المدكوريس لزم منه بخلاف المنفذه الثانيه ومع  
الخلف وكان حجة الامكان العام ما يصح بالامكان الخاص ولذا صرح الخاص في  
ساق الوجود من الصغرى على وجهه اعلا ساخ العجه على وجهه اضره حتى السببه لكلمه العامة  
مدل على بعضه من الضروريس بالخلف ولينافى صحتها بضرورة ملكه كلفي بعض الامكان  
الخاص ما ذكره **والجواب** ان السببه هو انا اذا قلنا كل في ت بالامكان  
الخاصي كل في ت بالوجود انا ان الحكم الممكن عليه البارح هو بل لا يصح اذ اضره بعضه  
عادا لم يظعن في ت بالفعل بعد فعله لا يتعدى الديق الديق اذ لا يصح الوجود عليه الا لفظ  
ويصح بالامكان فانه اذا فرض الممكن ما هو يكون داخله حته وسعدى اليه فلا اضره ان  
بعض بالامكان الخاص في ت اومر له انا اذا قلنا كل لسان يمكن ان يكون كتابا بالفعل  
وكل كتاب بالفعل فيقول القيل على الطرس مادام كتابا وصاحه ما لا دايما فليصح ان كل انسان  
يحرك القلم على الطرس جالا لا لا جالا او بالوجود مانه الناس يحرك القلم على الطرس اصلا  
واما كان كذا الوجود القيل كانت ممكنه وليس في شرط الامكان الوجودي بالفعل صكون  
من الناس لم يكتب اذ اطلاقه القيل يحرك القلم على الطرس الله فاذا قيل كل انسان  
بالضرورة يحرك القلم جالا لا دايما او بالوجود فكذا فانت فعلى ان هذا السار والاستثناء  
لعيته منوجهه فيما اذا كانت الصغرى ممكنه عامه والكبري في جوده او الصغرى ممكنه خاصه  
والكبري ومطلقه مستببه او الصغرى ممكنه عامه والقياس ومطلقه مستببه ايضا وحله ما يصح  
السببه الصغرى لمخقة العامه الصغرى كذا كل في ت بالاطلاق العام وكل في ت اضره  
في ت الذي هو الضروريس وعي الضروريس وكذا الكبري اذ واسبه المطلقة فان السببه لا ياصه  
للكبري بخلاف لرادوم الاكبري مادام الاضو كذا في حال الانسان مستيقظ ومطلقا وكل  
مستيقظ مادام مستيقظا مثلا هو عي تام لا يامى كل لسان مادام اقتنا ما غير باهر  
بل بالاطلاق العام غير تام وكذا اذا كانت الصغرى ممكنه عامه والكبري مشروطه مادام

او مغلقة دوامية بهذا الشأن وما لا يبلغ السعة فيه اللبوس ما اذا كانت القوتين حدييه  
 والكبرى مغلقة دوامية والمشروطة مادام في الذي لم القوتين وعنه وهذه الكبرى  
 بعد ما يحصر القوتين المغلقة الخاصة كالسائل كل السائل مستقر بالوجود او بالامكان وكل  
 منتفخ مادام منتفخا ومنتفخ الحوا بالفعلة بالانسان كل انسان مادام انسانا  
 منتفخ القوا بالنعلة وهامها لا يبلغ القوتين اعني هذا الخلق وليس كذلك  
 لان هذه المادة بل مادة اخرى وهي لزجها الكبرى وكل من ينتفخ بمجوله مادام  
 تنتفخ مع القوتين المذكورة بعينها مانه لان بالوجود ولا بالامكان الخاص كل انسان  
 حيوانا بالواجب ما يعجزها وهذا الامكان العام وان كان في بعض هذه الاخلاف  
 العام حيث لا يحل بالقوة وما ينبغي ان يسمى على ما نفعه السعة للذات كما كانت  
 القوتين حكمتها خاصة والكبرى مغلقة عامة ولكن المتماخرون ايضا انها يبلغ القوتين  
 وتساوي في اعتبارهم شرفا في هذا حاصل للباحثه لان تعلم انما سائر ان يسمى  
 ع ما فيه السعة للكبرى عشرة مواضع متجهة منها يبلغ القوتين وللمتد هذا لا يبلغ  
 القوتين والا الكبرى للقوتين مغلقة خاصة والكبرى وجودية في القوتين مغلقة عامة وتساوي  
 عامة والكبرى مغلقة عامة والكبرى مغلقة خاصة والقوتين مغلقة خاصة والكبرى  
 مغلقة وتساوي في القوتين مغلقة عامة والكبرى مشروطة بالادوام المحمل للضرورة  
 او مغلقة دوامية وهذه كلها يبلغ ما يحتمل القوتين في القوتين مغلقة خاصة والكبرى  
 مغلقة خاصة وهذه يبلغ ما يحتمل القوتين وجودية والكبرى مشروطة بالادوام المحتمل  
 القوتين في القوتين مغلقة خاصة والكبرى وجودية وهذه العلية لا يبلغ القوتين  
 الصائل بالانسان بالامكان العام **الفصل الثاني** اعلم ان كل قايين يظهر فيه  
 ان الاضواء داخل تحت الاضواء والشيء لا يعمل والشيء شرط محو في بل حده الكبرى  
 الى سائر الاضواء والشيء على كل واحد من اعداد الموضوعات ما لا يتوسط الاكبر على حده  
 هو بعينه اكل على الاضواء والشيء حده تلك التجاذب في حده جميع هذا السعي  
 يبلغ الكبرى واما اذا لم يقع الاضواء تحت الاضواء والاشياء في نفسه من يتوسط  
 بالاضواء كقولنا ذلك لان معروف لليقين فانه محمول على لا يضيء ويعدو الى اعداد  
 بوصفاته مادام ابيض فما يمكن عليه الابيضه يمكن عليه هذا والشيء ليس كل  
 ما يمكن عليه الاضواء تقويه هذا ما ليس به هاهنا بالانسان لا يقع في ما لا

شروطه بالانسان  
 البراهمة في القوتين مغلقة عامة والكبرى حده

ما لا يتوسط الاضواء تحت الاضواء ولكن الاكبر لا يتوسط على الاضواء بل  
 محتمل يكون دون ذلك اذا كانت القوتين مغلقة والكبرى مشروطة لثقل كل شيء  
 بالامكان وكل شيء آماله ووه فان بعض الناس ظن ان حده كل ما اذا كانت الكبرى  
 فيه مغلقة فما لا يجوز ان لا يتوسط الاضواء في الاضواء مغلقة على الاكبر اليه  
 فلا ياتي السعي ضرورة بل حكمتها وهذا في ما يدلي على حال ما سبق لانا اذا  
 قلنا كل شيء بالضرورة الاضواء مادام في بل وان لم يكن فانه اذا كان محو  
 الالف ما جاد الموضوعات بالانسان لا جاد الناس والبشر بالحق بها وما  
 بالحق بتبني الممكن على وجه نزول بروا ان الناس المكنة وقد قيل انها بالضرورة  
 فاذا كان كذلك فلا يكون للناس مدخل في حقوق الالف بموضوعاتها في الاعيان بل  
 في ما يبل في استندالها للذات في فاذا عرض في انه وقع في الالف والممكن بصور الالف  
 ضرورة بالانسان وان لم يكن فاذا كان كذلك فلا يكون ضرورة بالضرورة في الاعيان  
 بتبني الناس المكنة وسبب موضوعاتها في الممكن ولا يتوسط بالممكن شيء ما واجبا  
 وليف وقد قيل انه واجب دونه فليس لها ان الناس ما كان كما مدخل في حقوق  
 الالف بالجميع ويحتمل موضوعاته بل كانت موضوعه لتا فقط في مثال المواد وكل  
 انسان يمكن بالامكان الخاص ان يكون كائنا وكل شيء بالضرورة في جسم الانسان  
 بالامكان الخاص كل انسان جسم بل بالضرورة كل انسان جسم فانه اعتمده ما جعل على  
 الموضوعات ما كانت مشروطة في بعضها بالكتابة بل عدده ان استدلال بالكتابة  
 وبما كان هذا ان جسيما بالضرورة ما في قيل كون السعي ضرورة بالانسان وتقتض  
 العنايم في تبني مقدمات استندالها في كون الالف واجبا دور الناس مثلا  
 كون الناس ناتجا للهام ان سلم هذا وان هذا العنايم ان تقع في القضايا العاجب  
 فتكون تحت كون السعي ايضا واجبة القبول فانه لا يصور اضلالا الاستدلال  
 بالممكن لشيء على امره واجب له الجواب كل ضمه نرد على ما يدل عليه المذكور في  
 من القنايم المقدمات ووقع الاضواء دونها لا يحتمل الاضواء في الحصول  
 السعي وحوالها كل شيء آماله وقد ذكر انه وان لم يكن بالضرورة يكون امر  
 المعول على ذلك ملاحظ الى مقدمات اخرى واما انه لا يستدل بالممكن على  
 العاجب معا شرفا للذات فيمكن للشيء وبم تعرف امره واجب دائم وهو  
 كونها حق القير ثم هب ان هذا العاليف لا يبلغ لشيء ذلك على المنطق بل

على الشك في ما ان سمي هذا التاليف لئلا يكون لا غير صلب ان ضابط الاستدلال  
عن كون الشيء بالوجه للكبرى واصدوه ان الاصغر لا يكون داخل في العبار تحت الوط  
ولم يسمي الاوسط ان الاكبر غير موقوف عليه او انه كان داخل فيه بشرط  
لا يسمي الى ذات الاصغر جهة الكبرى ولا يسمي الاوسط معها فان التسمية لا يبر  
وان ما يغير بانه للكبرى واما الاستدلال الاول في ان يكون مع الضرورية الكبرى  
مشروطة بما دامت فعدا كل ما يوجه الاستدلال فيه واعلم ان الكبرى  
اذا كانت مطلقة عامدة الضمير ممكنة خاصة من حكم ما عدت ان التسمية تتبع الكبرى  
ولا تتبع الضمير ايضا كما ذكر في مادة الضرورية فلا ياتي بالنتيجة ممكنة خاصة كمثل  
ما سبق في هذا الكبرى ضرورة مع الممكنة فانك تقول كل انسان ممكن ان يكون متنفسا  
بالفعل وكل من يمشي بالفعل بالضرورة جيلان له ما يكل كل انسان يمشي بالضرورة  
بل هما محتملان في مثال شيق في مادة قولنا كل ابيض ذئب ولا يفرق للذئب ان  
يكني بالاجب ما يشبهه هو الامكان العام فماذا تغير الامكان العام والصعوك  
ممكنة خاصة واذا كان مكانا الامكان العام اما لا ولا يسمي هو في التسمية هذا  
ما يتعلق بالكل الاول واما الشكل الثاني وقد سبق انه لا يسمي في المحققين  
اعني بالاطلاق الذي هو عام عليه ما يبري فتوجب الشك وشيعة ولا يمكن  
ولا الوجود يمان بل لا بد وان يكون فيه مقدمتان لاحد في قلب كلامه الى الوجود  
وان كان محور قلب اجدهما الى الاحجاب تحت صد ذكر في التسمية ان التسمية بانه  
للتشابه واستدراك بعض علماء فلاسفة هذا زمان فيه بولاه في هو ان غير  
محمود فان الضمير اذا كانت معلقة عامه اي بالاطلاق المتأخرين كما تقول كل  
والكبرى مشروطة بما دامت كل قول لا شيء في آيات ما دام آمان التسمية ما يخلقه  
لا شيء في آيات وقد سبق ذكر ان هذا اذا علمت فكل من يمشي وقد عرفت  
ان التسمية في هذا التاليف ما يسمي الضمير ثم ان اجبحت الى المبدأ فيقول كل  
انسان مستيقظ ما خلاصه العام ولا شيء في العام ما دام ما يمشي مستيقظ ولا ياتي  
لا شيء في الانسان ما دام لا يمشي انسانا وان اشد شرا في المحول ايضا فيقال  
انه جزو الاكبر فيصعب بعد لا يمشي ايضا فانه يمشي في الانسان ما دام ما يمشي  
وهو عو ضمه في محقق فيه اي في بيان ما في المحلطات ما ذكره الشيخ المبرور في نقد  
ما شجره وهو انه اذا كانت المعدمان موحدين في شئ لا يطرأ احباب

احباب اجدهما تحت الاخرى ولا التسلسل تحت التلبي ولا يصح عوارجهما بالضرورة  
والامكان الخاص والمرور والاطلاق الوجودي سواء كانت المقدمات  
موصولة الى ما ليس او متصلين في التسمية فان التسمية ضرورة التلبي وتجنس  
لن يسمي هذا الحلف معمول وهو قوله العبار كل في آيات اول شيء في آيات المفردة  
وكل آيات اول شيء في آيات ما لا يمكن ان يخاص انه ان يمشي بالضرورة لا شيء في آيات  
ما لا يمكن العام بعض آيات او تفيد الى الكبرى وهي كل آيات ما لا يمكن ان يخاص اول شيء  
من آيات صلب في الاول على ما عرفت بعض آيات ما لا يمكن ان يخاص وقد قلنا كل في آيات  
بالضرورة واذا كانت الكبرى ضرورة فصدق معه محال واذا كانت الكبرى  
ضرورة والتسمية ممكنة بالامكان الخاص والوجود ايضا لكن في قولنا وهو العبار  
كل في آيات ما لا يمكن ان يخاص وكل آيات المفردة اول شيء في آيات بالضرورة انه  
لم يمشي بالضرورة لا شيء في آيات بعضه وهو بعض آيات الاطلاق العام وفيه الى  
الكبرى بالضرورة وان كانت موصولة في الشكل الاول بالضرورة بعض آيات  
كانت مشابهة بالضرورة لا شيء بعض آيات وهو انما لا يمكن ان يخاص وكل في آيات  
او قلنا في الضمير وهي تشابه والعيان في التلبي لا شيء في آيات الوجود  
او الامكان ولا يصدق موهدين ضرورة الاحباب ولا ضرورة التلبي واما  
اذا كانت الضمير ضرورية والكبرى وجودية كقولنا كل في آيات بالضرورة اول شيء  
في آيات كذا او كل آيات بالوجود والتسمية ضرورة التلبي الا انه لا يمكن  
بما ذكره الحلف على وجهه على الاول فان يسمي التسمية بالامكان العام بعض آيات  
فاذا قرأه بالضمير الوجودية وقد سبق ان التسمية هاهنا الضمير الممكنة في  
الشكل الاول ما يمشي بالامكان العام بعض آيات ولا يمشي قولنا بالضرورة كل في آيات  
ت الا ان يكون في هذا التاليف الضمير ضرورة تشابه صافي هذا السار بعينه  
وما خصها الموصولة للممكنة المحذورة التي هي بعض التسمية فيصعب الحلف صعب  
هذه التسمية بالضرورة والتشابه فاما اذا كانت الضمير موصولة فلا الا ان يقرن  
بعض التسمية وهو بالامكان بعض آيات الضمير الضرورية وكل في آيات مشابهة  
من الثالث والكبرى ضرورة يسمي التسمية على ما هي بانه الكبرى الضرورية صافي  
الوجود الا انه ينسب للثالث ولانفس الاول كما لو في وتعلم ان  
بعض التسمية الممكنة العام اذا قرأه بالكبرى وهو كل آيات بالوجود اول شيء

من آت كان لثالث بعض الممكن موجودا مطلقا بعض آت او بالوجود  
كل آت اولاش آت محمد بلوغ الكبري لدخول الاضطر في الاكثر مساوي  
الشيء بالوجود كل آت او بالوجود لا شيء آت وذا من قبل بالضرورة  
كل آت هذا محال وهذا محال اما بلوغ في فرض الممكن موجودا ولا  
صورة العاش جمع للرب المعتمد التي هي بعض الشيء مصدق الشيء وقد  
ذكرها في اجمال وهو انه اذا كان كل آت او بعض بالضرورة والامكان كل آت  
علم بلوغ في آت او بعضا ومساويان اذ لو دخل احداهما تحت الاخر لعدت  
اليه جهة بلوغ في آت آت عليه محذورا وقد قيل انه ضروري  
ولو دخل احد آت كان آت عليه ضروريا وقد قيل انه محال هذا محال  
والاخر بالمفصل مع ان هذا كاف للترجيبة الذي واد اعلم هذه القاعدة ما علم  
انه اذا كانت محال بلوغ في احداهما تحت الاخر عندنا مع ان اللغويين هما اذا اختلف  
قصاصا لا مدخل احداهما تحت الاخر فانه محال في هذا عندنا خلاف الكسفة  
كالضرورة والامكان العام او الامساح والامكان العام اذ كل واحد منهما لا يتحقق مع  
الامكان على كسفة واصرة اما الامساح معه معالي الاحاب ولما بالضرورة معه  
فعل التلب وكذا الاطلاق العام فانه نعم اطر الضرورية في كسفة واجدة  
ومضاد الثاني لا كالمطلقة العامة والوجودية بانها تصدق على اعقاب الوجودية  
وتشبهها ولا كالمكان العام مع الامكان الخاص والوجودية فانه يقع على طرفيها  
ايضا فاذا كان مثل الاول وجيل كل آت بالضرورة والامكان العام والاطلاق  
العام الاثر آت اذ كالتب الضرورية شالبه وهو موصلان على التبعين  
مساويان اذ لو دخل احد احد في الاخر كان الاو شرطه عليه كما على  
الاخر وهو محال فالضرورة السالمة بمعنى في صبح هذا الاحال  
ان يقال كلما اثبت على احد المحل من فالصور على الثاني اما باعتبار جهة  
واصده او في جميع الجهات ما في منه شيء ضرورة التلب واما فلما ان  
شروطه التلطف الثاني ان يحصل في الاحاب والتلب المعديان او ما  
من جهة ما اذا التبا على معدده الضرورية على الاخرى الامكان فعد احلها  
ما احاب الجهات وصالا اختلاف الجهات كما خلاف الاحاب والتلب  
المحتمل واما الشكل الثالث فان الشيء منه بلوغ الكبري ايضا ولكن على

على ما صيد الشكل الاول اما اوجه بعكس ضمناه فان الكبري ما بعد ما حله  
عند الرجوع الى الاول صلحها الشيء فلهذا انه لا بدعه الشيء من الشكل الاول  
واما ما لم يرجع الى الشكل الاول بعكس الضمير بل على الكبري كما في الفرب الرابع منه  
فمخ في النبوة بلوغ الصوي لانها صابرة كبري الاول صلحها الشيء وما علم  
انا اذا حلت الصوي كبري وغيرها من العاش بلوغ كل في الخريفين غير  
ممكنه محال الى العكس الثاني والعكس في الموجبات لا يحل لجمع الجهات  
للمشيء بل في الضرورية بعكس اعم والضرورة والممكنة الخاصة اعم والممكنة  
الخاصة فان قيل التتم فتم ان الممكنة العامة بعكس ممكنة عامة وكذا  
المطلقة العامة يجوز ان يعكس مطلقه عامة فاذا كانت ضرورية وجعلت كبري  
وانتنتج بعكس الشيء صلحها الشيء محال فانه ليس في جميع البيانات  
الضرورية ممكنة عامة والكلام والكلام في الاطلاق والكلمة وقد ادعى المدعي  
ان في جميعها مع الصوي الصابرة كبري محال ان الشيء في الكبري صلحها  
وهو يكون الصوي ضرورة ووجوده وممكنه خاصة في العكس الثاني لا بدع الحمد  
ويحتمل ايضا هاهنا لا يوجد له او نحو العكس لانه ليس الشيء ما بعد للكبري  
ولكن ليس صرح في الاحتمال ان الشيء ما بعد للكبري بالافاض فانه اذا  
فرض البعض في آت الذي هو آت او ليس آت تضار كل آت او لا شيء في  
آت في مكان كبري القياس في الاخر صابرة كبري صلحها الشيء حيث  
بلوغ الكبري في الشكل الاول وجهه نفسه جهة الكبري اعني جهة كل آت  
او لا شيء في آت وان كانت الشيء آت ما بعد للضرورية الممكنة العامة ايضا فاذا  
جانبا لا يتعارض اثنان منها الا ساقيها ولا يقع خلف فصح في جميع المواضع  
التي يندفع منه الكبري الشيء في الاول في الثالث ايضا صلحها مع مواضع  
الاستعداد اما الذي استعدوا في الاول ما اذا كانت الصوي ضرورة والكبري  
فادلت على الثالث اذا وقع الثالث في العام عكس الضرورية طاب ممكنة  
عامة صابرة في الاول على ما ذكر في مواضع الاستعداد الشيء ما بعد  
لصوي الاول في الحمد وهو بالامكان العام ولا يكون ما بعد لصوي الثالث  
الضرورة ولا كغيره في قول في اثبت هذا الاستعداد في الاول اعني في  
الضرورة مع الكبري في الشروط بادام آت محال في الثالث انه صلح



ما هنا للصغرى وبتبعه الاول ولانها اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة  
 والكبرى وجودية فان الممكنة الخاصة معكش ممكنة عامه وبتبعها في الشك  
 الاول الممكن لما سبق صافي غير ما بعد لصغر كالتالي وكبراه ما اذا امتحنت  
 اختلف على الجهات طرأ ما في امر عام لا يمكن الدام صلب انه للثب في  
 كل موضع نسخ السجى من الاول للصغرى مع السجى في الدال لصغره ايضا  
 وما سبى ما كلف فانه يروح الى الشكل الثالث ايضا ما لسان الذي ذكرناه  
 وكان حاله حال عمه وحسب له لربما حيث سبب السجى للكبرى القياس  
 في الاول بلدها في الثالث فيما سبب الصغرى في الاول بعد بلدها الضأ  
 في الثالث وبعدها من الدال عمه ما بعد للكبرى وللصغرى في الجهة فيما ذكرنا  
 ما سبب الكبرى في الاول في المخلطات في الثالث وبعدها الصغرى وعلمها  
 بلده الصغرى والكبرى في **فصل** واعلم انما هو الفاضل لمقدم المشايين  
 في المخلطات في اذ نعيم اوجه منها اذ المكن المخلط عند التقلب عما تكافوا  
 في المخلطات في صغرى ممكنة وكبرى مكلفه انه ان لم يكن لم يكون كل في  
 الخاص في صغرى بالمروره ليس بعرض في نفسه وبعدها في الصغرى عليه وبتبع  
 عليه اختلف هو فاضل ما انه قد يكون بالمروره ليس في الدال في بعض  
 المواضع انه ان لم يكن لم يكون المخلط في المروره يكون وهو ضل في المخلط  
 انه قد يصح بالمروره لا يكون وفيها انهم باحدون للمخلط تقيصا وجسما  
 كما سبب في المخلط في الدال ما كلف المسبب على نفس المخلطه مخلطه  
 بعد ان شمل كثر منها انها سبب في الايجاب الى التلب منها اذ في الدال المخلط  
 متعكسه كما عكسوا كبرى الثاني المخلطه الثالثه وقد عرفت انها لا سبب  
 ومنها انهم لم العكس حفظ الجهات كما حلوا ان السجى في الرابع الثالث  
 سبب الصغرى لانها صغرى في الاول كما سبق وهذا الوجه الاذ نعيم مدارات  
 سبب في المخلطات اذا اعتبرت وصرت كما ظنا **فصل**  
 في الدال في المخلط ان يقول في الشكل الثاني ليس باثنا لانه اذ كثر في ولا سبب  
 آت لا نلزم منه شي عنده اضلا ولو نتج لانه لنتج على الخلافة بل في خصوصيه  
 الماده وليس هذا كالسطين الاخرين الساكنين في جميع المواد للجهات والتأخرى  
 في المخلطين والمكسرين فهذا المالم سبب في كثير من المواد وعلى كثر الجهات وليس

مثل اننا نأخذ ولا نؤخذ الى سبب الا انه سبب في المطالب السالبيه المتفاحا  
 كسب ما عده مقربا اذا كان باثنا على الجهات يجب له يوجد حسب الجهات  
 والمخلطات لا حسب الجهات والسلب المحب لهذا خاصة في كثر في  
 من المخلطات وذوات الجهات على ما ذكرنا من قبل خلاف الشك  
 الاخر من مائنا لا يعلف بالجهات اضربها ولا اضل سا حها ومن المخلطات  
 لا يظن يتوالف بالجهات بل للشك في الموضوعه بالجهده فاضل من او اذ  
 مكان المقدمه التثاليه الضروره للثب بالضروره في المخلطات ومن السجى الاصحرا  
 به ايضا ليس بالضروره **فصل** في معارجيات على الاصل اساس الشرطيه  
 واما الاصل اساس الشرطيه فيض منها البعده عن الطبيع وبتبعها  
 استحصه للملاحون اجالاتم لعقده ما ذكر في الحق منه والمخلص ما مالوا به قد  
 يكون اقتران في شرطيه متصلين او منفصلين في شرطيه متصله ومعصل  
 او منفصله وجليه او منفصله وجليه والشك في المقدم او هكذا في الدال  
 ما اذا كان الدال في متصلين فيكون وقوع الشركه على شق الجليات وهي  
 في جز ونام او ما في الثاني الصغرى ومقدم الكبرى وهو الاول او في الثاني وهو الثاني  
 او مقدمه وهو الثالث والرابع حاله كما سبق في الجليات وشرطيه كل شكل  
 كما سبق في كل ما اعلم في موضوعه او مجموعا ههنا مقدم او في ههنا ولا ينتج  
 هناك لا يبع ههنا وهو المنفصلين لا يقع الا في جز ونام وفي غير التام قد يقع  
 الا في جز ونام او تال والقريب في الطبيع لم يكون على هيئة الشكل الاول  
 والشرطيه فيه احاط الصغرى كطيه او جزويه وكليه كانت الكبرى لانه كانت مثاله  
 اما ان يكون هذا العدد فردا او زوجا وكذا في جز ونام او زوج الفرد او زوج  
 الزوج والفرد صفا سبب ان هذا العدد اما فرد او زوج الزوج الفرد او زوج  
 الزوج او التال في كان كايب الشركه في المقدم فحفظت في التال في التال في جز ونام  
 بلده مقدم القياس وكليه لانه كايب الشركه صوان وكما كان في جز ونام سبب  
 خارج فهو فرد صلي انه كايب الشركه كايب الشركه كايب الشركه كايب الشركه  
 الطبيع واما اذا كانت الشركه في المتصله والجليه فاما ان يكون كايب الشركه  
 او كبرى في سبب من هذا الاقتران مقدمه مقدم المتصله والها سبب في  
 الدال وكليه والشك في الاول ما يكون الحد الاول شرطيه في الدال في موضوعه الجليه  
 والشرايطه على ما سبق في الجليات وان كانت المتصله ساليه فشرطه لكون

محو كاي

التالي مثالاً حتى يكون في كل الموجب والامتناع مع وجود ان يكون الشرط كلياً  
 والثاني جرحاً او كلاً ما جرحاً محصلاً على ما ذكره عشر فربما اربعه المنفصله كلياً  
 موجبه وبالجملة امكليه موجبه او ثابته او اخرى معها واذا رتب المنفصله حوسه  
 موجبه وبالجملة مع الجمله مع الاحوال الاربعة وانها المنفصله ثابته والثاني مثال  
 على سقوط التثنيه التي ذكرناها فمصر على ضربين احدهما والاحزاب الاصل  
 والثاني من السلب مثال الاول كلما كان وقت مة وكله في احد كليهما كان  
 وقت مة او من السلب كقولنا ليس البتة اذا كان وقت مة فلا شيء مة وكله  
 في احد كليهما ليس البتة اذا كان وقت مة فلا شيء مة او لم يعد الثاني هكذا والشكل  
 الثاني شرطه في ما جرحه ان المنفصله موجبه معلوم في الجمليات وان كانت ثابته  
 وان رتبها في الجمله في الكيف حتى يكون احدها موجبه والاخر ثابته او شرطه في  
 سقوط مثال العرب الاول كلما كان وقت مة فلا شيء مة او من السلب كلما كان وقت  
 فلا شيء مة اعلى هذا القياس والشكل الثالث ان كانت المنفصله موجبه محال معاً  
 ذكر في الجمليات وان كانت ثابته فالثاني ثابته وفرضه بصاعف ولا ينفذ الجميع  
 لان لا ينفذ في الغريب الاول كلما كان وقت مة وكله في احد كليهما في بعض  
 آ واما ان كانت الجمله في الضموني محصلاً في المثال فلهذا ما ذكرناه في ذكرها في الشكل  
 الاول كلما كان وقت مة وكله في احد كليهما ان كان وقت مة وكله في احد كليهما  
 وكلها كان وقت مة فلا شيء مة او من السلب على ما عرفت ولذا الثالث واما اذا كان  
 الاضربان بين منفصله وجمله واحده فان كانت الجمله ضمني معلقين يكون موجب  
 محصلاً في موضوع الانفصال كقوله في الشكل الاول مثاله كل وقت مة واما كل وقت مة  
 آ واما في كل وقت مة آ واما آ وان كانت الجمله لغير ما ان يكون قضيه واحده  
 او مصابا والثاني اما ان يكون محمول القضايا واجزأاً اما ان كانت الجمله واحده  
 والثاني منفصله مانعة للخلود دون الجرح اللهم الا ان يكون محمول الجمله في موضوعها  
 الذي هو جزو الانفصال واجزاء هذه السبع هي اجزاء المنفصله التي هي في بعض العناين  
 ولكن محمول موضوع الجمله التي ما جزوا الانفصال جزوا مجموعها وان كانت الجمليات  
 كثيرة مشتركة في محمول واحد فهو الاضربان في التمام وعلى غيرها الشكل الاول يكون  
 المنفصله موجبه والجمله كلياً كما ذكرنا في المثال الثاني في كل وقت مة او ثابته  
 او جرحاً وكله في وقت مة وكله في وقت مة وكله في وقت مة في جميع  
 اجزاء حوسه ما ذكره في جميع الجمليات التي هي في موضوعها اجزاء الانفصال والاخر  
 موضوع المنفصله وان كانت الجمليات كغيره مشترك في محمول واحد والشرايط

فالسرايط على ما سبقته عن ان السبع منفصله مانعة للخلود دون الجرح الا على تقدير  
 في الجمليات لموضوعاتها موضوعها موضوع الانفصال ومجملها جمليات  
 الجمليات مثاله كل عدد اما زوج واما فرد وكله في وقت مة وكله في وقت مة  
 غير منقسم بمقسما وليس ذلك على ما ان منقسم للمساوي وهو يفسر تقسماً بين الاضربان  
 من المنفصله والمنفصله ان كان في جزو تام والمنفصله ضمني وكما ان المنفصله في وقت مة  
 اجزاء المنفصله ويصح له لوضوح صحتها منفصله وبنفسه لعلها كلما كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجوداً واما ان يكون الليل موجوداً فيقول  
 يقال كلما كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً ويصح ان يوجد منفصله معاً  
 اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجوداً وان كانت المنفصله  
 ثابته لا ياتي السبع الا منفصله مانعة وان كانت اشتركتها جزو غير تام  
 صمدى يكون محمول في المنفصله موضوعها في اجزاء الانفصال في الشكل الاول  
 والثاني يوجب سبعة من منفصله منفصله الثاني يفهمها ذلك المقدم بعينه  
 والثالث السبع ما في ذلك الثاني مع الانفصال مثاله ان كان هذا الشرطاً فهو  
 ذو عدد وكله في عدد وهو اما زوج واما فرد وكله شرطه مشترك في شرطتين  
 مهمات علم يصح ليعرض منفصلها متصله وبذلك علم على نحو ما كانت بعنوان  
 الجمله نحو الشرطية وتسمى الجمله في المنفصله البسيطه كقوله المنفصله البسيطه  
 التي متصلها في مدقق الشرطه في جزو الثاني معدول ان كان كلما كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود وكله كانت الشمس طالعه فالليل موجود ويعرض بها وكلها كان  
 الليل موجوداً ما لكواكب ظلمه سبعة ان كان كلما كانت الشمس طالعه فالنهار  
 موجود وكلها كانت الشمس طالعه فالليل موجود والشرطه واقفه في المنفصله البسيطه  
 والمربط في جزو الثاني **في الجمليات** و**في الجمليات** والحق يقيناً ان لا يكون المنفصله  
 من شرطه جزو لا لزوم في صمدى المنفصله حقيقه ولا غير حقيقه من شرطه  
 قولاً في زمان يكون هذا العدد وجها واما ان يكون فرداً او كل زوج اما زوج الزوج  
 الزوج الفرد او زوج الزوج والفرد جميعاً في المنفصله حقيقه لعلها في هذا العدد  
 اما فرد او زوج الزوج او الفرد او جميعاً فان هذه الاقسام لا يمتنع  
 ولا يخلو منها العدد ولذا كل منفصله نفع في اجزاءها انصافاً حقيقياً  
 لا سمدى في باقي الاجزاء كقولنا كل جرح اما ثابته او مشترك وكله في وقت مة

قسرا او طبقا وازاده ومن الثالث من المنفصلين كحتمس من الماخض لانفصال  
 الداخ مجزوه بل محمول على الحزب الآخر محتمل ان يتصله عن حقيقته كما نقول  
 كل انسان اما شاعر او متهلج وهذه حقيقته وكل متهلج اما ذو نفس واما غير  
 ذي نفس وهذه اخرى مما ينسب للانسان اما شاعر واما ذو نفس واما غير ذي نفس  
 وكقولك كل عدو اما زوجه واما فزوه وكل زوج اما في عدو كعاد او العشران او المليات  
 او الالوف ما في هذه الحتمس من غير حقيقته وهي على ما افترق واما في  
 عقد الاضداد او لادام الانسان القديم فادامته اليقينه تارة حقيقته وسائر غيرها  
 سلب لانفصال الغير الحتمس وان غير حقيقته وينبغي سلب الالصال الحقيقه  
 فلا لزوم لسلب ولا احباب فلا محله وقد قلنا ان الانفصال واداء الانفصال  
 على الحتمس وعلى حقيقته شيئا ما نفرد الخلو صفة العدم العباد اما اشتراك  
 الاكثري او الحزب وكذا يتحقق انه لا يتصور ان يكون التواطع على السحار كحتمسها الا  
 اشتراك الاكثري او ثلثه لفظي وهو غير صحيح فاذا لا لزوم لسلب شيئا واحدا  
 من الاسس الاكثري يجمع بينها كجور او اشتراك فلا يلزم وهكذا النزاع بين  
 جمليات صمدية على ما سبق وكوزن الجمليات كبرى لها الواضد ومع  
 كثر منها وقد يتحقق في مجال المشاورة ما في السلب حقيقته وفي غيرها في غير حقيقته  
 بل ما نفرد الخلو وثبت لم ما بعد الخلو سميت منفصلة فلكلها محمول او اشتراك  
 وازال لزوم الاحباب ولا سلب مطلقا واما الاشتراك محمول غير تام كما ذكر في  
 الثالث من منفصلة صور ومنفصلة كبرى على ما نفرد الخلو في حزم غير تام بل صفة فان  
 الحزب والغير التام لا يصلح له كون شيئا او متحركه ان كان العارض منفصلة ومنفصلة  
 والمنفصلة صفة والسر كجور غير تام فلكلها محمول لان هذا الانسان كونه  
 فهو غير بصير وكل بصير اما ان يرى الشيء الواحد او ادره اكثر واحد واحد  
 ان كان هذا الانسان الله فهو لما ان يرى الشيء الواحد او ادره اكثر واحد واحد  
 وهذا كما نراه غير صحيح وفي بعض المواضع ما في منفصلة حقيقته مما قد يرمى  
 بعضها عن حقيقته وقد يتحقق انه لا يحتملها الا محمول او اشتراك خلافا في السلب  
 اذا جوز هذا في جمليات ايضا في بعض المواضع بل هو والاشهر ان وجود  
 غير تام كقول الانسان صواب ما يت وكل ما يت ما في الفضا والاشهر ان وجود  
 ما في الفضا في كل جزوا ان يجمع في الجمليات سر كجور غير تام ولم ما يتشوا  
 الثالث من الجمليات التي هي ولما شرط صاحب المنطق نشانه بعبارة

الحزب الاوسط من المقدمين ونقول الحزب الاوسط بالكلية جعله قانونا لكل حتى  
 لا يقع غلط في موضع ما يتسلسل فاعبار هذه العكس ان اخلاص الشرط فاذا  
 صح هذا الباب تسهل على اهل الناس مرتبه في هذه العلوم لكن يرد في كل  
 باب امور او حصصه ببعض الامور اذ اعني في توصيه الامور فانها في كل  
 كلها تصرفات فاستدرك ان المنطق الذي واما سمع فيها ابجاث لا يحل  
 بالسها ومن يرد منه شيئا يحل يرد امور بل يجمع في العلوم الاخرى  
 نفعنا ظاهر الا نادر استغنى عنه فمن هذه الترتيب ما لا يستعمل في العلوم  
 ومع هذا فيه تحليل شرطي عام النفع وشرح عند وكل وضع لافترق  
 عدم النفع او اذره من الاجلال بما هو معر بعد وضع وضع فاشد  
 ما كثر هذه التاليفات وصفها وضع فاشد ونحوه اللذ وشوس على المشتطير  
 بلا فائدة ولو لم يكن الحكم الا البحث عما حذر في هذه الاوراق التي بدوا لوتها كانت  
 البطولات منها فائدة ولكن الامر اعجز منه ووراء الاقوال في حزم  
 عجزها شغلها فضلا والمتقدين وصفها المتأخرين ما شغلها في كل  
 من حزمه في حزمه الوصول الى الحكمه ان ما عد من ترتيب الشرطية مع الحكمه  
 وزيد في فروعها مسلح الشرطية سوابب صغريات لو كانتها ايضا شوا  
 لقولك ليس كانه كانت الشمس طالعة فالنهار ليس موجود وهذه نعتها موحدا  
 وجملة القول كانه كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان سلب السلب  
 احباب هذه بعينها كيب الموصيات لا در كيب سوابب والضرر موجه  
 في الظل فثامه اضرب ساقه له حاصلها غير التحويل ولوراي العلماء  
 المتقدمين منه فائدة لكثيره اضرب الاشكال في الجمليات العرفه باعتبار  
 سلب السلب وراكبها الكثرة فزادت اضرب لا يخصص ثم لعبار ان نقول  
 صدق ان در كيب الشرطية المنفصله مع الحكمه لانا ان يكون محب مع الشركة  
 عليها في حزمه تام للمفصلة في حزمه منفصله امي ادر جزويها او حزمه تام لا يجد  
 جزويها والاول للصوره فان الحزب والنام للمفصلة ما هي منفصلة لا يصير جزوا  
 واحدا بل هو بطل هو بطله وعند العمله في كيب الحكمه مع الشرطية من  
 حيث هي شرطية اما ان يحزب ان لو بد حزمه تام للمفصلة اعني ادر جزويها يصير  
 ادر جزوي الحكمه واذالم يكن هكذا حاله لانه اما هو الذات من التاليف والجملية

او بين المقدم والجزء واذ كان بين اجدها والحلله وانما سمي بالالف بالذات النسخ  
من حدس وانما يكون احد من المصلح خبرا عند التجليد وكل من تركه مثل هذا  
القياس بحلله حسه الحله عن حده المنفصله وتوحيدها مع حلله وسيدع  
بوله المصنف مع مقدم المنفصله اذا كانت الكبرى حليله لان دخل الاصل تحت الاكبر  
كان مشروطا به وعلى هذا غيره فالعروضه بعينها هي بالذات فزوب الاشكال والمعدنه  
الشروط على الالف نظر له في عدد الفزوب وتضعيفها واصلاح الامور والشروطيات  
ما هي المنفصله عن الفزوب وبعده ما هي المنفصله والحليله والحليله من الكبرى وما هي حليله  
صغرى ومنفصله من الكبرى والاشياء التام دون تعيينه فزوب ما واره مختار  
والكثرة بعد الشكل الرابع المحذور البعيد عنه الطبع لعاسته مع عقاده  
من جهات اخرى في **فصل** في العبارات الاستدلالية والاستدلالية  
ذوق او وضوح او اجراء الشرطيه ليلزم منه وضوح او رفع الباطن من التجزؤ وهذا هو  
المشهور وعنه رده والعمال بين الوضوح والرفع كما ذكر في هذا  
التعريف ليس مستثنى بل يجب ان يذكر فيه ما يعنى المشي جها وواجب ذلك  
على صحتها في مثلها يقول الاستدلال هو ايراد حوام للشرطيه حكمه بصدق على  
وجه يلزم منه وهو المقدمه الشرطيه لذات هذا الالف حكمه بالصدق في  
الواجب والاخر او منى ما بين الالف من له ان يصح على الحكم ويحذر منه المصدق  
وتعريف هذه العبارة ما سمي له ان اذا اجراء اجزاء التامة  
للشرطيه معدمه مستقلة مولفها يلزم عنها عند التسليم تصديق ما هي  
الواجب والاجزاء المعديه والمستثناه هي التي اوردت عن الشرطيه للزوم  
ما يلزم وما يحلله محذور بلون الاستدلال وهي الشرطيات المركبه والحليله  
وشرطيه وحليله وهي الشرطيات المركبه والشرطيه بترك القياس في  
الشرطيه المركبه وشرطيه ما وكله ما يترك منه في المصلحات مدعوه  
انه مستثنى فيها عن المقدم لعين الالف وليس الالف لبعض المقدم ولا  
مستثنى بعض المقدم لبعض الالف ولا عن الالف لعين المقدم كقولنا ان  
لكون الالف اعم والمقدم كقولنا ان كانت الفه هي جاضله فالها موجود  
ولزم من وضع الاضض وصدق وضع الحميم وصدق ولا يلزم من وضع الاحمد  
وصدق وضع الاضض وصدق وضع الاعم وكلمه وضع الاضض

الاضض وصدق ولا يعلل ايضا وما يقال ان في محل المسأله بسند على الطوبى  
الاربعه ان فعل ذلك فاستثنى عن الالف او بعض المقدم فلا يكون العاين فاجابة  
بل بخصوص المادة وحدها كان الالف اعم فاذا في فيه التعليل في وزان محل مقدم  
والمقدم للمدح فيه التسلب ما ليا لان يقبض اخض ونقص الاضض اعم كما جعل  
بالتمثال المذكور فيقول ان لم يكن الفاه موجودا فلا يكون الحكمين جاضله والالف  
تفعل بالموضوع والجمهور ولكن بعض الناس يفسرون لكونه ممكنه ان يرتبط بين جزئها  
بالامكان كما يقول يمكن ان يكون زيد في السوق يكون في الجاه وهو غير صحيح فان الربط  
من الجاه مع المتصل محذور لكونه بالزوم فاذا كان بالامكان فلا ارتباط ولا اتصال  
ثم اذا كان بالامكان جهه لا يكون جزءا للمقدم ولا الالف فلا يفرق في الاستدلال ما كان  
الجهات لا يعلل مع الجاه الا في الشرطيات كذا في الاستدلال والاشياء  
بالحد الا في الشرطيات على وجهه التي كان في المقدمه محذوفه الربط وادخلت الحمله  
لا تفرق الاستدلال بوجهه فلا يمكن ان يقال لكونه في السوق فهو قائم ولكنه ليس بتمام ظاهري  
في السوق الا ان جعل الحمله حذو الالف كما يقال ان كان زيد في السوق يمكن ان  
يكون ما كما جعل بعض الاستدلال على الحروف المذكوره وسماها بالجزء المنفصله لكونه حذو  
وشرطيه الاستدلالات فانه اذا كان لها كان الاتصال امر الجاه من حاله ما لا ادعاء  
ومحذوف الحمله عند الاستدلال الاستدلال ما انها ليست حذو للمقدم والالف لا يلزم  
والاستدلال وسيله في اذ قد بعض المقدم عن الالف في وقتها الا ان الجاه الوجود  
حذو الالف والمقدم وسيله في الاستدلال على ما سبق في الامكان واما الجاهات فانها  
لا يعلل جهه الاستدلال فانك اذا قلت قد يكون اذا كانت الشرطيه الجاهه والتساوي في ولا  
تلك لكونه لكون الشرطيه الجاهه والتساوي في ولا يعلل جهه في الشرطيه الجاهه  
وهي استدلالات الاعم من الالف في حاله العصور الجاهه في الشرطيه الجاهه والتساوي في  
واما المصطلح في الاستدلال فينبغي ان يعلل على خلاف حال المنفصله اذ كان لا يلزم فيها الوضع  
وهو الوضع والرفع من غير الرفع والمنفصله فيها الرفع والوضع وضع وهو الرفع  
وضع بل الوضع وهذا الرفع والرفع فيها الوضع والمصطلح لخصه ان كانت ذات  
حرفين فيستثنى فيها عن الالف لكونه ليس الالف ان كان المطلوب التعريف او وضع اجدها  
لغير الاخر ان كان المطلوب غير ذلك الحذف والاستدلال سائر محذور استثنى  
عن المطلوب ويكون الرفع المطلوب وان كانت المنفصله ذات اجزاء فيستثنى

المصطلح

على لفظها حسب تسهي ذلك ليس نقيض الوجودي ويذكر امامنا اننا او سلبنا للانفصال او  
سلبنا بعض اوصافها حسب ذلك فيصح مفصلة في الثاني ولا معنى في ذلك اجدتها  
وان كانت المفصلة كما يتولون غير مضمونه فانهم لم يحسم تسهي فيها العمى لبعض  
ولا سلبنا فيها النقيض للعمى وانهم اكلوا تسهي فيها المفصلة للعمى والمحرقات  
كما يتولون لا يكون هذا المحل استور ومما ابيض وهذا ما اخذوه في المشهور محرم من مانعة الحلو  
فوك كما يتولون اما ان لا يكون هذا المحل استور واما ان لا يكون بعض وحلوه بها محرم  
احسن كما يتولون لا يكون هذا المحل استور ولا يكون ابيض بالمعاقفة ما محرم من مانعة الحلو  
استثناها كما استثناها والموافق في حرمه كما استور تسهي فيها عبي الخائف من الكفة  
لا مانع عن الموافقة وبعض المواضع لبعض الخائف في الحق ان هذه اعني قوله لا يكون  
هذا المحل استور وهو ليس ان كان محروما ومعصلم مانعة لجميع فقط لانها مشهورة بمنع  
الجميع بلزوم من غير الجميع قطعانه اذا اخذ اداة الانفصال في تسليم الحلو بصورتها  
للحلو مع ذلك اذا اخذت محرم مانعة لجميع فكلوا عن الموافقة ما تجالعين الخائف وتسهي الخائف  
لنقيض الموافق وهذا بحث معاوت واحدة مانعة واعلم انه واحر محرقات  
المفصلة حوله بل في المأ أو يعرف سها كان محرم المذكورين في محرمات مع ذلك حلو  
شها الشيء وليس في قوة مفصلة حقيقته ولا عو حقيقته والمفصلة التي لا تدعى  
اجزائها محلا يسمى بعضها مفصلة الا ان يلحق العمى للمدعي في قسم واحد من صفات  
جزئ في حله كما ان يكون هذا العدد تسهي لو اكثر وليس صعبا في المفصلة في المصنف  
الا حرم عدم الفاظه في الاستسنا بها كالحل بل لا يتشاكل صوره في مفصلة العسل او في  
بعض اصل العلم في المفصلة اذا كانت في سلسل في قسم فيها المعصم للفقير ولا في حوله  
يصح في ان المعصم كقولنا هذا العدد اما لا يكون زوجا واما ان يكون فردا اما لا يكون زوجا  
والا فردا في الامتحان عدولا حله او حله منها عدد تسهي فيها حكم ما سبق للعمى للنقيض  
والمعصم للعمى انما يصح ما ذكر فيها اذا كانت مع السلسل مانعة الحلو فقط **فصل**  
في مخالجات على القياس المرشدة العاشرة او ثلث معدس وهذا اطالها هو اما القياس  
مولد مولف من حسانا اذا سلبت كان ثلثا والعصا بالضرورة تكون اكثر من واحد ما زاد  
الاصحاح لا يحل به ذلك الرجوع من ان القياس لا يورث من اميل ومعدس الا ان جاهدنا  
انما اخر وهو لم يدعي ان محرم لا يورث منها الى محله ولا يكون بحث لو سلبت لسببها صدق  
اخر ال او ان يكون معدس مانع للمغلوب اما في ما سبق المقدمة كلمة او حرمه فان

فان ما سبب كلمة فالمقدمة مشرطه لا بد فيها من وضع او دفع ملا من الاستسنا  
مقدمة اخرى وان سبب المقدمه جزو المطلوب فلان بد ما سبب جزوها الاخر  
كان المقدمه في غير الاستسنا اما انما سبب لا جزئيا واذ في المطلوب والجزء  
الاخر ليس فيها والمطلوب هو ذلك احد الحزم الاخر في حرمه التي هي مقدمة  
اخرى ما في سبب هيبة انك انما سبب في عياش قول مولف في قضايا لدا  
ولذا قلتم قلت انه لا يجوز ان يكون امر محرم بل لم يسلح حلو اخر  
وهو معلوم في قضيه واحده كما سبق في الكاش وعكس المفصلة التي لم يزل  
لذا صدقها وعدم صدق بعضه في الاصل على صمد العصبة التي هي العسل في  
قضيه واحده لزم عنها على تقدير التسليم لذاتها قول آخر فمن حرمه  
لذاتها محرم فان قولها العصبة يحرم عنها لذاتها صدق عكسها في تفسير  
فانه ان عني من كل من سلب كليه من امر ما مادة كانت يلزم ان تسلم همه العصبه  
التي هي عكسها ليس تسلم الاصل غير محرم الى اعتبار وسبب هذا محله فاعلم  
فانهم يدعون بان ما وجه ان الظاهر الموصيه تسلم حرمه موصيه والجزئية  
الموصيه تسلمت مثلها في اذ احينا الى مادة خاصه امي فان جعل صدق الاصل فيها  
وصدق العصبه التي هي عكسها لا من حيث انها عكس بل من حيث انها قضيتان  
تعمل صدق اصلها من فته فطرت ولذا كان كل واحد منها تسلم عده محبة  
عبر ما لا حرم في حرمه هو لو اما احرم تصدق ما هي اصله على صدق ما هي  
عكسها بل كلهما على هذا العدد متكافئان وان لم يكن لدا بل تسلمت على  
التفضيه التي هي الاصل اذ صدقت بلزم منها صدق الاخرى لار حوا التي  
الفكره بل تدعى ان عكس كذا الا عدد له حرمه في ذات مفصلة كما يقول  
فولما كان فلان بها مفصلة كليه موصيه وكله مفصلة كليه موصيه بعكس  
حرمه موصيه فعولها كل فلان بها تسلم حرمه موصيه ثم ان منح الكبرى  
وهو ان كان قضيه كليه تسلم حرمه موصيه بذكر من عده الحزم المراد في  
بصحة العكس فيها صلب ان على طرفه المشايخ لا يلزم في تسلم قضيه  
تسليم صده عكسها اذ وزاعا حرمه او مقدمه بالفعال المذكوره او غيره  
عنها بمرر كنهها واولا عكس المعصم واما كون العصبه موصيه بليلان  
نقيضها فاذا سلبت القضية نفس صدها هو لفلان بصدها ليس شي

سيقى مخلوقا بعد تسليم العصبه لشيء العلم اعتقاد ان الشيء كذا وان لا  
 تصور له لا يكون لذا وعلينا نطلب ان ندعا عالم صوابه للشيء عالم ان لم يوجد  
 له الخاله للرجال فاسموم العكس ما نعرفه بالقطرة صفة الشمس والحلان  
 عصبه ملك احجاج وان الملك كل منها محبة مستقلة فلا احجاج احد ها على  
 الاخر وان اشتد على مادة عصبه على الحلان النقيض على شيء نقيض عنها لكانت  
 مقدمه كلده معروض عنها لطلب بها قولن اذ اصح لدا بطل لا يفهم الى قولنا فهذا ان  
 مساقتان وهي ان كل مساقتان يلزم صدق احدها لاد الاخر فهذا ان لدا  
 لم يعم مساقتان على ما سدا في حيلنا العداسات فدل على ان في مثل هذه الاشياء  
 مقدم احدي او مقدمات في وواضح الاستدلال بها استدلال فلا بد من وواضح  
 الاحجاج من الكون مقدمه واحده لا سوده فيه اختلا ومن المشهور ان لا مساقتان احد  
 من البر مقدمه من اما في الاصولات هي الجمليات القرفه والمصلات القرفه  
 فذلك لكون فان المخلوق الجمل للشيء فيه الموضوع ويجوز ما اذا اتفق مقدمه  
 احدهما اختصت بالموضوع والاخرى بالجمهور فمبعضها واحد والآخر بالجمهور  
 وكثير مقدمه من المصلدان ثم ان فرضت مقدمه احدي ان لم ياسبب العصبه  
 اصلا مدخلها في الاحجاج وان ياسبب العصبه بكل جزئها حسب حركتها  
 جزا العصبه مهي و ان ياسبب جزوا احد واصعبت الى مقدمه من لاساقتها  
 حتما ما نعلم ان ناسبتها جزوا واحد وكاتب ياسبب العصبه ايضا فليبين  
 اشهر انهما مع كل مقدمه في الاضطر وحده ولا في الاكبر وحده لان كل من  
 المتقدمين يختص باحدهما ليس في الاخر حتى سار كرا باحدهما صحتا وليس الاخر  
 وحده فان الاخر لا يوجد في العصبه وحده فلما انها مناسبه للعصبه ايضا فلما  
 ياسبب العصبه فلا بد وان يكون فيها احد الطرفين وادان ياسبب جميع المقدمه  
 معها الا في متي من جملها احدها وان شاركت العصبه وشاركت احدي المقدمه  
 لا غير فان كانت الشركه مع المقدمه مع غيرها به الشركه مع العصبه صار الجمل الاخر  
 الشركه مع مقدمه من المتقدمين المذكورين في حيلنا وهو محال وادان كانت  
 الشركه مع مقدمه الواحد والعصبه من جملها فهو محال اذ يلزم ان  
 تكون الجمل والدي بخالف العصبه غير الاضطر والاكبر فيكون الاضطر والدي  
 كان شركا في المقدمه جميعا وهو العصبه السابق وقد فرض انها شاركت

شاركت الا احدها وهو محال لم حاجة الى هذا الكلام بل يلحق بها ان لم ياسبب  
 العصبه فخالها مدخل وان ياسبب العصبه والعصبه ساسبه لكل واحد من  
 المقدمه من الشركه مع المقدمه من او من المقدمه من جزوا العصبه فينبغي  
 او وسطا الواجب المستقل جزوا العصبه وهو محال **احال آخر**  
 ان كان مساقتان من لطلب مقدمات لاطل مدخل في عصبه واحده ولا يلحق  
 منها الا انسان فخلا نفع على شرطه والاشكال فيكون مساقتان معا في ما يتج باعتبار  
 اشتركا في جد او متط لا نفع على مشكل والاشكال وهو غير ممكن ان اجمال  
**آخر** ان كان مساقتان واحد احدي من الجمليات القرفه والمصلات القرفه  
 على حيلنا واحده او متصله واحده وللطل مدخل وهو متكافيه مع لزم ان يكون  
 الجمله الواحد الشركه فيها في مقدمه اجزا مستقلة بالربط او الشرطه المتصله  
 للواحد لدا وهو محال **عبارة اخرى اجاليه** المقدمه اذا كانت  
 الثرو مقدمه او ساسبب العصبه جميع الوجوه فلا اقربان وان ساسبب الواحد  
 الايدي في جميع الوجوه فلا يكون معها وان وقعت الشركه مع العصبه على  
 الاضلاف جميعها حدان او شيئا من حدان والاولى مع العصبه على طرف  
 واحد فما هي لحدان والباله محصله من جملها من العصبه من جملها من  
 مقدمه من كل شيء او متط اخرها قيا سان لتتجهس لاعلي عصبه واحده  
 وان وقعت الشركه مع العصبه لعل احدها في شيء واحد لا غير ما ان  
 حصل عصبه واحده باصغر والكبر والكبرين واصغر وهو محال او  
 ساسببها معا مساقتان هذا من الاقربان الكائين من الجمليات الشاذة  
 وشيئا من احدى الاصولات اما في الاستدلال فان المصله الواحد  
 ارا احد مقدمه جملها والعصبه من ساسببها فليبين لالا الاستدلال مقدمه  
 احدي منها مقدمه من لا غير وان احدث مع قضيه لا على نسيبه فلا مدخل  
 لاجدها في الاستدلال الواحد وان احدث من المتصله لشيء على ساسبب لاساقتان  
 فهو صواب في الاستدلال والمتصله من ساسببها والاشكاله متصله  
 واحده وهذا ايضا ظاهر واما المتصله فاما اذا قلنا هذا المحرك اما ان  
 يكون جيلوا او جانا هذه مقدمه واحده ما اذا اردنا استدلال العصبه للبعين  
 صحتها بالاحده احدي فيكون مقدمه من مع ما اذا كان مخلوقا غير واحد

الاجزاء الثلاثة فان يحتاج ان يقال مثلا لانه ليس بحما ولا ساس وهما  
 قضيتان كما نرى وضع المقدمه المنفصله بلب قضيتا واما ان يقال  
 القضيتان في الاستدلال مقدمه واحده وذلك غير متبادر وحصل المقدمه هي  
 قضيه حر وعناصر فلا يصح ان يكون قضيتان مقدمه واحده بل  
 مقدمتان واما ان يقال ان قولنا هذا غير جماد وغير نبات مقدمه واحده  
 ذات محمولين مستقلين وهو محال واما ان يقال تسليح غير احد  
 الاجزاء والمنفصلات الكثره لاجزاء دون ذكر بعض تلك الاجزاء وهو محال  
 ايضا واما ان يقال القياس المودس بذاته اجد الاجزاء والفا في زايير واسباب  
 المقدمات هي العناصر وهو غير صحيح ايضا فان المقدمات المنسبه لمعدس  
 العناصر اذا حصرنا بغير العناصر لعمه انه اذا شمل مقدمته بحسب تسليم  
 التسليمه وفي المنفصله المذكوره ما لم يذكر في القضايا كلها وسلب المجموع لا ياتي  
 تسليمه من تسليم التسليمه واما ان يقال المحلوت قد يكون محتملا لا يمكن  
 اسانده بعناصر واحده بل بعناصر يتحد بالذات مجموعها لكل واحد منها  
 بلحمه واحده وهو فاسد ايضا واما ان يكون قولنا ان عناصر واحده لا يترك  
 اكثر مقدمتين محصصا بالشيء منه من مفصله مجموع اليه كثره قضيا  
 اما في الاستدلال او في الاستدلال كما في المثالين اما في المثالين  
 واما حيوان واما نبات وكل جاد صنف وكل حيوان جسم ذلك نبات  
 صنف فان هذه قضايا اكثر من قولنا كل جسم من جنس الذي هو السليم لا يلزم  
 هاهنا الا في تسليم هذه القضايا كلها ولا يصح بالقول بعض الظاهر من  
 ان كل ما مقدمه واحده ما بانقول كل حيوان وجماد وساب جسم  
 لما سبق لك فيما سبق انه لا يمكن جمعها او بيان انها تسلمه لا تقوم عليها  
 قياس واحد بالذات وهو محال ايضا فان العنسات وارتكبت  
 بتدبير مقدمات عناصر مخلوب يكون الساب مداره عناصر واحد واما اعتبار  
 تدبير ذلك الصنف فما ذكرنا واما العناصر المراد فانها قياسات لسوي  
 نحو تدبير واحده هي منسبه لمعدمتي قياسات باجها بالذات وسعيه الى قياسات  
 التي ما ذكرته الذي محموله باره بلحمه وباره مقدمه واليها ينسب فيه  
 الساب ولا يترك الاستدلال الاضحي وتلكه وارتكبت المقدمات

المقدمات واصغر اولها والاسباب بالذات لها هو القياس المودس مودس  
 المقدمتين وقد نحن ان حول العالم كلما كانت الشمس حاله فالهنا موجود  
 وكلما كان النهار موجودا فالاعشى بغير الشمس حاله والاعشى بمصر  
 عناصر تدبير هذه المقدمات وهو حكام فانها مركز مفصول فكلها  
 قدر كلما كانت الشمس حاله فالاعشى بغير ولا يدميه نحو لانه بلحمه وباره  
 مقدمه م تسمى ونحن بعض اهل العلم ان هذا يمكن ان يتم عناصر مسننا  
 على هذه السبعه مع هذا الاستدلال من ذلك دون عناصر اقترا في ما يجعل  
 اسسنا كلفه فان كلما كانت الشمس حاله فالهنا موجودا فالاعشى  
 بغير لكن النهار موجود والاعشى بغير واحول ان هذا الاستدلال ينادي  
 الى هذا الاستدلال المذكور والسبعه ما لم يجمع طرفا القياس المذكور فان قولنا  
 كلما كانت الشمس حاله موجودا كلما كان النهار موجودا فالاعشى بغير اقترا  
 صحيح وما لم يجمع في العرفان وما حولها كلما كانت الشمس حاله فالاعشى  
 بغير لا يمكن الاستدلال المذكور لان الاستدلال ليس حاله بل علم ان  
 للاعشى بغير مدعى اتصالهما بالذات والاصال هما مدعى القياس  
 المذكور وحرف الاوسه ووجه الطرفين لا يمكن الا عناصر اقترا في واحد كثر  
 على طرفه الاستدلال من مجرد اسسنا المقدم المذكور وهو قولنا كلما كانت  
 الشمس حاله **فصل** في ذكر ان كل قياس استدلال المعالي من مفصله  
 مسكونه بذكر بالقوه لعمول انما ان يكون هذا العدد فوجبا او مجردا لكنه ليس فوجبا  
 فهو فوجبا وكانه قبل ان يجمع القياس المذكور ان وجوده او عدمه وليس احدهما  
 معنى الذي ولا يحدده استدلالا غير اعيان المقدم ليس عين العالم  
 والواحد ان يقال ان كل عناصر استدلال في المنفصلات على اسس من  
 قياس الكل لغيره المنفصله والمنفصله هي قوه الاضلاله لان الوجود فان  
 ما كان متبعا للعناصر لا يكون فانها تمام كلمه مفسده عند محسوس ذكر القياس  
 معه لغوا لعمول ان اذا لم يخل هذا العدد من العسمي المذكور من الوجوديه  
 والوجوديه ولم يوصف به وهو المذكور بخصوصه مع ان الذي هذا نفسه  
 ان المخلوب دون الحاصر الى العناصر الاول ولا لولا المخلوب والمختبر  
 ايضا بل في قياس ما معداض هذا النص الى المذكور فهو صحيح لما بينا

انه في قوتهم واداء المنفصله من العناصر الاصلية في الاشتداد في اجزائه من اضرار الانفصال  
 في العناصر الاصلية لان الانشاج فيه دعوى لزم قوا وهو ما يشاهد في العناصر  
 اما لا يمكن له ان يكون هذا اما لان منه نحو جبه او متم له وفي عناصره الحلات يمكن  
 مثل هذا الاضرار الانفصالي ولا يلزم احدا جبا اليه معال كما كان كل في  
 وكل في اصله لم يكن كل في آتم سبب العنصر المعنى وعلمت ان كذا العنصر  
 في المنفصل لا يكثر المنفصله **فصل** واعلم ان ما يقال ان كل ما يصح ان  
 بالاشكال الثلثه فهو من جلا لا يمكن الاشكل واحد والى سبب في فروب كثره  
 ابيز واشتهر ما به لا يفسد الا في فروب واحد فيه بعضه والوا الكلي  
 الموجب اصعب اسما من جميع المتكاتب لانه لا يفسد الا في فروب واحد  
 من اشكال واحد وهو اول الاول والاشكاله منتهى ما يقصد وهو المحرك في  
 السالب اني فانه يفسد في ثلثه اسكال لستما في فروب وهذه ايضا  
 اني وهو السالب الكلي يفسد في الشكليين الاول والثاني بثلثه فروب  
 منها في سببه افر فروب بثلثه له اما بالنضاد او بالساقض و فروب  
 واحد في فروب له واثبات الكلي في سبب من اسباب المحرك لان الكلي  
 اذ يفسد يفسد المحرك ولا يفسد في الكلي بمسكله الكلي بالنضاد والمحرك في  
 بالساقض والمحرك لا يفسد الكلي بالساقض والمحرك مطلقا كيف  
 كان يفسد في الاشكال الثلثه عشره فروب والكلي لا يفسد الا في الشكليين  
 بادره فروب والمحرك في الموجب يفسد في اوجه افر في السطحي الاول  
 والثالث والكلي السالب الذي هو بعضه لا يفسد الا في السطحي  
 الشكلي الاول والثاني في ضد الكلي السالب وهو الكلي الموجب يفسد  
 فروب واحد في فروب الكلي السالب في سببه افر في وجه ثلثه ما يقال  
 ايضا اشتهر في بعضه هذا على ما قيل وهو في حال النظر **مباحثه**  
**تحقيق** معمول في ان الكلي الموجب اصعب اسما او المحرك في السالب  
 الذي هو بعضه اشتهر في لراغرها اما ان يعني بحسب الفروقه او بحسب  
 المادة الحاصه او حثها صنفها ولا يصدر ان يكون بحسب الصوره  
 او بحسب فان الكلي الموجب في حيث هو كلي موجب بثلثه الفروب الاول  
 من الشك الاول وكما ان الشك الاول ابيز الاشكال والفروب الاول

الاول اني الفروب والكل الموجب يفسد في سبب الفروب وهو في السلب الا في فروب  
 اقربيه وان كان بحسب المادة فلا يقع في كل المطلق فان في المواد ما يقع فيها الكلي  
 الموجب ولا يصح السالب المحرك اصلا وفي المواد ما يقع فيه السالب المحرك ولا يصح  
 الموجب الكلي اصلا ما اذا كانت المادة محيجه بثلثه فروب واحد في فروب كان  
 وان يفسد في ذلك المحلول في تلك المقدمات بفروب كثره لا يفسد في السلب فروب  
 واحد اسما وان كانت المواد خفيه وثلثه فروب كثره لا يفسد في السلب  
 ان هذه الصوره جميع فروب الشكليين يعود الى فروب الفروب الاربعة  
 للشك الاول في السالب المحرك يفسد في فروب واحد الشك الاول والاساس  
 فروب واحد في الشك الاول فان جميع الفروب لا يمكن بعضها على ما اشتهر منهم  
 الا في فروب الاول في الكلي السالب يفسد في فروب واحد منه او يحسب اليه السلب  
 في الاخر البينه والذلل المحرك في الموجب والكل الموجب فروب واحد في فروب  
 ما ذكره وان ان احد بحسب الوضع او احوال الطبيعي في ان المواد الطبيعي في  
 اوجه في سبب واحد بل في فروب واحد وشتت كثره وان كان بحسب المواد  
 والصوره حثها في حال ما ضللت المواد ونهوها وفتهاها واجواها في  
 اوضاعها الطبيعيه فلا يمكن الكلي على مجرد المواد وان عني بذلك الا في بعض  
 بانه مادة او مادة كانت ولا السالب في حيث هو السالب والمركب في حيث  
 هو موجب بل ان العناصر الكليه كلها والسوال كلها ان يكون في سببه  
 جميع السوال كيف كانت او بحسب منتهى الامانه بالعينيه الكثره  
 افر في سبب جميع الموصفات وثلثه كليا ما علميا ولا سبب في الاعتبار  
 وكما في حالات الفقه ما يفسد في هذا متانته وقوة علميا ان القضايا في المختصرات  
 كلها في قوه موجبه كليا اما السالب الكليه اذا جعل السلب في وجوبها صارت موجبه  
 كليا اما السالب الكليه اذا جعل السلب واما الفرق بين السالب الطبيعي والموجب المعدول  
 في المختصرات فيكون في ثلثه في حاله في المختصرات في سبب المعدول في المختصرات وان امره  
 في المختصرات كليا الكلي فروب واما المحرك في فروبها في كل ما لم يعرض له اسما  
 معينا فصار كليا وهو موجبه فالظن الموجبه ام العناصر لان جميع العناصر  
 في قوتها **فصل** في قياس الحلف ومد علمت انه في حله الا في سببه المركبه  
 وهو قياس يفسد جميعه المحلول ما يقال في سببه محال بل في فروب المفسد



معر المخلوب اذا الحق لا يخرج من كونه موصوفاً من احوالها وانشائها  
 سائر ان لم يصدق قولنا ليس بعضه في كل وقت وكل وقت آمنه بينه وبينها او  
 يلبس لباس فيغير ان لم يصدق ليس بعضه في كل وقت وكل وقت آمنه بينه وبينها  
 منضلة وحدهم باخر المسمى يستثنى بعضها بهما في بعض المقدم فنقول  
 لكن ليس كل وقت آمنه قولنا ليس لم يصدق قولنا ليس كل وقت بل هو صادق وهو  
 في الجملة احد بعض المخلوب ويعرّفه مع مقدمه مادامه ما استتاج المجال عنده حتى يبين  
 ان الموصوف صدم الى المجال محال وينبغي ان يبين ان الكذب المحال لم يات من الصدق  
 ولا من الماخوف صادق قد يصح في ذلك بعض المخلوب ولا يفسد الخلف عليه الضد  
 كما ان لا يصدق كل وقت ملامتي في كل وقت لان المتصادمات وان لم يجمع عليهما  
 الصدق يجمع عليهما الكذب من بلون من خلال ضدهما في كل وقت فالكل للموجب  
 لا يمكن منه ما يخلف على الشكل الاول لان يبينه سائلبه ويمكن الشكل الثاني بان  
 جعل صفواه والثالث ما يحل كبراه والكل السائب ليس بهما الكذب بالشكال  
 الثلث لان تقضيه هو الموجب الجزوي وهو صالح لضد الاول والثاني لا يغير  
 ولصورة الثالث والكوروسه والجزوي الموجب ليس له بالثالث لان تصد السائب  
 الكل وهو صالح للكوروسه الاول والثالث لا يغير وصورة الثاني كوروسه والجزوي  
 السائب بعضها الكل الموجب وهو صالح لضد جميع الاستطال وهو يبينها ما  
 قد الخلف الى التسامع ما خلف بعض السبي المحال ويعرّفه مع المقدمه الضد وقد  
 فينتج المخلوب بعينه اذ ان الكل الموصوف المخلوب وقد يبين ليس الا الثاني  
 والثالث صدم الى الاستعامه على منهاج الاول والثالث السائب ما به كلف بالثالث  
 والمقدمه صادقه ان كانت سائلبه واسمعت على نفي الاول والثالث صدم  
 الاستعامه الى الثاني مع انه يرد الى الاول وان كان موصوفاً من احوالها في الثاني اذ لا  
 سائق صدم من الموصوف موصوف الا على ما استعمل في الاول والثالث والثالث السائب  
 وان كان الصادق كوروسه فالارداد الى الثاني ولا يمكن في الاول جعله كوروسه  
 فيصير جزويه ويمكن في الثالث ورجوع عند الاستعامه الى الاول والجزوي الموجب  
 سائلبه الخلف من على الاشكال الثلثه يمكن ما اذا اردنا الاول ترجيح الثاني والثالث  
 الى الاول وفي كل استعملت كوروسه كوروسه بالجزوي والثالث والجزوي السائب  
 قد يلبس استعمل على الاشكال الثلثه فان كانت المقدمه الصادقه موجبه مع في الاول

الثاني

الاول والثالث فان كانت كوروسه في الثاني والثالث كل واحد منها الى الاخر وان كانت  
 سائلبه لا يمكن فيها الا كوروسه بل على ما عرفت مودها عند الاستعامه الى الاول والثالث  
 الصاويه السائلبه الكوروسه بالمود لدى الاستعامه الى الاول والثالث ولا يمكن احد  
 احد من الثاني الموجبه **فقولنا** ما اضاغت ما ذكرنا ان كوروسه يفسد  
 عكس السائب في الاشكال وعكس السائب هو اذ تصدق السائب او ضدها وعبره ما حرك  
 المقدمه صدم بعض المقدم الاخرى او ضدها وان اردت ان تحذف اذ الورد والافتصال  
 فتاخذانه هو اذ تصدق السائب المشترك في احوال الاصلية ويعرّفه ما ضد  
 المقدمه صدم ما يظن المقدم الاخرى وتسميه في الحد بالكل السائب مثاله  
 في الشكل الاول كل وقت وكل وقت آمنه او ضده لا شيء في وقت او صدمه ليس  
 بعضه في وقت او ضدها ما كوروسه صدمه في الثاني ليس بعضه في وقت او صدمه ليس  
 من وقت او ضدها ما كوروسه صدمه في الثاني ليس بعضه في وقت او صدمه ليس  
 اقترانها بالمقضي لا يغير الا بجمال الكوروسه بالسائق لان السائب والثالث مدعوت  
 اليه لا يغير على كوروسه واذ كان نفس السبي صدمه على ابطال احد المقدمتين  
 انها كان الا بالسائق صدمه لا تصدق من الكوروسه ولا من كوروسه التي لو اد  
 السائب لا يخرج منه واحكام من موصوف الاول عند ابطال المقدم يكون اليه الثاني  
 والكوروسه الى الثالث وفي الثاني عند ابطال ضدها الى الاول وعند احوال كبراه الى  
 الثالث وفي الثالث عند احوال ضدها الى الثاني وعند احوال كبراه الى الاول  
**مباحثات** اعلم انه اذا كان موصوفاً من احوالها موصوفاً من احوالها  
 احد من مقدميه بالسائق بحيث لا يصدق ان يفتح احوال كليهما بالتصادم فان  
 هذا لا يستمر في جميع الاشكال بل بالضرمان الاول والثالث في الشكل الثاني في حرسه  
 وتصح في جميعها كوروسه المقدمه في الصدمه ايضا كلسان وعكس من الثالث لا يصح في الثالث  
 كما عرفت فيه وفي جميعها بل الى الشكليات الاخرى في سبي الكوروسه صدمه الكوروسه  
 فان في الثالث مما كوروسه الاولين بالتصادم مع ان السبي حرسه فيها بل في الشكليات الاولين  
 اذ ان السبي حرسه بحيث ان يفتح احوال احد المقدمتين بالتصادم والجزوي السائب  
 لان السبي اذ ان كان صدمه فلا يصدق لها بل في بعضها كوروسه السكليات الاولين  
 السائب كوروسه فيها حرسه وكلها فلا يصدق الكل الا بالتصادم وقد يصدق بالسائق  
 وبعض السبي قد يصدق بالسائق احد المقدمتين او قد يصدق بالتصادم ولا يصدق

الى و اوجبه ان ضد السور سخر للمقدمه بالنقاد والمعصم بالساقض ويعني ما استيعب  
 ان السور اذا كانت عليه بصيرها لا يبطل احد من المنضمين اليه بالصاد لان المعصم  
 حزن و عدل على ان المعصم الجوري في جميع الحركات لا ينظر بالنقاد شيئا مما هنا  
 المعصم لا سخر الا بالصاد حتى بل ضدها يبطل كل من المعصم بالنقاد و مما هنا  
 الضد لا سخر الا بالنقاد و صرح الغروب في الشكليات الاخرى ان ادبنا ما خلف لسو  
 قلعت النظر في التصحيح و ذلك الركن الشرعي المذكور في الخلف لعلنا ان لم يصح لنا  
 صح لنا و حدث ما ذكره في الخلف الخلال الصلوة على العاشق عند ذلك الغروب  
 وكل فرسه من الغروب المذكوره في الشكليات الاخرى اذا بينت ما خلف ما اذا تددت  
 ذلك الخلف الى المستعم يكون ذلك الغروب نفسه بكل صريه من الخلف فهو مستقيم  
 ذلك الخلف وكل ضرب به عكسها ان اذا جعل عكسها اصله يقع فهو عكس  
 قياس من حيث ما و فروب عكس و فروب عكس قياسه و كل ضرب كان خلف لو  
 قلعت النظر في التصحيح والروابط المتعاليه و حدث ذلك الغروب في خلفه و اذا  
 اذا جردت النسخ اليه عكسها ان لا يخرى وان كان قد ادى الى مستعم هو على قياس  
 خلفه اذا قلعت النظر في التصحيح والروابط المتعاليه ومن الغروب بين الخلف و عكس  
 العاشق ان عكس القياس لا ياتي الا بعد ما من مغروب عنه و الخلف معضده ليس منع  
 القياس بل يصح المطلوب وان كان قد سقط في سخر الخلف قياسه وان كان  
 معقدات عكس العاشق بطله ب صحيحه لا من حيث هو عكس القياس بل و حيث هو  
 قياسه على المطلوب والعايه في عكس القياس من القياس والغروب قد ادى الخلف المستقيم  
 مع ذواب الخلف الاتعاليه و ليس عكس القياس ان الخلف والمستعم الذي هو الخلف  
 اليه هو سخر كل ما مخلوق با و احدا و المصو لا يصح مما سوا عكسها مكلوبا و احدا  
 صحت خلفه و ظن ان قد ادى الخلف الى المستقيم هو عينه عكس القياس و جميع الوجوه  
 بل هو وجهه و احده مناسب وهو بشرط فسخ النظر في التصحيح والروابط  
 الشرطيه و يخبرها على ما ذكرنا و لو لا عتوان الناس هاهنا كما كالمولك فانه ليس في  
 هذه الاشياء ما يده غير شجيد الخبيث والعمى و اما في المباحث و الحادلات فان  
 احد الخلف من اذ لم يفسر في حقه انه اذا كان بين المقدمات لا ساقط عكس  
 العاشق على وجه سدره و بعض السخر في العاشق الا مطالعه ما و ان كان المقدمات  
 غير نيله فالموعه الاول طلب يصح كل من المقدمتين او اركانها ان كان في النظر

النظرية صورتها و مادتها و احوالها ثم اذ لم يات الحكم بعين المقدمات اما الحجة او لان  
 المقدمات ليست بالشيء و السخر فاذا الخلف الاخر و ذلك لقياسه العكس فاما  
 فاما ان يلزم من سخر المقدمات الموقوفين من صايقه العكس و هو جعلها  
 بعض الشيء خاصة المجهول مقدمه فاذا سخرها سخر هو مقادير على السور و لا يقع  
 للعكس فايده و اذا لم يصدره بالمقاومه فهو او شح عنها عن تركب عكس العباش  
 ثم ان لم يلزم من المقدمات المذكوره او يبين ثم محاصر جميع العاشق الذي هو  
 عكس العاشق لم يكن هو الخلف مقدمه لسان هذا القياس فانه اذا سخر المقدمات  
 و من جعلها بعض الشيء الخلف استغنى عن ابطال المقدمات لبعضها حتى  
 اذا قلعت المقدمات يبطل بعضها صحيحه البعض فكلو صحه الفيض قد بين  
 ما الخلال المقدمه التي ابطالها الناس باطل ذلك البعض صحه فكلو صحه  
 سخره و دور و هدر فان كان الغروب الخلال المقدمه لا ينادى بالسان الى  
 السخر بل لا يجرى له المقدمه ليست ا بين السخر و صليقه لا يعني  
 ان المقدمه ليست ا بين السخر او هي اضمح و هو موقف حتى لا يجرى  
 التي عكس القياس حتى تصدق فانه اذا ركب عكس العاشق لا يدرى ان كان يعاينه  
 فكله او ينادى مقدمه و بيان المقدمات لا وجه لها صدق العايد و ذكر  
 العايد يعني عكس القياس جلا و جملتها صحت ان عكس القياس لا فايده  
 فيه معصيه في الحد و لا في الحصر بل فايده في التصديق للشخص والنقود  
 بالبراهين و مناسبات الاقربيه **فصل** و هاهنا هم امر  
 اخوه هو ما سموه قياس الدور و هو اخذ السور مع عكس احد مقدمي السور  
 المقدمه الثانيه معصيه السور بالحد لما سخرها و لو رد في الحد بلع العاشق  
 اذا كان في العاشق مقدمه عيبه و غير ذلك السور لانهم العايد و اما  
 يصح في المقدمات المتعاليه حتى يحفظ الكنه لقول كل ايمان متوخ  
 ذلك متعجب طحاكي مكل انسان صيرك و اذا اردنا اخذ السور وهو كذا انسان صيرك  
 و قيده عكس الدور و هو سخر حتى صليقه كل ايمان معصيه وهو العاشق  
 هاهنا كانت السور صفرى و ان عكسها صفرى جعلت السور للقياس  
 كور صليقه كور العاشق اللهم الا اذا كان في العاشق صفرى جزئيه لا تقبل  
 ان تحرك كور في الاول فليس هاهنا الا اقتراجه بالكون المنعكسه لسيده الصفرى

وكان في الشكل الاول الكبرى مثاله ليس لاقران السبع بالصغر المتعكس في  
السبع محموله كبراهن السبع الكبرى وان اردنا في الشكل الاول اذا كانت  
الكبرى مثاله ليس السبع بالذو في دورها في بعض المواضع من السوالب  
الكلية التي يمكن كلية مثاله واذا جعلنا التقلب حروا احد الحزمن للمعكس  
كله مع ثبات السلب في ذلك الحزمو او جعلنا في الحزمو الاخر جميع الاجوال  
اعني اذا جعلنا كلية موجبة معدولة والتقلب جزو موضوعها سلبا والتقلب  
مستقولا مع او مستقولا اليها كما كان محموله مثل ما كان الوجود وضرورة الوجود  
والعدم فلنا القول لا شيء احد هو الآخر ولذلك كل ما ليس احدهما هو  
الاخر اي موصوف به وكل ما كان بوصف باخره ليس هو الاخر اي ليس  
موصوفا بالآخر فاذا كان القياس هو لكل معلول كل الوجود لا شيء في  
ممكن الوجود بضرورة اي ضرورة الوجود والعدم فلا شيء في المعلول وهو  
ضرورة الوجود والعدم في الدور اذا رتبنا استنباط الصغرى الموجبه  
جعلنا السبع معدوله يكون السلب حروا محمولها كقولنا كل معلول فهو ليس  
ضرورة الوجود والعدم والكبرى تعكسها مثاله وجعلنا معدوله كون السلب  
جزو موضوعها كقولنا كل ما ليس بضرورة الوجود والعدم محمولها هذه  
كبرى السبع المعدوله مستقلة الصغرى وهو كل معلول ممكن الوجود **وتعجب**  
واعلم مثل هذا وان صدق قوله تعالى في معاد كثره فان قولنا كل ما  
ليس بـ... وكل ما ليس بـ... من غير الاحتياط من الاشياء  
حتى لو خرج منها شيء لا يصح له ان يكون كل ما ليس بـ... كما في العوم الذي  
يعدو صدها مكان الملكة فانه لا سائر ان يقال كل ما ليس بـ... فهو جاهل  
فان في الموجودات ما ليس بـ... ولا جاهل ولا كامل متضادين للذين هما واسطه  
او محتوج منها شيء ولا كاملين الصغرى يعني تعكسها هذا الاحتياط  
كله عن ضرورة فهو لا في شيء وانما في معناه فانه هو ان لا يخلو فيه ويكرار  
لشيء فيه وضع وجعل بل هذا ما يصح في تباين الوجود للخلق ما هو موجود  
واما في كاهن وقت ما يصح فيها ان كان هذا الدور عليه وجه مفيد واما ما قام  
القضايا فلا تسد اليه فيها فهو احسان عديم الفائدة لا يلاحظ له غير  
لتحجيد ما للفقارة واما الشكل الثاني فانه اذا قيل كل شيء في تـ... ولا شيء في تـ...

فلا شيء في تـ... الاعتراف السبع مع الكبرى المدكول من متسايفتيه والاساس فيها  
وتصاقرن بالكلمة الموجبة التي هي صغرى وتقع الدالف على الثالث فقل على الصغرى  
ويجوز يكون معكس كونه كما سبق محمول السبع كبراهن السبع على الاول فادعكس  
الصغرى بصح كل شيء ويعبر بالسبع وهي لا شيء في تـ... اما في لا شيء في تـ... او كما  
المتكس هذه السبع المدكول كبرى القياس وبعضهم لم يوافق هذا وزادوا في الحاجة  
الاعتراف ان هذا السبع في موضع رتب الدوران يكون السبع وعكس السبع في المعكس  
مع صاقرن ما في الثالث للمقدمة الدائره وفي بعض هذا دورا محتمل في حذف في  
اصحلا صه هذا المتكسر ولا مشا صه في الاصحلا صه واما الضرب الثاني والثاني  
اذ قيل لا شيء في تـ... وكل شيء في تـ... وحالت السبع لا شيء في تـ... الا يصح اولها بالصغرى  
اذ تقع الاقران من متسايفتيه وان احسب بالذي المعكوسه عليه في الدوران الصغرى  
ولا يصح صده ذلك الامن او حبه ان يكون القياس الدور من الاول وحسب يجب  
ان يذكر في تعريف اصحلا صه قيدا حروا واما الضرب الثالث منه ما سبق لا يكون  
بالصغرى اذ لا يقع في حرسه ولا الكبرى اذ لا قياس في سلسله الثاني وان كان  
لكل وجه كبرى المتاحون الا انه لا يصح التناوب وفيه ضرورة او اما التقلب  
من السلب الى الايجاب موجبه واما الرابع ما سبق لا يقرن صه بالصغرى والثاني  
اذ لا قياس في حرسه شيئا او جزوات سلسله مع ان التناوب كبره لا يمكن بل  
ان حرسه الكبرى المحلوله في الصغرى الثاني واما الشكل الثالث فانه للضرب  
الاول مدكس في تـ... وكل شيء في تـ... اذ كان السبع في تـ... وادعكس  
السبع بصغرى القياس كما هو محموله لبراهن دور عكس السبع الكبرى الا ان في الدور  
اعبر عكس المقدمة التي تعبر بها السبع فادعكس الصغرى فادعكس صغرى مع السبع  
سبع الكبرى على الثالث وادعكس السبع بعكس الكبرى مدكس السبع اذ اعكس تلك  
السبع يكون هي الصغرى في حال اعداده دورا او كما سبق وصفت يكون السبع  
سبابه لا يقرن سبابه اذ لا صاقرن في سلسله ولا سبابه في السبابه اما في موجب  
الاذا كان السلب في كل المعجب وصحت كانت حرويه لا يصح حرسه اذ لا صاقرن  
في حرسه والحزمو لا يصح الكل والسبع الحرويه او السبابه حيث كان لا يصح بالدور  
الاصل المدكس وان اذ كانت اصل المقدمة حرسه والاخرى سبابه في تـ...

الضرر المتلازم بالي المنفعة حرمه متاثره لا يفرز بالذي ليس لها اول بالصفر  
 لم يجرها **مبحث** **وتعقب** واما استعمال الدور فليس فيه غاية فليس فيه  
 فان وضعه في الاصل في كل ما قد يطر فيه وجود متساو ومع انه ربما سبق  
 ان يمكن جعل الجدل الاعم بالافضل من متساويا والمستعمل للدور لا يجوز ان يصرح  
 العقدمات فانه ان التزم به ومن حله معداه بله على الخضع فيقررهما او يحكمها  
 فيبقى الاتفاق على الشيء وهي كانت المقصود بالنزاع ومحل الاختلاف بالذات  
 للاختلاف بالعرض ورواين في المواضع المتفاوتات وبيان بتسليم ما هو  
 وغية النزاع فانه دون لا يروى وراه ولا رجع بعد ذلك بقول الخضع صححت  
 مطلوب في الترتيب به وكان مقصود من المحادله هو المطلوب الذي شئتمه وقد  
 انجز وهذا نزاع آخر وقد اصررت عن مطلوب في الاول بعد فتقح التبيكيت على الملت  
 ثم لم يلتزم بصحیح المعدومات فليس في انش على وجه مفيد في اورد قياتا مرتبا  
 وان ضم الدليل بقول ان معدا انك ليس بايز في المنفعة لانه ليس اسارا احدهما بالآخر  
 اولى والعكس فانه ما لم يرد فنقول **لدا** ولدا معدا لا يختار به  
 لا حاجة لله ولا اشتها به اعني الدور فيكون درامته على فعله في الشاشا  
 محسنة والاول كلهم باهم ثم الجادل الذي لعكس العبادات او يرد لا تكفي ان استكت  
 بعد ان رد المعدومات دون صحیح المعدومات او ذكر عرض والبصير محل  
 وذكر العرض مخفي عند راسا على ان يدر العرض وهو ليس المقدمه التي والسيج  
 سوجه في كل مادة هي لذلك في الدور لا سالي الا في المتعاكسات في غير لعكس العبادات  
 والدور لا ياربه فيها الا الارساض محسنة وعلم انه اذا كانت المنفعة متعاقبة  
 وهي كلهم موجبه بلزم ان يكون الصغرى والذوي متعاقبة فانه ان لم يتعاقب  
 كلاهما كان مجموع البصير اعيم والذوي متعاقبة فانه ان لم يتعاقب كلاهما كان مجموع  
 الصغرى اعيم ولا يمكن على الاعم اخضع فيلزم ان يكون الاكبر اعيم والاصغر ان الجول  
 على الاعم والشئ اعيم والشئ وقد قلنا انه سعتس عليه وان كان مجموع الذوي اعيم من  
 الاكبر في الساتر للاخضر ولدا ايضا واذا كان العبادات كل في تحت وكل في آ  
 فكل في آ والعكس كل في آ الكل آ في صغرى لعكس المنفعة على الشكل الاول  
 ما في المقدمه ان رد بدمي لعكس المقدمه الاخرى فصيح عكس كل واحد واذا كانت  
 المنفعة ليه طبيعيه وانعكشت عليه فله من العبادات في الاول او ما نصه كقول العبادات

العبادات في الاول عند الرد ايضا سعتس لانها تكون متاثره وانما سعتس بصلها في  
 كانت في من التساوي المتعكسة **نقل** في المطايعات على الكتاب  
 المقدمات لما علمت ان القياس هو تحليل بالعكس فانك باحد محلوله كذا  
 ثم بكل الجهد الاو شطر عليه فكل واحد ما دخال الاو شطر بل يفصل  
 او صراف لتعيين الاو شطر وهو زوج عن ملاحظه المطلوب الواحد  
 الى ملاحظه كونه وحليل المطلوب با دخال الاو شطر وكانه صدر القضية  
 فضايا وحليل المطلوب هاهنا ما حصه هو برئس القياس لان معنى التحليل  
 ان يحلل كل جزء من المطلوب بفصل صغره التي هي لعقد السام القياس  
 فلا يكون هذا عينه باليف القياس بل ببعده باليف العبادات ودرست  
 دون البرهان ودرست في بعض ابتدا وبس بلزقه بحدود فيكون ذلك المنفعة  
 مطلوبه ولكنه غير صناعي فاذا كان ذلك مطلوب اعتبرت كل واحد من حرمه  
 صما يردك من الاصل سيات او لا يمكن سانه الا به انهم با مل الي ما يوصف  
 به كل واحد منها وما يوصف بكل واحد منها فانك علمت ان المقضا ما يرتبها  
 طبيعيًا ولكن على ما يدكر ولعصا فنقول من العبادات ما لا يفرج اجزا وما  
 الا على الوضع الجبجي مثل ما اذا كان في القضية نوع وجنس او نوع وفصله  
 او خاصه او عرض عام في الموجبات والنوع اجق بالوضع وذاتية وعرضية  
 اولى بالاجمال الا في الحركات فان النوع والجنس وما الجملة العام مع الخاص فيهما  
 تفصيل فذكره والشخصي معيني للوضع والفضل اجق بالوضع من الخاصه  
 وهي الحرسه الا وان يقال بعض الاضغ قففسا وبعض الحيوان انسان فاقبال  
 الانسان بعض الحيوان والعقنث بعض الابيض **مبحث** **وتخصيل**  
 واما ما يقال انه ان العوكل في مكالمك ما لا يكون لا جنس موضوعي المطلوب  
 ملحق بالمحمول فيقتبس في اساس الشكل الاول وان كان ملحوظا في الحرفين  
 ضمن الثالث وان كان لا جنق لا احد الحرفين مشتمل باعني الاخر كالحوا حسب  
 معش الا من الثاني وكلف الشئ لا جنقا ما كدر جميعا لان من موسى  
 الثاني لا يمكن جعلي الاطلاق هذا وطره ليس بضابطه فانه قد يكون الاو شطر  
 ملحوظا في الحرفين جميعا ولا يصح الا على الاول بحيث يورد الى المطلوب نفسه  
 مثل ما اذا كان جزءا للمطلوب ليس احدهما الاقفا بالآخر وحسب هو بل هناك

شيء الثالث يوصف به جميعا كما اذا كان المطلوب كل ضابطه مستعدا للقيام وادراكها  
 الاساح موصفا بالاسان موصوفا بكليهما ولوردك في الثالث جابت السبع جزئيه  
 وكان المطلوب كليهما فلس هاهنا الا التركيب على الشكل الاول والاعمار بالمطلوب  
 وزبوا جزئا الجدا لا يمتد من نفسه لاجتماع الطرفين في الوجود ولكن باخذها  
 من حيث الآخر مثلا اذا كان المطلوب كل الشان تنج في صاعدنا الصاير ايضا  
 واجبا ولا يبع العاين الا على الاول اذا الثاني لا يبع الموجبه والثالث لا يبع العكليه  
 والاولى هو الصاير كما ان كل اشعار ضابطه وكل صاير ضابطه وكل اشعار معجب  
 مع صاير الاول ولا يصور التاثير في المطلوب الا كما امر في الاول فيكون له في  
 الاعمار الاكثر اذا الاستواء في المخالف فقد يكون الاول فيكون له في الطرفين  
 شله اذا كان المطلوب لا من الصاير كتحريم والاولى في الاثان ان تحل في الثالث  
 لاسان كليمه وعلمه الثاني بعد له اسان محمول الطرفه وليس لاجتماعها علمه بالاولى  
 وعلى الاول يكون المحقق وهو محمول على خلاف الصاير المدكوز في الثاني المحقق  
 اكثر مطلب في اركان الموضوع المطلوب موصوفا في ولد الجوار ولا سطوح مجز  
 ارا صها طبيعي في الوضع ام لا يبر في الثاني المطلوب ليف تيشر وليس لا يقتصر  
 على الطبيعي لعدم ما يتيسر الثاني في المطلوب على شكله الاشكال على الوضع  
 الطبيعي بول له اساح يعرف في المطلوب فانه اذا قيل كل شعور اسان فان لم يكن  
 علم وضع طبيعي ولو صح في صادق وقد يورد في الفرض كما هو وكما في المقصود  
 فان نحو الي ما يوصف بالشئ والي ما يوصف به الشئ في ذاته وعصانه ودانبات  
 التي تاتي في عرضياتها وعرضيات العرضيات ودانباتها في كل واحد من  
 المطلوب والعام منها وانما في الذي هو في الكس ما وضع حاصله الى ان يتجر  
 في الجولات الخت في كل واحد من جمولاته فتمس لكل واحد من الجولات الخت  
 لكل صرا مثل الخنش والعصار وخنش الخنش وفضله وخنش القصار وفضله  
 وهكذا الى انما في الخت على هذا الشان لم يذكر لان الخنش حيث هو جنس او  
 خنش الخنش او معمله له مدخل في الوجود القياسي وان كان له كورد في اسفح  
 بل بالتقدم في الحد الاول فيك بعد متوار كان الحد الاول فيك داسا او عرضيا بل انما  
 ذكر هذا الجذر ليشهد اليه في الوجود الى الاسان على الكل واما النظر في المعصوم والخصوم  
 ما في في التقدم والكليه والحوديه وكان الاول في اقتصر على ما يوصف بالشئ ويصف

من

او يوصف به الشئ ما يجب له ولكن عليه فان الحد الاول وسط مدعك على الاصح وعجبه  
 الاكبر وسعد على جمعه الضروره كما سبق في المحلطات ولا يجب ان تكلف الحاجب  
 لغته بالحد وخنش الخنش وفضل الخنش فانها كليهما ما صعبت لاسان الصعود في  
 عند الاختيار والفضول على اللزوم العامه والخاصه واسان هذا حتى عدوا الي  
 الرسم في اكثر المواضع واعرف صاحب المنطق يضعونه فلهذا ان يصير العاين اصعب  
 من الحد لاجتماعه لا مظهر له فيه فلا مدخل في الساس العاين لاعداد فضول الفضول  
 واجناسها ولد الاجناس والكواض يوليف وقد عجز عولاه وعفتول الخنش محتومات  
 حتى اثبتوا اكثر المحتومات فضولا لجهوله فضلا عما لا يحسن فليس للنظر في هذا النوع ان  
 يوصف به احدى الحوس او يوصف الشئ باحدها وفيها هو عام وخاصه متوار كان  
 لاختار الاعمار او غير لاجتماعها فانك اذا وجدت امر من كالمعجزين يصح ان يكون  
 موصوفا اجمعا كليمه في كل العاين من حيث للوصف على الاول كان محسوبا او غير  
 كمنع وان يبع المطلوب للمعجزين فاسر من الاشكال البديهيه على ما سبب لتفسيره ولهم  
 على وجه طبيعي لان تكون الموضوع والمحمول في المقدمات مودس على الوضو الطبيعي  
 هو اول واجتس وان لم يسبق بحسب الوضو الطبيعي فلا يمكن النظر بل طلب  
 على الوضو الغير الطبيعي فانه اذا ادنى وضع لا تدعه لاجراءه غير طبيعي للوضع فان  
 عرضنا صحتها لمطلوبها باي شئ يمكن الصحيح الحقتس على الوضو الطبيعي والغير الطبيعي  
 ما اذا كان مطلوبك الظلي الموجب ليس كذلك لان نحو السطك الاول والعرب الاول  
 منه سواء كان وضع طبيعي او غير عليه ما سبق ادلا في غير غيره واد كان الظلي المتسا  
 مطلوبك ليس كذلك لان نحو الحود والبله واصد الاول والاسان الثاني وان لم يسبق  
 الوضو الطبيعي الا على الثالث وان كان مطلوبك الموجب ليف كان لست كذلك لان نحو  
 نحو الاول والثالث وفروب الثاني كلها تعود بجمعه ما اليه الثاني والثاني في الاول اما  
 الطقات فالي الثاني واما الذي منه الحوده فالي الرابع والعرب الرابع الثاني وان كان لا  
 يحسن له الا ان لا يصرح بها الحوده كلمه ولا يصرح لانها في خبر الثاني والثاني وتعود الى  
 ثاني الاول والثالث الا في الاوضاع هاهنا مرجع الى الرابع الاول واما الحول في ذلك  
 احرا فانه لا يصرح في الثاني بل امر خارجي وفروب الشك الثالث بالتحليل  
 مردها الى الثالث في الاول كما للمحمولات او الى الرابع منه كما للثالث والما من  
 الثالث مرجع لهما الى احدى من على ما عرفت وكلها مظهر الى من في الاول ولو بواسطه

على الاصح ايضا وصاحبه الذي الثالث

افترأ صفة من الاول الثاني والثالث معا يرد من السطر الثاني وضربان منه الثالث  
 والرابع معا يرد من الشكل الثالث والخامس من المطلوب وان لم يكن في المثلث الرابع  
 والمضروب التي يمكن ان يكون عليها والمثلث والمثلث الذي ونما بجلده لذلك في وضع المطلوب  
 او لا وان من اى الاشكال يمكن ان يكون عليه واما كان مطلوب هو الشكل  
 الموجب منكونه انما يمسوا والمثلث الاخر منه مع الاصغر او مساوية وان  
 الاصح من الاكبر احسنه واعراضه العادة لا يصير او متطابق في الاول والبقية اذ الكلية  
 الكبرى لا يمكن ان يكون موضوعها اعم وخصوصها اعم من حال الكلوات واما كان  
 مطلوبه اخرى الموجب فليس في غيرهما ايضا ما مع الاصغر او مساوية وسائر  
 الاكبر او يكون اعرض من الاكبر على انه يجوز ان يكون الاوسط في احد المعصية  
 الصوري اعرض من مطلوب الاصغر دون السطور التي عندها في الاتفاق المتساوية او العدم  
 من السطور واما السور التي فالحل بها ما مع الاصغر او متطابق في الكلية من الاول  
 او مع ذلك لا يقع في سطورها من الخصائص من الاول والثالث صحتها وتختلف جهة الاكبر  
 فيجوز ان يكون على هذين الشكلين واما في صواب الثاني واما رابعه فليس في غيرهما  
 ما شئت على الطرفين شورا لا يعلب الى السلب وسلبه في الاخرين لا يعلب اليه  
 الاحتمال او ان المعاني الكلية لا تصور على ايها احد الاخر على ما عرفت فان العدم  
 مساوية او اضعافا وبعض الاخر ان كانت للصوري حوسه وقد علم هذا السور صحيح  
 للثلاثة الثاني واولها المشهور من المثلثات والواجب في المثلثات والشرائح  
 اثرها شهور بعد هذا **فصل** في مفارجات على عملها القياسات لاسان  
 لربها في كتب العلوم العباسات على المثلثات بالفعال من قبله على ذلك الاسكال وغيرها  
 من الصور الناقصة ما ان ومع الصور في السلب من بعض المقدمات وربما لا يكون عليه  
 باخر احد مما في الى مكنه منقول ايضا منه فيقول الكتب وترا بعضه الى ثبوت  
 معالج كثيره في النصاب العليم فدرعت الحاصه للماهون في المنطق ايضا الى  
 تركه لا يشترطها بالباقي من المثلثات والافتقار على تركيب موجبه بلع منه  
 اما في بقية هذه التصحيح وتعلم منه الى الفصل وسعيه في وقتها كانت الحجة  
 المذكورة مدكورا فيها معدمان في عدوان يكونا موصلين معهما الناصب في لوصفها  
 على شكل الاشكال ولذا ان وجد منها سعة في الحضانة لوصفها ما داخل في حجة  
 الاوسط حتى يصير منها لثلاثة الى المطلوب واحد منهما ان كان في الكبرياء

المقدمان مقدمه ما سبقت المقدمه بحوزة واحد واحد بحوزة اخر وانما سبقت دون  
 التوضيح او لضعف والذات غير ما سبقت للمعلوم فلا يعلق فلا اساج وان لم يوجد  
 الا مقدمه واحده فليس كذا بلها فذا سبقت مع السبوح لان ان لم يوجد ما سبقت  
 محده من جزئها لا اصحابها وانما سبقت كل المقدمه فذا سبقت على خبر  
 تام وان لم يكن هو نفسه وهي تصيبه فهي بشرطه والعماس انما سبقت في لم يتق  
 تحصيل كبري لا تستشفا ان لم يكن معا وانما سبقت المقدمه جزئها سبقت  
 لموضوع المقدمه او ما في مقدمه من خصوص وانما سبقت المحمول للشيء او ما في مقدمه كبري  
**تتميم وتفسير** وانما سبقت المقدمه موضوع الشيء وموضوع الشيء مجموعها  
 ما لا يتطابق من الصوري موضوعه فلا يتصور ان يكون بها على ما في مقدمه  
 اخرى في صانته ناتج المقدمه الاعلى الثالث وانما سبقت اعلى المقدمه الواجده  
 الشيء مجموعها انما المحمول للشيء ولكن المحمول للشيء موضوعها فيكون الجهد الاوسط  
 في الكلية مجموعها والعماس في الثاني وانما سبقت الشيء لموضوعها ان الشيء وموضوعها  
 موضوع الشيء والثبات اما في الاول واما في الثاني لانها اشتركا في ان موضوع  
 الشيء موضوعها وان الجهد الاوسط في صغر سبقت المحمول وانما سبقت  
 المقدمه المحمول للشيء والمحمول للشيء مجموعها فالعاش اما في الثالث او الاول  
 لانها اشتركا في ان الاكبر المحمول فيها جميعا وان الاوسط موضوعه للشيء  
 واما كان المقدمتان المتساويتان كلفين والمطلوب جزئيه في موضوعها  
 في الكيف او على ما في حده الاتفاق هو الحجة وكون المقدمتين فيها جزئيه والمطلوب  
 كلي على المعاني في الكيف واما في جعل الاتفاق في الكيف فان المقدمه الحوسه لا يسب  
 الكلي وجهه ولكن يفت المحسوس الموافق لاشمال الكلي على البسوف دون العكس واما  
 كانت المقدمه الواجده المذكوره ما سبقت المحمول للشيء مجموعها وهي حوسه لا تصور  
 ان يتم عليها صانته وهي كما في حوسه كالف مساله العلم الثالث اذ الذي الحوسه  
 لا يصور الواجده واما كانت المقدمه المذكوره ما سبقت موضوع الشيء فحوسه  
 وهو مثلا لو صح الاساج الا في الثاني ما دامت المقدمه على ما في السور لا محاله  
 سالبه وان كانت الشيء سالبه واولها مقدمه واحده حوسه تصور له في صانته  
 عليها اذ لكل سالب في السابح في المقدمه موجب على ما اطلق في المشهور ان لا  
 صانته في سالبه وان كان ولا سبقت باعرفه في حجة المقدمه سالبه وسالبه

وموجبه وان كانت السبعة موجبه والمقدمه الواحدة المتساويه لها ما سببه  
 المذكوره فيا قبيل بالضرورة والكبرونه ذكرت سابقا لا سلبا لا سلبا الى الاحباب  
 لا تصور الا ساج اذا السالبي الكيان لا يسلج الموضوع بخلاف الموضوع شيئا  
 والموضوعان للبيان على رأي المتأخرين من الشكل التالي عند ساس الكهات بلغمه  
 ضروره شيئا واعمد ايضا حال السيرة والوجه بان السيرة اذا كانت ضروره  
 والمقدمه الواحدة مطلقه عامه او خاصه او ممكنه يصح لسلج الضروره اذا كانت  
 هذه على ما هو عليه سواء كان ضروره بها كبرى ضروره للسلج الذي بالانضمام  
 واضح المنطق على البحث في المخلوقات ان تعرف المقدمه ادا وحدث في  
 اللب مطلقه ليف جسدنا وعلى اي شي جملنا وانما ليف يكون لها مدخل  
 في اساج الضروره وفي اساج ما لا ساج الضروره والا فالمره من استتخا  
 محبان بعضهما لثبته بعض الكهات فانه العجز العليل والنزاع ويحب  
 ان يحارب عند التحليل في فعل الجدل الا وشك وجمها وصدحه منسبه على توفيقه  
 محال بلزم وبعض المخلوب او من مذهب الحكم بعض المركب على شياق  
 الشرطيات وبعض الاستدلال في الاصول بعض التالي وان جاز ان تقع  
 بعدا في اي شرط كما يقال لو كانت الابعاد غير مساهمه لكانت الابعاد لو كانت  
 المنسوبة في دور الضروره كان كذا معلوم لو كانت الابعاد غير مساهمه لا يمكن  
 وجود شياق مدرك داهم الى غير النهاية على سبيل التفراج وكان منها بعدا  
 منها في محصورا من جواهر كبحوله على زخم احوال بشرطه وشمس في الخيزر  
 بعض التالي كما يقول الابعاد لو كانت غير مساهمه لصح وجود كل من شياق مثلث  
 ذاهب في على فسق الابعاد الى غير النهاية وكلما صح وجود شياق مثلث في بعض  
 على فسق الابعاد الى غير النهاية وكلما صح وجود بعدد ما في خطين الى غير النهاية  
 بل لو كانت الابعاد غير مساهمه صح وجود بعدد ما في خطين الى غير النهاية  
 لم يحل هذه مقدمه ويعرف به كبرى في حصوله وكلما صح وجود بعدد ما في خطين  
 الى غير النهاية امكن ان يكون ما لا منها في محصورا من جواهر بل لو كانت الابعاد  
 غير مساهمه امكن ان يكون ما لا منها في محصورا من جواهر بل لو كانت الابعاد  
 التالي لبعض المقدمه وهذا الامتنان الاخير هو القياس بالذات على المخلوب  
 والمجرب لذكر اول المعتمد في اللبس بلزم السيرة عنها بالذات عم ان اجتاح  
 الى

الى بعض المعتمد من كل واحد واحد تقاسم بلج محمد الى السليم الى الفطري وقد  
 سبق ان لا سعال الجدل الا وشك بكلية بنا على مقدمه ظاهر منه فلو لم تح مساو  
 لت وت شيئا ولا لف تح مساو لالف وذا طار بعضهم الى حوله جيم المتساوي  
 ل مساو لالف وكل مساو للمساو مساوي تح مساو لالف ويزيد لسلج  
 لتعريف التحليل **بحث وتنقيح** وهذه المقدمه اعني مولانا وكل من يتو  
 المتساوي مساوي وان كاتب منه بداتها الا انها لا تصلح ان تكون كبرى القياس  
 لان السيرة في قولنا تح مساو لالف وهذه الكبرى لم يذكر فيها الا كبرى وهو قولنا  
 متساو لالف والبيان فيها يعرف الالف بوجه ملاحظه هذا العناش دخول  
 صاعيا بل لا ساج الا ان يقال تح مساو لت المتساوي لالف وكل من يتو  
 المتساوي لالف متساو لالف تح مساو لالف وان اراد ان يكون ايسر من محمل  
 مساو لالف في صحيح مقدمه القياس المذكور كما تقول تح هو متساو لت المتساوي  
 لالف وكل من يتو لت المتساوي لالف متساو لالف والالف بلج ارجح متساو  
 لمساو الف تحجم متساو لالف ولا ساج في الاصوله صرف الاحتمال ما لا جزا  
 الا كبرى في البيه وهو المقصود بقلب المتساويات ومن اراد ان يورد المقدمه الكلية  
 المذكوره على محصورتها من سعي حاله عن ذكر الالف فله ان يخط على المخلوب  
 وما شياق اسديا سديا من بعضه البعض ودرج القضاء في الشك كما يقول  
 ان كان جيم المتساوي وت المتساوي لالف غير مساو لالف كان مساو للمساوي  
 غير متساوي وشمس على بعض التالي لبعض المقدمه فيكون مساو للمساوي  
 متساوي منسج ان تح المتساوي لت المتساوي لالف ليس غير متساو لالف بل هو  
 متساو له واما ما محال منه بعض الناس بان تحجج الالف والقياس في لورد قولنا  
 المتساوي للمساو متساوي على محصوره كبري ما يقول تح المساوي لت المساوي  
 لالف فهو متساو لالف هو متساو للمساوي وكل من يتو لت المتساوي مساوي  
 فهو متساو لالف فان السيرة ان تح متساو للمساو في لالهيه فيه تعرف الالف  
 والمخلوب هو لعل لاله المتساو او مع شياق هو الالف من السيرة والكبرى  
 معلقان في قولنا المتساوي المتساوي في الاصوله في شياق هو في القياس ان  
 ذكر كبرى كبرى ان مساو للمساوي متساو له حتى ياتي لالهيه المتساوي لت متساو  
 له فيصير هذا الصرح حكما ومعلق وهو ما منه لك ان لا ماضا الكهات والساج معلقة

او غير مناسبه على ارادته بحرف الالف هاهنا عن النبي وبتوارة النسبه على  
صحتها فليجمل الالف مع الحيم مجموعها الاضطرر ويخرج الباء الوشكي قياش لفظ  
النسبه معموله في آسا وان لت وكل مساو وان لت مساو وان لت واحد  
في آسا وان لت واحد مع محله هذه النسبه مقدمه فتعبر معموله في  
وآسا وان لت واحد وبعين من الاول والثاني كبرى وهي كبرى شيئين  
مساويين لشي واحد مساو وان في آسا وان بتان اراد احد مكان الشكين  
على الكبرى والنسبه اشياء فانها لا يضر غرضنا لعلم نسبه الاحياء وقد عاين الجود  
ورما اراد منه الحيم لثابت ان النسبه معلوم في المثال المشهور ان جزء الجوهر  
سكله بطلان الجوهر وما ليس به جوهر لا سكله بطلان الجوهر بطلان الجوهر وهو في  
تام وما رتب في النسبه صوره كقايان جزء الجوهر سكله بطلان الجوهر  
وكما سكله بطلان الجوهر هو جوهر محمول الجوهر هو جوهر بطلان الجوهر  
سكله بطلان الجوهر ولا شيء مما سكله بطلان الجوهر على صوره فليس جزء الجوهر هو جوهر  
ويزاها لوان هذا يحتاج الى قياش اخر من بطلان النسبه لئلا يصير صوره الصوى  
شاليد وان كان هذا في النسبه موحده وادان بطلان النسبه وجعلنا هذه  
صوى لانها موحده وسلب النسبه بعدد الحيات فيكون الصوى نسبه  
النسبه وما ذكره وان يقال جوهر الجوهر هو الجوهر فكما هو لشي على جوهر  
هو جوهر محمول الجوهر هو الجوهر لوان النسبه الاولى اصح فان سلب النسبه بعدد احاب  
لا يحتاج فيه الى بطلان قياش ولو اوجرت هذا الى بطلان القياس لكان السالين  
الذين في الاول وكما صول يمكن النسبه تامه نسبه في حكي موحده يحتاج  
الى عاين قياش اخر في طلب النسبه الى الموحبه ولما لم يخرج هذا الى عاين ما سبق  
فلا حاجة هاهنا وما ارادته بطلان هذا القول على حسب الوضع الجيبين  
فلا سالي الا على شرايق الشك الثاني اما في قولنا سكله بطلان الجوهر  
في بطلان النسبه للملوكه في النسبه المذكوره محمولها فالوضع النسبي ان  
لعل جوهر الجوهر سكله بطلان الجوهر ولا شيء غير الجوهر سكله بطلان الجوهر  
صلى لشي في جوهر الجوهر غير جوهر لان ارادتهم هذا قياش اخر او لا يوادان  
لا يحتاج لغيره لشي في النسبه لوان النسبه العاين على سوا النسبه  
بكره النسبه وحملها كقول الثاني وكله موحده لعل في النسبه لان في الاوت

وت اذ حملت ان كقولهم واجب الوجود واحد وجميع الوجوه ولت الحيم لوان صورته  
ارادته الى الصوى المذكوره فليخرج ولا شيء الحيم لوان جميع الوجوه لشي ان  
واجب الوجود لشي بجمه ولعلهم ان الحيم لعل الالات والالات والالات  
نفسه لا عملها وان الرمان جميع النيات ومعادير الاجسام مائه وان يحمل  
المعقولات غير منقسمه والحيم منقسمه معم اللزوم اليها على صوره الثاني  
كالمثال لشي في الاتصال هذه تعادل الاتصال والالات والالات ومعادير  
الاجسام جميع النيات وجميع ما شاءه هذا النظم على الثاني وكله لشي  
ادخال بطلان صله بها كقول اول لشي في حتم فعله بطلان هذا ان كان جميع  
ولت في اوله في وقت كما يقال في قضا دعوى من يرفع ان لشي في غير  
المحوى مسبق الوجود ان العاين او ادراك الالات على محسوس وهو مشفق  
الوجود وصورته ان كل او ادراك الالات على محسوس وكله بطلان او ادراك  
للاته متيقن الوجود بل بطلان العاين المحسوس مسبق الوجود وقد يلا في  
في الحيلالات باذراج القضايات في قضيه واحده لشي فيها قضايات واحدا  
اذا يمكن الاذراج على البركت البعدين اما في الحملات كقولنا المعقول  
الكل غير منقسم ولا شيء غير المنقسم محمول المنقسم فاجل المعقول الكل لا  
محل المنقسم محمول هذه النسبه محمول المنقسم محمول المعقولات غير  
منقسمه ولا شيء الحيم غير منقسمه فليش محمول المعقولات بجمه وكما العاين  
انسان ان النسبه لشي بجمه فبطلان ان النسبه محمول المعقول لان محمول  
لبراه المعده النسبه لشي المحمول فاذا ادرجت فنقول والمحلوم  
ما ذكرنا ان في النسبه النسبه ان النسبه التي في حيل المعقولات الغير المنقسمه  
شي غير منقسمه ولا شيء الحيم لشي غير منقسمه فليست النسبه التي في حيل  
المعقولات العوا المنقسمه لشي غير منقسمه ولا شيء الحيم لشي غير منقسمه  
فليست النسبه التي في حيل المعقولات الغير المنقسمه بجمه واما في المقولات  
فذلك اشهد ولعل الدعوى انه اذا كان في وقت اخضر او در و عدم  
او عدم حتم ان الحيم اصله والالات مبالغه اشهد انه اذا كان العلم مع  
التعليم فيمور الثروة مع الجهل فالعلم خير والثروة فان لوز العلم مع العيله  
اصله يحتاج ان العلم مع الثروة اصله والثروة مع اللا علم واذا كان



الا على استدلاله عنده من الاثر فاعلم ان استدلاله مطلوبه من الترتوة  
وان لم يكن بحمان العلم والاثرة على الترتوة والا على الترتوة العلم انم مطلوبية  
ولا للترتوة العلم استدلاله منه فلا يكون مع الاثر فوه ارجح وقد وضع ارجح  
فلا يبين ان يحجج المعنى وهذا قياس استثنائي واصد على شرطه مقتضاه  
واحدة وكله وكله للفصا باصلاح اليها كما بان في المقدم فانك علمت ان للترتوة  
العصا باح المقدم لا مجموع الشرطه والوجه معقول المر كان مجموع العلم والعيله  
احصله في مجموع الجهل والثروة مع ان كل مجموع منها مركب من وجودي او  
انفعا الوجودي الذي لصاحبه وعلما ان الاضداد استثنائية كما في المطلوبية  
م لم يكن العلم مشتق من الترتوة فكيف الشيء الذي يقتضيه استدلاله منه  
تصغر غير لا يكون هذا انم مطلوبه واستدلاله وذلك الظاهر من  
تصغر العلم معقول ولكن لا تصور لم يكون الشيء الذي هو مقتضاه استد  
مهوره من بعض عينه لا بل انم ام مطلوبه واستدلاله في ذلك الغير  
مستحق لتصور المقدم المذكور وانما ذكرنا هذا للتدبير على التعداد ارجح اللبر  
في القضا بالالتدبير وحجج لم يتخا في علم الجبر الا هو شرط في الذي وعلم  
الظهور في الترتوة حتى لا يختلف بانه قد يقع العلم في شئ اذ هو  
المشور وكان كل المحمول كما فعل بعض الناس على الكرمي مثلا وكله في شئ جاد  
وليس هذا اقتضا شأ صحح ليلزم عند بعض الناس جاد فان المحمول كان على  
الترتوة لا الترتوة وحده وقد حمل ما وقع فيه المتأخيه المثال المشهور ان  
كان لاوتان موجودا فالحجوز موجود له وان كان الحجوز موجودا  
فالحجوز موجود له بل كل انسان جوهرة القياش غير جوهرة القياش  
ايضا ليس على ما وافق التراث العباسية بل ينبغي له ان كانا لا انسان  
موجودا فالحجوز موجود له وكلما كانا الحجوز موجودا فالحجوز موجود له  
موجود له بل ان كان لا انسان موجودا فالحجوز موجود له مع كماله  
مقدم فنقول اذا كان لا انسان موجودا فالحجوز موجود له  
وكما كانت الحجوز موجوده له فهو جوهرة القياش اذا كان لا انسان موجودا فهو  
الانسان جوهرة القياش ما سبق سلبه عن المقدم لعمى التالي  
وان لم يكن له سلبه معصلا التالي فقولنا ان كان هذا الشيء جوهرة القياش

انما شان واما متحرك واذت ان برمل الاصله عن التالي حتى مع مقتضاه  
متداخلة فاعلم ان جوهرة القياش الى المقدم ان يكون هذا الشيء جوهرة القياش  
مهوره متاكن ولو صح ما اراد المشهور والاسدنا سلبت قد سلبت الى الاصله انما  
اما ما كان فيه من التالي والمقدم شركة فكما فعل والاسدنا سلبت جوهرة القياش  
انما ما هو جوهرة القياش لكنه انما هو جوهرة القياش والتي لم يكن فيها شئ مشترك فليصير  
قدما ما في مشترك وتعلق الى الاصله انما سلبت كما قال في اسدنا وانما في مجال  
الشمس والهار هذا الوقت زمان همه الشمس حاله وكل زمان له زمانه  
فهان هذا الزمان زمان الوقت والزمان في المتشعبة بالعهو كما علمت في  
العصا بالشرطية وقد استثناه البعض معقول في مجال الشمس والهار هذا  
الزمان هو الوقت الذي فيه الهار غير موجود ولا شئ الا زمان التي فيها هو  
الهار وهو جوهرة القياش حاله وليس هذا الزمان همه الشمس حاله فهو  
مؤكك بعد الاستدلال الذي هو فؤكك الهار غير موجود فليس في الشمس حاله  
فان قولنا ليس للشمس حاله فوه زمان نسعى على ان ارادنا ان نطلب  
العصا اولى ووجهه داخله بالتركيب ما فعل كل انسان هو معقول انما  
وكل معقول انما يصح له يكون ازليا فان كل محمول جوهرة القياش محمول  
مشور في يكونه في لانه لا يستدل الى الطيبان وهو كما فعل الانسان جوهرة  
والحجوز جنبه في محموله ان لا تصور بل ان الترتوة مكان لما لم يكن فان الاول  
مكتف في الملمن وصدق فيه التالي ولا تصور لاصحاب ما هو في الخيال مكان  
خياله لا ما هو في الخيال فان التالي يلزم على كل غير خيال والاول صدق  
على غير الخيال مانه اذا لم خياله لا يكون خياله ما هو في الخيال مانه  
على التالي ايضا فانه اذا كان غير ما هو في الخيال فهو له في خيالي ما هو في  
الخيال مانه في حرواي سلبه فمعه موجد كما فعل الفلك غير متحرك  
على الاستقامة وكل متحرك على غير الاستقامة متحرك دور مانه فلكه حركه دوريه  
موجوده في سبالتين وليس الا من موجوده معدولين فيجب ان يحتسب  
حتى لا يقع التباين السالف الموصوفها فانما استثناه من المعالجات التي  
**فصل** في العاصيات من معدومات متساوية اذ جوهرة القياش  
معدومات متساوية ومتصادمة او مناقضة للعلم منه سلب الشيء نفسه

او عن بعض قاصداه ونصير انما هي للتبليغ وسهلها للحدوث والمغفلة لكون  
التبليغ والتعليق فسل على من يخطئ مقفلة وتلبس ناسي في بعض بعض المسئلة  
معرفي مع هذا كقول كل انشراح جوارح هذه مستله ولا بشر واحد جوارح او  
ليس بعض البشر جوارح كقول هذه صوري الثاني على لانت ن واجد بشر او ليس  
بعض البشر انسان بحسب العناش الذي حتى الاشكال كلها بحسب الاقصر والاكثر  
لعمري مع اذ فين اذا اردت سلب الشيء فقتها والادخل في الاقصر اذا اردت  
سلب الذات عنه وبحسب اصناف المقدم في الكيف ومنهم من اوجب في الشكل  
الاول العناش العناش من معده من معالها من معالها بان حاسب المحول والموضوع  
للصغرى والكبرى مشتملة اما في الثاني فهو المحول مشتمل والموضوع مشتمل في  
الثالث الموضوع مشتمل والمحول مشتمل ولما يلزم فيقول ان قولنا كل انسان  
ناحق ولا ناحق واحد بشر هو صواب في مقدمات متعاطله بل سلب الشيء عن  
نفسه كما في قوله الثاني في سلب العناش في ما يلزم منه لا يصح ما تؤول الى الاول وكانا  
علمنا في الثاني قولنا لا بشر واحد ناحق الى لا بشر في الثاني بشر حتى لو لم يلزم  
ثم اشتركت الاشكال في ان الكبريين كما ما مراد فين او على ما سبق والاوسط  
مشتمل والاول ما شاكل العناش في هذا الا ان هذا الذي اوجب في الشكل  
الاول لا يعنى هذا محول الى الصورة فان قولنا كل انسان ناحق الا بشر هو  
وعولنا ولا ناحق واحد بشر الذي هو الكبرى للسبب فيصير معالها فان  
موضوعها موضوع الاقصر بل موضوعها هو محول الاقصر الا انه مع  
هذا كله لا يخرج عن العناش المعنوي فانها سبب اجتماعها على الصدق  
واصوابها في الاقصر وموجب هذا العناش سلب الشيء عنه ومع هذا  
ان لم يتم هذا عداسا ومعالها محمولها لا مطلقا مشتمل الا انه  
ليس كل معالها عداسا فان العناش الكسوف معمود عدا  
استمداد سلب الذي في الشيء ولا عدا في هذا الباب فهذا العناش  
هذا وشما من اوجب ان الجود والبلد من هذا العناش بل هو يكون  
متزاد في ذاته ان صد عليه ما اوردناه والاوسط في العناش هو الاقصر  
لا سيما المحدود وان لم يوجد كذا لدا اورد كما يقول كل تبليغ ولا شيء  
من الشيء فخصه او كما قال الاله سدا سدا والاسد لسر سدا العناش ان

ان الاسد ليس باسد فليست بعضا ماصلا عن العناش بل هي العناش عين الكبرى  
والعناش عين المتقابل معدها ليست تصا يا صفت او كذبت الا ان اللام فاستد  
**حاش** وهذا ليس به كبر ما يدره ومن بعد ما شاعر في المعالها والمجول  
العناش من المقدمات المتقابل ولا شجور لوز في الموضوع ماصلا بنفسه  
ولا حاش ايضا الى العناش على الاحراز عنه فانه محاصر وكذا عمله على العناش  
معنى احد اللذين المتزاد فين لم ان اردت به تبليغ تام كما في المخلطات العوصية  
ولا يتا في بل ان اد اقبل كل انسان ناحق ولا بشر واحد ناحق انهم الانسان  
معنى اللذين المتزاد فين لم بل سلبه طاش اهل الخفاص ولا يكون المخلطه استعملت  
مع لدر الانسانيه جنه فضلا عن الجود ومثل هذا الاحصاح الى بل في ايهام  
حده فانه اخص من غيره من هذا الاحصاح الى سلبه اعني العناش الى بل كان  
منه فقه وان سلبه لمعنى كل واحد من المتزاد فين فلا يصح المخلطه عالمه بعد وان  
اخذ احد الالهي المتزاد فين من غير ان يعنى معناه بل باصده معنى ما ذلك  
المعنى ليس ناحق والانسان ناحق فاداسم من الانسان ليس بشر وهو  
ما فيه والبشر الانسان او ما يصور معنى البشر بل معنى ما ليس ناحق فلا يكون  
مد سلب الشيء عنه وعادة ما يلزم منه ان يقال بتبليغ عن الشيء سدا فنقول  
ما عرفت للغة التي سببها ولا انت لما سلبت عنه ما اوجب عليه فان قال  
المعنى عالقة بحاش الى بلين او شهور عدل ولا يلزمه الانقضاء او لا وليس اقول  
انه ليس فيه امكان تغليغ في شيئا عند مقدمات لشوره في حاش وبلت مفصول  
حتى لا يخفى الاقصر والاول في مقدمتين ملاحقتين بل اقول انه اضعف  
وجوه المعالها فان الذي سبب المخلطه الضعيف هذا الشرعيه الاكتمال  
سبب سدا بل هو امرها ومع السكيب عليه لجزء غير ما السترم به  
**فصل** في المطارات على المصادر على المخلوب الاول والمصدره  
على المخلوب الاول هو ان المخلوب نفسه مقدم على القياس الناسي له  
ويستعان سدا للفظه عوار وفيه والمخلوب قد يجعل في الشكل الاول  
شخصي ومد يد كبرى في المذكور وهو كقول كل منقار انسان وكل انسان بشر  
وكل انسان منقار فاما ان كان المخلوب حراما لكونه الاقصر وان كان  
شاهبا ولا يورد الا كبرى في الشكل الاول كما عرفت واذا كان المخلوب كلياً موجبا

لا يتصلح في الشكلين الاصح من اما في الثاني فلا يتصلح موصفاً واما في  
الثالث فلا يتصلح كلياً واما ان كلنا سألنا صدق في قول الثاني الاولين صغرى  
وليس كما يقول كل الشارحين ولا في الحجة بشر والشروط الثاني جزءة الصغرى  
جعل فيه الكثير في الجملة بعد ذلك العاشر ليس في ما في الثاني لا في الحجة  
التي في الشكلين غير المقدمه الصغرى واما الفرق الاول والثاني فليس في الثاني  
والاشارة محجراً وعكسته مذكورة في المقدمة لاعتد في الفرق الاول لا الثاني  
جعل المطلوب صغرى في الفرق الثاني لا ما في جعله كبرى في مسانحة الحدمات  
من صوب الاشكال لا في المطلوب كلي ولا في مسانحة التتوالف موجبات  
وفي مسانحة الحدمات والفرق الاول والثاني المطلوب كبرى في تصحيح ارادة الا  
صغرى وفي الشكل الثاني المطلوب السالب لا ياتي ارادة الا كبرى واما الحجة  
الموصف فان ارادة كبرى لا يتكلم في جوازها واما ارادة صغرى والحد الاوسط فلا  
شكر ايه محبان يكون احد المراد في جميع في السبع للفرق الاصح من المراد في  
الاخر حتى ان لم يكن هكذا اصير الاحتمال او شك ما في السبع في المراد في  
اذا كان الاصح احد في الصغرى مضمرة موضوع السبع ولا يكون غير الصغرى  
فان الموضوع فيها كان الاوسط الا ان عكسنا اخر كما كان في المطلوب  
في بعض في بعض العرب ايضا ومن المتباح من لم يتبع هذا مصادره على  
المطلوب الاول حسب انه يحتاج في السبع الى عكس السبع عن المقدمه الا ان هذا  
السبع الذي منه هذه المصادره ما كان يلحق لا يجوز لمصادره على المطلوب الاول  
في الفرق الاول والشكل الثاني لانه لا يمكن ان يكون المطلوب الاول في موصفاً  
فيه كاستسواء بل سلباً والسالب في الفرق الاول اما هو الكثير جداً ويجب ان يكون  
الاوسط هو احد المراد في فانه ان كان الاصح او شك في جميع السبع والمراد في  
فان كان الاوسط احد المراد في في الاصح هو المطلوب الاخر في جميع  
موضوع السبع والاصح مجموعها وكان الاجنبى في الكثير موضوعاً كما يكون المطلوب  
هو الكثير فان احتج بحوار حصول السبع في العكس فلهذا في مخرج الدال على ما  
حوز في الثالث فليس في الثالث وان منحها فانا علمنا هذا الكمال وما حاز  
ان يكون المصادره على المطلوب ان كلا في الاول في مسانحة مصادره واما  
شكرنا في موصف المصادره ان يكون المطلوب هو المقدم في مسانحة احد ولما

ولما يذكر المعلم الاول ايضا في نسخة الثالث يصح ان يكون صغرى وان يكون كبرى  
بل حال ان المطلوب الموصف كبرى يصح ان يكون صغرى ويصح ان يكون كبرى  
ويصح الثالث عن المطلوب مطلقاً فان المطلوب اعني منه وكله في المطلوب  
محمول ان يكون صغرى الثالث لم يعد ذلك سمي اما عكس او مصادره او مصادره في مصادره  
هذا المعنى وهو الموصف على الفيلسوف واعلم ان المقدمه عن ان السبع لا يكون  
في المصادره على المطلوب الاول في المراد في فان الحجة تكون حجة صغرى مصادره  
المطلوب او لا لا في حجة العاشر كما يقول كل انسان الحق في كل ما يتحقق في السبع  
لكل انسان بشر فان هذا وان كان في العاشر شوب في المصادره على المطلوب  
الاول الا ان المطلوب بعينه ماسد فانه يقول في الانسان انسان موصوفه السبع  
الانسان انسان وفشاده ظاهره **فصل** في مسانحة مصادره  
مقدمه كما ديانه بلزم في العكس المقدمات متناقضة من مصادره لم يكون السبع صادقة  
لصحة صغرى مصادره واما ذلك ولا يلزم ان يكون السبع الصادقة عن لارادته مصادره  
كادب المقدمات فان قولنا كل مصادره صادقة والمدمات مصادره في صادقة  
مصدقه كلياً موصوفه والكلمة الموصوفه لا يلزم ان يعكس مثل بعينها حتى يكون كل  
ما يلزمه سبحة صادقة موصوفه صادقة المقدمات فهو سلب بل يلزمه  
سبعه صادقة لا يجوز استثناء عن بالذات العكس المقدم وانك عكس في ذلك  
غير مستقيم فحق في الشكل الاول يجوز ان يكون الفرق الاول مع مصادره في  
مدان الحرفين المتعقبات فيهما كما يقول كل انسان فوش وكفر في مصادره صادقة  
او كونه الصغرى كادبه والكبرى صادقة فان موصوفه لاوشك مصادره وعكس عليه في الكثير  
جنسها مصادره صادقة وفي الشكل الثاني باحد الاوسط مصادره والاكثر والاكبر وهما  
مسانحة جعل الصغرى صادقة والكبرى كادبه او بالعكس على شريطة الشكل الثاني  
ليس صوره مصادره على الفرق الاول والثاني في هذا الشكل سبحة متناقضة وان  
احد مصادره كادبه او باحد الاوسط مصادره في مصادره المتباينين على شريطة الشكل  
الثاني في المادة التي مصادره مصادره مصادره الثالث مصادره كانت صغرى وكبرى  
وفي هذه المادة الموصوفه العكس صادقة كانت صغرى او كبرى اعني في التي الفين كانت  
واما الثالث في الثاني في مصادره سلب في مصادره مصادره وعكس على الاصح  
المتباين له الذي لا يدخل تحتها وكذا فصله وفي الجملة سلب في احد الحرفين

موافقه وبعينه علم الجدل الحار المتباين لهما مساوي الكادس في الباني يلمى صادقه  
 واما الثالث فما جد لاوشك ما من الطرفين المتفقين في الموضوعين مساوي موضوع  
 صادقه كادس او ناض لاوشك مساوي لاوشك والاضغر صحتها او ما يعبرها  
 جميعا في الموضوعين مساوي صادقه وكادس صادقه وان كان غير صالحه وموضوعه  
 صلب في الاوشك خاصته او فصله او ما لا يشاركه عند الاضغر المتباين وطلب  
 على الاوشك ذلك المتباين مساوي موضوعه ويشالبه كادس بينه صادقه او ناضه  
 الاكبر وصله او خاصه للاوشك وتصلبه عنه في الكبرين وطلب على الاوشك جنسه في  
 الضغنين باي مما يحصل في الكسبه الثالث سحر لده صادقه علم ما يلزم من اية الداليل  
 مع جميع الموضوعين مساوي الصادقه صحتها كادس باعبار اعادة معنى الاق  
 الشك في الاول اذا كانت الصغر كليله صادقه والكبرى كادس في كل واحد لان يكون عموم  
 اكل كادس بحسب بل كادس في كل واحد واحد واحد لا تصور حسد يصادقه  
 اد لو صاب صادقه من اذننا الكبرى علم الكبرى التي تصدق عليها فيكون علمها باجها  
 كبرى كليله صادقه فيهما الى صغرها بعد ما يصادق صدوره فان العاش الصادق الموضوعات  
 بل منه صادق وهذه الصادقة مضادة للموضوعه صادقه ولزمت باعداد الكبرى للكادس  
 صلوم لصدق المصادران معا وهو محال بل كانت الكبرى الطيبة كادس لا محله  
 واحد بل هو ناهك كادس بعد يلزم من اية صادقه لقول كادس انسان حيوان  
 وكل حيوان ناضق جلده كادس انسان بالحق والكبرى كادس بالضرورة ولكن لا ي  
 ماره واحد **مباحثه** وليس كذلك يقول ناضقها صادقه لطلب المنصا  
 كادس انفا كادس في كل واحد فالكادس اذنت قولنا كادس حيوان بالحق لطلب  
 صادقه بعد ما جردت لصدق وحسب لا يصلح كبرى ولا يدعي شيئا اصلا فلا  
 يلزم المنصا المذكور هاهنا وان قيل هذا الاستدلال موك في الداليل الثالث  
 الصالح فان الكبرى الصادق في كل واحد يترك بحالها كبرى عند الرد الى الاول يمكن  
 حاله في حال الاول الحواب اما الثالث في صحتها الى الاول تعكس الصغر الموضوع  
 وهي مساوي جردت ملا لوجه الى مجال الاستدلال في الاول فان الصغر الصادقة  
 كادس كليله في الاول ثم اذا اذنت الكبرى كادس علم حده صدقها واوقنت  
 الضغنين الحوسه واستسخت لا سامي التصادق بين كبرى الكبرى مما يلزم من  
 مجال كادس الكبرى وهو بلها الى الصدق ولما في الشكل الثاني اذا اذنت بعض ما

ما ذكرنا من الامثلة من صادقه وكادس فعلت كل انسان حيوان ولاشك والعرض  
 صوابا ولاشك له الكبرى كادس في كل واحد فاصح ببعده صادقه وهي لا شئ والاشك ان  
 يعرف على اذنت الرد الى الاول لتفعل ما فعلها عند تعكس الكبرى الى لا شئ من  
 الحيوان يعرف من حلالها كبرى الاول كادس في كل واحد كما استسخت ولا يلزم ان  
 يكون عكس الكادس في كل واحد كادس في كل واحد بل كادس ما وان كادس في  
 النقص على تعكس في مجال الاستدلال من الاول **المشروع السادس**  
 في اصناف ما يحتمل في امور جدلية وخواصها **فصل** في مقامات  
 على الاستقراء والتشديد هو الحكم على كل واحد واحد الموضوعات بكل واحد واحد  
 حرمان الكادس وهذا هو مفيد للعلم في جميع الموضوعات اذ يجوز ان يكون  
 الموضوعات بكل واحد واحد حكمه حكم ما شوهه فاذا اذنت المرعي لم يكن  
 واحده صوابا لان البنا اما آ واما آ واما آ واما آ واما آ وهو يحصر في كل  
 من هذه هو الف فهو الاستقراء **مباحثه** فاذا اذنت الاستقراء  
 والناقض استقراء الصغر الاستقراء ما يحتملها مع الاستقراء هو الحكم  
 على كل موضوع حرمانه وان صغر الحق والصدق الى الكلي هو صواب وهو الحكم على كل  
 ما يوجد جميع حرمانه وان لم يعم فهو الاستقراء والناقض المذكور وعلم حقيقة المشا بين  
 اعشرون لا ينبغي لبعضها في تعريف القاصح الاستقراء علمه الحكم على كل  
 ما يوجد حرمانه الكادس فان الكلي يصح عليه الحكم هكذا في العصبه الممهله  
 وصدق لعلوم الحيوان عند الموضع يحرك كادس الاستدلال وهذا الحكم على كل واحد  
 في حرمان الكادس وهو يقين على فاعدهم الاصلية فان المله في قوه حديه وهذا  
 في كادس مساوي فان زنت في التعريف الوجوب كادس ان يكون الحكم بالوجوب على كل  
 لادس وصرح حرمانها حاز الاضمار على الكل بشرط ان يصح الاستدلال الى الكسبه  
 فان الراض عليها هو واحد على حرمانه وان لم يذكر الوجوب والخصيه محال ان  
 بعض الحكم والحكم الموضوعات بالكلية في لوجه واعلم ان الاستدلال اذا ذكر  
 في بعض الاحوال صحاح فاما ان يكون المطلوب هو الاصلية التي اسمها الصدق بها  
 او لا من الاستقراء كادس في كل حيوان يحرك عند الموضع فكذلك الاستدلال في  
 الاوشك فيها امر الانفعال وهي صغر موضوع الكبرى مما يحصره الطريقة  
 صعوبه يصحح الضغنين فانه منقول من الحيوان اما فرقا او علم او اسدا على ما بعد

يكون

مهما انعم بهذا العلم في انواع جنس واحد لا يمكن حصرها وكل ما يقع ضمن الامكان  
انواع النفس لا يتخلى عما دعت من الوجود الا ان يكون غير واقع في الانسواع  
الطبيعية ولا الاصناف المتشابهة بل اختلفت من نفس وجودي وعمومي  
كالمتحرك والشاكن من ان الجسد ايضا وان كان في بعض احواله جزيا 17 ان جادسه علمي  
الصائب الذي يوصف قسما للنبات والحيوان ليجمع جميع المركبات اعني في معنى  
عدم نفس موصفه لحيوه او تعذر او غوا او يكون اضمنا فاما وجوده جميعها  
متفاوتات مخصوصه واما الانواع الطبيعية فلا حصر لها واكثر ما يقع الاشتقاق  
على الانواع الطبيعية بالمشابهة منها وفي الاصناف المتشابهة على الامور المستوره  
المقابله وانما يوصف وجودا وتخلي في الاسماء واكثر ما يذكر مثالها في الكلام على معلوما  
ثبوته للكثير من الجواهر التي يتم لكل الاصناف المتشابهة كما يقال في كل انشأ  
اما متحرك واما ساكن وكل متحرك محيز وكل ساكن محيز وانما يقع على هذه الصورة  
يكون ما في مرتبه الجسم معلوم بما في مرتبه الانسان دون ذلك غير مبني على الحركة  
ما لم يكن حركا ومعنى الاسماء في الامور الطبيعية لا يتغير مع تغيرها  
بانه اذ يغير الى معنى الذي وان الحكم في كل واحد في الانواع المستوره لا  
لا يصور فانه لم يغير في كل واحد في انواعها واشخاص انواعها بوصفها او تحقق  
فهي ما حكم عليها ما دام تحلت التصديق ما استغرقت هذه الحركات وان  
كان الدعوى ان كل واحد واحد وان ذلك في آمان استعان به في معنى  
الذي بالاشتمال في قول النفس في الاله لان النفس موجودا في النفس  
موجود وكل موجود في الاله مادامت الاله في اسمع بالاشتمال  
وقال كل موجود في الاله ما كان في الاله عليه هذا المسلك في ان يقال هل  
نصف النفس في الاله ما كان في الاله او ما صدره من ذلك وان لم يصادف يجوز  
ان يحالف حكمه ما صادفت وخرج من جعله ما حكى عليه في حكمه وان  
صدره وشاكر الله استغنيين في الحكم بل الشيء الذي يدعو للمشاهدة  
وهذا الذي يوصف هذا المتشابهة اما المسلك الاول وهو ان يكون المطلوب  
عقلى الحكمي الكلي للمفسر بوسط الحركات لا يجر عليه المعنى المذكور بل يلحق  
ان يقال له انما شاهد في حوران بحالف حكمه ما شاهد في المعنى لقصه كليه  
بالاشتمال اذا التقي الصور مما شتهه والاسماء غير تام لا يحتاج معها الا ان

ان يقال ان حكمه ما خرج عن الاسماء بل يجوز له ان يمتد في كل شيء  
نفس المصروف في صورته المعاني في المصروف الذي جميعا على ما ذكرنا وان لم يركب  
مما شاع على صورته حقيقته بل في مثل العقل لشارا له لانه موجود في  
ما كل موجود في الاله ما كان في الاله واصرف على هذا وان لم يصر في حكمه  
وان كل موجود في الاله ولم يمتد به بعد صرح عن الاستغناء او صار الحكم  
عقلية فكانت لغو النفس بوجودها في الاله حاشا على ما رأينا في الموجودات  
مصر صمو باراه اصلا واصلا او يكون اصولا كغيره وله حيز في النفس  
وستذكر الكلام على التشبيه **وما حاشه وتخصيلها** فانما قيل  
الكل اذا حكم ان كل انسان حيوان وكل حيوان جميع الشئ حكمه على الكلي ما وجدتم  
في حركاته الكثيره لا يلزم ما حكمه ما وجدتم في حركاته الكثيره لا يلزم ما حكمه في كل  
لما رأيت في غيره الذي كان احوالها وحده والحيوان كما في الفواحي في الاله في الاله  
امكن لكل الحكم الحواس حيز اذ اجتمعا على كل صورة الحواس او قرة  
شلب او يد كان ما حكمه على اعتبار الطبيعة كحقيقة الاله على مشاهدته  
الحركات فاما اذا حكمه على المشابهة ما في دوزوان بل هو ادعى من غيره في الاله  
في معنى ما شاع في غيره من دوزوان لا يصور لنا البصير في فان ذلك لو وجد على نفس  
الطبيعة انما هو بذاتياتها ولوازمها في الامكان الواضح في المعاني حيث هو  
امكانا لازم بل في المعاني ايضا ولا يصور في شياطين واما ان لا يمشاهد في الحركات  
ما حصل لنا الكتاب هو صحيح وانما كان هكذا انما كان حاصلها البصريات  
والكثيره حصلت في البصريات جعلت لنا بصريات فكرية وبصريات  
اخرى فكرية نفس على بصريات فكرية لا يحاط به جميع ذلك في بعد الحركات  
فان دارنا الاشد وصقل لنا تصور الاستدلال بالحجج في حقيقتها ما في صور الاله  
اعمال حركات اكثر منه ومنها هذا بل في الحكم في المحصورات الطبيعية النفس  
بما على مشاهدته جميع الخواص بل في الحكم في الاله والطبيعة وسائر الحكم على  
الطبيعة في الحكم على المحصورات بل هو علة الحكم عليها فان حصل في علمه ان يجوز  
من الاستدلال على نفس وطائره اكثر الشهادات الطبيعية في حيز الحواس في  
الطبيعية وللرؤى اكثر الشهادات المساهمة في نفس في الحواس هو  
ان الذين يصفون له الاسماء لا يصدقون في موضع علمه في الحكم على الكافة

بل كل من كان في موضع لا يعيش هو على كل ما يوجد في حوزته الكائن ولولا  
 مشاهدتهم مرارا لثبوت ما امكنهم الحكم على ما لم يروى بضمهم ولم يسمع ونصروا معنى  
 العيش وقطعه بضمهم ما وجد الفرق في لغة العرب وبنسب حوايات اخرى  
 كالجحيم وغيرها ما قطع بضمهم في بعض حواياتها وعلم وجوب موت العرش عند  
 لو سئل احسن كونهم ما نبتا عند التوسل عند جميع الناس وعلموه ولا يعرفون  
 سببه القرب والنسب ذلك لا يبا وعلموا هذه الحوايات الكسرة فاداعرف  
 هذا صحت اكثر المشاهير بعد نسبتها كما هو على اكثر الشهادة ان الا ان هذه  
 المواضع لا يحاد الى اسبابها في حوزة العيش في العالم المذكور واستغنى عن  
 امانه الحجة والتجرب والواجب تعلم ومن لم يحرك لا يسمع معه الاصحاح ولا يصدق  
 ذلك يقينا ولذا في المسواتر والحواسف وغيرها وكما ان ليس اذا كانت الشهادات  
 افادت شيئا في موضع محتمل بها في جميع المواضع فذلك ليس الا اذا الاستقراء  
 في ضرورة يفتق نوعها اولها ان اولها ان بعد التيقن في جميع المواضع ما لا يسمرا  
 الغي الخبير هو ما يحسد الاستلال ويحب ان يوصف في شئ ذلك وسباني  
 تمة كما **فصل** في مفارجات ولحمية في القشرة والمسا هو الحكم  
 على اصلا من المحقولين باوجود في الاخر لثباتها في معنى جامع بينهما في جميع  
 من الاصل والفرع ياره يعرفون به فيكون مفصل بان يذروا المعنى كما هو ذاته  
 ينفون العارفين بهما اي هي المقسوس والمفسر على امي العارفين الموروث مع التفت  
 صنعوا في فرق من الملحون والمحقق في الاملان وبها وحالا يقتضيان للمفارقة  
 الخلة بالعبارة صلح بعدى التحليل الى العروج وهو اساره اطلاقه الى تمام الذي  
 هو المسمى اما من يصرح اجماع فيثبتون كونه مدار الحكم بالمرس او غيرها ما هو  
 العروة والعكس وهذا كل موضع في حوزتنا المعنى الموضوع في مدارا ووجدنا  
 معه الحكم وحسب لافله وهذا ياره احسن استقرار وسبق الظلم عليه ثم ذكر  
 الاصل لغو فانه اذا سمع بعفت الحكم للموضوع مدارا في اصل اللبس التعصب  
 بالاستقرار في مواضع المصادفة وذلك بوجه وذكروا الاصل بل لغائه ان  
 يعول في صد الامن القلاني في محل الاصل لا في حيث ثبت الحكم فادامع او اراد  
 اسباب التعصب اصح بالمصادفة الاستقرانه ولغوا الاصل وكل القسلة  
 والطريقة النابتة ما سقوه التبريم والتعصب وهو حصر صفات الاصل وصرح

وحذف ما سقوى الموضوع في مدار العيش لعصب المدار وما اشبهوا بعين المدار  
 كحذف ما سقوه في اول احوال تنوجه عليهم ان الحكم في الاصل الذي هو في  
 اما كان الكونه في ذلك لثبوت في اوله بزمه كونه واعني بت الفروع وحدنا الحكم  
 في ذلك ايضا فدل ان اجماعه للشيء بحلة الحوايات بحوزة الحكم على كل  
 استبان لثبوت ما الحكم في ذلك عليه ايضا بعين في جميع احوال العيش من سن الحكم  
 الاصل لا يحوز له اسباب كونه في المسمع من الا سبب بالاساس في اسبابه فيما يملك  
 وقبيل سكره والممثل المنوع وسنذكر حرفا والظلم عليه سقوا لو اعدنا  
 للموضوعات مدخل الختم باب القياس الحوايات بع الختم باب  
 العاش الذي هو التمثيل بالهلاله والذو والصور الصحيحة للعصايات والحق البرهانية  
 وليس كل حجة محصورة في التمثيل لم لو لم يكن في العالم حجة غير التمثيل وهو باطل  
 ايض فلا يجب ان يحصر مع بطلانه في مدارا بل لا يثبت في المنكر كما في بعض  
 اعصابهم فان اللسان اذا كان واصرا وهو غير موشل ولا لسان بعد الختم في الابرار  
 كلها وليس كل من في الامور الطمان بل في الامور التي يدعي فيها العيش على القياسات  
 الحقة الصادقة صورها وموادها مع صحتها المحقق وجودا او حيزا ما يحجب به  
 وغيرها مع انه ضعيف منه طف ومج ذلك بسبب في الاصل الا ان هذا الزاعم بحجة  
 مسائل الذم والعصايات حتى ان لا يجد غير المسلم من شمله له عصايات وكلها  
 بعد العصايات محوز ان سمى صفة ما ان عليها ولا يطلع ما حال لو كانت صفة اخرى  
 لا يلخص عليها اذ عدم عكسها بالنسب لاول علم عدم الشيء ولا ان حال للمعنى في اذ صفة  
 اخرى ما ذكرها حال في اذ عن شيئا محليها لسان فانه ليس بحج الختم والتشابه في  
 سائر سائر بل علم عدم ذلك الشيء ولا جعلها محل موجود ما جعلوه وليس بخراصة  
 الخصبين ندال علمه كظلم اخر والعصايات باصله في التعصب ما محتمل اذ لم سوا حال  
 امر آخر بطل ذلك للتعصب وما دام اختار صفة اخرى خارجة عما عداها لا يمكن دعوى  
 التعصب ما هي ان شئ ذلك لا يطلع في نفي العارفين كل واحد واحد بل لا بد من  
 سائر ان يثبت المدار في الاصل لسان ما يوضع كل واحد من كل واحد وكله اكل عدد  
 ما به يجوز بل يكون للجموع اثر لا يكون الا كاد ولعن محي في لسان اذ لم يكن مكلما  
 يكون اخر من لا يصح الظلم حاصل له وهو الحيوة بسبب لثبوت المعنى والحيوة فانه  
 وجد في الشاهد كذا الا في بعض الظلم والخير في الاذن في ليس في الوجود ولا الحوزة

ولا يتجسس ما من جسمه ذلك صفة له ولا فعل ولا مفعول وانما كان هذا من  
ان يكون الصفة هو الحيوة وهذا وان سمع في حصر الصفات منه فاصفا له لم يوجب الخ من هذه  
الاتساق المذكورة بعول الختم يجوز ان يكون معنى الكلام الوجود ما للمعدم لا يستلزم  
ومع الجوهريه ما من العرف لا يكون معكلا بل انه ومع الختمه الماخوذه مع الحيوة ما من غير  
البحر لا يمكن جعله كالتحسينه مثله او كجوهريه مع الحيوة او مع باقي الصفات ولا يوجد  
على الدارين الختمه والجوهريه ثم ان يتبين ان المداد واحد هذه الصفات يجوز ان يكون  
ذلك الواجود شيئا الى شيئين لا يلزم ان يكون الاصل هو ذلك لا يوجد في محل التمام ولا يفسر  
ان يكون هذا التمام ما حوزا عنه لا يوجب اليه باقى الاتساق المذكوره كما نقول في المثال  
المذكوره الكلام ان سئل ان المصعب صفة ولكن يجوز ان يفسر الحيوة الى قسمين الى حيات  
مع الآتية جثمانية والى غيرهما ومع هذا الكلام الاول فان هذا هو البراءة المذكورة وان  
لم يترك الآتية الجثمانية من الكلام فليكون من لا وحقاقتي من ذلك والمقصود  
انه يجب ان يلاحظ الاشكال وفي هذا الاشكال لا يفسر معنى له فوضوا الصفة في بعض  
فصولها فانه كذا الصفات المذكورة منحصرة بها وان عد جميع الصفات  
والعلمه في بعض الجملتين ثلاث ورتاب والى مبلغ علمه الاوصاف وبين ان  
الصفة هي العلم اليقيني كما في صفات العاشق بها نيا واستغنى عن التمثل  
مورد في محال العارض والمدان او متطوفاً والكبر والقدما كقديان فان معنى الكبر  
او دامي وصف في حوزا لا يعد على لدا حاصله فاما وانما لم يعد له صفة ما بعد  
الجمع والخلو بمعنى هذا التقييد المعين ويكون حوزا مما يحسن به نهيته والتمثل  
مع لغوا وبعض اهل العلم عدوا ان لا يجوز له ان العلم من الختمه لانه قد ذكر  
ان العلم هو صفة لم يصل الصفه واستند وقال الصفة اما ان يكون في واما ان يكون في  
كفره فاما ان الصفة لا يحصرها بجمده ولا في الدائره بل في كل واحد منها صفة فلا  
يصح هذا الانفصال ولا يشك في ان ذكر هذا لا يكون مستغنياً واما لا يوجب هذا الكلام  
كل التوضيح لان في العلة اما ان تكون من الختمه او الناسه لا يلزم ان يكون  
عدا و دخل ما سبقها هذا بل يباين ان يقال لعلمه من صفة ما من الصفة التي هي  
العلم اما هي الجيدة والناسه او كلفت وليت من صفة علمه هذا الشيء ان  
سئل انه صفة للصفة في كل واحد من حوزاها بل في حوزاها التي هي العلم من  
كل واحد الصفات بل يباين اذا كان العودان العلم من الختم او الختم من العلم لا يمكنه

بكمه من يفسر هذا ما تلعب بان العلم صم اذ المورد اذا كان ان العلم اما ان يكون من الختم  
او الناسه او اشترى الى الصفة والختم والناسه فصول اخرى او صفات منحصرة ان كانت  
مع التقييد على مجرد انفراد الصانع بل يحتاج الى اراد فصولها او حصصها الاخرى  
ان كانت وتفر المدان به عدوا واحداً او جواراً لا يكون الصفة حيث هي علة  
بانه لا يمكن ان يكون جوهرياً في علمه فان الختمه اذ لم يكن علمه الصفة بل بانه لا يلزم  
ان لا يكون الختمه مع العصاره بل هو الناسه حق علمه ناسه فالعصاة اذا او رد  
ان العلم هي الختمه او الناسه يحتاج الى المعام الاول الى لطف اكثر وان يقرأ اثر الفصول  
والخصوصيات ايضا لكل صفة من صفات ان كان لها ذلك حتى يحتاج الى التفصيل  
الصفة التي تدبر بها العلم ليس جوهرياً بل هي صفة علمه صفة في العلم يحتاج الى  
التفصيل الفصول الصفة ايضا لا يجوز له ان يفسر العلم بغير صفات العلم بل يكون علة  
واما ان لم يتلوا السلسل الى بعض الوصف العلم بغير صفات الاوصاف بل ان يفسر  
الى الختم مثله هو العلم لا يستلزم له في موضوع آخر بافعال الختم ولا شيء من هذه  
الصفات بعد نوع علمه يجوز ان يكون لها صفة هذا الاصل الختمه مع هذه  
الصفات او بعضها بل في موضوع آخر الختمه مع صفات اخرى علمه في بعض  
الموضوعين حوزا العلم وهذا العلم ليس بقول ان العفص علمه السواد وحده  
ضرا لثباته لا يربطه من المركب منه ومن الواج ان امار السواد وليس للثباته من  
في اماره السواد ولانا شاهدنا العفص من المركب منه ومن براده الختمه مشهور  
الزمان لسوء حال العفص حوزا العلم من الموضوعين ان انص الى هذه الاجزا  
انص الى انص الى كل الجزا انص وان خفي وصفه لا يعنى ويجوز ان يكون المطلق  
كل علمه من واما حذيفة صفة العارض عن الاعذار فموجبه ايضا علمه ان اشكال  
اعذار المحصوره وان اشكال حصر الصفات المهيمة من الاصل والعرف واستقلال الاحتمال  
ايضا وما سأل ان العارضا اما في واما الف ومدانها في من موضوع لدا وان  
في موضوع لدا عبر مورد هذا محالاً في الحكم من الاصل والفرع والاطم عليه شيان  
ما سبقه وبل من هذا ما لا يلزم ان يفسر صفات الاصل والفرع مستغنياً وان  
ان صفات الفرع ما هي ما بعد الحكم فيه يكون الحكم مشروفاً بعد هذا الاصل ان اذا  
اعدا ووجه الحكم على الاصل اما ان يكون موضوعاً واما صفات الفرع وما ان  
الصفات المهيمة للاصل ما لها مدخل في الاصل ايضا فاذا قلنا ان صفات

الفرعي المنفرد عن نفسه في موضوعه كما هو سبب الحكم بتدريج منه انما يجوز ان  
يغض عن الحكم في الفرعي لاحكامه مع خواصه فلو كان السوت في الاصل هو حياضه فانه  
واسع في المجموع والصفات الفرعية ما سفي بعضها او كلها وهذا هو المعنى ان  
الخصوصية غير صحيحة اذا لا تارو منها ومن الالف الذي هو غير اخص الكلا  
التفصيلية في الافطس والاسم فانه في غيره وليس للاشتقاق مدخل في الحكم  
فان اذا اريد الاضطرار المسمى الذي ليس فيه تعدي مسمى وايضا التعديل  
مانع عن الحكم فانا وذا الضمير في الشرة غير مانع للحكم فاذا لا اشتر  
للمميز الفرعي في معنى الحكم في الامور الاضطرارية وجوده مفسا وان حكم بغيرها  
لا يسمع هذا ان الاشتقاق لها مدخل في الحكم اذا كانت مع الالف والسمع  
له مدخل في الحكم اذا كانت مع الالف ايضا وفي الاضطرار ليس مع المعنى  
الحكم والاشترار هو صحت للفرع وهو الالف فلا يلزم الفرع واذا كان الاصل والفرع  
حاصرا في محال الى حصص ما اختلفا به وسان علم اعتبار الاحاد والمثاني وكما  
عده عدل في الاضطرار والفرعي وان كان اوصاف الفرعي كالمسح الحكم في  
الفرعي وعدمها لا يتركه الحكم في الاضطرار كما في الاصل في المدخل في الاجل  
ولا يسمع الحكم بعد هذا الفرع واذا كان الاضطرار عام والفرع خاصا بحسب  
محال الى حصص اوصاف الفرعي وان عدمها لم يتركه حكم الاصل وان  
وجودها لم يمسح في الفرعي وفي مواضع دعوى المعنى يصعب هذا الاعل  
فان لو خرج في المسح وسد ذكر العاين بعد هذا **فصل**  
وعند تعارض الفرع على الاضطرار باربعة اشياء الدليل والعلة والحد والشرط  
وان الدليل في الاصل على امره دليل على الفرعي ولذا العلة والحد والشرط  
وهذه الوجوده فاشبه اما الدليل فان دلالة في الاضطرار على الحكم اما ان يكون لدراسة  
او مع خصوص الاضطرار فان كان له من حيث هو وهو ودرانه موجود في  
الفرعي ولا اعتبار بخصوص الاصل فيكفد ذكر الدليل في الفرعي وذكر الاضطرار والتمسك  
لغوا وان كان بخصوص الاضطرار فمدخل في الالف له فاسم في الفرعي جزء الدليل فان  
اعتبر ان في الفرعي ما نفهم معناه ذلك يجوز في دليل الفرعي على دليل الاصل  
وهو خلاف في المحرر في الموضوعين وان كل عمل باخلاف احكامه في الاضطرار  
لغوا فان الدليل الفرعي قبل درانه ايضا وانما في الاضطرار مالا اعتبار فيه فانه

او الاضطرار

فانه ان كان جفتا او تسمى ان كان محسب على ذلك الشئ علم انه جده او ستمه  
فلا حاجة الى اعتبار الاضطرارية والتمثيل ويكون لغوا ان لم يكن جده في الاضطرار  
كان لهما متكون في الفرعي لدا وان لم يعلم ذلك الا بالاصل يكون حياضه ورضوه  
احدا من ان يكون تعريف الشئ بالاصل ان يكون ابي منه اذ لا يمكن لكونه جده او ستمه  
الا باعتبار خصوصه باضطرار وان كان بخصوص الاضطرار مدخل في جده  
الحكم من كون في الفرعي مفسا ذلك بخصوصه في المال المحصور كبر في ذاته  
الشئ وادوات الشئ لا يعقل ولها الشئ فادالم يكن الاضطرار والجمع في  
الشئ فلا مدخل له في ذاته واذا كان ذلك الشئ موجودا في الاضطرار وليس الحكم  
لاذم له واذا كان الاضطرار غير لازم وغير ذاتي لا يرد وجوده عنه فلا مدخل  
في جده ورضوه في المال **موردان** يكون في الفرعي اصفى رما  
يكون وجوده في الفرعي اصفى اما ادواته ولو انه حيث كان يكون حياضه  
له وادواته بالذم والذم الذي ليس بحد في الجمان لم يدان الا بالاصل ولذا في ذاتي  
ولا يرد للفرع له ويوصف ان حاله في الاضطرار في الاضطرار في غيره وان  
غيره فان صدر في غيره من غير الصان من غير ان يتقلب الى الاضطرار في الاضطرار  
لغوا واما الشرط والعلة فانه اذا كان الحكم المنطوق لا يتصور له علقان او  
شرطه على سبيل البدل وهو ممنوع فانه يجوز ان يكون للشئ بشرطه على سبيل  
البدل ولا يلزم الحكم بجوران يكون له علقان كما يحاربه المحلقة فانه يجوز ان  
يكون علقته الكوكب او الشعاع او غيرها وهكذا قال في الصفات في الشاهد  
وهذا بشرطها المحصور او الحكم في حق الناس يجب ان يكون لدا وان  
الوجود في الشاهد او السوت كان مشروطا بجزء او صفة او امكان  
مكون في حق الناس مشروطا بها ايضا وهذا العلة في الشاهد مشروطا  
بالمحصر حتى لو لا المحصور ما صح وجوده على لبا وما اعتبر في الغاييب دلالة القائل  
بالتمسك ايضا ما كلف ان لا يلزم اشتراط شئ لآخر في موضوع اخر وهو ايضا  
شرطه انظر الى مادة القائل كلف كانت مشروطا في وجودها بالضرورة  
العقلية ولا لا اعتبارها والموان والحوار الامكان لعل لا يلزم اجورها وللعرض  
مع انه لا يلزم لها ما يصح لكونه علقها واما ادوات ان علة الاضطرار  
وحدت في الفرعي صلت حكمها منه في ذلك حديث اخر يوصف فيه ما



ذكرنا في المدار ومما يعملون بغيره من التمسك كما يقال لو كان يجوز كماله يطلق  
 على ما به المحركة كما علمه اجوز على المحركة وهذا ما به اجوز تشييل وكانوا اشوا  
 التمسك بل محاد العلم م بنا فتباد التمسك لم لو المحرك كما ليس في الاعميان  
 شي رايد عليه وعلى حركة بل ليس اذا قام به المحركة يقال له المحرك والمحرك  
 ليس له شي قام به المحركة وحده هو لدا والمحركة داخله في جملة المتحرك  
 مقومه كجملة لا مقومه لو جوده ومعوم كجملة لا مقومه <sup>تسمى</sup> دو بر الشيء  
 اصله ولا بصور له البدان فكن كان <sup>بدر</sup> صفة محله صفة اجرك  
 وليس لدا معوم الوجود ولستنا بد على الامر الكلي في جميع المواضع بل هي ان  
 يكون له على التبره بل تقول لا مانع في بعض المواضع ومنها المحرك الى ان  
 هذا الحكم لا بصور له على اجوز ولا تكفده اقوانه بالاضطرار لعله او شرط جوعا  
 في موضع اخر لا يكون شري او علمه فان ايسر بيان اخر وليس تسعة اشعبي  
 عن العسار والاضطرار كما يحوي في ان حكم واحد وكلها لا يبطل بل كماله واطر  
 وافخر حريه في العرف بل ادر ما معون له يكون مجموع صفات علة  
 مستكفي بمسئل وقد مر في فسادها واما احكامها في الواضدان لم يكن لكل  
 من المحرك صفة بل نظر فاستوى وجوده وعدده بالشيء الذي ذكره في العرف  
 لكل جزوه وان كان لا يجرهما بل نظر دون الاخر فهو العلم وان كان لفظ واصلا اثر  
 وليس الكل اثر الكل واطر محله لم يكون لكل واحد شحور والاذر ضعفت  
 وكله منا في حكم وحداني وهذا ليس بصحيح فان كل واحد لهما ان لا يظهرا كل  
 واحد ولا جزوه اذ لا جوده بل هو صفة امر المجموع وكل واحد يظهر على  
 وجود الحكم لان له اثر معورا به وجود الحكم بل كل واحد في وجود الحكم  
 بل في علمه وجود الحكم ووجود الحكم سببه هو اثر علمه واحد هو المجموع والمجموع  
 مركب وليس هذا موضوع الاستقصا الا انه لزم حسب النظر في بعض التمسك

**فصل** استتلاف المقدمات لم اعسار في الجوارح الوجودان  
 سلع في التفويض الذي حتى لا يتيقن انهم باجتماعها المنع اذا قيل الشيء  
 والامر كل في آ ما حواس باضطرار في المنع في كل واحد والوجود الاجواز  
 عن جواب ما لا يدور من عرض المستكشف في مواضع اخرى ولما سلع في الجوارح  
 لتلف المقدمات واي واحد سلك عنها الاستتلاف لا سلع له عود الى منوها

منها ولا استتلاف وعند عدم الاتزام سمي محل المنع فيها العسار اذ سمي **فصل**  
 في حيث ويجوز كل واحد كماله في صورة القياس بالعدم وتسلطه بالادان مسلم محل البراهين بل على  
 التي في شي اخر الله والحجج اما يكون في جملة كجملة صحيحة سمي بها البراهين وجود الحكم  
 على عدم ومما كان بالشيء اليها محله كما انه في بعضه تحتها ما افاده الحجج شيئا ومما كان  
 الحجج لا حصه والاحتمال الى الموجح الا بان رايد فالمنع كجزء الحجج لا كل الحجج والحق في ذلك  
 منه كل الحجج لا جزؤها فالمنع على مقدمه واجده عن قابض ولا يحق كجملة صحيحة  
 كما ان العسار الذي ليس في ما من الضمير وهو عسار في ظرف كبراه اما لظهورها او لان  
 ايواها كلية لا صدق فيسلب عنها لان لا سلع في الحق للذات كلية فان هذا  
 وان حذف عن اللفظ لا يكون قياسا الا بغير الكذب بل في النفس فيكون قياسا  
 في النفس وان لم يصح الله فهو كجملة ليس في عسار من وعده على بل هو في آخر انه  
 لا عسار في اقل من مقدمه ولا بد من المشبه المذكوره من المقدمين والفتنه ولا  
 بصور ذلك الا اذا ض الغنات المدكوره ومن لم يكن لدا الا لمنع في تسليته من ولا يخرج  
 من الاحتمال بل هو الشحور علم يدرك كجملة بعد وبتهدا يبيك كل من ذكره لا على حكم  
 عسار من غير ما اذا عاد المستقرى او صا جيب التمسك الى العلم كجملة عسار اذ ما  
 على حالها واورد الكذب كلية الفتح ضرورة وبطلان الاستتلاف العسار التام والتمسك  
 وذكر الاول صا ر لغوا وادام مع علمه النقص في الكذب الطله لا يمكن دفعه ولا الا  
 عسار عده وان اصاف في محله البعض عدم شبه الكذب الى الاضطرار المانع او نحوه  
 لا يسهه فان اورد الكذب كلية من دون استتلاف الاستتلاف لم يوجع سلكا بما قلنا وان  
 التماسك التمسك الى الاستتلاف كان اقرب الا انه اذا ذكر الاضطرار في اجزاء الجزئ  
 والفرع في الاخر وان آخر الفرع من جيب البراهين محله اناه جزوا الشرطية الا انه ما زاد  
 يلقى تحت على سعي محله البراهين شت كذا ان الاضطرار كان متكاما والفرع متنازع فيه  
 ووجه التوهم ما ذكره نما زاد على محله البراهين ما ما واعلم ان قولنا العسار العسار  
 امران شي وصل وجود فرجه وكل فرجه سلب فهذا الامر سلب صدق صحه ولكن  
 مادمه غير مادمه فان السلب للشيء الخاضع لشيء الموجع مطلقا وحده هو مرجع مطلقا  
 بل المرجع مطلقا فان الشيء الممكن مطلقا لا الشيء الذي هو في العام وعلمت ان لادلة  
 له على انحصار بل الحجج التي للشيء ما هو اذ محصوره على وقوعه لا وحده هو مرجع  
 والمجرب في ذكر هذا مع بعضه او مع غيره لا يحدا من التي ما من الدال كجملة خصوص

نفسه على المعلول ولا يتم مراده اذا حال المخرج موت وقد وجد ولا تكفيه هذه الملام وتب  
معنا هذا الموضوع وجد فيه الآ وكل موضوع وصرفه الباعث فيه سبب العا  
وانتج منه آ هذا الموضوع يخرج منه سبب أو سبب فيه وصنفه مع الكلام  
المذكور ان لا لغوا فلا بد ان ذكر ما نسب المشي خصوصه **فصل** والمعاودة  
التي نوردت في هذا الباب نوارده المحرم على كرمي يعين قضيه لولا كان وان  
كان نزال المتقا وقد علم مقدمه صد كرمي لا ساج معا ليه مقدمه في القاسم فيما له هذه  
هذه الكبري متاونه لئلا المتقدمه عرضنا بالمتقا وما ذكرنا ولا بصور قيسام  
الرهانين على كرمي بعض شئ اظهر على ما سبكره بصور تمام كرمي حد لسبب او برهان  
وطلب كل كرمي دل على كرمي بعض لا بد وان حملت النفاذ او بالساقط القو  
او بالفعل بان لم السمع لا بد وان يكون شئ لونا عاد خرف فيه الاضغ في اجدها  
ومساج الآخوه لا يحتمل على الصدق فان لم يساقط لا بد وان لا يحتمل على  
الصدق في الشكل لاوله الثاني يصح تصاد المقدمتين الكوس ولا يمكن باقتضاها  
لانها طمان و يصح باقتضاها السبب في الثالث بصور الساقط في الكبري لا بصور  
في السبب يعني اذا كان التقاوم من العايش علمه الثالث لا ساقط بمتناها ولا يتقانا  
صحيح ان المعاودة على الثالث بصور بل ان كان اصري المتقاومين على الثالث والاعلى غيره  
وتكون صحيحه ذلك التبريطه صحيحه المعاودة وان كانت جزوه ايضا فلا مانع من  
لا يتقانا والمقاوده على السبب قد سبق على صريح المصنف في الكبري والبراه على  
الضغرين شئ يقول كل حقه وطل آ مكل في آصا وقد اخفق بان طرقت ولا شئ  
من آ ملاء شئ في آخيه وبعه وقد يكون مصادره الكبري بالقوه ولا بد المصادره  
وانما الصغوات محورا اتفاقها وبعه مصادره الضغرين كذا ان يقول احد المصنفين  
هو مكون آ ونقول الآخوه هو م ولا يكون او يحلف فيها جهد السبب  
في الاصله **فصل** وسجله الضغري اللدله وهو مصادره الضغرين احدى  
اله وسبب مصادره لو صدر الاكبر ما واقتره بغيره على الشكل الاول ليعلم هذه المرأة  
ذات لبنين معهن فتولدت والكبري ينفونه وان كل جات لبن والده بالفعل وبه  
العلامه وهو مصادره الحد الاوسبب منه ما اعلم من الغرضي ولبنين وكونها اعلم وتكون  
مجمول الغرضي عند التفريح بالمعدتين فان لا يجوز ان يكون موضوعا كليها  
ولا في اجدها لثقل هذه المرأة مصفاة فتكون جبلتي فان المصفاة اعلم

من هذه المرأة ومن الجبلتي ايضاً وقد يكون اضغ في الغرضي ولبنين وكونه اخفق  
ان يكون موضوع الغرضي مصادره مكي عند التفريح على الثالث لثقل العايل  
المكول المولدون اولو معارح لان ليخترها كان ملكا موبدا وكان ذامعا في  
وحد ذكرها مصادره الغراسه وهو مصادره الحد الاوسبب منه هذه مصادره  
الانسان ومي غيبه والحجوات سببها على خلق للزوجه المواجه واطها  
معلوله فلسببها من المعاودة على وجود العلم ومن وجود العلم وجود المعلول  
الآخوه وهو مصادره الغرضي وبعه كانه مصادره مصادره الغرضي الاعلى مصادره  
قاسما على الاستد وبعه اربعه كالمشغل علمها نقولون **مباحثه**  
واعلم ان الحدود لعايش والحد لا يكون اربعه فان الحدود اما ان كان الحد الذي ذكرناها  
المقدمه والحدود اما ان كان للفضيه اذا كانت جزوه مصادره الشرح مصادره  
تكون جزوه مقدمه ولا جزوه جزوه جدا وان كانت الحدود اربعه فلا يكون العول  
مصادره ومن لا اذ ان جعل الصل مصادره او مصادره الغراسه ليشي له الاضغ  
المقتضيه والعاشق لا اوله البراده من الثاني او اذ راجه اما الحرف في حقا  
معنا ريد بعض الاعمال في كل عرض الاعمال شجاع مرور شجاع فادامعت  
الكبري مصادره مصادره الاضغ ليشي في شرط كل مصادره ان يكون بين  
المقدمه ولا وشركه المصداق ان مصادره مصادره على نظره احد بل يجوز ان  
مصادره مصادره تحسب مصادره الاصله مصادره مصادره اما لكذا او اما لكذا  
ثم مصادره مصادره مصادره مصادره سابق في الاذ اذ اذ الاصله الضغرين  
ما الاضغ الغرضي مصادره اشوكا مصادره الجكي وكل مصادره مصادره الجكم  
مشركا في الجكي والاصله الغرضي مشركا في الجكي حتى ذكرنا مصادره المواد  
محصن الاصله الغرضي مصادره الاصله الذي هو فلان والغرضي الاصله فلان  
مشركا في مصادره الجكي الذي هو لذا وكل مصادره مصادره مصادره الجكي الذي هو لذا  
مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره  
الصحة وهو مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره مصادره  
ان قولنا ان حدود التمثيل اربعه مجاز لا جاصل له فان الحدود الغراسه  
والاستقرار ليست مصادره الغراسه الذي سبق تعريفه فان العايش هو  
مجرد الصورة الصحيحه في اي مراده كانت وان الاضغ والاستقرار وغيرها

اذا اردنا ان نحللها بحججها وحدها دون الحاجة الى شي آخر لابد من  
 التعاضل على ما ذكرنا قبل هذا حال العسل والحجج نحو هذه الصورة  
 القياسية او بعضها مما في الوجود والاعيان مما من العرائش بشدة الاليل  
 ايضا من جهة الالوشية اماره لوجود الالكبركان للذليل اخر حردان الاوسط  
 اماره واذا كان مع الهمة خلعا من اجزاءها كالتحجج فانه ينعرض الحال  
 موجود في الالشد والفرق في الوجود مع وجود عوص الالعال في هذه الحال  
 الالشد في الالحول المطرد واعلم ان بعض الناس يظن ان العسل ووجهها  
 حجة هو على حجة فانه يظن ان من بها من ما اخصر منه معدة من شي اخر  
 او اسديا يوضع او وضع لا يكون مما ساعد على ان القسمة كغيره لست في  
 البراهين التي ساعدت في الاستدلال فان الاستدلال اذا كان اوليا لولا هذا  
 العود واما في وجهه واما في وجهه لكونه ليس بزوجه فكل من يقول هذا العدد غير زوجه وكل  
 عدد زوجه فهو عدد وهذا العدد فرد وان الاستدلال يخرج الى ما في العدد  
 يسا له هذه الصفة المذكورة بعينها ولا يحسن الالوهة والاشياء التي  
 بعد للفتنم ايجاز الاوسط ونحوه بالبال او في موضعها في حصر الصفا  
**المتشابه** في مطارحات على اصناف القضاة فرد كثرنا  
 في مواضع طرفا من هذا فلا يريد ان يكون في هذا القابل في قضيه  
 اما ان يؤثر في النفس ما يصدق او يامر على الصدق والصدق في الغضا بالانجيلات  
 فانها يورد بسفوف في وجهها ومع عليم وهي سواء كانت صادقة او كاذبة اعسارها  
 في حيلة لها ثمرها تام في هذا الصدق فان اثره بالصدق ايضا في موضع  
 فكيف يستدل اخر من قسم اخر واذا كانت الحجة قوله بقصد منه العاين الصدوق  
 سواء في الحجة في حجة انها تجلده لا بقصد منها العاين الصدوق فلا  
 يكون حجة وان لوردت حجة ما عدا اخر فالعاشية الشبهة ليست حجة بلون  
 من العاين الواقعي مادة فالاشي حجة وقد سبق لجزاها هذا وعند من اشرف  
 العضاة احد العضاة الواحد في حجة المجلات وربما يصعب على الخاص من  
 من المتفلسفة مشا عن هذا وقد ما يحكمهم الالوشة  
 لشيء المجلات في حجة في حيلة اشرف من لوم المعدمات الواجب  
 صولها الى حيث وجود القول على حيث خصوصتها وان كان الالوهة وان

بالبرهان شلتان عظم ولتس كل ما يجعل يقال وربما تستاعد في حاكم القواين  
 بغيره من القوايل في نظم خلاف ما ساعد تام به وربما يترجم شيئا وترد به شيئا  
 آخر وربما يترجم شيئا منها اهلا بعد قراءة هذا الكتاب وما يترجم غيره علماء حركما  
 من الحجة ايضا حتى يكون مقتولنا حكيما وربما سوتشدا عليهم القول يستدجم  
 من حيث لا يحلفون واما القضاء الذي يؤثر في النفس بامر تصديق وهو الذي قد  
 تتعلمها الحجة فلا تخلوا اما ان تتعلمها ليصدق من حيث بها اول صدق  
 خصه والباسد من الالاناميات ستم حجة لسطر كلام الختم بمسألة ولا  
 كما ان الالدي في عينة الموافقة عليها من الالدي ستم حجة مع تصديقها لنفسه  
 او في تصديق نفسه ولست في حقه وهذا الباني مغالطة في الاول  
 اما ان يكون مصدا او حسا او مشبهها بتقنيه او حنيه فان ادالم يعتقد  
 تقينا او لا يظن صحتها او ليس فيها تشبيه بتقني او حني فلا ستمها ولا  
 تصديق بها هو غيب ما اما الحنديات فهي ما يحكم بها حكمها مع شعور بالمكان  
 مغالطة او بالقول او بالقوه فان كتمان المقلد وان اطهر لوجه العيني او  
 الحناني على شي مما احقر الشئ بالبال بالفعال واكثر من عدم العقل  
 متفردا في تقضية والقرم واقفون مع الحسد الخوف او المترجم في حقه  
 للتحجج الحرف لان الخوف يقضي بالحكمة الحن هو على باطن في الشيف  
 مع شعور بالمكان الحرف الاخر ضمن الحنديات ما بهذا الحن فيها انها هو قوه  
 شهوية ومنها ما يبراه الحن بها العمول في حمن به الحن وان عساره لست  
 مقبولات ومنها ما تؤثر من وورد هانم اذا العسل حلا باثرها وربما لا  
 حلوا من باثي حسل وسبب اشتهاار العصبه قد يكون حنا لوم اما حجة  
 او بلصحة او لعمول في حن او لقوه العيني ايضا والعصاة الواحد في حها  
 فانها مشهورة ايضا وكما يكون الشهرة شيئا الحن شخص قد يكون سبب الشهرة  
 طن قوم اخرين وربما يكون حسل قوم اخرين سبب الشهرة والمشهور  
 عدو الحق حرب مشهور محمود ما حلا وربما حن حن عليه اما الحو في الامور  
 الكليم ما يصدق ان يكون مشحا في عته بل ربما ستم حها ايجاز حجتها  
 ما اذ ارض ان المكن اشرف واجب وان الوجود واقع على اتم ما على والنور  
 الكليم والامور الالاعه لا يمكن حها الحسب من ستمها في كثرها ستم

المعقد

اطلاق وغيره من العلم الاستدلالي ان من كذا فيجوز مقصود يسمى على ما ذكرنا انما هو كذا  
 فربما يكون امتنا فيجب بحسب شعبة اما بالتمسك بالنظام الكلي يكون له اعتبار اخر من المشهورات  
 اوله ومنها ما يدعى بمرهان وهذا ما سبق ان بيده الحين وربما يكون باطله في نفسها واذا  
 عرفه اختلاف عادات الناس من امور مستفحجه لها ويظنون انه بالطبع مباحا لو وجد  
 جاعه كرهه من كل لحم الخنزير وسعره عليه معهم وعدم لاحسن عدم جيون اكله جزا كليلين  
 مثل هذا الاستتباب والاستتباب والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار  
 المشهورات فيها مشبهات بالاوليات فصوره وهي الوهيات التي مخالفت المعومات  
 الصعيه لمن حكما ان كل واحد جسد او شاد الله والوهيات اما مع اذا قام لوهان  
 فاصح على خلقه ما يعينه والاولا لعم لانها والوهيات هي لا مورد المحسوسه تكون  
 تكون محسوسه كرهه امور محسوسه سائبا محسوسات على متصله كرهه ان قبل  
 بما قد يفسد لان الحكم الذي يشبه اليه اليوم ليس له عقلا بحسب ان مقوه واحده  
 بل انما لا يدرج شيئا وتقلبه في حاله واحده ووجدت ان اسما اذا كان في نفس  
 كليل مع يثبت مع قوه نتيجه ويخوفه من الميقت واحسن حكمي ما به لا ما شر عليه ولا بما  
 يعلى المرغبه عليه فها قد وان وليس له عقلا له الناس ما به نفس ان بعد ما به جفته ومعلم  
 الانسان من غيظه كل معصيه العقلا مثل هذه الاشياء ومع ذلك يغلب اليوم  
 بالازم في ما اذا وقع مثل هذه المعاد من معادنا عقليه معروف ان التي قبلت غير التي دفعت  
 وكذا ان اليوم كان يشاء العقلا المنفرد بالميت ان الميت لا يحرك ولا يفر ولا يسمع ولا يجرد  
 الحيات عنه فليس المعومات ثم اذا جاز لي المسموح رجع عن ذلك فاعلمه من جميع الامور  
 اعني ان اذ كانت غير متوسه هذه مشبهات بحسب القوي الداعية وما  
 المشبهات بحسب امر خارجي اما المعنى ومعنوي فمشاهي فربا بعد نفس الواجب  
 متعلقا وهو اوليات ومشاهدات وحسبات اما الاوليات فمنها العبادات التي  
 يحكم بها العقل لانه غير محسوس فيدركه العقل كقولنا ان كل من اعلم من الجود وان  
 جسدنا احد في حاله واحده لا يتصور من مكانين وان وقع الموقف على الحكم  
 انما يتصور عدم تصور الجود لا على واما المشاهدات فهي الحكمنا بالارواح والحق وان  
 لنا مشهوره وغضبا وكلي يدرك باجره كاهتا واخذنا واما المحسوسات فمنها الحسبات  
 مثلا الحكم على المشاهدات فمعهذا اكثر از اعطاء يقين وقد يكون اكثر ما ذلك  
 شعرك الوهان اليقيني ونفس السواديات وهي صانها من الحكم لثمة الشهادات

الامر

الشهادات بوضع المعين ومن شرطها ان تكون ملبه وان يكون اليقين اتمه من غير  
 القواحد فيها وان يكون من الاخيرين اليه المشاهدات ذلك الشيء لا يمكن بوجوده مشهده  
 ووجوده فيكون ولا يحسب الشهادات المعينه للمعنى من مصلح عدم علم ونفس يحصل  
 بعد من الشهادات لا تسان ولا يحصل احسن لمثلها ورتب عددانا ونقينا في تقصيه  
 دون غيرها ورتب عددانا ونقينا والتمسك ما اما دعسا ولو كان محسوبا عددا او ثمره  
 عددا كرهه مغزله ما يحصل المعنى من فكره وحسن لا يعلم ان اعسا را يوجد كرهه من  
 جسد وكرهه عدد كان وكم كان الزائد والكافي فلهذا يتعلق ايضا كرهه ومساويه كرهه  
 الشهادات من السواديات كرهه المشاهده من التجربات والقوايين في كل واحد منها  
 مدخله لان المحبب يشاهد عن ما يحكم به والحكم بالموايد ركع جاسده الشيعه حرا الذي  
 على مشاهده عن واذ يكونه كليلها انا دعسا وان ضعف زمانا ونفسا وقد نعلم كرهه  
 مساهده العواين حكام كرهه المشاهده السواديات اوله مشاهده العواين في الحسبات  
 الحكيمه فان نور القوي من الشمس لما اعيننا من قواين كرهت كرهت كرهت كرهت كرهت  
 هذا التجربه ما يورث شبه الاثر الى السواديات وهو تصور كرهه في جسد السواديات  
 التي لا يحد السواديات فابها وهي الاصل مما ساهده حرا انه لو لم يكن لدا ما ساهده العواين  
 المحسوسه المشاهدات او الشهادات او كرهها وسيدني حرا نفس الناس في فرق بين  
 المشاهدات والاوليات ان الاوليات كرهت فيها تصور كرهه في كرهه كرهه كرهه كرهه  
 السواديات كرهت ان السواديات والسواديات كرهت فيها تصور كرهه في كرهه كرهه كرهه  
 الاحياء واما ما ساهده حرا فان هذا الانسان انص لولم ساهده ما يمكن الحكم وكذا ان لها غضبا  
 وان تصورنا الغضب والباض بالانسائه ما وجدت التمسك المصدر بقدره الا بالمشاهده  
 اما جفته ان كل بار حاره وكل معصيه كليله نذرت في العلوم لا تصور فيها مشاهده الكل فان  
 ساهدها كليل بارا وانسان ما يمكن الحكم الكلي التي بالمشاهده بل قد يكون في اصول المواضع والتمسك  
 انهم ان تصور وان لثمة المشاهدات فهو حده من الحسبات كل مرة عهده من حمله  
 ما ساهده حرا التجربه كانت مشاهده والحكمي الحكمي كرهت حده من كرهت حده من كرهت حده  
 التجربه انص لولم ساهده حرا وان لا ما ساهده حرا وان لا ما ساهده حرا وان لا ما ساهده حرا  
 العلاني انص بل على حبه انه يورث الاثر العقل في اولاد يورث من كرهت حده ان  
 حصص المشاهدات اذ كل حبه المشاهده من الاحكام فان تصور على الطرائق  
 ملكه نظر المشاهدات من العلوم بل يورث الاثر العقل في اولاد يورث من كرهت حده ما

منه هذا الصواب في البرهان المشاهير

بعض حيزي منها هذه ما والاوليات انما ينس على مسابحة ما اذا كان في الاول  
ما يحضر مشاهد مؤتمن طاهر او ما يحضر ولو انما تصوتا الجتم مشاهده تالمع كانت  
ما امكن الحكم انما يتجم من حاله واصره لا يشغل مكانين فتصور الجتم والمكان في وجه ما  
ينس على المسابحة والحواسيات انما كلها ينس على مشاهده ما وانما يستغنى  
من المشاهدات ما اعتبار واحد والموازيات والحق هو الاول اعني حساب المسابحة  
والحواسيات والاوليات وان المسابحة بالذات لا سعة في العلوم البرهانية  
في معرفة كليم ولا يمكن كونه تالكلمة والكلية ليست مشاهدة بالذات وان كانت  
ينس على مشاهدات واما القضاة التي في مسابحة ملاحا صلاها والمسال  
المشهور ان لا يصادف نصف الازيم والاوليات تكون احد قنتمه المستان للقسيم الاخر  
فهي بعينه معنى التضمين وهي الحركات ذات وسابها الا ان الوجود في الحركات  
لا ينس مسابحة الا ان تولد وصحح الاوليات يمكن ركبتها قنتما او الكره بوشايد  
او ليد ايضا وان كانت بعينه واما في صور الموضوعات فخرج ما ذكرنا ايضا ان  
الخير وصاحب الكتاب بعينها الا انما بالصدوق بعينه او صرحه وكله بعينه وصعفت  
وضحا وكله بعينه كما ينس في كمال التلم والعقل او في الختم او في الجتم  
بها والمجالات متركب من هذا العبادات الشعيرة **المشتركة الثامن**  
**في البرهان وما يتعلق به فضايل** في معارجات علم البرهان وعلمت  
من المشهور ان البرهان فاش مؤلف من مفردات بعينه وهذا اول ما يراى واحده  
الفتول معدن كلف البرهان في امور غير بعينه بل انما ولا احد القبول يد بها بل بعينه  
معدمات اخرى الا انها بعينه اللهم الا ان معنى الواجب القبول بانم البرهان ونصيره  
لعمد ما كان واذا كان البرهان بها ما معدمات صورته وما في جميع ما سبق في الاشكال  
وغيرها بعينه من احد حوس البرهان واذا علمت ان البرهان بركب في مفردات بعينه  
فانما ركب في هذه العبادات المذكورة من الواجب قبوله وما من غير ما بعينه واما  
الحوليات ما بها بركب من مفردات ومن مشهورات لعنه الفوق ومن الزاميات  
وهي تقع نعمانا ومن صفة بعينها انما لم يقع في حرجه البرهان ومن بعينه  
اربع عن الاكتم بالخطابي في ايضا اذا كرت على طرفي بعض الشيء بل لو في الحق  
وسوئله ان البرهان بعينه ما في الصالح في دفع ضيق الحق الذي لا يتحقق  
ان يقع ما البرهان وايضا في هذا وصحح في الشرايع والنواميس في الامور المضلعية

المصلحة وايضا لتدرب الطبع وتنجده لكثرة الاعراضات الجليلية ما في البع البرهانية  
لطالب الحقيقة والصواب اذ احب الحوليات والى الى البرهان في حروف مغزاة ما يراى  
البرهان في غير مسدد زاده اعماق البرهان وتور عنه اصلا ان لا يفسر في بعينه  
شيء غير بعينه كثر الوصايات واما الحوليات ما بها بركب من مفردات ومفردات  
ومعدن كلف في امور بعينه ولكن ان توجد حجه صحتها في احوالها وهي نافع لمعدن الحق  
مع من بعينه دون الحوليات بعينه ان لا تتعد ان يكون المعنى التي تكفيها الخطابي لا عنقاد  
الامر الحق في بعض الاشخاص اسرور في الدعوى التي بعينها الحوليات ما في افاق في حيز  
النفوس كما يمكنها اقل من والمصور استعدان على الحوليات لا بعينه فاكاهه ولا لمزبه  
البرهان واذا ترون في العلوم ان الواجب للعلوم هو ان البرهان ومفردات  
والبرهان معدن لا تتعد ان يكون في المعنى ما بعينه اول اشاره حكايه بعينه  
بمعنه الفاروق علما بعينه ولم يرها في بعينه لا بعينه في الحوليات ما في بعض  
الاعبادات الا انها بعينه من بعينه وعثمان يكون في الحوليات المظهر في العلوم  
البعينه طاعة الاستعدادات فانها بعينه اثار او بعينه في بعضها واما في الحوليات  
مخوضها ما في الحوليات المشاهدات العبادات في احوالها في ايضا في البرهان  
امر اقل ما يجرى في الحوليات ام اقل في الحوليات الا في حيز النفوس الا في  
الروحيات وبعينه في ايضا في بعينه في الحوليات في بعينه في الحوليات  
مشاهير في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
ما في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
بما في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
بركب في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
معدن في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
ما في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
والحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
من الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
لذلك معدن في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
معدن في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
معدن في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات  
معدن في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات في الحوليات

ضروري في الاشكال المعترضه اذ السعي بان ضروريه وكان مخلوقا كما فلا يتصور  
قيام ضروريه من علمها فلا يثبت الا التوكيد مما فيه ممكنه او ممكنه من ولكن المبرهن  
اذا استقرت ممكنه يستحيل ان يكون امتانها واجب القبول ولا يجوزها فسد  
ان بعد ما ان الوجود لم يكن ان يكون نفسه على اس حجه كانت ثم وحين  
على الجدل او على الحجاج او على الشرح لم يستعمل فيه بعدد نفسه كلابي الا  
شتموا حجه انها نفسه بل حجه انها مشهوره او مخيله او مقبوله  
ولم يوصفها **قضية** في المطالب اول المطالب ما الشئ اي طالب  
لمنفرد استهانه ما لم يتصور مفهومه لا يمكن الحكم عليه بوجه الوجه ثم هل الشئ كذا  
ويستعمل في ما مشهوره يستعمل وهو ما اذا طلب به نسبة الوجود الى الوجود الي  
موضوعه كالمثال هل الشئ موجود والى ما مشهوره مركبا وهو ما يكون محمول المحلوس  
امور الوجود وما غيره هل التفسير كما المثال المحققه الشئ بان الشئ انما  
تقال له حقيقة بعد التصديق بالوجود والوجود مدخل في تصديق الشئ حقيقه  
وهي كون الشئ حقيقه وليس له مدخل في حقيقه ما جاز عليه ان حقيقه في مفهوم  
الاشياء والغرض وهذا هو المعنى بقولنا ان الحقيقه تعقل مع الشك في  
الوجود ما لا يفعل الحقيقه حقيقه حقيقه واستدل بالوجود بل الامر  
الذي تعرض له انه حقيقه **بحث وتخصيل** واذا كان لا يتبع مفهوم لتبديل  
عنه فاجيب ان لم يصف ان موجود ثم سبيل حقيقه لا يجوز ان يحاط  
عما عالج المفهوم فانه يلزم اشراك الالتم في اذ كان المعنى اذ اما حقيقه والمفهوم  
لا يحتمل ان لا ياتي خارج وهو الوجود ولا يحتمل ان يكون معروف انه لا يجوز  
ان يفهم الالتم غير حقيقه فانه لا يكون تلك الحقيقه مفهوم ذلك اللفظ ولا اللفظ  
موضوع ما فاما بما تلاه وجوده في الالتم فذلك الالتم لوصف ومما ذكر ذلك الالتم  
ماي وجه كان وضخم من تلك الحقيقه معانته الحقيقه مفهوم له الالتم وقد  
قبيل انه ليس بمفهوم له ولا يجوز ان يكون المفهوم اشياء لما يكون عليه ذلك الالتم  
فانه يكون اشياء كما ايضا او في حجب الحقيقه في نوحه ان السائل  
اذا ساكر عن مفهوم شئ واجيب بانهم لم يطلب الحقيقه معلوم انه موجود ليس له ان  
نوحه مسائل عنه بما مره اخبر على انه يطلب الحقيقه والحقيقه حقيقه انها  
حقيقه راد بالوجود فادراك الحقيقه بالمفهوم علميا احاطه بمعرض له الوجود وان

وان حقيقه عالم علم الوجود ايضا بهار مع انه غير داخل علم على العود الي  
كلها حقا اذ اذ كان الجواب الاول باحصاصه من المثال من المقام الاول  
لا الذي تحسنت ولا يجوز ان يطلب من الاشياء الا ما هو ماثق اذ ادل اللفظ  
الا على مفهومه بل هذا الاجتهاد والاختلاف ووجه السائل بلا مدعى ان يقول  
ما حقيقه لا اذ لم يعلم انه موجود وهذا اما حقيقه كما ينبغي ان اضبطت ما ذكرنا  
من الاقوال المتنازعه ومن المطالب ابي ويطلب به مدعى الشئ عرفه ولا يجوز  
ان يذكر ابي بعد طلب ما فان ما اخبى بها يايشها على التصديق لا يجابه  
الى التصديق من اخرى ناسه فان لم يتم العصور والتصديق من جواب ما  
موقعه انظر في جوابها ونسب المعاوذه في هذا المقام فلا يتحقق طلب ما  
تعدا الشئ في امر واحد وان لم يعلم والمجاهد في مكان ما اول به  
لانها الخالده بالذات لما جهل وهذا لما هو مع انه كان نفسه عن ابي وان  
على والمفهوم المعوم العام ويقتل له جواب ابي الذي انما يحاط به حقيقه  
عن ما ولم يعد هل اذ انوار داخلي على عصبه واجده ولم يعد طلب به علم  
التصديق وهو الاوستح ففكها والمطالب بهذا لا ساقى له لاشئ هذا مثلا  
الوقوفه واستدل فيقول لم قلت انه موجود وطلب علم السعي  
نفته وكجود لاشئ هذا الوقوع وسئله لاشئ لاشئ ان الحقيقه لم اجرت  
وهو باها محترقه وماها من مطالب اخرى مثلا لاشئ ومتى والاشئ وهو  
ولكن ليست عليه من العلوم وقد رعى عنها ابي كما فعل في ابي مكان او زمانا وغيرها  
وعدت في من ما على خصوصته مقام لم ما رعا ما عليه وقد رعى في ابي كما رعا  
اشئ حقيقه هذا الحكم وارجحه دللت على هذا الحكم **بحث وتخصيل**  
واعلم ان المطلب الحقيقه هو علم فانه اذا قيل ما حقيقه ما حقيقه او ما حقيقه الحكم  
او ما حقيقه فان طلبه هذه الحقيقه حقيقه حقيقه هذه اعني الحقيقه دون  
النظر الى ما عجز له انه حقيقه ولا العله واليه انما حقيقه حقيقه او اليه انما حقيقه  
اد العله حقيقه فان نسبة هذا المطلب الى الماشئ المطلق والعلم المطلق مع قطع  
القطر خصوص ما عرفت له نسبة هذا الانسان الى الانسان المطلق وليس  
بلا شئ في حقيقه والاشياء والعرض ان جوابها مثل ما حقيقه الانسان حقيقه وان  
كان المطلوب ذلك او ما سئل ان كان المطلوب ذلك وان كان المطلوب سائر ما

الشئ الذي يعرض له انه حجة هذا الموضع او يزعمه فان اخذ برهان كل مشكلة  
 انه لا يلزم ان يكون نوعا محسب ماد كل مشكلة متشابهة فليس له ان يذكر الامايع  
 نوع جميع ما هذا شخصيا وصنفه كما سبق في جواب ما هو العالم للحمية او  
 اخذ اسان مثلا ان برهان كل مشكلة نوعي بحسب مادة فنحن انما نبرهان في هذه  
 المسئلة معال برهان مركب في حده وكر او مقدمات كذا المحصصة بل انما حقا او  
 ما تحتك في قول مركب كذا وكذا او في محصصة بل انما حقا وهذا  
 المطلوب ان يرضى بهذا جوابا وشككت ان حجة هذا وصداها هذا او حجة  
 نوعه هذا ومنه ان يتبين هذا حقا في نوعه او حجة نوعه هذا اعلى  
 الاصناف كلها تكون هذا النزاع والمختلف على ما يحصل من علم والبراع عليه  
 باره الحجة بصور من نوع كانه وليس الا ان في نفس امر الاقسام حقا  
 وانهما بالكل وان فصل ان هذه ما المتكلمة للمعروف بحالها ايضا حقا ما سبق  
 مما سئل البحث الى ان هذا اهل هو مفهوم برهان هذا المتكلمة او ليس هذا  
 مفهومه مما اذا قبل ما مفهوم الشئ برهان هذا المطلوب بحسب ان هذا  
 البرهان ما لا يتم خصه لشيء في مفهوم اسمه فليس ان ما المتكلمة للمعروف  
 او الحصة او اوردت في موضع لم يان معال ما حجة هذا الامر او علتها  
 لشيء وقوعها موقعا او لا لعدم كوار عنها بعض الجوارح فان الاول  
 بعد حجة معادج التدرج الشارح والاني بعد فيهم بقوادج الحجة وان  
 جعل لفكر ما فاعلم مقام لم اصل حاسم بل ان على معناه لا ما في  
 عنه ولكن لا يفتى على مفهوم مائة المذكورة وان احد حوزا من حيث انه  
 قد سمع ان يدكرو ومغني له ذلك لان حوايه بسبب وقوعه ما الجواب قد لا  
 امر آخر وكلامنا ان حجة وطلبها على طلب لم وما صوره ونحن ندره الناس  
**حفاظ** في محاربات على بعض البرهان انه لا حملوا البرهان  
 ان يكون اما صوره الاوستك عليه فسيبه الفرقين دها او عينها في معنى الله  
 من التصديق وفي معنى الامر او لا تكون علمها حقا بل يحسب لمية التصديق  
 بحسب امر يدل على انية الكل عينها على عينه عينها والاول لشيء برهان  
 لم والثاني برهان ان وبعينه الذي لهما يكون الاوستك مع امر لشيء علة  
 لاجتماع الطرفين في الاعيان او يكون محلوله او يكون محلوله ولشئ الثاني والقيح

القيم الثاني دليل مسائل برهان لم قولك الفحة شئ متعارفة البار وكاف  
 شئ حشمة البار مخنزق ما ما الفحة مخزوق ما وما سالك برهان ان  
 اس الذي خصه صواعق الازداد ليعلم ان الفحة مخزوق ما وكل مخزوق ما مسد البار  
 ما الفحة حشمة البار في الاول احد الاوستك كان عليه لوجود الاوستك في  
 الثاني كان معلومة لوجود الاوستك في الاوستك واما الذي ليس له الاوستك في  
 لا حشمة الفحة في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 انشأه كاتبة ولا مشروط في برهان الامان يكون الجدا الاوستك عليه الاوستك في  
 عليه لوجود الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 فهو برهان لم فان احد الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 كما اذا كان الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 وكل البسائر كاتبة وكل مما يكمل اب او عرض عام وانما حجة على الاوستك في  
 حرمين ومع هذا القاليف من الخاضعة والعرض العام فيه بعضه ان يكون  
 مع برهان ما احد الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 عليه الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 هذا ما اذا كان الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 ما انه اورد المسائل الذي سيقف ذكره واما اذا كان كاحصان احد ما سوشط  
 الصوي والاول سوشط هو النوعي مثل النج والضاكر فان كان مثل النج الكبري  
 عليه الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 وان كان مثل الضاكر الكبري فالاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 والاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 كانت اللدح صوي متكافيه وليس هذا البحث للمؤانده والاول سوشط  
 يكون منهما ما في قوة الجدا الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 السوشط العم وسوشط في كل عين المقدم فالاول السوشط في الاوستك في الاوستك في  
 وهو برهان لم والثاني معلوم وهو دلل او شرا الهند كافي ما ان في هذا الضاكر  
 والمتنفس في حوجه ولذا السوشط ما كان له الاوستك في الاوستك في الاوستك في  
 مع البرهان التي في الاوستك في الاوستك في الاوستك في الاوستك في

وما يشبهه اما في قوله الاول اذ مره ان لم ولذا في قوله الثاني ان الانفصال  
والتردد في الحد ومرتد في قوله الثالث ان لا يدعى المساسات بالنوع والاشياء  
ان يراد بها لم هو هو وان يضمن الاصحاح لعله يشبه العدم عليها ويترهان ان مره ان  
لا يضمن ذلك في الدلالة منه هو ترهان يضمن الاصحاح لعل اول من ستم السبع  
علما ولا يقال في النوع اسما او نفي او برودة **فصل** في مطارات  
على اجزاء العلوم اعلم اجزاء العلوم موضوعات ومبادئ ومقدمات وموضوع  
كل علم ما بحث فيه عن اعراضه الدائمه كالمعداد للمدته والعدد للجناب  
واما المبادئ فهو الحدود والموضوعات العلوم والجزئيات والخاصة بالادائمه  
وانواعها المتصورات المقدمات التي تولف منها مساسا كانت واجبه  
القبول او منطبق على سبب صحتي الكفر فيس هذا الاعتبار او وضو  
موضوعا ومثل على تغيير بسبب هذا الاعراض فيس هذا الى ان  
سبب المبادئ التي هي على المقدمات الواجب قبولها فيس او وضو والمجموع  
المصادر ان لها مجموع مطالب الضمان وهذا الموضوعات التي لها ذلك  
العلم بصورها كان او بصورها ونحو المبادئ التي هي المقدمات ان هذا هو ان  
كان ان المشايخ الذين هم المتكلمون في القضايا التي يطلب البصير في هذا ذلك  
العلم هذا العلم الحكيمات والشريعات ومن اراد ان يعلم علمه في ان  
انها التي يطلب بسبب مجموعها الى موضوعاتها في ذلك العلم **فصل**  
في مطارات علمه الذي هو الموضوعات الاولى اما الذي هو العلم فهو المجموع  
الذي بالحقوق الموضوع في ذاته مدله بالحقوق الكبر المتساوية والمساوية والاعداد  
من الوجوه والفردية فكلها بالحقوق التي لادته كان ليس الذات والموضوعات ان  
كان بها مقدمات للمجموع فهو ذاتي بهذا المعنى وكلها بالحقوق التي اعلم  
اضطراب بصور ان يكون ذاتي له بهذا المعنى كل حقوق الضمان والمساوي  
ما يوجد فان الوضو الاضطرابي في ذات الشيء ولا يجوز ان لا يكون الشيء حيز  
اضيق منه صحيح الشيء دونه وانما ما يثبت الشيء باعتبار ان لا يكون ذلك الحيز اعلم  
منه فلا خلاف ان كان الجمع بضره في صفة الشيء واللاحق بماد مفهوم صفة الشيء  
كقولنا صفة هو ذلك الشيء فيف من هذا المعنى وان كان له في العام خازن  
عن صفة الشيء على نفس نداني فالذي في هذا المعنى للذاتي بالمعنى الاول للشيء ذاتي بهذا

بهذا المعنى للشيء الذي بالمعنى الاول للذاتي بالمعنى الاول بالضم ورتبة  
والذاتي بالمعنى الثاني فان الذي بهذا المعنى لنوع اذا كان له وبتوسط مفهوم عام  
للنوع والحق في وسطه عرضي آخر ذلك النوع يكون قد تحقق للاحق الثاني بالسوي  
بتوسطه او عام خازن عنه وهذا للاحق الاول الذي وبتوسط مفهوم عدل على ما هو  
لذات الشيء من خازن ما خازن من نحن لذي الثاني بهذا المعنى للذاتي بهذا المعنى ذاتي  
لهذا المعنى منه وانما ما يقال ان الذي بهذا المعنى ما يدخل في صفة الموضوع  
ولا يلزم فان استعداد النقي للاشياء او استعداد الحكمة للعلم لا يدخل في حقيقة  
الاشياء او الحسنة والخاصة المتساوية لا يلزم ان يدخل في صفة النوع وهو ذاته  
بهذا المعنى وبتوسطه الى ان مفهوم المحرك شيء عام به الحوكمة ولا يدخل في مفهوم  
الحسنة والذات فيه ليسا على طرفيهم وقد سبق ذلك من الاقوال البشائية  
من هو هذا او ما يقال ان الضمير بالفعل ذاتي للاشياء بهذا المعنى خطا فان ذلك  
الحق الاشياء لانه لم يلحظ غير يديه بمعنى في بعض الاوقات طرقت الاشياء  
ولا بعض الصفة لوانها ايضا على الضمير بالفعل موجب له واللافتة بكونه  
فاذا الصفة بالفعل لم يثبت خارجي واستعداد الصفة هو الاحق الذي  
بصفتها الى الاشياء وان بعض الاصطلاح الذي ليسا في الضمير  
بالفعل الصفة والاولي بها على حدس اجدها ما ليس التصديق فيه لا يوجب  
علم غير الصفتات وهو الذي يورد كونه والذاتي هو المحمول للذات لا نحو الشيء في  
اخره ولا يستعمله ارضي ولغيره هو اول بهذا المعنى دون الاول والحسنة  
اوله للاشياء بالمعنى الاول في الثاني فانها حقت بالاشياء بتوسطه كونه  
والحسنة اوله للاشياء وانها ليست لا حقة بتوسطه اعم من اعم  
لا واستعمله لكونه من الاشياء منى الاولى مساوي كالفصل المقوم والخاصة  
وغيره مشايخ بل اعم كما ما يلحق الشيء بتوسطه اعم بل هو انما المعنى الثاني وليس  
ما ولي في ان من الذاتات بالمعنى الثاني بالشيء باولي ايضا الذاتات بالمعنى  
الاول ليس غير الاعراض الدائمه فان الذاتات الاولي في نفس الشيء والثانية  
من نفس الشيء وهذه لواقف وهي ليست بل واقف وم الذاتات المقومة  
ما هي اوليه كالتجديديه او النطق للاشياء من صفة الاولى بالشيء ذاتي بالمعنى  
الثاني على ان احدها نيم الاخر مختلف بل كل واحد منها عام ووجه وخلق من



**وجه بحث** ونحن بعضهم ان الروح حده ذاته للعدد وهو خلقا ما نلاحظت  
 العدد هو متساوي فراضى منه وهو الارتفاع والسنه وما يقال فيها الحسب هو متساوي  
 الانقسام المتساويين خلقا فان الانقسام بمساويين يوجد بعد العدد من المتساويين  
 ولا يلزم محدودية الانقسام بمساويين لان يكون زوجا وان اذ البر كجوه هو سلكه عدد  
 من متساويين فبعضه من معنى الروحيه لا واسطه الروحيه بل على الروحيه  
 في السنه عشر للسنه مع اعتبار فصلها وكذا في الارتفاع وقد علمت انه يجوز ان يكون  
 للشيء اسباب ثلثه اعني على كل شيء بالروحيه من الشده لاحتة بالسنه مع اعتبار  
 فصلها وقد ادى غيرهما وهذا هو الحسب الذي هو العدد وكل لا حوض هو سلك امر  
 اخفى ليس يدان بالحق السامي وحال العدد في مجال الروحيه بل هو الاعداد اما روح واما  
 فرد هذه السنه بمساويها اذا قيل انها ذاته او اوله للعدد لكل واحد الروحيه  
 والفردية كان اقرب ويكون فيه تسامح ما انما كان العدد مطلقا لا يعنى الروحيه  
 ولا الفردية والعدد الكلي للمعتق ليس بزوج ولا فرد اذ لو كان زوجا لما شهد العدد به  
 كان كل عدد كذا ولو كان فردا كان كما استحق ايضا ولا انا زوج واما فرد فان المطلق  
 بعينه لا يسمي من غيرها بل هو المطلق الروح والغرد ومعنى ان السنه اوله له متكون  
 حول الاعداد اما زوج واما فردا به مطلق الروح والفرد ومعنى ان السنه اوله له  
 او ذاتي لم يخلق بعد للزوج والفرد ذاتي لما اول هذا كل سنه اصعب الى ضعفه  
 ويراد فيه قيدا فهو عدد لا يعاقب لما حوج معنى القسمة بخرج منه مخالفه الهم  
 للزوج والفرد وان قسمها للسنه اوله للكم بل بحقه هو متساوي امر اخضر هو  
 العدد والهم وان كان مطلق الروح والفرد فهو كجانب غيرهما ايضا واما اذا قيل  
 كل عدد فهو اما زوج واما فرد فهو حوج هذا كونه مقفلا لثاره الى كل امر وكل  
 واحد من العدد لا يسمي الزوج وفرد من منفصل حقيقته عدد واحد احوال في  
 كل واحد وتلك الاحوج مع هذا بعدون هذا امر الاولات والاوليات ايضا اعني ان  
 الانفعال وهو لكون انهما مسد مستقراته حسب النوع الهم اي الانفعال  
 المذكور وهو لكون كل هم اما مساو او غير مساو حسب الجنس والسنه المستقراته  
 وقد تكرر حسب الفصول واما يمكن صدقها في الاجناس العالمة واما في الشانلة  
 عند الصغار اي انواع الاحياء لا يمكن وما يقال ان قولنا الحيوان اما خلق او غير  
 بالحق قسمه حسب الفصول قد نطقوا فيها قسمه بحسب العالمة وليس

المتساويين والشيء الغضير الذي هو واحد ومع ذلك ان اصله هكذا لا يساوي وقسمه  
 قد يكون واحد الحرس مما اصله كما استحق او هو كما يقال الحيوان اما انسان او غير انسان  
 وقد يكون خاصه ما اودعها ما لا يم وجميع الوجوه كالانسان والاصغر وقد يكون قسمه  
 بحسب تعادل يقاوم في حوجها واذا كان البشر لا مخلوقا والسنه تامه بحسب الشئ  
 لقائه او لمعوم عام له فهو ذاته حقيقه كانت ولا يكون اوليه الا اذا جعلت ذات الشئ  
 الا اعتبارا من غير ان قولهم كل انسان اما انفسا وهو الذي خلقه هو متساوي بحسبه  
 خلق باو في والدراس لا يجوز ان يكون لهم من وجه واحد وجهه كما لمساواة للعدد  
 مانه اعم والمساواة والمساوات اعم منه لما يوجد من غير عينه وقد علمت هو متساوي في ذات  
 فهو قائل ايضا وليس باو في والعصاة للاحاسن للغيره ذاته لانها على لاجه هو سلك امر  
 خارج اعم واخص والذات الثاني يجوز ان يكون اعم اليه ومساو ما عليه ما سبق عليه ما ذكره  
 في الكتب والمجان الاو في باعتبار الوضوح والوضوح لا حوض اعم مساو غيرا وضوح شئ ولده  
 امر لا على بل هو من ان روحه عين وهو اعم او مع وان يوضح فخرج منها والى سنه  
**فصل** في المعارضات على نعم نظام المعارضات والمعادسا اعلم ان المعارضات  
 منها ما هي جميع العلوم لكون كل شئ في حوج والشيء والاشياء لا يعرف علمه عليه  
 الا بحسب والسطه ان الشئ لا يسمي به والمطلوب المعبر الذي يحاج اسير وهو هذا  
 وقد يكون مبادي عامه لها علم لا كلها لكونها الاشياء والمتاوم الشئ واحد متساو  
 وان نصف كل شئ اقل من مجموع مسدرك فيها الحسب والكتاب وما يتعلق بهما ولا  
 معلوم ان علمها بحسب الهم وقد يكون مبادي خاصة لوجود اعمال والاعمال لمحييه  
 للعلم الطبيعي المبادي التي هو موضوعها موضوع الصناعات في موضوع الصناعات  
 او شئ اخر عند الدانه ونحوها انما اعراض ذاته مساو او عامه حسب جنس  
 كما لمساواه للامزاد وهو مبادي خاصة بالصفات على اجمال ذكر في الكتب وما تشبه  
 المنقضية له واما كان الموضوعات والصفات لمساو او معلوم فهو صفي مبادي  
 خاصه والمبادي العامه اما ان لا تتصل بالعلم بل به لكونه بالعلم او سلكا لخصه  
 بالعلم بها وعلما للمبدأ الكلي الذي هو بالقوه مع العلم كذا اجماعا متساويين في كل  
 خلاصه مقفلة والكبرى خاصة بالصفات معده وهو ان كل حوج بمساويين في كل ملان  
 متساويان ليعلم حوجا الذي متساويان والاعمال التي هي المخصوصه على الاشياء  
 المتساويين لشيء واحد متساو به التي هي بالقوه وقد عرفت عنها ما يخصه وقد يترك

المختصة بها بالعموم لا عما دلت على المبدأ العام فيقتصر على مجرد قولهم ان كل انسان يولد  
 لا انها لسائر احوالها **فصل** واعلم انه لا يجوز ان يذهب المفرد الى احوالها  
 التي هي بالتمام بل لا بد من الاشارة الى الغرض في احوالها كما كان يمكن لنا ان نعلم ان  
 كل من اكتسب الى غير التمام انما هو على حاله لا كما لو كان على حاله اذ كل علم  
 يتوقف على ما لا يتناهى من حله وما وقع منه من الحوادث لا يتصور حصوله بالحدوث  
 اذ هو دوران في طولها اذ كان له طول زمان مثل موضوعه ويجوز ان المفردات الناجمة  
 اقصاها الموضوع واحر المقدمات الناجمة لها الكونها على البرهان وكل برهان يقع  
 خارج عن محب فيها التمام الوجه الثالث هو ان لا يستلزم لو ذهب المفرد الى غير  
 التمام كما كان عليه من الكون في المقدمات دونات بل ان كل ما يستلزم غير متناه  
 لا بد من الاشارة فيها الى شئ من المقدمات العينية المتناهية اما ان كان ما يستلزم  
 ولا بد ان يستلزم في الوجود وحده اذ لا يتوقف من المقدمات ما لا هو المتكلم وهذا ان  
 الوجهان من المقدمات الرابع هو ان علمنا من استنباط ان لم يكن لنا علوم غير متناهية  
 غير متناهية ولا محتمل اوقات اعجازنا ولما علوم العمل بل لا يمكن ان يكونها ان  
 العلم المقدر المتناهي ليس في العباد وان هو من المقدمات غير متناهية بالعموم  
 وما لا يحتمل اليها علمنا ما علمنا ونها فلسفة هي مقدمات في غير متناهية ما هي  
 ان في غير متناهية وانما هي المتناهي لعل هذا الذي يدعي ان المقدمات غير متناهية  
 يتبينها او يشك فيها وعلى كل المقدمتين علم انك مستحق او شاكر هذا العلم  
 متساوي المقدمتين جميع المقدمات الغير المتناهية بل ليس شئ منها مقدر في حصوله  
 الا ان كل مقدمتين كانت في غير المتناهي وعلمت من غير المتناهي في العلم والشكر  
 لكن مقدمتين في حيزه وهي علمك بالاشكر او من غير المتناهي في العلم والشكر  
 ان انت تعلم انك موجودا او شكر غيرك وعلمك فيك والظن معرفة بوضوئه او غيرها  
 او غير ذلك مقدرها هذا العلم او الشكر ما لا اقرب منك اليك يحصل على المقدمتين  
 لكن كل مقدمتين في حيزه علم من غير المتناهي في العلم والشكر انما هو حاصله لا يوجد الا حجاج والمكلام  
 مقدر وهذيين للوجهين اثنين وكما هو متناهي في العلم والشكر وجود علم ما انكاره ان  
 كان في شكر وهو يعلم ان الشكر او عن علم مقدر اعترف علم المقدمتين في العلم والشكر  
 ان لا على غير المتناهي ما ان علم هذا او شكر وعلم انك في شكر فعمل هذا غير  
 محتمل انما اذا كان له شعور بل انه او شكر وعلم ان الشكر او جهل وعلم ان جهل

لغيره وما لا اعلم وعلم انه لا يعلم جميع ذلك علوم غير محتمل من ادوات الانسان ليست  
 محتمل منه ولا في الاظهار بغيره واجتنبته من محتمل من صفة بخلاف ما ذهبوا  
**فصل** ولا يمكن احصاء كل معدة التي تقدمت على تسهيل الدور وعكس الامت  
 الشئ ما لا ينسب الاله وانما السبب السمي به لان الشئ اذا انصف ما له يكون سبب  
 نفسه وايضا لعدم انما ينسب على انما ينسب نفسه لسبب ما ينسب نفسه وهو  
 محال وكيف يجوز انما ينسب الشئ نفسه ما ان كان ينسب نفسه ما احارج الى سبب  
 وهذا في الاقوال الشارحة والراهبين واورد مع **مباحثات** ومن  
 العائد من كل شئ معدور بعينه اذ ما سمع ذلك يقول عرض الحد العمود ولا  
 تعلم ان الحد هو المطلوب في الحد الشئ من الحد الشئ من الحد الشئ من الحد الشئ من  
 وعينه لطال ما لم يتوقف الا بالعرف طوقا فاعرف ما لا يعرف الا به  
 دنا والاشارة على حصوله مؤخره ما ولا علمه فلا بد من الوقوف عند الفهم  
 واعلم انه انما ينسب بعض الشئ على ان ينسب المقدمات توجهه وسه وسه  
 المقدمات وتخالصهم جماعة العوام والفقهاء وانما ينسب على احوالها  
 ما لا يمكن ان يعلم صدق دعواك بضرورة لوقوع الخلاف واصحوا على ان  
 الوجهين صولها لا يتوقف فيه خلاف بل انما يتوقف على ما لا يمكن ان يعلم  
 ما يتوقف بالاشكر وان كانا معلقين في الحد الاول فانه لا يمكن ان يعلم  
 فالعلم الاول في احكامه في الدعوى في الحد والناية احكامه في الحد واشتهر ما لا  
**قاعدة** اعلم انه ليس في شئ من الفهم عموم الاعتراض له فان في الفهم  
 ما لا يتصور لخاصة ان ينسب الاحكامه في الحد والناية احكامه في الحد واشتهر ما لا  
 فان في الحد الشئ يعلم بالاشكر في حدته وروايتها من غيرها الشئ العلم  
 للمناسبات التي علم وله يعرف علمه وبين حديث مرسل وهذا ان يوجد في الحد الشئ  
 وروايتها في الحد الشئ من الصبيان (قصر وتصديق) متناسب وتفرقة في الحد  
 علمه ومن ما خرج عن النماذج من الحد الشئ من النماذج وفيه من النماذج  
 حتى ما يخرج عن النماذج ويظنه متناسبا ولا يعرفه الا في الحد الشئ من النماذج  
 يعلم ان لا يمكن ان يعلم في الحد الشئ من النماذج ولا يعرفه الا في الحد الشئ من النماذج  
 فليس ومن الاوليات ما لا يمكن ان يعلم في الحد الشئ من النماذج ولا يعرفه الا في الحد الشئ من النماذج  
 لغيره انما يعني به انه حصول جميع من جميع مجموع كالمخرج للحد ما ذكره المحقق في الحد

المطلوب مع  
 الفاعل من صورته  
 كلفه من صورته  
 لغيره

عنه

واعترفت ومن الناس من يخجل اوليات لعرض غاسد ومهم انسان اهل بعباد  
 ليس بابي الكوكبات كان يفسد اليك كوكبه ويحب لرصفق فيها ولو ان انسان  
 مذنب عن الحكمة الاقديس وان يذكر هو كما ذكر الشيخ او على بصا سعة ونظر فانية  
 وناخذ شيها او بعض امور ذبا لعل التقرب في مستندها بيقف فانه مثبت  
 مذهب فلا نحن مثلا في بعض المواضع اللطيفة بمددات مسعد الصدوق وثوب  
 محال اوليات حتى اضحكوا ما عليه ان التزم في بعض المواضع سدراط التعداد  
 وجوز ان يجمع مقدار ان يحصل ان يكون اجزها مت والمجموع الاساس  
 من جميع الوجود فيض اربعد اذرع الى اربع اذرع وهذا ما كان وحاصل  
 من المجموع اربعد اذرع محسب والحجم عند مجرد المقارن لا غير وعرضنا  
 اننا في نظريات لا تعرف ههنا بعدم تجرد جابدا وناعرض بمعروف والذي  
 دمج صور المحسوسات ايضا اصبحت الى فزيم وتوسيع ليس عندها ان المحتويات  
 صفة ولا ساي له انك ان الغزب يوجه مع الاحرار والهرب عنه مجرودا فانه ما شكنا  
 في المحسوسات وما الحرجينها فلما افيها فالحق ان اعونها مادي القياسات  
 الصالحة الى الخالب بالفرق وتكررت تصد ايضا والمتشبهة وهو لا يجب  
 ان يلقى الله في مسائل محسنة على مسائل صاندة كما مور في الحساب وعمره ولبه  
 لان المادة القياسية وصورتها اذا كانت محسنة علم مادي الى المطلوب معلوم  
 بهذا التكرير والسنة وغيا المتشبه لا يسمع الاحرار معد واما انما النظر  
 بالمعروف فاستداد الشئ لا يسمع في طر الحاصل ان لا شئ في النظر بصير  
 وما يسميه في النظر اذ في الجرم وتعيد فيقول ليس عيش ان هذا النظر انما  
 صحت في بله متهم بسون محمد النظر بالجملة ليس هو اذ في وجود النفس  
 واذا كصوا هذا ما صدر ان يضمن انما الشئ عليه مكره بسنة والبراي يعود  
 الله وان لم يكن فيه اثبات الشئ مع غيره عليه مكره سعة مع غيره ايق هذا ما  
 ما ذكرنا وعبر في قولنا ان لا شئ في المقدمات ما ولد بل جعلت بعد ما حصل  
 تكاثره وولم وكل في هذا الى معلوم ونسبنا الى هو النمام قال وادعى  
 ان سها اولي محمد جلدان من ساعلم ولما بعد وان علم حاسن والقول  
 ان اولي استنادا في ما نولد الانسان معه بل يلقى في الصدوق ثم جرد تصدق  
 صدوقه وان لم يحصل في العمل للانسان لا بعد سحره سن ايشي حجاج بالاولي

الاولي الى تصور جنود غير معلوم اخرى كالجواب انا اذا قلنا الصدوق بالمجهول  
 حجاج الى معلوم استنادا في تصور انما التي يعلق الصدوق بها بل هو الذي  
 حجاج مع قول تصور انما الى بصريات اخرى ونصوبات لتلك التصديقات  
 غير علم علوم وربما اصاحنا الى اكثر ذلك المقدمات غير علم بنفسها والاولي ان  
 لا حجاج الا الى تصور اجزايه تحسب وكانا فتمت المقدمات الى يحصل لنا دون  
 تفصله مقدمات اخرى وتكفي في تصور انما والى ما يحصل دون مقدمات  
 ولا يلزم بصوبات مقدمات ولا يلزمه الصور التي فيه فتمت الاول والى الثاني  
 علم اولي وما كان في المعتم وله في التوفيق الولادة مع المعمل والاولي مدح حجاج الى  
 سعة وحاصلها يحصل مشاهدة من الجملد ليس للمشاهدة وعموم القوي في مد نظر  
 وليس لاولي ولا يلزم به النسبة حجاج الى سعة ليدان ونحوه **قاعدة يجب**  
 في شعاع معددي محسنة وهو في الحسنة ليس يحسب بل يسه والنسبة اما يكون  
 بالاضمار وشرح الجرد وبعصلا العول الخ الى ان ما قلنا في الاضمار في  
 السطحي الاخرين في العداش الثاني ان بعض قد لما وصح ذلك مقام في السطحي  
 صحيح بل يسه فان كان يتم لعمم الامر هو اولي سعة ولا يفي بذلك  
 الا ذلك يتجيم ولم يذلل في الجملد الذي هو كل ذلك اولي سعة وذلك  
 البعض من التجم لا يحصل اخر حتى يقال ان الجملد في بعض اخر ولا يعلم ذلك البعض  
 صوصه اخرى هاهنا اعوانه البعض الذي في الامر هو اولي سعة  
 السنة ولا يصح قياس ثاني ومدساي ان حساب في الاعداد عن هذه الجملد ولذا  
 لا اضلالا اما الاخر في بعض الاشكال يقاس واحد لا يقاسين والقياس  
 الثاني سنة وليس انما استعملون ان يتم ليس ت وتصعبون اليه متقدما اخرى  
 وهو ان كل ما ليس ليس ت هو ت ان يتم ت وهو سنة واذا قيل ان الجبر ان جبر  
 لانه مقول في جواب ما هو محال لذا هو سنة لا جبر او معد ما دام بل صعب  
 مثل هذه المقدمات يصعب سها معادره على المطلوب الاول اذا  
 استعملت في القياسات اصبحت اسال هذه الاستشامانها مظهر جدا  
**بحث وتخصيل** عليه امور ذكرت في شرائح المقدمات ومعدتها  
 المعهارة لا يجوز ان تكونا داسر بالمعنى الاول فان لا كبر اذا كان ذاتيا لا وسط  
 و الاوسعد ان لا صغر وذاتي الراجي ذاتي فكلو المطلوب سنة ذاتي

الشيء اليه فان يكون تصورنا الشيء واسمه او غير هذه القاعدة موصوفه اجدها  
 هو ان الانتشار بصور الشيء بلوا زنده وطلبه اساتيد بالبرهان كالمعتاد في مثل  
 هذا الاستدلال عن كبر المقدس من داسس فان مثل النفس اذا دار النقص  
 محرك الجسم وكل محرك الجسم شئلا هو هو او ما تقوم مقامه في الحقيقة للشيء الحوشر  
 دار المحرك حيث هو محرك والادنا لما همما المحرك فمعنى الحوشر وما احاد  
 الكبر الى البرهان ثم هو على مثل هذه المسلمات بدخل في منتهى ما نشأ ما نشأ  
 التصور اذا كان هذا اللوازم وبحال اللوازم او شيئا لا يكون الضعيف داسس ايضا  
 من مفهوم النفس عنده في فالملحوظ ليس في هذا المفهوم والحمل على هذا  
 المفهوم وليس المقدمات عود داسس في الملحوظ كما ذكرنا في ادراجها الا في ذلك  
 الاضطر والاكتر من احوال الاضطر ليست المقدمات اربع من داسس بل  
 الضعيف وجدها عن الزاتي والذاتي ليس مجموعها ذاتي وموضوعها لانها داسس  
 واجد فيكون محط ذاتي شئ ذاتي الاخر وان كان لا يوجد داسس الاضطر والاكتر  
 ذاتي لا يوجد وجود الاضطر في الاضطر في معناه بالادستك واذا اعتد الاضطر  
 عمل بالاكتر من كونه قد اعتد الاضطر الاكتر فلا يخلب في الحق ان هذا الاستدلال  
 عن كبر المقدس من داسس المعنى الاول بل في ما يكون هو الملحوظ هو نفسه  
 الذي في موضوعه وسواء ايضا انه اذا اطر الموضوع في مفهومه اللارم والحمل  
 على المفهوم لا على الفقيه والمفهوم لارم فلا يكون ايضا المحول ذاتي وقد سبق  
 لكن خواصه على هذا من ذلك ان هذا الاستدلال حاصله واما  
 الموضوع الذي هو ان يكون تصور الشيء قد وقع كالمعنى ان الحوشر هو ولكن طلب  
 على جوهره فيسأل الحوشر حيث وكله حيث هو في البحث الصريح لاجب عدم  
 عدم محرم هذا الاستدلال ايضا فان التباين اداعلم ان الحوشر هو ليس في الحوشر  
 ان الحوشر هو جوهره في العلم بل على جوهره الحوشر ولم يذكر في العبادات  
 الغلة اطلاق بل هو في حاشي على حاشي في السبعه ان في حاشي ان الحوشر هو  
 وليس هذه المطلوبة فانه مثل هذا في العبادات لا يفرق في هذا است  
 في الدهن امر احوال والعلم على الملحوظ ليس هو المصريح اد ان المباح في الصبر  
 والحققان مع هذا التباين الذي على جوهره الحوشر وطلبه علم لا يفرق الا ما  
 عليه مطلقه وهو ما اتوا له الحوشر لا حقه بالجوهر في يتوشحها بجسمه وكل احوال الحوشر

الحوشر او في منطق الحوشر يكون علة تشبيهه الى الجوهر او تحت حيد بالحوشر علة تشبيهها  
 الى الجوهر او تشبيهه وكانت البرهان مقدمه عليه حصصها في العلم الحق الا في منطق  
 هي الملحوظ في الحقيقه وهكذا الجوانح من كل شئ في سلم اجزاء الحوشر في علمه طلب العلم  
 فاذا كان علمه ما ذكرنا فلا يصح ان له صلا سندا لحوشر لعدله في المقدمات في العلم مما  
 من الداعي معلوما ولا المقدمات في غير ذاتين ويحتمل ان يكون المقدمات في داسس  
 بالمعنى الثاني او احدها ذاتي بالمعنى الاول لا غيب في **فصل** قالوا  
 ويحتمل ان يكون مقدمات البرهان حلاله واوله وضرورة والضرورة الموردة  
 هاهنا من المشروطة بما يستحقه لان لم يكن حتم فانه اعلم ان جوهرها ما دام حتم علمها  
 ذكرنا والمقول على علم الكبر هاهنا في كتاب البرهان اضر وهو دوله على كل احوال  
 من في كل زمان والاول ان لا يضر ولا يضر في كل الكبر في كل البرهان اضر  
 من المقول على العلم في هذا الذي يتبع هذا الكبر هو المعول على العلم الذي يتبع  
 الدوام مع الاول **بجاء** وتخصيص قول العالم ان المقدمات بحال ان يكون  
 ضرورة والحمل فيها على كل شيء عام علم ما ذكر مع الاول وضره فانه ان لم يكن في كل  
 واجبه في كل زمان فيصعب التيقن ويكرب العمل في سليمان البرهان عود ان  
 سنده في المقدس حمله وسلمه ان الضعيف الممكنة او الملحقه العامه في  
 الكبر في الضرورية اذا كانت ضرورية فعليه سلبه ضرورة وان كان  
 ضرورية كانت في الضرورية ولم يذكر في حد البرهان الا انه صان هو لفرق  
 من مقدمات فعليه او واجبه القول ولم يشرك لعدم جواز الملكات  
 للسند في منها امكان شئ ان لم يول بها ضرورة من الملكات مع عقد  
 امكان شئ عام لا يفسد ويعلم ان في العلم امكان الملكات ضرورية ايضا  
 ولكن الامكان في المقدس قد لا يجوز في الحوشر حتى في حده الضرورية عليه  
 او يول في غيرها واحده العول ذاتها وحسبها لا يحار الى هذا الشرط فانه في كبر  
 في حد البرهان اقول بان الضرورية حيث اوردت في نسخ في نورد على هذا الوجه  
 وحسبها يجوز ان مقدمات البرهان ينبغي ان يكون ضرورة في كل  
 مجموعها الموضوعها واذا قيل وطلعت ان مقدمات البرهان ينبغي ان يكون اوليه  
 وذاتيه ومعنى اللات المعنى الثاني وهو العول الذي وقد سلم ان احد المقدمات  
 كونها يكون ذاتيه بالمعنى الاول ليس اللات في الاول معرض ذاتي والذات عليها

بالاشارة ان يجب له بعد مائة على هذا التقدير في مقدمه عند رده بالمعنى الثاني  
او غير لا يصلح في مستعمل الذات على ما يجرها مقصود من قوله في حوله ذاته واوله  
ايضا فيه زمانه فان الاول بعد معنى ما ذكره اول جاني الله واحد المعنى مع زيادة شوط  
وهو ان لا يكون لاجتماعه في اخر اعم او اخر منسج له ببول ما ويزاد ما وهو منتهى  
واعلم ان المقدمات اذا لم توجد فيها حادثة الساسب كسبح الى المارة عزيمه ملاسعي  
العلوم متأخرة بل بداهة من المشهور ان المقدمات اذا لم توجد على التقدير  
بالسبب فمنها تقدم بالذات وادم عند ما واعرف ولا يشي كل اقدم عند ما وانما  
تكون في الاعمال اقدم فان استدل بها بالمعول على العلة لا بها بالمراد ما لو اباي  
كل لعدم عند ما ولا تقدم بالجميع ايضا اقدم ايضا اقدم عند الجميعه فالشخصه  
عند ما اظهر الكلمات النوعية لا ما وقع في الصور والحيات او لا في صور الكلمات  
والمعاني المنفردة اعرف بالمعاني النوعية لما ذكرنا انها لا يعتقد ان اجناسها  
ووروعها ارتفاعها وهي اقدم ايضا لهذا السبب واما عند الجميعه والادواع  
اقدم الاشخاص والاحاسيس ايضا فالوا اذا العا بعد في النوع لاجتماع الشخص  
الواحد عند الجميعه ووجود هذه الماهيات بالادواع بحيث لا بالاشارة  
ايضا اذ المطلوب بالقصد الاول النوع لا الجنس في النسخ ولو كان اجدها لنتم  
الانقسام للجنس وخصاني ايمان كان الجنس او بجله بخلان محض وهذا  
ان كان المحرك في **فصل** المسائل وموضوعها اما موضوع العلم  
كالشعر الطبيعي هل الجنس منقول للذات واما نوعه منه كما يقال الحيوان هل له  
قوة من غير الخارج وقد يكون موضوعه المنفرد عموما في موضوع العلم كالبشر  
هل الحركة مع هذا التصاد او عموما في انواع موضوع العلم كالبشر والشوق  
كله في اقتضا الحركة فالشوق عموما في الحيوان الذي هو نوعي موضوع  
الشمعي او يكون موضوعه عموما في موضوع العلم لكونها الزمان في اقتضا  
ما في الزمان عارض بالحركة والحركة هي الموضوع الطبيعي او يكون موضوعه  
المنفرد موضوع العلم مع عموما في كقولك هل الجنس كجمع منه اقتضا شري  
وطبيعي مع عموما او يكون موضوعه المنفرد نوعيا وموضوع العلم مع عموما في موضوع  
العلم كقولك هل الحيوان المنفرد كقولك هل الحيوان المنفرد كقولك هل الحيوان المنفرد كقولك هل الحيوان  
له الذوات فيقال هل الحيوان المنفرد كقولك هل الحيوان المنفرد كقولك هل الحيوان المنفرد كقولك هل الحيوان

موضوعها عرض ذاتي للعرض ذاتي مع ذلك للعرض الذي كما يقال هل الحيوان المنفرد  
لخالق الشكون وليس في هذا البحث كثر ما يرد ولكن اوردناه للعاده **فصل**  
في اختلاف موضوعات العلوم وبما للبراهين واشارة الى المقادير والمسايل لاختلاف  
العلوم لاختلاف موضوعاتها سواء كان اختلاف الموضوعات لاختلاف  
في الحقيقة وسائر الخفايا ايضا لموضوع الطب والهندسة او لاختلاف في الحقيقة  
مع العاقل في الجنس كوصف الجنيات والهندسة او لاختلاف وجه التخصص  
في كل واحد وان كان اصل الموضوع غير مختلفا كحكمة المجتمع العام ما هو مقصود  
الطبيعي وما يجب له في ذلك من جهة النظر من الطبعي بطوره وحيث  
ان له مدارا في كل واحد من هذه وسائر من جهة النظر من جهة الماهية حيث ان  
له مدارا وشكلا ووضع وان لو اردت ان يكون على سبيل واحد كما في كونه الاحتمال  
الاولى لان الطبيعي يعطى اللبنة من جهة ما هو دون طبعه لتبسطه في شأنه  
انها في ما يرد واحد وما يجب له في جهة الاية وحيث اختلاف المنظر  
واعمالا للحركات هذه من الموضوعات المتكفية وقد يكون الاختلاف بعموم  
وصصوص وذلك على وجه اصح ان يكون موضوع احد العلمين جنسا للاخر  
شروط الهندسة والحيات او يكون موضوع العلم الخاص نوعيا وموضوع العلم  
ما هو عام عرض ذاتي عموما لاصلا لموضوع الطب والطبيعي او يكون  
موضوع الخاص هو موضوع العام ما هو عام عرض حريص موعدها سبب ومع  
العموم والخصوص بعد عرض في احد الموضوعين لا في الاخر كما في الحركة كماله  
ان يكون موضوع الخاص بمصداخر عرض حريص موعدها سبب كالمعاني  
فالر موضوعها كقولك مضافة الى البصر وهذه الازمنة الغير المتكافئة المختلفه  
بالعموم والخصوص يسمى باعتبارها العلم الذي موضوعه اخص مما للذي  
موضوعه اعم وهذه الخصوصيات ما لعوارض الذي ذكرناها في بعض  
موضوعات العلوم ليس بمقتضى ذلك العلم على نفس العارض  
دون الالتفات الى ما عرض له وما ضاقت به اخر وهو ان يكون تخصص  
الموضوع مع عارض ولكن لا في العاقل من ذلك العاقل الاعني ذلك العارض ملاسعي  
لهذا العلم انه موضوعي للعلم الذي موضوعه موعدها عن العارض لاختلاف  
ما سبق بل يقال ان موضوعه العلم الذي من سائر العلوم اصح ان يذكر العارض

على محرده وهذا الموضوع الموسيقى فانه النغمة والصوت وان كان حروا من العلم  
الطبيعى الا ان موضوع الموسيقى باعتبار عارض وهذا العلة فوجدت معها موضوعا  
ثم يطلب هكذا المجموع اعراضا ذاتية كالالتحاق والاختلاف والحق من هذا العلم اللين  
الا من مثل هذا العارض مع العلم الموسيقى ان موضوعه ليس بحساب واعلم ان ليس على  
صاحب علم ما اسباب موضوع علمه ولا اسباب مادته ولا يتصل الكلام الى علوم  
اخرى ولا يشارك العلوم ولا يصور ان يكون عالما في شي من موضوع واحد  
من جميع الوجوه من غير اختلاف اعتبار فانها تكون واحدا وادا اختلف  
الموضوعات بالفزوه بحسب المبادى في بعضها فانها محصورة في موضوع واحد  
العلم وما معه وما يقال ان علوما مشتركة في مبادى فذلك منه يجوز ما لم يكون  
الاشياء على ما سبق فعدومات عادية في كل علم موضوعا فذكرنا  
المثال عقدهم من ان الاشياء المشابهة ليس واحد منسوبة وما هي اعم من امثاله  
كما سبق وانما مثل هذه المقدمات التي تخص بعدة علوم فمشتركة في بعضها  
دون غيرها انما يكون في علوم بعضها ناسب ما سبق كما في الحساب والهندسة  
او كل ما في الكرات المحركة والاكثر وما يشبهه من الشب المذكورة دون  
المكائنات العددية وانما يدل البراهين بعدة يكون لا جلا للمبدأ كما ذكرنا انفا  
وعد يكون علم ما يوهن على الخروط هو همان هندسى لوجود الخروط عن  
اضافة البصر لكان البرهان على بعد ذلك وانما بعض البرهان باعتبار  
المحصن موضوع لا بد وان يحلف هذا معنى بعد البرهان واسهواك  
المبادى وانما المشابهة مما لها شى آخر فاما ما سكر علمان في سلسله واحده  
لكبر الاجسام في الطبيعى والهندسة ولكن بعض الطبيعى اللبية وصاحب الحكمة لا ينيه  
على ما اشرفنا الله محلف المتأخر وان كاتب المسلم واحده وسبق انصاف  
ليكون المشتمل واحده في علمين وفي كليهما بعض الحكمة واللى يحلف الحكمة فاجدها  
لحكمة تامه والاخرى دونها لدوام الحكمة الاولى وان الطبيعى باطل الحد الاوسط  
الغسبه المتره عن الصد والمادة التي لا تصور عليها الاصلاح في القيلسوف  
يعطى الحكمة تامه بدوالم المفارقة الذي هو علم الحكمة والمادة والصدوره ايضا  
وهذا اعم ولا يصفى الشد ان اعنده على انه يحلف في علم واحد برهان لم  
في مثلها واحده كما يكون اعطى مرة على بعدة واحده علة وتبينه فيكون تمام

تمام العلم بالعدد العربية وعد يكون في الموضوع وعد يكون في السالب اما الموضوع كما  
يقال ان سريضا ما اشبه مشاهد وكلمة الشد مشاهد منه جرح عقبيه والى ان لم يحل  
الاوسط للعقود وهي العلة العربية فان الاشتداد على العقود على الجبس واما في السالب  
فكأنما في البحر ليس بعش فانه غير حوران فالواو والنام فان كان لا من عدى ريد والعلة  
المتعاشة سلبا وانما باجر الحيوان ذى الرية في الحقيقة لا الحيوانه وجدها ولا دور  
الرم وجملة وعد حلف اعطى العلم على طرف النقص للالتزام والادوية على الصور في الحد  
الاوسط لا بعد ما فيه لمن يعمل كرفض لثا در عقود فيكون بد حتى عقبيه لم يعول  
من ريد التي به عقود فليس له جرح عقبيه فاعطى الحكمة في الموضوع في حجة هذا  
الاوسط هاهنا الصفة من الاول بالذات فان علم العلم عدم العلة الوجود وكل مثل  
موضوع في علم فان البرهان على علم يكون على احوال العالم يكون فيها فوطة ودرست  
ان يكون ما يحده ولكن يحلف جهه المطلق فلا يحتاج احد العلم الى الاخر فبالله  
على ما يحتاج الاخر الله فلا يلزم اللورد والعلوم يلزم برهانها من ريد موضوعها تارة وحب  
لها يبعث الى ما لا يتم وموضوعه وهو العلم الذي موضوعه الوجود حيث هو موجود  
وهو اعلم في الاولى وهذه المواضع ليست باعاش متعقبة عميقة وتقوم  
تقاربا كقولها اقل اشارة **فصل** في ان الحد لا يكتسب ما يبرهان اجتناب  
بعض من ليس له في العلوم قدم راسخ في ان الحد لا يكتسب ما يبرهان لان البرهان ان ذكر  
على صحة البرهان وان يكون له جرح ودره احوال المعدومات ولكن الحد واداسئل عن  
ماهيتها يحتاج الى بوجه عدم بورد ذلك الحد يحتاج الى برهان وتسلط الى غير انما يبرز  
وهذا الا يحتاج الى العلم وهو كما يقال ان الحد لا يجوز تصحيحه في تمامه وان المعدومات  
ان يصحح يحتاج الى مفدمات اخرى وتسلط الى غير انما يبرز واما اعذر من هذا  
بانه لو دى في الاخير الى الفحوى او الى مسلم فلا تسلسل وهو صحيح مع امساح الا يحتاج  
الذي ذكر على الحد بوجه بوجه هذا اصعان تصحح المعدومات ودر كبر جرحها ولا يزال  
كذلك ان سلب على الحد او الفحوى فالطريق المستنورة هي اصح وهي لحد الحد او برهان  
نصرا للحد وواضحة والحد كبر ولا بد او وسط ولا يكون من المعدومات مثله ما لم يخلو  
احاي ولا يكون الاوسط اعم وان الجموع على الاعم ولا بد والمساواة والحد الاوسط  
لا يصح له يكون سوا واحدا اما اذا جاز ليس واحد فمعصمان لما عرفت في علم وان  
الكلام يعنى في ذلك الحد تسلسل او دور ولا حد باص حمل الحد والنام على الشى

فانما اذا ذكر انه قد ناقض الجزاء ناقض للشئ معلوم جزاء ناقض له ذلك الشئ على ان الكلام  
 يعود الى الاو شبه فان كان على انه صواب لمجد القاطن والحكماء المجد القاطن صوابا مقصود  
 او على انه صواب لما لا او شبه صدق الفاصلة المجدود معدوم من انه جدا الاصفردون  
 وساطة الاوسط وهو المصدر على المطلوب الاول وحينئذ هذا حتم قادهم بان  
 مكره وان اصنام حجة ان المجد لا ينعص وهو ان كانه وان موصوفه على انه صدق  
 المجد وما يشبهه فلا يكون مقصود حتمه ولا يرفع العلم بقدره على ولا يترك وغير  
 الغضبان وان كان الاوسط مضك او ضاعدا ورشما وحقا لمجد امر محض المجد وحيات  
 مكر المجد عليه على انه محموله من بعدك بالجملة لا يلزم منه ان يكون حتما وان جعل عليه  
 على انه صدق الاوسط فلا يلزم ان يكون محمول الشئ صوابا فيجب ان لا يصود الا  
 ان يكون الشئ محموله على نفسه وهو محتمل له محتمل على المجد كما يكون الاوسط محموله  
 عليه ولا يوجب هذا ايضا فان الاوسط مضك كان او ضاعدا محذور ان يوضع له بعض  
 الخواص المشابهة او الفضول قلنا نصح هذا للنوع الذي هو الاصفردون عن ان محتمل  
 الاكبر على الاوسط على انه جدا لما يكون موضوعا مسفعا لهذا الاوسط او كان الاوسط  
 شارحا وشيخا الاصفردون وهو على الاكبر على انه صدق لما الاوسط وشك مشاربه على  
 المعدولين لا يكون مصادره على المطلوب الاول مصلب ان المجد لا تكلف بالبحران وجزء هذا  
 البيان مأمور انه لا يحاح اليه من اراد ان يحرك محموله او جزاء الشئ وشر من الواو معدول  
 الوفاي لا يكون الا من قضاها من مقدمات واما ان كان صدقا وشك معه حمل على الضرورة  
 او مقدمات الاقواله التي شرط فيها لا بد من ان يكون على الشروط لا بد منها  
 ايضا من معدلات غيرها ولو تاسسنا او جعل العرفه سلبا عليه الشئ منه مسدد  
 بالحقول لا عدوان بل تكون المقدمات مستهلكة على ما علمت تقاضيا ولا الماخوذ  
 بها ناهيات **فصل** واحدا لا تكلف بالقسمه ولا تكلف بان سلبها  
 على المقتضين وعلما ان القسمة نفسها ليست بحجة كالمسئف ولا يحتمل فيها  
 ما يدور ووضوحه دفعه لم لا تخلف اما ان يكون القسمه على احد الادوات فقط  
 او ادواتها من المبرك على مجموع بالصفات فان المجد اما ان يكون هذا واما ان  
 يكون ذلك فان كان على اجاد الادواته فانها اما ان يكون الموضوعات محتملة متساوية  
 اما ان يكون قويا واما ان يكون كداسا واما ان يكون كداسا واما ان يكون كداسا  
 ولا يعبها هذا التسلط ولا يعبها الاضمان لا يلزم من كونها احد القسامين

الصغرى المعاملين داسا ان لا يكون الا حقا فاسا ولا من عدم داسا اجدها ان  
 يكون الا حقا ولعلها الداسا ليعلم ان محتمل موضوعها فبما ان يكون الداسا حتم او  
 او باظهاره صفة للذاتي واجاد الصفات ولا يكونه صفة العام في الحاص او اما ان يكون  
 الاضمان جمعها على المعامل عن بحث او يجمع الاجزاء صفا وكذا بالنعول  
 اما ان يكون قويا واما ان لا يكون داسا ولا سلبها هاهنا لا سلبها او اما ان  
 الاستدلال على كل واحد سواء كان النقص للمعنى او العلم لليقين لا بعدا عن مقتضى  
 داسا استدلاله عن المقدم المتشكك به والسلبه من المعنى واجد كما يقول ليس في خاتمة  
 وليتي يداتي ومنها انه خاتمة وان استثنى النقص للمعنى يبال تكلمه ليس بالان في السمع  
 الحور الا صرحا وهو ليس بل اياي وهو المقدم بعينها وهذا الكضابط في جميع المواضع  
 فان جميع المنفصلات المطوكة من المنفصلات لم تبق كانت به الاستدلال وتكون فيه  
 المصادرة على المطلوب ثم اذا قال تكلمه داسا في الاستدلال ليعلم وجهها احدعا  
 انه يكون المطلوب مقدمه في الداسا غير المطلوب ان يفتى بها الاضلاف فان مخلوفا انه  
 لا يفتى خاتمة وهو المشكك من عدمه اليه يراي والداسا ان كان مثلا لويضا لاسا لا يحاح الى  
 مقدمه وان كان داسا استعني هذه القسمه على ان استدلاله لا يكون ان يكون مخلوفا  
 ان صفة له الموجوده علمه حرامه وان كانت القسمه ان ذاتي او ولا حتم لا يصح  
 لان الاضمان غير صفتي ان يكون لا يكون ولا حتم غير داسا فان لاسا لا يصح بالا بعضه  
 واللاصغر ولا يصح الاستدلال له في صفاها ويعود الكلام الى داسا الاستدلال ولا بعد  
 وان كان الاضمان على الداسا فان لم يكن هذا القول جدا او ذا ك ان  
 استدلاله على ان يكون كسر هذا القول الذي هو صلا لا يصح لوجهين احدها انه نصير  
 السلبه ان لا يسقط كسر ما يكون جدا لانه لا يكون حقا والداسا ان  
 الاستدلال ان كان يباله كسار الى القسمه وان لم يكن داسا يعود الكلام اليه وبحار الى  
 اوسطه وتكون ما سبق وان استثنى النقص فعال ليس للماليف الذي هو العلم صرا  
 ولا التاليف الذي هو التام فلا يسع له ان لا يلزم ولا يكون موصوفا ان يكون الاحتر  
 حقا الا ان ياتي على صحيح الضقات وعلمه جميع الداسا بحسب سلب كل صم مع كل  
 صفة ولا يفتى في الداسا على عدد او حسمها كل جزا والقسمه بان ما ضم مثلا  
 ملتصقات مع كل ماليف او جزا القسمه وسدل الاضمان هكذا علمه السلب ورسا  
 يكون الذاتي في الحكماء ان او اربعة فاجزاء القسمه من الداسا الثلاثة لا يكون

شيئ منها كحدوثه لا يلزم من استلزامه لبعضها امر محقق الصالح الى احوال موصيه  
موصيه في النعم وهو في غاية البعد في حقيقه الصفات التي فيها التركيب في سلبه حتى  
لا يصدق احتمال وصفه كقولنا تصعبه ثم في بيان كل واحد من الاستلزامات كلفنا في محاج  
اله او شبهه في بعض الجواهر عن كل واحد فان الحدس معناه انه حال علم الماهية ويكون المقوله  
عين الشيء فانه قال الشيء بحدس بحدس **فصل في ذلك بحث**  
وليس لكن ان تقول جميع الصفات كلها وانك دانه بعضنا م امور هذا قول داله  
على الماهية وكل قول حال على الماهية فهو صفة فانه مصادره على المخلوب الاول من  
لغوي الواده على هو هذا الوجه بان يفسر دانه بعض الصفات معقول هذا مجموع ذاتيات  
الشيء وكل مجموع ذاتيات الشيء صفة منه فانه ليس انه مجموع ذاتيات الشيء امنا  
اولا فانه لا يصح له يفسر لحدس دانه شي لغيره فانه ان عقله ذلك الشيء فلا يعقل الابدانية  
واذا قيل ان هذا ذاتي لا حيز فهو معنى الذات فيكون مصادره واما احوالها التي  
يلو انهم كالنفس في علمنا مثلا بعض ذاتيات كالجوهر فلا يلحق ان الجوهر دانه  
له بل يلحقها به هو جوهر والجوهر صفة المضموم الاول الذي ضم في لفظ النفس  
على ما سبق ثم اذا تبين ان البحث جوهرية وهو الاسم الى ما سبق فهو هو فلا  
يشك بعد ذلك ان الجوهر له ذاتية والمخلوب في النفس ليس له ذاته الجوهر  
للفس بل ان المضموم الذي فهمنا من النفس هو جوهر وذلك المضموم صفة عنه  
الجوهر ثم اذا كان الشيء ماضيا لأمور التي هي دانه له كحده كالنفس في غير ما يمكن لغير  
حكم على موصف الصفات بل هذا مجموع الذاتيات بخوار ان يكون له صفة لا خلا في  
عليها لئلا من الامور العائنه عن البحث فان تصد الماهيات الحده انها هو بلعوازها  
واما قولنا ان هذا الجوهر الذاتيات فيكون هذا صلا في اذ مجموع ذاتيات  
دو كوجات الشيء ومفهومه الاول ان يقول ان هذا قول ذلك على مجموع ذاتيات  
الشيء ومجموع ذاتيات الشيء هو الماهية نفسها في صرح الى الكلام الاول وكانه حال  
هو صلا في حد ذاته كفسد صفة الشيء صفة دانه اذا لا ولي في احد من الضمير بان يكون  
معرفا في التحريم ليس كل من صدم لعود الكلام الى حد الصد الذي لم يسمع منه  
حد الاخر انه ما في شيء من صديقه ولا يفسر حد الشيء ما لا يستعرا في معاله  
الاستقريب في اشخاص نوعي لدا وكان صفا ما اننا صفة الاشخاص صلا في حد  
فاذا داله اشخاص لا صلا في حد لان كان كحده صفا تمام لكل واحد ما ليس للاخر

لا يسمع ولا يسمع وان اضطر على انه وجد في نوع الاشخاص لدا ماله حاصه الى اشتقاق  
الاشخاص ثم ليس يكون الجوز حد فانه علمت ان زيدا صفة نفس الاشياء  
بحد صفة حد صفة لاشياء وانه لا يصدق لاشياء لاشياء لاشياء  
فكلما كانت الزوايد لا مدخل لها في صفة الاشخاص وليس بخصوص الاشخاص  
حد ما ما يقال انها لو كان لها صلا كان عليها في ان ذلك ما يطلع ما يصدق  
على صفة الاحياء بالتردم والاستلزام ايضا فالخرفق المعترض عند المشايخ  
هو التركيب ولصحة الاشخاص في صفة الصفات الغير الخلق والنظم اصله  
ويصرف غير الذات في دور صفات المتغيرات في جواب ما هو والنزول في الاعمال  
الى الاخص في غير حدت واستلزامه وجميع المفومات العامه اسم في البحث  
المرتبة وان اراد العصور واصل في الجواهر بجميع المواضع واشياءها للشيء بين  
الى علم الحكماء ومشاهداتهم ما ذكرنا في صفة الاشياء مالوا والاشياء  
ايضا ما بعد لسمع ملاحقه المنقسطات ولصحة كغير الماشي كالموليه  
التي لا يرد على موضوع واطراف موضوع في كل شأنه بل هو حد من المقيم  
العالي في صفة الماهية العرضيه التي لا تقع بعضها تحت بعض بل يكون  
موضوعها واحد وان البحث ذواته في بعض ما به الى المتعدد وغير المتعدد  
وباره الى المحرك وغير المحرك بالاراده **فصل في مشاربه الحد**  
والبرهان وقد علمت المشايخ انه لا يصدق جوابا ما ولم يكن لشيء ما  
المتوقف معال زوال صفوه القم بنو سلك الارض ما اذ لم كان اللسوف  
معال لان القم لعرض له اجيبا بنو سلك الارض منه وبينه وبينه الذي صفة  
منه وكل شيء لعرض له اجيبا بنو سلك الارض منه وبينه وبينه الذي صفة  
لوجب التوقف زوال صفوه فالقم بوجوب الدوسك في زوال صفوه واعرضا  
عن الاشياء التي يذكرونها لانها حده ومن فوا علم ان كبريات الشيء عليها بهان  
نهاد اذ ان السؤال كله لا يجوز اجواب حرسه وهو لنا المبال على وجه حد  
ادراج العود ليعلم منه لقيده الادراج وقد علمت ان الشيء عند ما يكون  
النصرتن بالوقوف حاصلا ويطلب العلم لا يسمع له بل يكون فيها حد الموضوع  
والقول بل يجب ان يشهد على اثاره الى العلم هذا اصطلاح ما لعم  
ولفسه لحد جواب القيد في نفس الامر بعد تسليم شبه الحدس واما



المدار المشهور من ان هذا وسط بين الارض من الشمس والشمس وكل  
وقت يوسط في الارض منه وبين الشمس يعني يوسط في الارض وهذا وقت يوسط  
منه ضوء القمر ثم يعرف من معددها حتى تحوّلها للكسوف وهو صمد وهو اول وقت  
زوال الضوء القوي وقالوا الخاضع القوي كان في الحد بعدد ما على قوس في الارض  
وفي البرهان تناخر قالوا وان اورد كلاهما اعني ما مثل الهوسك وزوال الضوء  
يكون حيا اما وان في وقت الاقتصار على الارض والشمس مثل يوم في الارض فيجب  
المعرف فيبقى هذا هو مدار البرهان وان في وقت الاقتصار على الارض الذي هو  
زوال ضوء القمر يسمى هذا هو مدار البرهان **في وقت وتفهيد**  
وانت قد علمت انه لا بد من ذكر العلة في الشيء اذا كان الوقع في مثل المثلوث  
لمد الوقع فلا يكون بل هو البرهان المجموع ما اخذوه لازما ومبدأ وقد  
علمت ان يوسط الارض ايضا لا يظن ان في مجموع الكسوف وان ليس يوزن  
ضوء القمر بامتداد قوس الكسوف ومدغم الكسوف وشكر في قوس الارض  
موجب انه كما ذكر وهو لا يتصور ايضا لعرف الكسوف فان قوس الارض  
اراد ان يمان يوسط في وقت الارض فان الارض دورا يستحق ان يظن ان  
معرفة في الشيء فلا يقال له ان يمان هو كماله بل في ذلك انه في وقت  
ولا يصح ان يقال ان الغضب هو غلبان دم القلب فان الغضب ليس  
ذلك بل ان يمان في ذلك الكسوف اذا قيل انه يوسط في الارض يمان  
الشمس اقصر اراه عليه في الحد في الحد ان يمان يوسط في الارض ولا يجوز  
ان يقال ان يمان يوسط في الارض او يوسط في قوس الكسوف في الارض او  
عنده لمعد كسوف منها احصاء جزم القمر والشمس واحصاء الشمس  
او احصاء عن الشمس والكسوف وان كان يتم الكسوف في قوس  
لكسوف ما اذا خصص يانه امر في القمر يحصل يوسط في الارض بل في  
ان يمان يمان يحصل يوسط في الارض عن الكسوف في القمر في البرهان  
فانه يجوز ان يحصل يوسط في الارض منه وبين الشمس ان يمان في  
السبب والاضافات للمادة الارض او مسائل السطح والعوض ان يمان  
صحة مثل هذه البرهان وقد علم ان وجوده عن مفهوم  
المهيب ما في العاقل لا يدخل في حصة الشيء ولا النسبة اليه وان النسبة

اليقوت تعقل مع قطع النظر عن البناء التي تبني البناء بتجار وحده اليد  
اليدت جياضله والعامه ايضا لا يدخل حقيقة الشيء فان غاية الشيء خارج  
عن الشيء ليس في انما له الشي فكوت بالضرورة عن ذلك الشيء عم في الاعيان  
تكون معلوله للشيء اما التي في حصة عانه اعني ما في نفس العاقل فلا  
يقوم به الا في الخارج بل يبايعه بمهمات الاشتهار بالعامه كما يحل في  
والخاتم فانه ربما يكون خاتما لا يصدر عن سابو الخلق بعده صفونه الا بغاية  
واقعه وانما كونه لا يتم في ذلك الغاية ما لم يحصل في الاضيق وسلا هذا  
يختلف في الاشارة في العادات ولا يتقش في هذه الامور الكيفية  
فالنسب قد يصدر بمهمات الاشتهار كما في عواضله ولا يدخل  
في حصة الاشياء المقررة في الاعيان والنسب لا يدخل في كل مفهوم بل  
في بعض المفاهيم الباديه لا يوازي في العلة قد يقال ما زلت في  
به وجود الشيء وهذا المعنى ليس في العاقل وحده علة اعني في العاقل التي  
عندنا وكل ما علة كما في الير واد صار حده ولا المادة ولا الصورة ولا  
العامه يجب به الشيء واذا كان يمان في الصوره او من عانه واقعه  
عليه وجود الشيء وليس شي منها بعلة بهذا المعنى فلا يمان في البرهان المجموع واذا  
قيل لم وقع الشيء في طلبه الشايل يمان وقع الشيء في وقت يمان في  
الجسم فان العاقل وحده او المادة وحده ما واجب بينه فالعقل ليس  
الوقوف كما في الذكر الكل وان يمان على الشيء يمان في العلة ما هو  
عليه الشيء مثل هذه ونسب يمان منها الشيء فهذا المقدر يكون المادة صلبة  
والصورة عله والعاقل والغايم تكون اشبع العلة على هذا الذي يمان في  
بل في معنى واصول يكون على هذا المعنى الا في العالمين وعلم العاقل ان  
المعنى في وقوعها في العالمين او اما بالمعنى الا الاول وليس في العاقل  
الاربع علة وهو الاشارة ما علمت العامة العاقل كما علمت ان يمان  
في حصة عله يمان في لا يمان على علة عله في الاشياء ما لا مادة  
لها حصة كالمور الهندية ما زلت في المادة في الاعيان ان يمان وجودها  
في هاتين والشيء في مادة لها حصة كالتوش والحكم ونحوها ان يمان  
حشبه او حده في الاشياء ما المادة الخاصة في مدخل كالعلة والفطوشة

في وقت يوسط في الارض منه وبين الشمس يعني يوسط في الارض وهذا وقت يوسط من

الاشياء في الارض او في العالمين او في المادة

والشئ الصور والاعراض معلوم عوضها عنها والاكار كحجر حواء القوس  
المختص وهو حجاب ومنتق كرفصول على هذه الاشياء في امر التفرقات  
واذا عرفت ان مفهوم الموجود غير مفهوم الماهية وان الشئ لا يحضر الا  
بمجموع اجزاء العلم والعلم جميعا اذ لا بد من حقه الشئ الفاعل  
بالفعل وانما تصورنا علما ما راد وادواته امثاله كلها توجد مع الفاعلية  
ولا بد من شئ منها في صنف الكون والاشياء لا يتم احكامها الا في  
مدل ان العلم الماهية لا يشاء فيهما الحز والبهان بل بعض الاشياء لا توجد في  
البهان لو صدر في الحز كعدم اذا علم ان هذه الامور متبادلة متنازعة وهو العلم  
الفعال لكل شئ اذ لا يشاء فيهما الا لا تستعمل فلا بد من شئ حقيقته  
الاشياء ولا بد من شئ في كل شئ ان لا يتم احكامها الا في ذلك ما يكتفي بمثل الاستدلال  
في جواب لم اذا اوجبه الامن الطبيعي ليس حاله العلم الطبيعي لغيره  
الما هو الا شئ كان فعالا لسلطه الحزارة المنفرد على الماء والمعدن ان  
كان المعارف ١٦٦ انه كصفا للباحث المقتصر بالسؤال على الامور الطبيعية  
بهذا فانها حليبه عن ان كان الشئ على كونه فان كانت سكر في امر  
واجب حساس تكون الجواب عن حليبه ذلك الشئ بالامر المتكسر كما قال  
ما علمه شربها انما الورق لا تقتصر على انفعال العلم وهو كون الورق  
الشرعي الا انما انفسه او كونه او حواها بل كما يجمع في الكل انفسه من الحز  
الماسكة للكل والعلم والحاصر بكونها في الامور عند السؤال عن  
ذلك النوع كما انما على الحكي العنيفة مع العلم الاطلاع ولا يكتفي  
جوابا عن علمه الجاهل مطلقا هذا كصفا المشهور والحصول ما ذكرنا  
وهما ما شئنا وهو الدور المشهور على ترهان العلم والآن ما يكتفي  
العلم بالمعلوم في ترهان ان والمعلوم بالعلم في ترهان لم وحواسه  
هو ان هذا يختلف بالمشايخ في مشله واجبه ايضا باعتبار انما هي  
مشايخ في نظرية فانه قد يكون للمعلوم اطوار علمه العالم الاحكام  
فان علمه المعارف والمعلوم له وعندها ولذالك المشوق العلم على الحز  
والحز كالمعنى عندنا سئل بان علمه المشوق وقد يكون في بعض المواضع  
العلم المهور معلوما كمن يحكي بالمشوق في وقت شعور العالم من

ورق ع

من تو شط الارض في ذلك الوقت لمن راى شئ من ناد عليه محكم بانها ك  
حرق شيا ما واما في مشله واحده محوران يجلي العلم بالمشبه الى وجهه  
علمه شئ فلهذا له وجود المعلوم من سأل عن شئ في العلم فاصب  
بالعلم بالمشبه واذا كان شئ من الخواص على المشبه مثلا وشئ في الضمك  
سئل الكلي او شئ محسب ما يستيق الى الانسان من العلم والمعلوم  
علمه بالبهان ومحور ان يختلف في صورته واجدة بالمشبه الى الحز واحده  
لا حذاف من قوله **فصل** المعنى هو اعتقاد ان الشئ كذا وان لا يكون  
عكس ان يكون كذا وطابق الامر في نفسه والعلم والعقار اصله الاحتمالات  
فيها من الدائر واصطلاح العلم على الصوران والصدقات الفكرية العلم  
على الصوران والصدقات الحاصلة بالوشايح الموصلة والعلم والجمع  
على مقوماته بالاشياء في المواضع يستعمل في بعد قد يقال العلم على ما يعبر  
الفكرية وغير الفكرية فعلم علوم فطرية واولد وغير فطرية وهما ما شئنا وهو  
ان سأل العلم ان كان مجرد الصدق والنقصان فالصدق معناه لا يعلم الا بشئ  
نقصه وان كان لا بد له من النقص ولا يكون هكذا في نفسه بل العلم هو  
الروى في ان الشئ لداوانه لا يصور ان لا يكون لزاما حيا في نفسه ويكون  
حصوله في نفسه وان كان لا يشترك في حقه في نفسه العلم الى الصور  
والتصورات الحواس **مدى** ان العلم سكر في حله كمن هو ما شئنا  
الاصلح حازت فامر الواستطه من شوق ولما نعلم العلم الى الصور والصدق  
طفتنا في منه في اوائل الكتب لا بد من شئ يوضح حقا الصدق في حقه النقشبات  
ما ذكره الشيخ ابو علي حواه الله عن الباشيخين خيرا في بعض المواضع ان العلم  
نصورا محسب واما تصور بعد صدق واشتركا في كلامهم عن التصور فراد  
اصرها الصدق وهو الحكي وكل فقه يعنى ويجد على سبب من فتر اجدها  
اجدها ما له يكون واقعا باعتبار ما بالانفراد ولما ذكر المقدم ان العلم اما لدا  
واما لدا المقدم الابدان في حقه ولما ذكر المقدم ان العلم اما لدا  
والصدق كما علمه هذا الموضوع باننا مجرد التصور وقت التصور الى شام  
والصدق بانفسه في الصدق حكي والحكي فلهذا هو ان سئل في حقه  
وادراك معلوم بالشيء في حله العلم الذي هو الحكي تصور له العلم

انواع

انما الحكم موضح العلم المذکور الى الصور مع التصور فيكون تصور الامور خارجة  
 وقد يكون تصور الاحكام نفسانية هي المصدقات فيخرج علمونا الى التصورات  
 وان كانت في بعض المواضع تصورات لاحكام تصدقات هي افعال بنسبها وانما  
 واقطع هذا حسب ما دللنا بهذا الموضوع وتبين ان تصوره العلم على ما يعنى  
 جميع العلوم لا يجب الوجود وعنى واما المعروف بعد معنى هذا التصور بحيث  
 مدعى في بعض المواضع بالتصورات الوازدة من الحيز والظن هو الذي في  
 الشئ يانه لا يدرج الامكان شعور المقارن **فصل** ولا يمكن لدار النفس والظن  
 على كل شيء بعض لا يخرق واحده نحو بلن يكون بالعلم ببعض ما علم بالثبوت  
 وحوز ان يحل الشئ بالفعل ونعلمه بالعموم ان يعلم كبرى كليته وحدها شعورا  
 كمن يعلم ان كل فرس صور ان جعله في السبع الذي هو انما في السبع مكلم او ما  
 ظن انما لا سواها في حد واحد ولا على ان الشئ الذي في السبع فرس وكل فرس حيوان  
 محصور في الفعل معا ما لا يخرق ولا في العلم بالعلم ان كل فرس من حيوان  
 يعلم ان ذلك العوض الذي في السبع ايضا حيوان وقد علمنا هذا بعض الناس  
 حتى قال انما نحننا على كل فرس فعله ما به صور ان ولي في هذا اليوم يصح  
 ولا هذا الحواش ونحن اذا نحننا على كل فرس نانه حيوان انما نحننا على  
 موصوف بالفرس على اخصوص او ضارة او لم تعلمها وانما نحننا على الشئ  
 الذي هو في السبع هو من علم اخر علمنا ان كل فرس صور ان شئ  
 قبل ان كل في سائر الاحاد بالفعل حتى هو صوابه وهو قولك لا شئ من  
 قد نانه في الاول من الاحاد والشئ في الثاني الحواش الفرق  
 صحى وقولنا كل في كل انسان حيوان وان ساول احاد الانسان كما ساول  
 من حيث هو احاد الالهة لا حيث هو من الاحاد والسبب والذکور  
 والستور والانات وخصوص الاحاد وحيث المخصوص الشخص والصفى  
 على اعتبار الاحاد وحيث انما احاد فانه امر كلي مطلق هذا اذا مهله الضعوى  
 وعدم العلم الضعوى والكبرى جميعا وجهها السبب او يكون تلافيا لعدم البرهان  
 وعدم احكام العالم من علم ان لما حوز بعد واداره يكون الذي هو  
 لا بعض جوانب تحييد الاديوه غير الذي لما سائله وبعلم ان ما يكون كذا فهو  
 منعتم ثم يخرق جهة الامر المشهور انها تظن وكل بعد لا يسمع شئ

سؤالي الذي لا يسمع لفرس قد في الناس لان قولنا كل صور ان جميع اشياء  
 غير الانسان فاذا كان المطلوب ان كل انسان جسم فليس له كقولنا حيوان  
 وان ذكر الكبرى يكون عنى السبب الحواش سائل ما ذكره ان كل  
 صاشر لا يدر ان يكون منه مقتضى ومن مثال العوض والسبب الذي ذكرناه  
 انما سألوه سؤال قولنا كل انسان حيوان اذا ذكرنا معه الكبرى ومن  
 ان كل حيوان جسم وانما علمنا ان كل حيوان جسم لاننا شاهدنا ان الانسان العوض  
 جسم والكبرى انما عنى السبب واما علمنا بالسبب معا وده حواش  
 اذا وقع تامل ما سبق لانه هذا وانما وقع هذا اليوم ما هنا فتبين ان  
 الضعوى والكبرى والسبب جميعا اوله ما اذا كان السبب السبب باولى  
 لا يوجد الذي في السبب والسبب ولا يصح في موصوف اصلا ان يكون عنى السبب  
 واعلم ان قولنا ان المحقولات غير مستعمه ولا شئ عنى المقتضى على جسم السبب  
 لعلم كل واحد السبب يصح المارة عنى السبب من تليم الضعوى وحدها  
 والكبرى وحدها ونصير المارة عنى السبب من تليم الضعوى من تليم  
 السبب فما صوف هذه الاحكام وبما المقدمات وبعدها على السبب لا الهام مستفاد  
 من السبب فان سئل ان كل واحد احصله بالعلم ان علمنا انم مخلوقا محلقه عند  
 ان علمنا وان لم تعلمه انه مخلوقا محلقه بين علمنا ان لو كان المخلوق المصدق  
 معلوما جميع الوجوه او مجموعها جميع الوجوه ما يمكن الطلب ولكنه معلوم  
 من جهة ويجعل من جهة محصور ما علمنا ما حملناه فاذا احصل تصور كمن يسمع  
 صورة الحمار على اسم سبيبه وسببه وحين السور منه وعلم السور وحيث  
 خصوصيات اخرى من حيث راسه وبدنه وجليبه وعلى انه لا سا ذكره هذه الاسرار  
 المعلومه غير ما دايم عليه يعلم انه هو ويحزن اذا طلبنا ان العالم هو حادث لم يخلق  
 تصدق مطلق بل تصدق المخصوص بهذين التصورين لا غير فبصحة تصور ان  
 ما احصله محصور على انه المكملات اقلية كالت او اكثره او منسوبة على اطلاق  
 بتمامه واما على وجودها على مساوى الشئ عليه وجهه واما الاكبرى والذليلي وكذا  
 منها يصح على ان يكون في الاخر مع العلم الكبرى والذليلي وكذا انما يصح على  
 طرفي الاخر على الكبرى لا يكون مع علم عليه وجهه واما انما يصح بالامكان  
 الموصوف اعني قولنا المكن الا تقوم على وقوعه بتمامه لا تقوم على وقوعه بتمامه

لا الامكان المحقق فان النفس والجماد والاملاك ممكنات لا الامكان المحقق وتدل على  
 وقوعها بوهان لا من خصه الامكان وقد عرفت ما سبق فالواحد والآخر وان لا يعم  
 علمها بوهان لا الكائنات العاصيات فان البرهان الذي يرد عليه لان مقدماته نفسية  
 واليقين ما لا يمكن ان لا يكون والكائن العاصي لا يتحقق **بالحق وتحقيق** واما  
 من ردد الحقيق فليجوز الى الاصطلاح فان كان البرهان العاصيات على ملاك في  
 تعريف البرهان واليقين لانقال الاعلى ما يردوم فليجوز به الاحكام وان كان البرهان  
 مما ساس من معدومات بسببه مطلقا او النسبي هو اعتقاد الشئ لداوانه لا يمكن ان لا يكون  
 لدايقته لما يليه فعول اذا علم ان هذا الذات ان افعالها حادثة على المحرك الطبيعي  
 الا ان وكل ما كان افعالها حادثة على المحرك الطبيعي الا ان هو على اعتداله مزاج معدوم  
 المقدمات بسببه واعتقلت الشئ لداوانه لا ينفصل لكونه لداوانه  
 وما شرت في التعيين الدوام بل في كونه ما تدل على الدوام والنوع فالتعريف اشيا  
 باستقلاله لا يتصور لم يكن فاشد عليه بعد اذ اياها حوار البقر في سببه لذا  
 من ارى له الماضي فيستحق هذا العلم دايما على التاريخ الماضي وقد يحد منه الشئ  
 آخر يعني به حاله والاحوط ان يركز في القيد المحصر في الامور الكلية اصطلاحا  
 وان كان في التعريف يستعمل في الحركات ايضا وتكون الكلية والدوام مداف  
 البرهان او يحد من ان الحركات من حيث شخصياتها هي محسوسة لا محسولة  
 ومعلومه والبرهان في المعلومات **فقد** وعلمت ان الشئ  
 الاول افعال الاشكال في المسعودان المسعوم افعال الحلف فان المسعوم  
 يقع لسان واحد لا ذلك الحلف والتخلف مقلوبه لا يخلو من كونه وبسبب قياسية  
 الاول كاديه ويحتاج الى محصر في صدره والمطلوب سائر كينس وليس في  
 المستقيم هكذا والحلف في حيث هو خلف لا يكون اما احلا لا انه سائر في الحال  
 العوض لا اعكاز اللبيل بل محذون يكون في مودته يكون برهان لم يرد الى المسعوم  
 ومن المشهور ان الاحكام افعال السلب وليس معنى به خصوص مادة واحدة  
 بل يخلق كما ان الوجود مطلقا اشرف في العدم بمعدميات لا اعتداله الوجوديا  
 لم لا يرد للشيء السالبة واحكام مقدرة في الكل انما ايضا مقتدة بنوعه  
 حسب الجهد في محال لا يتفق اذ افعال المسعوم الموجه سعيه سالبه والبرهان  
 الموجه مالي في المشاهيات والشايات المحسوسة وان كان في يلقح

من سالبه وموجه فان اذ طفت الاوسط في الموجه صار موجبتين وسالبه  
 واراذ طفت الاوسط في السالبة كان ايضا موجبتين وسالبه وان البرهان  
 الحروي اشرف في الكل لانه واقع موجود والموجود اشرف في المعلوم الحركية اكثر  
 ومن المعلم الاول وجه التخالف وهو ان العلم الكل كما هو ان كل حركية بسببه  
 الى عدم المتناهي واصله وذو طرقة جميع الاحاد بخلاف الواقع والتحقق من حكم  
 ان زيد اضا حكا ولم يعلم انه الا انسانية محمل في الاشياء الشئ الفاكية وايضا  
 بعد العلم التي هي بالذات علمه مان زيد اخبره انها هو لا انسانية لانه زيد  
 وليفت اسم البرهان على الحروي لا معدوم كونه بخلاف البرهان الكل ناهي لبحاج  
 المالحوسه والحركات البرهان لا يندم وعدد الطقات يندم ولدا احد قراها واقفا  
 الحوي حصة هو جرد في الحوي محقول والكل محقول وهذه مباحث حرة بسببه  
**المشروع التاسع** المعاملات اعلم ان العلة في العاصيات لا يخلو  
 اما ان يكون سبب صورته او مادته واما بسببها او الاشكال المحسوسة  
 او لا يكون من ضرب مالي او محمل في الاستعدادات او حواسيق وهو اما سيق  
 الفلحة لا سعال الحدا لانه في كل سعال بالكلية كما يقال في افعال الانسان له شعر  
 وكل شعر سبب مصلح غلظا وذا هو سعال الكبري غني مقوله علم الكل جميعه في الاوسط  
 علم اختلاف كمال الانسان حيوان والحوان خيش لسبح الانسان خيش ولو كانت  
 الكبري كلية محسوسة كانت كاديه وما اوهجت هذا ما ان الذي يحسوه المحسوسة وان  
 كان يحس ان يوضع على ما سوي اسمه الى الدهن والعم ولا شروط فيا الخصم ياتي  
 الدهن الا ان الجند بحسبه وحسب هو في الدهن والمقول علم مالي الدهن واليعين  
 من حيث انه مقول ذهن وان كان في سعة التي تدل على في الاعمال بل في حشا المعرلية  
 التي هي ذهنية ومع ذلك معولته بحسب الشك لا بحسب الجاهل كما هو في غيره في مثل  
 هذه الاشياء ومد سبب هذا غلظا حركية الخطا لعموم الانسان وصدده في كل  
 خيماك حيوان لسبح الانسان وصدده حوان ولدا كانت الصغر علم ما ذكر في المقول  
 علم الكل جعل كل ليشان ما ان في افعال انه وصفي حركية وقد قال بعض الناس  
 انما وقع الخلق بسبب ان قولنا وصدده حوان المحسوس في الشق سبب سعال  
 سعال لا وشد في سعال الانسان حصوله فان فعله حركية سبب كلاله الا انه في  
 حركه الاشكال بالعلمه ذلك بان اذ اجاز قولنا وصدده حرد او الموضوع وسبب البرهان

فصل الاسرار وصد هو فكل ذلك فكل حيوان فالمعدسات ما دقتان والسوية  
 نال لئلا يشان وجهه فيقول محل المعلقه بامر من احوها اطال وهو ان الصوري  
 لست على شريك المقول على الكل ولا في قوله المقول على الكل فاننا اذا اذطرنا لفظ  
 كل كدبت الصوري ولذا لفظ بعض والكل على الطبيعة حيوان يندرج في القياس  
 اذ ان كل صفة المقول على الكل كقولنا لا يشان حيوان وكل حيوان جمع فان لفظه  
 كل اذا اذلت على الصوري لا تكتب وهذا معيار الكل على الكسوف وايضا ما سبب  
 الغلط اللغوي وان ان عني بقوله وجهه انه على وجهه بوصف بالضم فيقولون ان  
 محل مقوله على الكل في النص ايضا فكل انسان على وجهه صوان الا  
 مشروط في كونه صوانا الى ان يكون معده من وان عني بقوله ان منفرد بالصحي والمفرد  
 ان جوار حزم في الموضوع فيكون معناه الانسان المفرد وحيث ان كل حيوان حيوان  
 فيض السمية وهو لا يشان المفرد حيوان وان جوار حزم او الحيوان فيكون الغلط  
 من عدم سائر الحد الا وشك وقوي الفكر ايضا في ان هذه اللفظ هو او الموضوع في  
 او الحيوان في الاستنباط اللغوي الصوري الاطلاق المقول على الكل ما تعال  
 ابل علم ان الكون اذ الكون في رده سببها السمية في الاول وقولنا كل انسان يمكن  
 ان يكون محمولا وكل محمول بالضرورة معلوم بالحركة في كل السار في رده معلوم  
 بالحركة وهو غير محمول فان هذا الغلط يقع سبب الكون فانها ان احدث على  
 شرايط الضرورة في المقول على الكل وهو ان كل محمول بالضرورة معلوم بالحركة  
 وان لم يكن متحركا بالذات وهي الجملة التي سببها العلم الى اجلاء الموضوعات بالحركة  
 بل انما هو صادر عن على كل محمول في حيث هو محمول ما صار في هذا الشرط بصدق  
 اللغوي ونصير الاوسط هو منشأه وان قرع بالشرط في الصوري كذا في  
 الغلط سبب عدم رعاها الصورة ان يسل اصر الصوري الى السمية انما ذكر  
 في الفياض اما الصوري وكما ان في ابدال الجرد في جسم لا وجهه ورايه وكل جسم  
 لا وجهه وان لا يتخوق فكل ذلك لا يتخوق في المذكور في العائش ما كان كماله وان لا يكون  
 لفظ في كل ذلك حتى يكون سبب السمية بار على ملك هو الحدود لا غير وقد يتضح  
 هذا الاصل في الالاء كما قال ارسطو كما ان النظر في العلوم الثرمائية وكل  
 كما ان النظر في العلوم الثرمائية حكم ما سببها الحكم من ان السمية امر  
 تعنى بالخير ولم يلبس في المقدمه ومن هذا المنطلق ان السمية عين المخلوب لئلا

لئلا يجر انه لا تصور وجوده عن ونعم لفظ على امساي الجاهل ولم يندرج في الالاهيه  
 للقد عين فادار وعين الا جزا فلا يقع هذا الغلط الا في سبب المادة ومقدما  
 اما سبب المصادر على المخلوب الاول او سبب ان المقدمات ليست  
 ماس في السمية او انها كاد في نفس الامر في حكمها او كاد في لفظ بعض اخرها او  
 لو اوضحها المصاحح بها ولا يجوز ما سبب المادة من هذه المقدمه اما الاول  
 والثاني هو المصادر على المخلوب ونسب الشيء بالشيء اني منه قد ذكرناه  
 من قبله واما سبب ما يقال ان الشيء لا احوال فيكون وكل هو في قوله هو صوري  
 لئلا احوال وانما هو معناه بعد تصور الشيء باحوال فان كان هذا الاسم ما هو صوري  
 سبب بل في حقه موضوع الخاص والخاص هو الاصل في حسب هو الصوري والاصح  
 هو لا من حيث هو معناه بل في حقه محمول الخاص في مجموع الكون وصدق له  
 لكل على الجوهري فلا يلزم ان يكون صوري على غيره باعبار ما الكون ان يكون  
 هو جوهري الا ان يحل على الشيء كجوهري في جميع جهاته وان لم يكن الجوهري في جميع  
 جهاته واحواله وجملة الاحكام كما في مناسبه في قوله هو صوري حتى يكون الجوهري  
 من جميع جهاته جوهريا ويكون مقاديرها وسبب الغلط الذي هو سبب الشيء  
 بالشيء اني منه معلوما انما يقال الصورة الملائمة حردا والملائمة جوهري في  
 الملتصق المادة والاعتراض وحل على الجوهري في قبله مادته كما قال الشيخ جوهري  
 وليس في جميع احواله جوهري وان كان يتكرر في بعض شيئا بل في صير مادته والاعراض  
 في كل صفة من جهة انه شئ في الكون على غيره حسب المادة فلا يلزم ان يكون  
 اجزا في صفة الشئ في جوهري احواله يحل عليه الجوهري ما لم يفسر انه جميع اجزائه  
 جوهري وهو نفس المخلوب ونسب الشيء بالشيء اني منه بل هو اخفى منه بل  
 لا يعلم الا ان كان سبب الشيء بالاشياء الا في مقاديرها على المخلوب في الدور ايضا  
 واما المخلوب الدائم وهو لا يكون المقدمه في نفس جوهري كما كاد في معارف الكون  
 وان لم يكن له مشابهة للصادق لم يفسر في الاستسماه عد يكون في اللفظ وعد يكون  
 في المعنى والاستسماه في اللفظ عد يكون في الاستسماه عد يكون في اللفظ وعد يكون  
 في المعنى اما الاستسماه اللغوي فيكون عد يكون في اللفظ او الوجود  
 والاشراك عد يكون في لفظه وقد يكون سبب صفة او تركيب او سبب اداة  
 وما وقع في سبب اشراك اللفظ قول العابد الراحم ان يكون ممكنا وكل يمكن الالاهيه

اما

ممكن الالوان او لا يكون ممكنا والا يمكن مسح على ما سبق بغيره ومن امثله  
ذلك قول العالم حصول الجوهر كسحاب وحصول الجوهر جواهر اربعة بعض الكسفات  
جواهر واما وجه هذا لان الكسفة مع ما لا يشترط الاشم على النحول وعلى الجبهة  
الفارة التي لا يحتمل في نضوتها الى اضافة خارجيه واعتبار الجوى ومساواه مثلا  
من العطف بعد الاصل كحلا في عند الضرورة كما يفعل بعض سنى الجواهر الذي لا يتوى  
في دفعه الى الواقع بل الاسم له الى كل واحد كحرف منقول اذ انا لف الجوى مع غيره  
صاحبها فان عنى بالجمع كل جوف جوى عنى والجمع كحرف من شتى  
ولم يبق منه كل حرف شيئا وقد جعل هذا العايل ان الجوى الواحد اذا  
قال مع عنى وان ثماه جنى هو في نفسه غير منقسم ولا يدفع الاستكالات  
سمنه وانما قال هذا الغنى المسمى الذي سمنه سمنه التالف جنى له الى  
كل واحد كحرف من شتى من شتى سمنه لان قول لا يسام فان برعا  
فى ذاته لا يتحد وليس كدفع من العالم الذى يكتفى صفات الحق اذ ورد  
عليهم اشكال ان الصفات اذا كانت واجبه الوجود سكت وجوب  
الوجود او كجوهها مقول الصفة ليشى في غير الذات لاني اعنى بالجوهر ما يصح  
اشكالها معارفه وجود وعدم وليس صفات النار بل لا سكتى من ان اذا  
عنى الاصل في العمود الصالح الاشكال كالحل ولا يعلم ان الجمع الجوف  
للعنى وبعول ان كاسا الصفة عن الذات والذات واحدة فلا كثره ولا صفة  
الصفات وان لم يكن عنى الذات بهذا الذى ليشى عنى الذات اما ان يكون واجبا  
او ممكنا وتوحد الاشكال فان الشى لا يحجج والى الاسباب فاما ان يلقى  
فى الذات او لا يكون وقد حيزنا لعمه الغير هكذا نسخ الى حساب الباجت  
ولا يعرف بالاشياء واما ما يقع سبب الحارات فلعول العايل العوض زابد  
على الشى فانه يقال يتلجج عويض واما استعمال العوض هاهنا فحرفها هنا  
كحرف كمال لوز الشور والاشور ما يوصف بالاشور ومع الاحتمال  
سبب الجوزات ومن العايل سبب اللفظ احد الاسباب والاشور  
والشور والاشور مكان كالجوى وقد علمت باعبار مشابهة معنويه  
وقد سقت اشاره اللبها في معالجات الحرد وما ذكر في معالجات  
الحرد موجه الغلط من العايل ووجه ما باعتبار اختلافه وقد غلط

غلط بعض العوام منه حتى قال الجوز ان يكون جنى غير متحرك ولا ساكن  
وهو جنى لا يعرض له حركة فان ما لم يعرض له حركة لا يصح ان يقال له انه ساكن  
وكذا ما لا يتحرك حتى ان يقال له انه ساكن فالحق ان يعرض له الحركة لا يصح ان يقال  
انه ساكن وهذا الغلط نشأ من قول ساكن فانه في الحقيقة يقال علم العايل  
على الفعل الماضى وتسهل ايضا في اموزة سعلق بزبان كحرفا اشكال النار  
ولسا وعد ومن الاستماء اللفظى والقول ان كل حرف غير جالس مكان  
صحة لئن يعول الجوى هو الموجود لا موضوع بل من ان الجوى لا يتبع  
بالتشكيل على المفارق والجيولى الصدره فان كونها موجودة لا موضوع  
بما عليها المتوارى العايل يعرف اجد الشى كحرفا سلب الموضوع ليس ينقل  
والوجود عرضى وليس العايل لوسم نام فان السلب ليشى الجواض المتصل بمسوله العايل  
جوزان لا يصح الاوله والاوله هذا ان يعرض وليس هذا معنى الجوى ولا حدها  
معنى الاوله او الاوله باعتبار ما سمنه وليس سمنه ان يقال عوارض الشى  
اعول الاوله والاوله فان ما سمنه سمنه وان كان الموجود لا موضوع عليها  
بالشور واما اشياء اللفظى المعنى فقد يعنى بان يعرض العايل لمن ان الاسم هو  
هو الشى وبما سمنه ان اسم السمان مولى او يتفق به او هو لفظى والمسمى والشى ليس  
مقولى ولا هو لفظى وان النار تسمى بحرقه والظلمة النار لا تحرق وقد وقع لبعض اهل  
التحقق العلم من سمنه هذه المخالفة حيث يعول في الجواض ان النار انما هى  
الذى هو سمنه بالحق شيئا واحدا فهو بعينه المحدود ان تغيرا الى التركيب فهو غير  
الجوى وانما يصح ظاهر هذا الظلم لانه ما عرف احد الامانة قول حال على الماهية  
ما نقول سمنه سمنه لكون على المحدود لوجه هذا حسب استساء لفظى ما  
من لفظى او لفظى ومعنى واما الاشياء المعنوية فقد يكون للصور سمنه  
وقد يكون فان للصور السمنه سمنه سمنه لملك المقدمه سمنه ما يكون سمنه بركب  
الفضل لئن وجد الشى جوهرا وهو اللفظى سمنه وقال الشى جوهرا لفظى لئلا  
عنه انما الفعل جوهرا وقد يكون سمنه سمنه سمنه لئن سمنه سمنه سمنه لئن سمنه  
وصورة اى مجموعها على ان الجمع يقال على الجوى وقد يقال على الصورة لئلا سمنه  
الاشترار وسمنه العايل لفظى ايضا قد يقع سمنه سمنه العايل كمن على ان كل  
موجود ما يجهد بنا على ان كل ما في الجوى موجود وقد يكون الغلط لفظى

من اللزوم وهو على وجوه منه ما يكون لا بد من كونه للمشي اللازمه الاعم لسعدن الى  
الامضيات كات العام لمن عهد الاثان حاد ما فعل ان صدور لانه جسم لكم  
ان كل جسم حادث ولم يسكنه به يجوز ان يكون لانه الثبات او جسم غير من لا يسكن  
الى جميع الاجسام وهذا الوجه مخصصا لصاحب العام من صعبون ما صار له الحكم  
الى امر عام وكما تقول ما يلزم الحركة لا تصور بقاؤها لانها عرض فكلها الساض  
وعنى الاعمراض ولو نحو هذا الكتاب يقول ان لا يكون له الحركه حاد لان شىء يكون  
كل شىء حاد وان السواد والطبع كحما ان لانها عرض من معلوم صواب اجتماع كل عرض  
حتى السواد والساض وقد يكون الفلج لاصد الحكم اللازم الاعم لامر طبع  
لتقع الفرق بين الفلج الشمسى والشمسى مما ان في الانه في الحكم وقد يكون  
لا حد لازم الشمسى والشمس لشمس طبع ان مفهوم النوع هو مفهوم الفلج لشمس  
طن من العام انه اذا وجد الجوه يكون محتملا كذا في المجرى كونه وقد يكون  
له ضد الشمس على معصده لانه ضمن هذا الفصل ما قال بعض العولم لو لم  
من الاشياء الاضواء الاشياء ان في الاعم لزم ان يكون الاشياء ان في الاعم  
على معصده للاسوار في الاعم مكان بلزم وعدم الاسوار في الاعم عدم  
الاسوار في الاعم وليس كذا ما تسمى المفهوم من الاعم كالاسان والعرش  
اشياء في الاعم وان كانها هنا حتى انه بلزم ان يكون الاعم والاسوار في  
الاضواء الاشياء في الاعم ان يكون الاعم كانه معصده للاسوار في الاعم  
بل قد يكون على معصده بل كما يدل في خوا وشمس بعلة مختلفا في النجوم والقاب  
لا ما لا يتسلسل وليس اجها على للاخر وراضة اللزوم مكان العلم للدر الفاضل  
لقول العالم ابنة موقوفه على النبوه والسو موقوفه على الابه موقوفه على  
كل واحد منها على الاعم صاجبه ملا يصور جشوهها دفنا وعينا واما وجه هذا  
العلم لما ذكر في الاعم ما مع الشىء مكان ما في الشىء والنوع انما في الشىء لا في  
الشمس فان الشمسى اذا كان كل واحد منها لا يصور الاعم الا في محضه  
واما اذا كان كل واحد منها لا يصور الاعم الا في محضه معناه وانما اذا كان  
على الآخر موقوف على الاعم المتقدم على مقتضى موقوفه على الاعم  
لحصوله وهو محتمل وقد وقع لبعض العلماء ما ذكر انه لا يصور له يكون  
سبب ان الغرور هاشما فانه اذا كان لكل واحد منها موقوف وجوده للاخر

في الاعم

الآخر فيكون كل منهما على الآخر وهذا محتمل وان كان لاصد ما موقوفه موقوفه  
معها مال وان كان في احد ما موقوفه في الاخر فيوجد كل واحد منها دون الاخر واو  
ما يقع على المصاعف فان الابه والسو لا يتصور ان الاعم فان كل شىء في غير  
المصاعف فيكون الاعم في المقصدين فانه يقول فان الابه والسو اذا لم يمد احد  
وليس لاصد ما موقوف في الاخر متصور وجود كل واحد منها دون الاخر وان كان له موقوف  
في الاخر في الدور ولا يمكن له بعد موقوف المصاعف ان لا يوجد لها في الاعيان اما  
او لا يكون هذا العالم والمسارون كلهم دون لها في الاعيان وجودا واما ما  
على بعد دور الابه والشمس في الاعم بعقله في ما محتمل في الاعم موقوفه واما في  
ما لا تصور السو الاعم وشار المداها ما يوضح مع المعية وكون ان يكون شىء  
مع كل واحد في الاخر سوا موقوفه في كل واحد منها على الاخر موقوفه  
الحوادث الدور الخمسة ما يكون الموقوف فيه وجه واحدة وهما وجوده حتى  
مقرر بقاها ووجوده موقوف في موقوفه موقوفه على بقا الاخر  
لا على وجود الاخر وابدان الشمسى موقوفه موقوفه كل واحد منها  
وجوده على بقا الاخر والدور الفاضل ما حلف منه جهة التعلق مثل ان  
الاب موقوف على الابن في الاعم لا يغير الاعم في موقوفه في الشىء الذي  
هو الابن موقوف على الاب وسعدم عليه الا ان لولا الاب ما جسد الابن  
بلزم الدور وهذا ما تقدمت في الشىء الموقوف بالنبوه مقدم بالدار  
على ابوه الاب لولا ذلك الذات ما كان الاب انما موقوفه على ابوه وما تقدمت  
عليها واما الاب فقد تقدم دانه على ذات الابن وسو ابوه نفسه  
ملا دور وجهه واجهه ومن الدور الغير المتسلسل حدثت البيضة والرجاج وهو  
ما تقدمت فان كل موقوفه على رجاجه في دور الرجاجه التي موقوفه على  
للك البيضة بالعدد فهو دور ما في دور السحال وهو موقوف في الوقوع عينه  
ما قبل الست البيضة والرجاجه موقوفه على كل واحد منها على الاخر  
الحوادث اما الكل موقوف له في الاعيان حتى موقوفه وجوده على شىء  
واما كسب الاشياء ما ذكر ما واما في الاعم موقوفه على موقوفه  
على بعد الاخر هذا كله شبيه اللزوم وهو رجاجه وسبب اض اللزوم على  
ما في الاعم والعلوه ما في شىء اعطاه وهو موقوف لتمام الوجود

والابن

منه اخذ ما بالقوة كان ما بالفعلة كما نقول ما يجب ان يكون له لقب المتناهي بالقوة  
 الى غير النهاية كان ما لا يسهل حصوله من حيز من وهو محال في انا وهو له هذا  
 الفاعل لما كان الالفه ما صلح من مناهيد القدر بين طرفي الحيز وهو ضا  
 فانه بالقوة ومن اعطى المعنى على الوجود حول من قال ان الحيز كان لو كانت  
 غير متناهية في الارض فبها ما شفع واما وتو على الصدر بسبب فيها النهاية  
 وصه معالجات الا ان محمود الفاعل ها هنا ما نحن ان الحركات المعنوية لها  
 كل لو بصور ان يحصل لها مجموع شمل على جميع الايجاد فانه ما استدرك  
 العلك اضربا بالفعلة مكان ما بالقوة فمن كل على المحسوس انها بالقوة مسلوخ الفاعل  
 انها بالقوة مسكون معدومة واما هذا الغلط ان هذا للحيوي من انها بالثب  
 الى امور بعضها وهي كما حلوانه جوهر والقوة نفسها ليست جوهر وهي حيث  
 هي جوهر فبها حاصله بالفعلة وان كان حصوله بالفعلة موقوف على طار فانه  
 ليس في شريك الحاصل بالفعلة لا يكون له عمله فاحصا ما بالفعلة مكان ما بالقوة  
 وهذا الغلط اذا ركب مناسا بل هو من علم فعل الحيا لا يثبت مسكبه كانه في الحيوي  
 ذات قوة وكل قوة في نفسها عديمة ومن الغلط ما يعي نسب السائل منه احد  
 العدم للقيام ضد الفاعل ضد الحيوي وارجب لئلا يكون له سدا عر بعدا  
 الحيز واذا كان الخلق ذات تدور الاشياء وهما عديميان وهو لو خسر الملكة والعلم  
 مكان لا يجامع والتشبيب حتى لا يخرج منها شيء كما لا يخرج من الاحياء والتشبيب  
 فمن يقول ان الدار او النفس لا يخرج من ان يكون اما معصلا او معصلا عنه  
 واما واما ان يكون داخل واما ان يكون خارجا فان الاسان والنفوس لا يخرج منها  
 شيء ولم يعلم الا انفصال وعدم الاعمال كما تصور في صفة الاتصال وما لا  
 يتصور عليه الاتصال لا تصور عليه الانفصال كالعمى والبصر والجهل والعلم  
 ما بالاولى لان عمى الحي اذ لا سائل له ليعلم الحي بصيرا او عمى لم من غير هذا الباب  
 لانه النسب على الدار في كل ميعا بل يبيغ جدا فليس عليه ان انا ولود واما عاقر  
 ومن العلك اضربا كل يتم فليس كان العدم المعاند او اضر اسان الاعدام كلها على صفة  
 واحد كما يصح بعض من يثبت ان الكلمة عبارة عن اسما والضوء والنور في حق ما هو  
 عليه النور عليه مجرد الدعوي لم يقول ان الضوء ليس على كل ولا مضى بنا على انه انا  
 لم يكن ما بل للنور العدم ان يتي معلما واحدا هذا الغلط ما راجعه من الدار فيكون

برصون ان كل ما ليس بنور ولا نوراني فهو من علم شيف كان حتى انه لو امتن الحلا  
 كان انصافا من الحلا وان كان بمسك المدعي بالعرف فلا سائل في ان كان سلم البصر  
 ووجد عينه ولا يرى شيئا سوا كان عنده خلا او هو او صا كسطق عليه  
 اشم الكلفة ولا سائل ان الذي هو هو ان العرف ليس بعدد عدم انما اوصيا  
 اشما كسلوب بالثبوت والقدسه او العفلة فان عندنا كجهور على سلسله شريكه  
 او مادة او صا او عيوب ولا سطر فيهما الا يمكن فابها لعل على المعارف  
 وليس لها مكان وجود هذه الاسما معلى لنا نحن ان هذا الالف الذي يدل  
 على اسما في شي هو يدل على اسما ومع الامكان او اسما محسب فانا وجدنا  
 كل في العشرى ولا يثبته مجرد الدعوي من الغلط بحسب التقابل اسان المحسب مذهب  
 نفسه بالكل مذهب نفسه وتكون تدبرها واسطحة ومما لم يكن الالف على  
 ما في البعض بل لم ما ذكرنا والعلة المناسبة للمعاند اخذت الشيء عليه اتمه  
 ضدنا اللازمه ولا يصح هذا من السواد وان ضا دار السان لا يصاد العوضيه  
 او اللونه ومعل بعض الصوام حتى قال وجدنا من الذي يمكن ان هو اخرش واخرط  
 علمنا انضدان ونحن نشأ في حال والدار كان لم يكن منتظا لكون اخرشنا  
 مانا وجدنا في الشاهد لذات لم نسب على الدار في الكلام م الذي اخذتة انخوش بل  
 اثبتت شيئا سماء كلام النفس في الخوض ما كان ضد الكلام النفس فانه نسب كلامه  
 النفس الاخرشي وما صحاحه ان الكلام لم يمشو كفيه الصوت والخرش  
 بل كان لا زما الكلام لم ينفرد كلام النفس ويختم كلام النفس مع الخوض فكل  
 دعوى في المضاد ولا يكون لزوم الخوض بوجود كلام النفس وما سعلق بهذا  
 الموضوع من الحاله المعامل اسان احد المعامل ليعلم ان هذا الذي كان يقول  
 الدار اذ انطلق لانه حرك العايم مسكونه دائم الوجود واما لزمه الشيء بظان  
 نفسه لان بظان ذلك يقتضي واما في بظان بالدار فيقول حركه لا يدل على  
 بظان مذهب وبنم عليه كما لا يدل على بظان ذلك الشيء هذه معالجات حتى ما عبا  
 القدر في الدار انهم معالرو ليس في قدره كما ما ما عبا للزوم من جمل المعالقات  
 المناصب للزوم ليعلم اذ رك الشيء في الاعلى عدم الشيء في حال انه اللول في الخلة  
 لشي بوجوده لا يدرى وهو علق الدار لم يقول لا يمتزم وعدم ادراك الشيء لا يكون  
 ذلك الشيء من لشي اللول الا انه نفسه يدر في الصخر حوا هذا



اضرايح للاضطلاع على وفائق المنفصلة وهو احد المعالجات مع عدم علم ان هذا  
 حده وان شئت ان هذا جرد اللون ليكون اللون بهد المعنى عارضا للشهود اذ  
 لون الشيء مدر كبايع لما هدمه ولا اسلم ان الشهود غير موجود في الظلمة في العلة اخذت  
 العلم موثوق في كل كلمة التي تقول لا تستمع انما هي على الانسان لكونه جينا فصار على  
 الناس والحياة جو علة التمتع والالات الحسية حروفها الاخر من العلة  
 بحيث العلم في ما اذا تميزت صفة ولقد تها روية ناره معاوم لخصوه الرضى  
 حتى ينعى الرضى ليعرف من حواس لخصوه رما يسلون وعلل ان يسلوه لخصوه  
 الرضى شدة الى مدار الرضى لو كان سلة لفا ومه زمانا فمعاوم مثل لخصوه الرضى  
 زمانا سعة فمذمان مقاوم سلة مدار الرضى بما على مدار ناقص مدار لخصوه  
 مثل ذلك وليس ذلك صوابا صحيح فان هاتين الرغبات يكون معلومت او لا تتدر  
 في حدهم على حركتهم منه اضلالا من لولم لحوو العلم ان نوثر حركته على بل يد  
 لا يكون معشاة الصلا ووالعلة احوال الجهات والاعتبارات عدس حمة لدا ت  
 الشى وحى لغيرها لمن يدعى ان عدم الفدم مجال لدا انه اذا كانت لا يبطله  
 والعدم لا سابقه بعد ما ناهاه في الاول وهو لا يبطل ذاته وهذا على تقدير الصمد  
 لولم منه ان لا سعدم لعدم موجب عدده ولا يدرك على انه محتجج لعدم لزامه وانما كان  
 عدلا لعدم باعتبار امر اخر خارج حمله كما حقيقا ليعلم انه مسجع الوجود بذاته  
 ان لا يكون مساعدا لمر خارج محوور الكانه في عدمه ووجوب اعتباره في العلم  
 مسبقا لمر علم الوجه والحسب ومن التخلع ما يقع في العرض وما يكون المجال لا قوما  
 من معنى العوض لا حاله الجمل الفرض في امره في اسباب الهيم انه لو صح وجودها فوضنا  
 ان اصدا يوجد حركه في جوهر والاخر يتكون ان وقع مقدور كذا امرادها او لا  
 يقع شى منها اسعى لحوو على حركه ولا ساكن او متحرك او ساكن وان بعضه اذ لا يجرها  
 مجر الاخر والوقت كالمجاله معقول الحزم المجال لنم فرضه كالمخالف  
 والمقاومة لاسم وجود الهيم شى خلق كل واحد منها للمحرك والشكون يمكن معوضنا  
 التمكن في كيم يمكن اسعدوا يقابل غيره وما يوج او مس جهه بالشود هذا الجمل يمكن  
 والسماض لبعثا على مسج واما ما تغرد ايجادها مكن والبراج مسج لدا انه الى الحمار  
 محصا لاصطاحه من ان لا يكون الجمل لدا من بعض العرض لدا انه لا يفتح ابطلاله  
 بالعرض وهذا سبب اخذنا ليشى معله عليه وهو محص بعضا من تخلف فليس فيه

صحيح

انما

فيه ان العلم لبعضه لخصوه ويكون لما حود صادم في العلة اسدا لاعتباريات  
 الاضحية عنده من حكم ان الوجود وصفها لما هدم في الاعيان واللسب لغيره واقفه  
 من الاعيان ولزمه ان يكون الوجود سدا لبا هيمته انصفت به ولتسه  
 الوجود وجود وذلك الوجود سدا لهذه التسه وجود اخر الى ما لا ساعه  
 محصا سلة سلة اخرى حتى تتعد لدا حاد مترتبة غير مساعده وعدم مساعدها وسببه  
 اخذ امره حتى عدس وكمن سلك ان الشى اذا كان مسحا في الاعيان يكون مساعده  
 امره الى الاعيان مطلق ان يكون ما وصفه بالاسباب ايضا واقفا في الاعيان وكذا  
 العلة ما نال ان يتم ليشى باو نيت سدا في جميع المواضع فانما يمكن  
 هذا اذا صح انها من فروعها والمفص في هذا امر مسبقا لما هدمه والاكولون علة  
 ليشى نعم ان عوضا لا تقوم بعرض اذ ليشى تمام بالاعراض والى العكس ولو كان هذا من  
 نوع واحد قرب الكلام ومذ يكون حوصسا من مختلف صفتها ما يكون تمام اصدا  
 باله في اول العاش كاعلمت شى في السلك المتصلت وقد يقع العلة ودعوى  
 لتقوم بالانتم ووصف ما ليس لموضوع ورجوعنا ليشى ليرتفع ويكون شبيه ما سبق  
 ليشى اذ لا حلقا في احد حمله في المسببات وقد يقع العلة سببا لاشى وحى  
 لكلمه اضغى كحقيقه حقيقه وما سبب هذا العلة قول العال ان العرض  
 لويح نقاوه لا سحان عدم فان عدمه اما ان يكون بعدد القادر ولا يوجب اذ عدم  
 غير معتقد واما ان يكون لاسم الشرح او امره بدخل ولا يمكن ان الكلام  
 وجود الجرح ذلك لانه ما الذي عدمه واما ان يكون لوجود فندو ليشى ابطل  
 الوارد والساكن اولى والعكس محصا ليشى كونه سحاله لمانه لمانه ضمن العلة  
 مرم حمة اسسما السمد معد كون لا للضد ولكن لامر مسدعى وجود الصمد حمة  
 كالحجارة المبيدك مثلا للناض وليست بعد الساخر لا ياتحتج معه في اول امرها  
 وفي سلكه بعد التمكن من حمة العلة حمة للاوليه في الصدر وهو مفا لظ سسفا  
 مانه محوز ان تقوس اجد الصمد يمدو خارج كالحجارة التي يمدها النار سلكه  
 نوده انما ماله من العلة فيه حوله ولا يجوز ان يكون لاسم امره لسلسله  
 الظلام او لسلسله الشرايط مفا لاشى عسج اسسالم سلسله الشى سدا  
 فان حوا حثرون اسس غير مساعده لا حتمه في العلة اخذ المشهور اوليه  
 كقول العال ليشى الناس ع شى لدا كان لعدم ناقصا مقصرا عليه وليشى

هذا باب في بلجناح الى برهان واقصر واعلم بباي علم الشهرة ووالعاطفة  
الوجوه اوله والعلو دعوى عدم وقوع شئ بعلمك بعدم الوجود  
المسببه وتكون في عالم الحوادث والحوادث هي معمول في حيز العلم  
بمصادق ليس مما يهتدوا في غير هذا العليل واستدرا نقول  
ما يله ان لم خصه طسعه العضو من ما خصه امور خارج عامه خصت  
بعض الماتر بالذكرة والعصر بالانوثه وكذا السواد والسنخ واما  
الذنب بسبب اليضا او الروايد ما لعلم علم السرايك والزمان  
والمكان وان كان ايجام يحلف بها ويحويها واخر السالف بحجمه والسالبه  
الموضوفه باحده احد ما كان الاخر هن اورد في الموارد المتعدد مثال  
السالمه الضروره لشي بالهرمه واصل السلب والحكمه المدرجه من مكان  
ما لشي عند في من المدرجه منها سطر مع الاو شط حلاف غير المدرجه والفظ  
في السعد كما فذ كل ما صدمكان الكل والاعتقال عن المعمول علم في الكل  
وقد سبق اليه علم هذه المعالجات او زدها هي الامهات لا يخرج  
مها شي من المعالجات وذكرنا ما هو امثل من المعالجات في المسواد  
ليتدرج به الطبع فاني وصفت اجم ما في المنطق الاعتناء بالمعالجات  
عامة آله وضعت لعمدة الارض عن الحيا والامور الاولم مسلا ادراج  
السكل في الاول بلسه له الطبع وما وناه تمته سلك في السمع ورتبا  
اكثر الطبايح بلسه له وان لم ندر علم المعصير ولما مثل على القاتق في هاتين  
القدر وداخله الى المسقم ويحويها على شي حد كمن نفع ولا يحضر فيها حيايد  
الا القديب والمعالجات هي الحطب الاحم والامن الاحم وهذا سبب مراد  
اهل الحنق وبنات اعداء اهل النظر ولولم يكن في هذا الكتاب الا هذا الباب  
لكان منجيم الفخر علمه ان كل باب له سرور بصرف شريف وقدا وبعث  
هذا الكتاب لدراما لم استيق اليه ونحن مسعلون بعد المنطق الى  
العلم الثاني والثالث لتكون هذا الكتاب دستورا لكرما احوال محضون  
منه فان بلع الامر فتعلمكم ما يجب عليكم وسعلوا  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعلى الفضلاء المتأهلين بالقياسات  
صحت كانوا وان كانوا وعلى المصنفين الصلوات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هذا شرعنا في العلم المثلث وكلام المشايخ والمطارحات  
وعد سبق هذا القول ان عرضنا قدر البحث وهدمنا ذلك الى الخروج عن حد  
موضوع العلم ولا نسمع به الا من صبط القواعد من كتاب اخبرنا به بشوش عليه  
الاصول ونسب من المشايخ الملمة التي هي اعمات معتقد الجحيم من المقاصد التي  
يجزى لجهلها في المعاد ولا يجوز ان ولا يجوز ان يسمى الانسان باسم وانما احكام عند  
مخالفة فيها او ذمها من غير ما يجعل اعتقاد الحق عليها في المشايخ التي هي استخوانات  
الموتى مطاوع والمعادين التي تحل احكامها المقاصد وهذا ان القسار للنظر فيها  
متم وادام بسعدها الطالب حق الاتقان لا يغير بعضه بكونه حوصه مروي واحكام  
كحكي للنظر فيها بحسب الدوام ونسب مسائل ومعها اختلاف الناس  
ومها اصناف المسلم المسوك من الكلي اسمن يكون مبنية طاهرا خلاصا من الكلبه  
التي هي الخلق عند محمل كالمسلم المسوك العاصم حبه على المقاصد اذ كان اختلاف  
لا يصريه ومن القبيح ما وضع لا كمن يتكلم في هذه العلوم انه طويل في الشاغوي  
وقا يفور باسم ويحتم اذا وضرا الى عظام الامور اعرض ووجه واحكامي وواضح  
لا يشهد بها الا الصواب ولما كان اكثر امورنا اعتنا بنا بالامور الملمة هاهنا  
فان العول يخرج الى العور غير فهم معنى المقاصد الملمة الخالد للشعارة وحسب المعتقد  
البحيثي واما الامور الدوق التي به يصدر الانسان سبحانه لا يتم الحكمة وسعظم من الملكوت  
ويصير من المصيرى واصحاب الدز نقا فانه لا يمكن تكملة صحتها بحسب طوق ذلك  
وما يلبس لنا باعتبار امور عورده اضعفت لنا فضلا من الله ونعمه كما لم يشق  
اليه اصلا فبقائه وصرها عليه الامثال وردنا عليه الاغراض من القاب  
المستحق بحكمه الا شرايق وهو لدا حفيد لخواص اصحابي واخواني قريبا الى الله  
وعلى صاحب الطول الاعظم والكلمة العليا مدعي الكفر واهب حياه العالمين  
ويجرح عرضنا في هذا القاب في اربعة مشارح **المشروع الاول** في بعض  
امور ريع الاحصان وما نسبي عليه تلك الامور ومدى موافق المدفع الاول في  
الحتم واحكامه واسات الكيول والصورة والجيول والقصوره وان كان اسانها  
من علم ما بعد الطبيعة فمدناه اليه الطبيعي بلخصنا تلك المصطلح اصعب ذلك لا تغفل  
مناعا شيق كل فاعله والمواضع ويدر كرمصه ذاتيه في فضول **فصل**  
في شرح مشهور لبعض اصطلحات استعمل في هذه المواضع من جملتها

جملتها الطول وهو اسم مشهور يقال على امتداد واحد فن كان هو الخط  
وعلى الامتداد العاصم المفروض اوله وسال لا تعلم الامتدادين المحسبان  
من غير اعتبار عدم احدها وعمل للبعد الاظر مركز العالم المحسبه اعتبار  
لام حركه نشوانه وان وعدت كجم الحيوانات وعمل للامتداد الاخر بين راس الحيوان وبين  
اخره او جود من يدره المار على الاستقامه وهذا هو الحيوان الحيوانات كلها ولا يصح  
في هذا علم ما يقال هو البعد المفروض بين راس الحيوان وقدامه ما في هذا  
علم الا ان لا يستقيم والمعد في العرف ما يقال نانا واعلم الخفيف  
المركوبين وهذا الاخير ولا يستعمل بل وزن مما سواها بحسب محوزا وعلى  
ورما رجع هذا الاصل الى مرسى الخول الخفيف ايضاً وربما يكون ما خذ امه  
ولا تعرض بها بالاشهوان على توازي الطول فعلى لا تقتر البعد المحسبان  
وعلى البعد فالحق بعد امره اوله وعمل على الشحج وهذا الاصل هو محور  
وعلى البعد الاخر في حيز الحيوان اليشاره وهذا به حاله ان سبق والعمق قد  
وعلى البعد العاصم من الشحج الاعلى ولا اشعل ودرما حيز الحق بالمفروض اضافة  
المشحج العالي الى السافل فالسلك بالقدرة الشافله الى العالم والاتصال اشم ايضا يقال  
بازا وصوره بالشم وهو امتداد ما يصح فانه فيه فريض ابعاد علم وهذا جرح على ما  
هو مشهور في اللب وعمل بازا ومعنى هو تفصله فصولا كونه حسب يمكن  
ان تعرض منه جرح مشهور سلا في عنده الاحوال بانها هذا الاتصال الا بمصال الكسبي  
الذي هو كفضل اخر الكلمة والشم احدها عدم متان للاختر وان كان هو الثاني نامر اسلم  
مان فصله الانواع المحضه لا يكون شلبي ولا يكون اصده اضد الا جرح علم ما ذكر في المعول  
وسند كره ان شانه الله تعالى وعمل بانها كونها ياتي حشمتين واحده كخطي راديه مان  
المتصلهات ما اللذان نهانها واحده وهذا هو ما مفر الكلم المتصله وقد عمل للبعلمان  
لمحني اخرهما اللذان نهانها كل واحد منها بلغم الاخر في الحركه والسكون وهذا الاشرط  
منه احاد النهان وكلاهما عوارض الكبر والذوق مدخل فيها وانما هو كونه ما سمر  
حشمتين حشمته لا يملك لهما شي والاشياء والممتان ما اللذان نهانها كره او قد يقال  
ما اللذان نهانها كره او قد يقال ما اللذان نهانها كره ما سمر الكره والذوق مدخل فيها وانما هو كونه ما سمر  
ان لم يفرغ الشيء لا مكان له والاعراض كلها لا يخال لها مكان الا بحور والسكني هو كونه  
اشياء دوات وصيوش يدهاش آخر حشمتها ودره في في النوح وقد حلف رور القوم

ظن مشرك مروي

هذا التعريف ليس له ان يكون التعالي في الحركة والرياح لا يستحق الوصف فيهما  
الايكونا واما الشا في غير ذلك فيقال انهما في الحركات والما تذكر السامع في الحركات  
وعرفها بحسب ان الحرك في الفاعل يعرفها فان الحركات لا تسمى لها حركات في الشا في  
حال منعقب الشا الذي لا حاضر لله وبعده في حيث هو متعقب والمتعقب الما في  
هو اللان للشا حركه وكونه حيث هو التعالي فيكون من بعد الشا في الحواس الي  
سما في حركه لا حواس للما في الحواس في الشا في الحواس في الحواس  
لا شاكلين والنوال في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
النوال في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
ويكون في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
الحال في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
سما في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
سما في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
عن حواله الفاعل والموضوع في الحال بازا والموضوع في حاله وعرفوه هو عليها  
والصورة في الحال بازا في حواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
وجود حركه في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
بحسب ان في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
انها في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
به حواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
متنطق في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
ماها **فصل** في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
ان في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
فمن في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
يبطل مدحها في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
ان لا شاكلين في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
سما في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
احصا على سبيل الابدان الشا في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس

كراه

العامه الا نحو كل ان شى يلقى في كل وقت في حواسه عن ماله له الا في حواسه  
ما كونه الماخوذ به الا بالمعنى الموهوم تحت اجتماعها لا على سبيل التدافع نفسه  
فبما مدعاهم ولا يعنى الكلام التوكيد الذي يعصرون به وهو قوله ان الواقف  
في حيث هو في ان اتعمق يلقى موجوده بالثرد فاما نصيب البرهان في الحواس  
جزو الفقه للجسم بل الموهوم عن معنى ما سأل منه الجسم فلو كان حركه لو كان  
الحركه التي لا يتحرك للجسم واقعا لكان يصح وقوعه في حواسه وكل ما يصح وقوعه في حواسه  
شى ما منه الى جهة غير مائنه الى جهة اخرى شى لو كان الجسم الذي لا يتحرك  
واقعا كان شى مائنه الى جهة غير مائنه الى جهة اخرى شى لم يستطع شرطيه  
بمعنى يتنفس باليهما ويتحرك ما سبق الحواس المحسوسه حواسه فان  
أختر لو كان هذا الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
في كل واحد شى وكلما كان الادر المفروضه في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
سما في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
والنوال في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
الثقة وما احصى له الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
حوس حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه  
حوس حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه  
سما في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
او حواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
حركات الدوار في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس في الحواس  
حلوا في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه  
الحركه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه  
ان دائره الحواس في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه  
الطب في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه  
مكون في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه  
حركاتها في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه  
حركاتها في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه

حركاتها في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه في حواسه

وكذا



المساهم الى المساهم وسدى العنصر النقيض وهو المطلوب فهان آخر  
 قول لو بدلت الجسم من اجزاء مساوية باج حركة جسم في وقت اخر ابدأ والبال بالخال  
 هكذا المقدم وما زال للزوم هو انه اذا كانت المتأخره غير مساهمه لها انما لا يساهم  
 فلا يعطى نصف الم يعطى نصف النصف وهكذا الى ما لا يساهم ستر هذا  
 اما سائر ما عدا جوهر فرد فيحرك في وقت اخر وانما الجسم المتحرك معه ايضا اجزاء غير متساوية  
 سائبة المشافه ولهذا يتكلمون الجسم المتحرك معه ايضا اجزاء غير مساهمه سائبة  
 في زمان تشابه واما الجوهر الواحد فيكون لا يتكلم ابدأ الحواد لا يحتاج  
 الى مصدر وهو واحد بل الجسم اذا تحرك وحده اجزاء لا يساهم في كل هذا العايد وكل جزء  
 له حركة على حدة اذا لم يتحرك مع غيره لا يلاحظ من غير ذلك الجوهر الواحد في الجسم  
 بحال ان لا يساهم في كل ذلك فليس حركة كل واحد ولما لم تكن حركة الجسم فتمت حركة كل جزء  
 الواحد فيه فلزم نهائى الاعداد والظهور لا حتى ما زال الكفره ايضا لا بد من كل  
 القوا او مشتاقه ما ليدف كانت واحدا اما ما اذا انظر الجوه والى لا يساهم في كل  
 مذهب هو لا يدون ويجاهه الى الخ التي ذكرها واطالم يكن الجسم انهما في التجربة الى ما  
 لا يساهم وليس منه اجزاء لا يساهم ولا عمو مساهمه مع غيرهما السام  
 من الوهم الى ما لا يساهم وان كان في الوعيان ذلك سبب ما واما ما في التايلين  
 ما حده جسمها فويل لو كان الجسم مساهما الى ما لا يساهم من الاجزاء في كل جزء  
 الجسم وكان جسمه لا يساهم في كل جزء ومنها ان كل جسم بالاسم في وقت فمثل ما  
 شينف وما كان اسما في ضد ما بالقوه مكان ما بالفعال اذا اجزاء عند الحسما  
 ما هو موجوده بالفعال حتى يحصر او يعطى ما خارج ومنها قولهم ان سهوله السام  
 بعض الاجسام اما ان يكون لها افعالها او لفعالها او لفعالها من المعنى او لا من لازم  
 الجسم او لوقوف المؤلف وصحفه وما سوى القسم الاخير بالكل لا يشترط اشتد  
 الى جسم الاجسام مع غير القسم الاخير منكون الجسم مراد و اجزاء او يكون  
 لا يحاله منتكفه الى ما ليس جسم وهذه الفلظ فيها بشع وعلم استينفا القتمه  
 الا بمصالحه و هو اسما الا بفصال ان يكون لجزء ما جسم ما يوجد سهوله  
 التفكير و آخر جسم آخر جسم و هو الاقتم ان يكون للازم نوع في انواع  
 لا اللازم و حيث هو جسم على له المعنى الذي يوجب من الجواهر و يوفق للماليه  
 الموحد غير الا بمصالحه ومما ليه محور ان لو حده من الجسم ذلك بحيث

عينه و يحتمل ان الجسمين المنفصلين هما اديان جوهر سائر ما اذا اتصلا اما ان ينظر  
 ذاتها وهو ما لا اذا لا يساهم بالاجتماع واما ان سقى ذاتها فدون ما منه بالاند  
 ما بعد عن الاتصال وكل متصافيه اجزاء وهو مركب اموز كانت متصله و ينظر  
 المركب الى ان يكون من غير الجسم وهذه اما الفلظ فيها و اجزاء الجسم والوجود  
 فان الجسمين اذا اتصلا لا يقول بخل ذاتها و حيث للجوه من بل و حيث اشبه اجزاء  
 فاذا انفصلت لانه بخل ذاتها وانها اجزاه ان لا يساهم الجوه ان و حيث للجوه من  
 على بقى مركب و الاصل بل هو جسم واحد متصل و اتصال بين ما كان منه اندسه بخله  
 عنه بل لا الاتصال بل ليس شرطه كل متصل ما يفرض له اجزاء ان يكون عن اتصال  
 ومن اصدكون كل متصل عن الاتصال لما راى بعضه كذا يمكن ما على استفسار  
 صعيق الا ان يصطليح ما لا اتصال على ما يتبع بعد الاتصال واما في الاتصال  
 الحاشى ما في و الحق ان الجسم المشكك و اصد من القدر كما هو عند الجسم ليس فيه اجزاء  
 لانه بالعدل و يحتمل ان الجسم لو آمن من العنقه الى غيرا لانه ليس له سوى الخصوه بخله  
 ليسا و يهاج عدم الهام فان انفصل المساهمه لا يمكن فهنا العاوت وهذا غلط مركب من  
 مخالفت منها اصد للاشراك في الاثر العام موجب للاشراك في الاثر الخاص فان لا نهاية  
 امكان القتمه و خواص الجسم و يع الجسم وكما لا يلزم واشتراك الاجسام في الجسمه اشتراكها  
 في خصوص المقدمه لا لا يلزم واشتراكها في خاصيه الجسم وهي لا نهاية امكان القتمه  
 اشتراكها في عقاوتها الخاصة و باعتبار ان القتمه فيها غير مساهمه وما لا يساهم لا  
 يمكن فيه العاوت من القتمه فلك ما فان القتمه غير رافقه بالفعال لا تقدر و لا تقدر و قوما  
 والامور التي ليست بحاصله لا يمكن انساب المساوات والعاوت عليها و في الذكر  
 منع ما فان الامور التي بالقوه يصح عليها تفاوت مع عدم الساهم من السهور  
 الملكة في العقول سببا في المتعدله غير مساهمه و الحظ وعمره شيئا من ذلك وكذا  
 عدد الشئيين وعدد الشهور والثر و عدد الشئيين ولا يساهم في الاصله من الملكات  
 و يحتمل لو امكن انفصال غير الهامه لا يمكن انفصال غير النهاية والدال بالجار  
 لاسي من كل الامور ما لم يعدم بالجار وهذا ايضا غلط و لا يمكن بالجار  
 حسب الاستساعا على يد من يشاء في اللزوم فان الانفصال المار غير متناه  
 اداسكر كل انفصال اذا نظرنا الى طبيعته على علمه و ما له من الغير المساهم  
 في التضعيف و في السعيض لا يمكن بعدد و ففزع صحيحه فالامكان بالذات الامكان

واستخاله الوقوع لجميع ما يمكن دفعه بازاء استعماله الوقوع ووجوب العلم فوق  
 عند حد في الاتصال والانفصال الاضمار الطبيعيه بل لا يخرج منها بالسنو  
 وكل ما يخرج منها الى الفعل ساهي وسعي على الامكان بالاسماع فيها جميعا هذه المتصلة  
 اشتداه عن المفرد اليق بها من استنادا يقين التالي وتوحيدهم انه لو امتنع الانفصال  
 الى غير النهاية كان الانتقال واقعا الى غير النهاية وسعي البعض لبعض وسوا  
 اللزوم بان على قدر الانفصال يقع الانفصال فاذا ساهي ساهي وهذا غلط وكانه  
 يعول المساهي والمقدار المساهي لا سلا المقسمه الوجهه الى غير النهاية وهو جعل  
 التوازي وان اراد القسمة بالفعل فتسلم له والبراع باق فيكون العاطف واخلافه  
 المطلوب والسعي وقوله تقدر الانفصال بعد تردد في الامكان الانفصال في السلم  
 له ولكن على ان بعد كان لا ساهي القسمة وتوحيدهم لو امتنعت القسمة الغير المتناهية  
 لكان في آخره ما عيش وجه السموات والارض واسمى البعض لبعض وفيه  
 غلط وجهه اذ ما بالقوه مكان ما بالفعل فان القسمة الغير المتناهية اما في القوة  
 لو امتنع خروجها الى الفعل حتى نفس السموات والارض وغشيان ما قسمه ما سعي  
 بالفعل عندهما وعندهم سوا واما الوم ما كان تكسر الشكوك فيه لا ساهي وغشيان  
 ما ذكره اذ ورن حو اللانهاية وما عورس راي هو له من ذهب العاطف الى الجتم  
 بركم والشكوك والشكوك في خطوك والحكم بركم فيك فان الحكم ادا ركنت  
 ان لم يفردا الداليف زيادة مقدار ملاءمته اذ ساهي ولا على وان افاد زياده  
 مقدار ما لو اصدت في الوسيط تحت الحرفين ع الياس فيلحق منها كل من الحرفين شيئا  
 فيستقيم اذ كان ب فوجهه فامنه الى صوت غير ما سها آخر فانتتمت وهي  
 معها الكوه الفرقة على هذا الطريق والكلام عليها هو الكلام عليهم اذ انما لفت في خطوك  
 ما خط الوسيط في بلقي منه كل في احد من الحرفين شيئا مستقيم الخط حصار شجها  
 وكان خطا وهو حلال ولو بركت في خطوك ليحصل منها جتم وكان الوسيطان ساهي  
 منه العالي ساهي ما ساهي في التناقل فاجتم الشكوك في الشك حصار جتم والحلال  
 انه لو ركنت الاجسام في خطوك والشكوك في خطوك والحكم من تدبير ما لا سعي  
 من جهة ما لا سعي مستقامت سعي البعض للنفذ **في بحث والتحصيل**  
 لم نقول القسمة مع انها ليس ساهي بهذا الجتم او الخط لتتأخر او وجودها في الاعيان  
 مستقره في جمل **س** علم بهما الاجسام بل تعلم ان يظهر في الشكوك والشكوك والخط

والخط في نفسه واقعه في الاعيان فهذه الاشياء افعه في الاعيان **الاجواب**  
 ان الاجسام شبيهة بتمام علته الوهمان في حاجه في اسما الخط والشكوك  
 الى ذلك وان من يرمي لانهاية للاجسام مجموعها في ساهي ما هنا اجساما  
 متناهية كالحجر والشجر بل السموات والارض الحاله بلزم شجها وخطا متا  
 الا ان الشكوك والخط اما ان ينعني به نفس النهاية او مقدارها النهاية وهو اعني بهما  
 النهاية والنهاية عدديه اذ في جمع ش وانصرامه في قضا واقطار والنهاية العدميه  
 لتسببات متفرقة اصلا واما قلنا الشكوك او النهاية وجوهها حاصله في  
 الاعيان وغيرها من الوديات لا نعني ان بها من حيث الاسماء الداليف في مفهومها  
 صورة في الاعيان اذ الانتفا في الصورة له ولا حصره بل له مفهوم في الدهن  
 يضاف الى ساهي العين وما اعني به مقدار به النهاية في موعول التايلد  
 لا اشك ان الجسم او الشكوك اذ اساهي بحس ان يكون بهما ساهي في حقيقته  
 مستعمله خارج عن الجسم او الشكوك بل يوصف فيه مدر والشكوك الذي لا  
 سعي لوجهه وعلته الانصرام في حاله كطرف كماله في طرف البشاشط  
 وكطرف السور ليس كطرف السالك الاما لو صرحوا ان حصره ساهي في اللباقي  
 صحال له طرف لانه عليه الانصرام فلا يلزم ان يكون هاهنا حصره اخرى  
 بها النهاية حتى تكون النصفه امر الساهي في الخط والحكم اذ به ساهي الشكوك فان  
 كان الوسيط في السات الخط والبعده النهاية وان الجسم متناه والنهاية  
 عدديه ما كخط والبعده عدديان لا وجود سعي في الاعيان وان  
 كان الوسيط ان الجسم او الشكوك ساهي وكل ساهي ساهي في الشكوك والجتم  
 ساهي في الشكوك فلا يلزم انه يكون النهاية في ساهي بل ساهي بلزم وغير تقدير  
 العور ساهي ما عرض حروفه في ذلك الجتم في حصره حوا الصغر على  
 انه طرفه وهكذا الى ما لا نهاية له فان الجسم يقبل القسمة الغير المتناهية والمستعمل  
 ان النهاية حقة لانه خارج عن الشكوك النهاية بل يلزم ان نهاية الخط ما ساهي  
 البعده وان فرض خطا عرض له اذ به ساهي بلزم حوا الصغر او الخط  
 كما سبق في الشكوك والقسمة وما وراي ذلك من غير ساهي **انها**  
 الخط والشكوك وكلف ساهي الخط حوا الصغر **س** لهذا انكار  
 بل يلزم ان يعرض له حصره للخط بل انكار لان النهاية امر وجودي وانكار لان كل

شيء تقدر متاهيا لا يلزم ان تعرض له جميعه اخرى ووجوده بها النهاية دائما الشطح  
 اذا اردت طول ونحوه مع قطع النظر عنه والحكمه اذا اريد به طول محسب مع قطع  
 النظر عن غير ملائكتها كما يعرفه الرياضيون ولا يحتاج الى اسانها حتى فان الشطح  
 ظاهر والحكمه والحكمه اذا عني بطول ما ضمن حث تعقله طولاً ما حسب لا يحتاج الى افتاد  
 في العقار واما ان يكون في الاعيان مؤسس جميعه مساعداً وطول متقرر الوجود  
 على انه ليس طولاً لغرض اوليى معتزلاً بعرض ممنوع عنه المنع اذا اضطر على ما ذكرنا  
 وعني به ما سبق فكون الشطح ونحوه في المتبادر وجوديا واما اذا اضطر في حدها  
 النهاية بحسب مدخله فينتهيها النهاية يكون علميه ويكون اللقطه شريكاً واما النقطة  
 فلا ذات لها اصل ولا غير المتبادر ولا غير الاعراض غير علميه ولو كان للقطعة  
 وجود وهو لا يستقيم كما تجلح الاستيعاب وهو حيز واجتماع الغير المتقوى للثواب  
 النقطه في الحيز جواباً اذا كان لها وجود الخط محلها في الحيز لا اسم ثم  
 جيلها اذا كان غير منقسم اما ان يكون جوهراً غير منقسم وهو الحيز الذي لا يتجزأ او عرضاً  
 غير منقسم ثم هذا العرض الغير المنقسم لا بد وان يكون له جيل غير منقسم ولازم ان يتقاربه  
 الجزوي من اجتمه لا يستقيم فان الغير المنقسم لا جيل منقسم ويرتبط على هذا ان النفس  
 ما حتى ان النقطة لا وجود لها وهي علميه وللتب أيضاً امر او هو ما لا يستقيم فان  
 الوجود والحكمه والقوى الجرمانيه كلها منقسمه علمه ما هو مشهور في اللبس فلا تجلح فيها  
 المنقسم وليس بطول الجرد الذي هو لا عرض له ايضاً فاسسور في الحيز او الوجود فانه يكون له في  
 غير الامداد الطولي جهتان يعني ولسان وما يعبر منه الى تصور على الذي له تصور  
 آخر فيقسم العرض وبنسباً بايعود الى مقومه فادانف هذا الخط العلم ان الجهد التي تعتبرها  
 بعض اجاب كجزو وهو ان النقطة لها جيل غير منقسم لا اضار لها فانه اضار العلم وجوديا  
 فيها وهو غلط وما شربنا الى الله وصل وجه اخرى لهم على اساس الحيز ونسب على  
 النقطه وهو لئلا الكره اذا اضرت على سبب حثيولاً بلاقيه الا في غير منقسم فان كان  
 جيلاً حصل للعرض ان كان نقطه فلها جيل غير منقسم هو الحيز والجواب  
 اما النقطة فقد سبق القول عليها ان لا تاتي في اجتمه حيزاً بعرض هو وراى المقدر  
 فانه مما لا يلام في العرض اللذان ما عني هو مقدار اجتمه دون ملكي تحليله غلط  
 واصفها طرف الى الاخر وتعرف الى جيلها ولو العرض شرا وهو في الاصل من ملاما  
 شي من الكره شي من البسط هو جزو ذلك الحيز من الكره متصل الكره وما شرب

الوجه

وما شرب الشطح فله طرف الى الكره وطرف الى الشطح وللجزء الشطح فانقسم  
 الجهد فتقول لو امكن بان الكره وسطح الاوجه فيقسم له طرف الكره واخر  
 الى الشطح وتسمى عين المقدم لعين الدالي وهو وجه النبال عين فكون النتيجة  
 ان بلا فيه فيقسم على ما سبق للثواب ليس قد يربح في الهندسه  
 انها لا يتلاقى ان الاسطه ان لاقت الكره الشطح فيقسم يكون فيه استبعاد  
 لسبق على الشطح الجواب الاشياء الهندسه قد يكون منها  
 امورا لا تصور وقوعها في الاعيان مثل حركة خطوط وملاها معطد ووقفي  
 نقطه في دوائر وكوهها فان سطحها حركتها واما عينها انما في الدائره  
 ستكون محاذات لحواس حركه الدائره جهات مختلفه فيقسم فان قيل  
 فنفس نقطه سعالج خطوط حساب بان الخطوط تعرف حالها  
 انها ليست في الاعيان والوجود في شيف واما الامداد في العالم  
 هو طول محسب فانه يفسر بمقداره او عينه في جانب له وترا جامله  
 او حامله جامله كما سبق وكذا في الوجود فانه حيزه علمه ما هو مشهور  
 وان عني بالخط نهايه وقطعها فادركت الدائره بطول كونها دائره ما عرض  
 في الدائره نقطه او مركزه وشطرها هو حيز صغير او شطح صغير مستدبر  
 وما عرض خطوطه هو شطوح صفار واجسام صفار وادركت الدائره خطوطه  
 حيزه يكون في المركز يعرف للدائره بدائره اخرى فانه الحصفه المعروفه نقطه  
 فايه صغرى في الشطح واد الاجه في العالم ولا نقطه ولا في الوجود ما يدبر عليه  
 ما لا يصح دون وضعها موجوده الاصح والملاقي في الشطح الكره وانقسامه  
 برأى العين مسعور دون تحويله حيزه ملائكتها الامر المنقطع الظاهر  
 العدم المعدمات لا حيا سور على صحتها الوقفي كثر المعدمات الحصفه واما  
 ان المنقسم المستقيم لا ملاقي الا المفسر المنقسم فهو مجموع اذ يجوز ان ملاقي  
 المسعور شي من حيزه مدرج الا حيزاً ويكون هذا الشطح او الكره علمه ما  
 يكون مسعور الوقفي لما اسلفنا والحجه واوردها على العلم على مدحه  
 من الكره والبسط انما اذا تجرحت على سبب علمه نقطه متساويه  
 النقطه وتقولك منها خط واحاط عنها ما مضى ان المسلم ان الكره لا ملاقي  
 الشطح ان واحد الاسطه واحده ولا يلزم ان يقع الحركه ويعلمه الى نقطه



مخاوتها ولا خاور الالاماس للسنبل بها على الخوار المذموم فالبراع فيها كالنرايح  
في النقط على ما بين فيكون مصادره على المطلوب الا وان **تجف** هذا  
الجواب كان عولانم وقعه دفع لا يستجاب الحركة بساوي النقط ومدار الاسكال  
علامه النقطين بعد ما في كما ذكرناه من قبل وليس الا الكره التي تلتها  
واورد هذا على نفسه ان الصارن النقطه لا تسع مساويها في المحلش لانها  
عرض وكل عرض مساوي في المحلش وسع في الحد الكبري فان العرض لا يلزم  
ان يساوي والمحلش ولو كان للنفصه محلا مساويا على نفسه لوقوع الالهانه  
وكانت النقطه ليست بها في الكبري نفسا على الثالث فان المقدار  
عرض والمقدار لا يساوي في المحلش ليس عرض العرض لا يساوي والمحلش  
وله يصح لم ينج هذه الكبري فان المقدر لو ساواه والمحلش كان للهيو في  
مقدارها مقدار المساوي مقدارها والثاني بالحل هذا المقدم ثم ملك الكبري  
بالحل في كل واحد والاعراض اذ العرض لا يساوي المحلش لا يساوي لانه مقدار  
غير مقدار مساوي وكان للاعراض دون مقادير محالها معاد بواخرى والثاني  
بالحل وهذا الجواب احسن الا انه ما بالحل مدار الشبه ومدارها  
ان غير المصمم يجب ان يكون محله غير منقسم غير ما سبق ولم يجهل  
يس على الاذن ويشد كرها ان شاء الله تعالى والاطول ما ههنا لان  
جميع هذا ما يحجب به افهام الجوز وهذه سلسله الوشاك للمهته ويلمح  
بها في انساب النفس الباطنه في كثير من الامور المتعديه وغير هذا  
التي ان شاء الله تعالى واذا علم ما سبق في حال النقطه فقد شدك غنا  
كافه الزاد على قول ان النقطه ركنه او ناسه او نسله او حصه  
ومن يقول ومن يقول ان الجيم مفهوم بالنقطه او الخيط لما عرفت انه لا يرب  
منها والجيم وجودي واليهانه عدديه ولا مفهوم الوجودي بالعدوي على ان قولنا  
هو الجيم وبارعوا في الالهانه ولا يمكن له جعل الشيء ومع الشكر في وجود  
دائمه له والنسب في اللوه لوصد ولا بهانه حطبه له ورا العرض منه خط  
عدديوم حركه او قطع وليس الواجب في اللوه والجيم مع فيه اعشيه اما  
لمر عرض وهي اوا حلاف عرضي او اصافتي من سواراه ومما شيه  
واللهن الجيم المسامي في العشره لا امكان في حروفه الى الفعول والمكتات في محله

محله والاعراض لانها لها بالاساق ولا يمكن فرض وقوعها دفعة فهذا ما  
تأردنا عليه ها هنا **فصل** في معارجات على الهبول والصوره وما قيل  
فيها اعلم ان الهبول لا يكتفي في تعريفه ان يقال هو الجوهر القابل للصوره وان  
النفس ايضا جوهر قابل للصوره ولا ان يقال انه جوهر قابل للصوره الذي  
ليس له معنى غير القابل له او قوة القبول فانه كما ان العاقل لا يستعد  
القبول ليس امورا جوهرية بل سعي نحو الحاصل في نفسه حصه حتى يعمل  
امرا آخر ايضا في الله انه قابل لا من احواله الصور ليس نفس الاستعداد  
فان الاستعداد انما هو استعداد ليس له في نفسه حقيقة وحقول بل  
المنوع ان يكون الجوهر الحامل للصوره انما يسمى هيو في اعتبار القبول كما ان  
النفس انما تسمى نفسا باعتبار مدبرها للبدن فتكون هذه الاصناف اجزا  
لمفهوم الاله لا الحقيقه الجوهرية ولا يجوز ان يقال ان الجوهر في حصه نفسه  
مستقيم بالقوه والاستعداد وهو نفس الاستعداد فان جوهر الجوهر  
صحيح الوجود لا يصح له كون عرضا لان ان كان عرضا لكون الشيء ليس جوهر  
بل مجموع جوهر وعرض والاستعداد لا يكون حاملا هو استعداد له ليس  
وهو فعل ان الاستعداد ليس له يفتي مع حصوله فان كان الهبول في الاستعداد  
او جوهره والاستعداد للصوره فلا يفتي مع الصوره وكل من في جامد  
الصوره فمن قال له جعل الهبول القوه والاستعداد اخلاقتها ومن مذهبه  
ان مفهوم الجوهر جوهر ومن مذهبه ان الهبول جوهر فتكون الاستعداد جزو  
الجوهر وجزو الجوهر جوهر والاستعداد جوهر ومن قال ان الهبول محدود في  
صديقه يجب ان نول كلامه بان عني بذلك ان وجودها متعلق باشا جادته  
عن حصهها من الصوره الفاعله اذا فعل ان الهبول لم يعلم في الاعيان نؤول  
بها ما عدا النسبه الى الصوره العارده عليها باعتبار عدم صلاحيتها والا يصح على  
غير هذه التاويلات ولا يكتفي في تعريفه ان يقال انها الجوهر القابل للصوره الحسيه  
فان من الصور الجسيه ما ليست عسيه سيما صور الافلاك فانها غير جسيه  
واحوها يقال في تعريف مفهوم هذا اللفظ انها الجوهر القابل للصوره الذي عليه  
يصح باعتبار ما ان يقع الله اشاره حسيه او انه الجوهر القابل للصوره الجسيه  
م يعرف الجيم بانه جوهر يصح له بعد الاشاره الجسيه او انه جوهر يفتي فيه فرض

العلوية على ما في فلو وجع وتقول ما انكرا صحت له اول غير وجود امر  
 قابل تخلف عليه الصور على تصاحب الكاثر في اسباب وجوده فهو من هذا الارتفاع  
 الهبوطي اي الجوه العاقل هذه الصورة الى جهة فان كل من سجد في مخاطبة يستلم  
 وتنفذ اعتمادا بصياح شيب له الفقه بصير حسنة انسان وجسد  
 الانسان صمد نرا اعمى والشئ يصور مادا اذا قبل خلق الانس وطعمه  
 اسه او يكون الحوان من الطين لا يخلو اما ان يكون الفقه باصه بحدود  
 طينا وهو اسان وصول حتى يكون بجماله واصده طينا وحيوانا او نطفه  
 وصند انسان وهو محال واما ان يكون بخلت النطفه نكسها حتى لم يتو منها  
 شئ اخر او كذا الطين م صمد البسار او حوان ما تحلند ما صارت النطفه  
 انساوا وما طلق بحيوان من الطين بل قد يشي بخله بقلته وهذا شئ اخر  
 جعل صمد اجمع اخره واما ان يكون الجوه الذي كان فيه الهنة الكففة  
 او الطينيه نكلت عن صمد الطينيه وحصلت فيه هنة انسانية او هيئة  
 حيوانية اخرى والقران الالوان لا تحتقرها الا في كل في ردي نورا ليست  
 منه شئ او روح كالموت له ولد ويعرف به ولد وغيره وانما دخل على الزدج  
 مانه من نوره وعلى الفرح بانها تكونت من البيض ثم ان عاندا جاندا لم تفت اليه  
 العطر بل في كبريس الالوان بكنهه بكنهه وهو احكام كبريه بكنهه فظهر  
 ان الهبوط في حيث المفهوم المدلور ما ذكر وجه فيها خلف الا ان بعض الناس ظن  
 ان ما يما هذه الصورة والقياسات الجواهر التي هي اجزا الجسم الغير المتخيرة فيكون عندهم  
 الهبوطي هو الجوه المذكور وقد عرفت ان هذا هو من الناس في حكمه ان الهبوطي  
 الاولي كالملة كسج الصور هو الجسم وهذا من واجد ان كسج عندهم بوجه والوجه  
 من حيث جوهه تسمى حشا ومن حيث صوله للصور تسمى هيولى وهو اجتماعه  
 الحكا المتدينين من صلا رسكو ومن الناس من حكم بان الهبوطي الاولي هو السطح  
 من الجسم وهو الاتصال القابل للانعقاد والبلده يكون جسا او الجسم مركب من  
 صمدية والهبوطي وهو الاتصال القابل للانعقاد والبلده وهو لا يجمع للعبود  
 من المشاسي وجود الهبوطي على حسب المفهوم المذكور والبراع  
 في انها هله هي جسم او جوهر بسيط والجسم وذكر في الحاشية  
 المساسين والمعاومات التي هي العرفان بلكرها في الايض **فصل**

فصل قال المبتدئون للهولى الاولي التي هي السطح و صمدية من الجسم ان الجسم  
 مقدار اما هو متصل وليس الاتصال بعش جمعه الجسم فان الجسم متصل  
 الاتصال والاتصال والاتصال والاتصال بعش للاتصال لان ان كان ضد  
 الاتصال والش لا يتصل ضده فان كان عدسه هو عدمه معاد فلا بد له  
 من اضافة الى الجاسي معه فان كان البصر صاف الى الجمل فذلك العمى وكان  
 بعد الشواد البياض بل حمله وكذلك لا يتصل البصر العمى بل حمله فالشاد الذي  
 اوردته صاحب البصائر في بعض مواضعه ليدفع الحجة بكون الاتصال  
 عدسيا لوجه له والاتصال الاسمي مع الاتصال جسم الجسم شئ ما يتصل  
 الاتصال والاتصال وهو الهبوطي والاتصال القابل لبعض الاعداد  
 اللدنه صورها قائلها وليس هذا الاتصال ما يتصل على متعدد واحد  
 من الاعداد والاندادات مانبها اعراض لا على سبيلها جمعه الجسمية  
 بل وجمعه الشعبة وهذا الصا ثابت هو صورته الجسمية وكان هذا  
 القابل بين ان الاتصال ليس بعش هو الجسم على تلك الشكل الباني اتصال  
 الجسم وانما الاتصال وليس الاتصال بعش نقابل للاتصال وليس  
 الجسم هو الاتصال بعشه وفي حقه كانه ان الجسم لا يتصل الا  
 ما اتصالا وما وكل ما لا يتصل الا اتصالا ما اتصالا خارجا عن حقيقة  
 ثم استدل بامثال العول جمال الاتصال المصحح لمرص العواد بلده هو غيبي  
 خارج عن جمعه الجسم ولاكل جمعه وكل ما هو خارج عن صمدية  
 كل جمعه هو جزء الجسم والاتصال المدلور جزء الجسم ولا يسهل ان الاتصال  
 جزء الجسم ما كان بلده له الهبوطي هو الجسم وكان لها بل ان اتصال مثل  
 انه على القابل للاتصال بل لئن قابله بغير الجسم وهذا الهبوطي لا غير وزعم  
 احوال ان الاتصال ليس الجسم فان الاتصال لو كان عن الجسم لكان الجسم  
 متصل في سبب لونه اتصالا لا اتصالا بل ان اتصالا في الوجود ان لونه موجودا  
 هو شئ انه وجوده لا يوجد حاصل للوجود بصير به الوجود موجودا واذا كان  
 متصل بانه لا يوصى له اتصال الاله لا عرض الاتصال للشئ بل يجب انه ليس  
 متصل بانه والسالي باطله وانما صمدية وهذا من معديات صمدية الحجة  
 المذكورة الحجة الثالثة قال بعضهم ان الجسم في حيث هو متصل بالفعال

وله قوة فهو العباد للبدن متبدله وانما لاوت وانما لاوت والشئ في حيث هو  
 ما لفعول لا يكون بابقوه ولو كان الاتصال المصحح للابعد والعرضه نفس القوه  
 لا شئ في كثير مما تعرض للبحر لعقلنا قوه الابعاد المتبدله والسواد والبياض  
 والحركة اذا اعتدلتا الجسم وما لم يكن لفعول الاتصال دون ان يحقر هذه  
 الاشياء وليس لها ما كما في القوه غير الاتصال وهو المختل من حيث هو  
 مصدر الفعل بل هو الذي فيه قوه الاتصال وعلى الاتصال من الصور  
 والابعاد وهو الهيولى والخيال متعارفنا الماخذ **فصل** في الوان  
 الهيولى لا تصور وجودها دون الصورة التجريبيه وله الصورة دون الهيولى  
 ومن جملتها ما احتجوا به ان الهيولى لو امكن مجردها كان لها ان تعرض حشا واخر  
 يسمى في شئ من تعرض مجرد هيولى الشمس بعد الغيم وقدر البعث  
 تعرض مرة اخرى مجرد الهيولى المعرض مجردها ثم يقول الهيولى المعرض  
 مجردها مثل القمه هل يتنازع عن احد هيولى القسمي ام لا ولا تصور عدم  
 الامتياز لانه يلزم منه ان يكون هيولى كل الجسم وهيولى جوده لا خلاف بينهما  
 وهيولى الكل مثلها على هيولى الجزء وهو حاشي في المعنى لا امتياز  
 الكل عن اجزائه كمن المسا بين الابعاد المتنازع في جملتها هذا الكلام  
 الى انه كلما فرض الهيولى مجردة عن الصورة التجريبيه يلزم الامر المتين عن  
 جميع الامتلاذات متنازعا وتشتت في القيقض للقبض وهذا يعني  
 بل في صورته واجزائه حرمه جوده من البصم مرة وتعد في الحركة والبرهان كما  
 سبق في غيره ويورد ايضا ما اذا اقتضى الجسم يسمى ثم فرصت مجرد الهيولى  
 لا تصور بل هي ما اذا لا هيولى ولا اتحاد اذ لا تصور الاتصال وانما هما  
 مصدران امتدادا حرميا ولا تصور اتحاد مشتق الاعلى هذا القول  
 اذا كانا في الحوز وهو محال وحاصل هذا يرجع الى انه لو صح مجرد الهيولى  
 عن الصورة لكانت له اوجده ولا كسبه والباقي بالكل والمعلوم بالكل وربما تعد  
 جهة اللزوم في هذه الشرطه وهو قولنا لو مجردت الصورة عن الهيولى  
 الكاتب لا اوجده ولا كسبه بل لو كانت كسبه لكانت ملكه غير الوجود ولا كسبه  
 والباقي بالكل والمعلوم بالكل ولو كانت اوجده كانت اقتضت الوجود لها  
 لذاتها وكل ما كان اقتضت الوجود له لذاته لا يمتد الكثرة اصلا وما علمت

علمت الهيولى الكثرة بالصدر والافتصالات طمس الاقتضاذات بما لا يتصور وحدها  
 قبل الصورة التجريبيه ورتبا احتجوا بان الهيولى لو صح مجردها انما ان يكون يشار اليها  
 وضد بل من ان يكون جسما ان كانت الاشارة اليها بالذات او 2 جسم ان كانت الاشارة  
 اليها بالعرض وقد فرصت مجردة هذا محال وان كان لا يشار اليها فاذا فرض  
 معها صورة حتى تصور في احوال الاجسام اما ان يعنى بلا وضوح ولا حيز ومظهر  
 او بمصداق جميع الاوضاع او بمصداق حيز دون حيزين و 2 مصداق دون مظهر  
 والاقسام الثلثة بالجلد والاوان كاهن الجلان واما الثالث فلا يصح  
 لها اما الفاعل الخارج العوا المسعد به من انه لا يوشى باس احادها الا استعداد  
 ولا استعداد لها لموضع معني من مكان كل يوحى تحت محصر به فان نسبتها  
 الى الكل سوا واما المحصنات السوا من الحركات فانها لو فرض له جده او علمت  
 ما تزدى وضع فان النفس وان كانت غير ذات وضوح ومكان له علاقة مع  
 الاجسام ولو لادراك العواد وما تشره بالاعتقاد التوازي واشتراك الحوادث والهيولى  
 اذا كانت مجردة عن مناسباته الا وضوح العقلية لا خصصها جادش والامر  
 الكسفه العقلية الاعد حصولها في عالم الاحرام وتغير في غيرها وكل مبادئ  
 في موجب المظهر والخبر والسبب ولو كان لهذا المختص سبب لكان  
 لا يوحى عن ما ان يكون ذاته او سبب في الامور الدائمة والامور الحادثة  
 واقسام هذا العالم كلها بالجلد المتسلف في كل هذا المقدم وهو ان يكون  
 لهذا المختص سبب وحاصل هذه الحجة يرجع الى ان الهيولى لو تخلصت عن  
 الصور لكان يشار اليها مجردها ولا يشار اليها اصلا وكل جسم العالم  
 بالكل ولذا المقدم وتما بالاحكام والوان الهيولى لو مجردت لكانت مع مجردها  
 اما منسبه او غير منسبه والعالم بالكل فالعلم بالكل والوان لا شئ اما  
 الافتصام مع مجرد هو ظاهر ما انها ان اقتضت سبب في مقدار او قدره  
 دونها واما عدم الافتصام فالوان كان لها وكان لا يفسد اذ او قدره  
 طمس لذاتها وان كانت لصوره بها غير منسبه يلزم ان يكون للصوره التجسيد  
 ضد والصورة التجسيد له ضد لها على ما ذكر من بعد هذه الحجة صريحة  
 الاختلال فانه يجوز ان يكون لها اسماء الغسمة لا يكون لا مسما في مشرك  
 القسمة وهو لا امتدادا مجرد في مان الشئ قد يسوع له تنامي شرطه الذي هو

جزءه وعلقه كما يفسح فرض الحركة الاودية ح الممتد لاسما ويجيبوه وما ذكرنا  
في استحالته فلو الصورة عن المادة ايها الوضوح تجردا فكان في طبعها الاستعانة  
عن الجذر وكل ما كان في طبعها الاستعانة عن الجذر بدوم استعانة عه  
بدوام بلحسه بل انها الوضوح تجردا لدام استعانة بها عن الجذر بدوام ما هيها  
وتشتمل المنفعة للتفصيل ما لم لو كان لزاما في جعل صورته ح محلا فضلا  
ادامها ما شاركها في السوء واجبالا يستعانة عن الجذر في **فصل**  
وقالوا ان الصورة والمادة منها علاقه والتشتمل على ما يكون من المنفعة في  
وان بعضها صنف العائله والمعمولة وكوحها جوهران ليسا متماثلين  
ففي نفسهما اعم كل واحد منهما مع كل واحد من النوع الثاني والسر للمصانع كل  
منها علة لاخر لا يسامح الدور ولا اصدها عله مقلده اما الجيوب فلان لها  
وهو القبول لاغزو ليس لها جدران لموت وسامد اما الصور فلفظ الامتداد و  
اداكس عله لا يوجب امرادون فعلقن هو سبه بالمسامح ويعني هو سبه بالمسامح  
والسامح اما الجيوب للصورة بسوسك المادة والادامك ان يكون الاستداد نذ  
دور المادة ما يله للفصل والوصول وهو محال في حاصره ان الامتداد  
الصدوس بعض هو سبه بالصور الموقوفة على جائله وكل ما سبه هو سبه  
بالصور الموقوفة على جائله لا يكون عله بجائله فالامتداد الصورى لا يكون  
عله كالملة فالواو لا تصور لئ يكون شيئا من ههنا ضرورة محاماته ان لم  
سوءف اصدها على الاخر فلا ضرورة للمعه ههنا بل تصور ان يكون كل واحد من  
الاخر وان كان لكل واحد منها مدخل فليزم عدم كل واحد على الاخر وهو محال  
مع انه لا يكون معيه ايضا وان كان ليهدها مدخل معك فلا معيه ايضا وحاصله  
لوصوله انه لو وجب المعيه من الاشم لا يجب وجوب المعيه بخلاف المعيه  
والدالي الجذر بالمقدم باخذ والاولا بدوان يكون وجودها مني بالث ولا يخالف  
وجوب المعيه بعدم الصورة على انها يكون اقرب الى الفاعل واوردوا على  
انفسهم يتولد وهو انه اذا كان كل واحد منها يرفع الاخر بوجهه فكل واحد  
منها يرفع على الاخر واستتم على المقدم للمعي اصيل بان كل واحد منهما ليس  
يرفع الاخر بوجهه بل الجيوب يرفع مع الصورة واما الصورة فلا يرفع بوجه  
المعول بل اذا رجع للمعول يكون الصورة مدار يعق كما ذكر في حركه الاصبح

الاصح والحائق **فصل** وقالوا ان الجيوب لا تكفيها في وجودها مجرد الصور  
لجزمية فان الجسم المطلق لا تصور وجوده كما لا تصور وجود الجيوب المحرره فانه  
لو كان الجسم المطلق وجوده لكان اما ان يكون في حال التجرد قابل للانقسام والتشكيل  
وذكره لشموله او عسرا لاعتبارها اصلا والاقسام اللبده للدالي بالحله فلذا المتد  
ويشتمل بطلان الاقسام اللبده هو انه اى واحدا من هذه الثلثة بالاقسام  
عند تجرده لو اصدها كان اقتضا ونذانه ولو كان اصدها اقتضا لذاته ما فارتد  
اصلا واستوى جميع الاعيان وليس لثا فلا بد من صور مخصوصه هي الخصصات  
الاولى وما بعدها عوارض للخصص اى لعرض بعد دعوى الجسم محصده سؤال  
الكلام يعود في هذه الخصصات اليها لاقضاها بالخصصه للشاوت في الكل  
وسبب بعض الدالي لبعض **اجواب** هذا صريح ولستنا ندعي  
ان الجسم بقصصها لانه بل بقدرها بقدر خارج فلهذا الحقه التي ذكرت **سؤال**  
مالعا ان الاقسام التي ذكرتها من فنون الانقسام والتشكيل ذكره بتميزه  
او عسرا او عدم انقسامه وسببها اصلا بعدد المعاد الخارج اوله لا يحتاج  
المصور اخرى **اجواب** هذه الامثاله المذكوره استعدادات مجردة  
اولا استعدادات وهذه نفسها ليست كما تخرج محصده بمعوم بها انواع الجسم  
بل هو باج الصور محصده بمعوم بها انواع الجوهريه ولا معوم بوجه جوهري محصده  
في الاعيان كالماء والارض والشمس استعدادات اخرى لم اقبل انما استعداد  
كذا افاده فاعلم خارج لان معناه ان هذا الجوهري ما كان له استعداد ثم  
الفا على الخارج اعطاه شيئا هو نفس الاستعداد من دون له بعدد امر الله  
لا استعداد بل يعطيه معني معوم الاستعداد العرس كما يعطى المادة مزاجا  
متعدده لقبول نفس او اثر نفس يعطيهما حرارة شديده فتعددها  
المادة لقبول صورة الهوائيه او الداريم اما الاستعداد ونفسه ليس شيئا  
يعطى له لو اسطد امر محصده واما الامكان المطلق فهو لوازم لاصدها الخارج  
عكس ما ينبغي فسمى هذه الاستعدادات والموارد انواع لامور بقصص  
بها الجسم تخصصا اذ لا معوم به وجوده فان الصورة التجزئيه التي هي  
الانقسام العائله للاعداد الثلثة معومه بحقيقه الجسم ومقومه لوجود المعنوي  
والصوره الكسعه معومه بحمايق الانواع ومقومه لوجود المعنوي والجسم

المحصر وما قبله الجيول لا يصور الجتم لانا الصور الكسبه وليس هذه الصور  
 مقوده كحفظها ومنهم من صرح بان الصور الجرميه بعد ان تصور الصور الطبيعيه  
 فان كل صورته عدت في الصور الكسبه بمحصلتها مقدار اخر ولقد ادركت  
 بمحصلتها اتصال اخر وهذا لا بد من تصور الصور الكسبه نعم وجود  
 الجتم على سبيل البدل كالجبول فان الجتم حده الاتصال العاقل ليس الامتداد  
 الذي واد استلقت الصورة الكسبه عند الاتصال بالصوري وعند الجتم  
 الجتم اتصال الاتصال محدد مع كل صورته جتم اخر وليس الجتم كالجبول  
 التي ليس معها عدل صورته بقومها على سبيل البدل **فصل**  
 والمقدار عددها ولا عرض خارج عن حقيقه الجتم وانواعه واعلم بكل  
 بالتحليل ويصعب الكائنات والجتمه حيث حقيقه الاتصال وكما  
 النوع الذي يعرضه التحليل والتكافؤ فان ما عده لا يتطابق الا بصور  
 نوعا اخر وقالوا ان الاحكام لما اعرفت في الجتمه واصلها بالمقادير  
 فيوجب ذلك لكون الجتمه على المقادير وقالوا الجتم لما كان بغيره  
 الساقط مع مقدار ما لو كان المقتضى المقادير الخارج عن الجتمه لا يتقو  
 مقادير الاحكام حتى مقدار الكتل وجوده والناهي باطالها المقدم بالجلد  
 ما لفا على المقادير الخارج عن الجتمه والعاقل للمقدار والشكل ايضا ليس  
 لانه وصددها دون الصورة ولا الصورة كجتمه دون الجبول فان لمزومه  
 ان يكون الصورة كجتمه فانه لا يوجد القمح دون المادة فانها لا تجتمع  
 ولتتصور الصورة النوعه ايضا موحده للمقدار اذ ان كل جتمه  
 المقادير فالزوم الكتل يعني الجتم الذي يكون بحسب القسمة الكمية للنوع البسيط  
 والاحكام وهو محال وان قيل يجوز ان يكون في الاحكام معاني جملته نوحه  
 الصور والمقادير فلا حاجة الى باعلى خارج بحباب بان تلك الجتماني  
 المتخلفه ان كانت لازمه حقيقه الجتم فلازم حقيقه الشيء لا صار موقولا وحده  
 من جروياته امور مختلفه ما في منشأ به من الكتل ولا يكون على الامور المتخلفه  
 وان لم يكن له ما للحقيقه الجتميه محصورها الجتم يمكن من خارج الى جتمه  
 خارج والاطلام فيها كالاطلام على ما سبق فادراكه ان حقيقه الجتمه لا يور  
 اخرى صلاحيه المحصنات الاول المقومه لوجود الجتم وهو الصورة

الصورة التي اسماها اذ لا يمكن ان يكون لكل احوال اخرى موجبة الى غير النهاية  
 لما مر من على امتناع مثل هذه السلاسل من المقادير ان اللاد من نوع والساد اعرف  
 مقدار الكتل والحروف والماضي فاستدل هذا المقدم **بجتم** ومما ومدة قال البريت  
 يكون راي القدماء الراعي المذكور على انساب هي جتم غير صحيحه اما  
 الجتم الاول فهي ماسله ووجوه احدتها انما نسبت على الاتصال ونحن لا نسلم في الجتم  
 الا الاتصال الذي قيل انه من عوارض الم وما سواه ممنوع وما قيل ان في الشبهه عند  
 العاد والاتصال واحد ما في غير شكل فان السعه الطويله اذا حلت مسله في جتمها  
 اخرى كانت مفترقه والمستند ان اطلولت تعرف فيها احوا كانت متفترقه والاتصال  
 والامدادات فيها على سبيل البدل فالاصصال والامدادات من جنس ممنوع والواحد الثاني  
 هذان الاتصال المذكور في الجتم هو ما ساءله الاتصال والذي نقابله الاتصال بطل  
 لوجوه الانفصال ويعود الجتم متصل ما اتصال مثله هو عرض والذي نقبله هو الجتم  
 وليفت لا يكون مثل هذه الانفصالات المجرده اعراضا فانها حوش وبطله والمماهي  
 الجتمه والنوعيه اتصال بعدد مسعي في توامها عده والاتصال في الجتمه عليه انه  
 ليس هو الجتم هو ما ساءله الاتصال فان كان وراى هذا الاتصال اتصال اخر جتمه  
 على ان يقول انه هو الجتم لا عده ولا كصلا ان يقولوا انه لا يتفق مع الاتصال  
 فان الذي ساءله الاتصال هو العارض لا الجوهر وان كان الجوهر وان كان الجوهر ساءله  
 فالاصصال ما كانت حقيقه الجتمه يتفق مع الاتصال معول في طرقتا جتمه لولا المقادير  
 ما صح الاتصال في المادة ولولا ما وضعه الاتصال جوهريا صحيحا للاعداد البديهيه  
 ما صح الابداع المقادير ولا الاتصال على وجوده فالعاقل للاتصال هو الجتم  
 لا المادة وصفا والجتم حروف الاتصال الجتمه على ما عرفت فاداعي الجتم مع الاتصال  
 مع الاتصال الجتمه الذي هو حروفه ايضا مع الانفصال صحيح ان الاتصال الجتمه  
 مع مع الانفصال على ما وضعتم بل هو صحيح للاتصال وجوده لانه تصور القابل  
 انه ان الاتصال الجتمه ما للاتصال العرفي والانفصال لا يجامه اليه كما ساءله  
 حشركه ولا يحيط بغيره لما حمله هو حروفه لانه ما ساءله ما ساءله الوجود الثالث  
 هو الاتصال معقول ان ما ان بعضه لا يصور ان تعقل الابدع الساس  
 اما حقيقه ما يكون متقدس في الاعيان ممنوع منها اتصال في جتمه  
 منها الاتصال وان ممنوع الجتمه الاصل في اتصالها متفترقه لكون الاتصال

معولا على ذلك الاخر المعنى ببعض او ما يكون بحسب التعيين فخرين فقال ان محال  
 احدها متصل بالآخر وهذا الاتصال عرض وهو الذي تقابله الانفصال ولا يصلح ان يكون  
 جزوا الامر جوهرى فحرف اما ان يعنى به ما لا يدعى ان يكون من اسس وهو في الجسم  
 ويكون اصله لا آخره مما نفهم الكافة فهو الامتداد وقد شرح المتأخرون عن استعمال  
 هذا الاتصال امتدادا جوهرى وقد لرون موضع الاتصال الذي هو صورة الامتداد  
 الجسمى وهو ظاهر في كتبهم كقولهم صول على هذا الامتداد لا يتصل به الانفصال  
 وهو نفس الجسم وهو الذي لا يتصل بالانفصال ولا يكتفى به الاتصال ان الجسم عند المنة  
 مثل له الامتداد ما ذكرنا ان استعمال هذه الامور المحاربه في العلوم يورث على قدر  
 فعال متعلق بعرضه في كل طوله ولا يلزم منه العرض واليد على الشئ والطول  
 على الخط الوجه الرابع هو ان كل الجسم امتدادا عرضيا هو الابعاد الثلث  
 وامتداد اجوم باهوا الصورة الجسميه والامتداد عرضيا هو الابعاد اختلف  
 فلو ادعى شئ منه الجوهرية لكان الكل جوهر او لاحتاج العرضه الوجه الخامس  
 هو ان الامتداد الذي هو الصورة اما ان يكون واقعا بالفعول الاعيان  
 او عرضيا فان لم يكن واقعا في الاعيان والجسم واقعا في الاعيان فلا يعوم  
 به الجسم لان الامر العيني لا يعوم بالذات والخيولى اكارهه لا يكون صورته  
 امرا ذهبيا لا يصفه له في الاعيان ان كان واقعا في الاعيان فهو امتداد  
 حاضرا يحصل للمادة الواحدة امتدادات وهو محال ثم اذا كان فيها امتدادان  
 والمادة ما مساهمتان فكل واحد منهما مقدار لا يتصور ان يكون امتدادا حاضرا  
 بالفعال بل بمقدار واحد جوهرى والآخر عرضي فيلزم مساو وان او تفصل  
 احدهما فان حصل احدهما مع مادة واحدة امتدادات احدهما اصغر الاخر اكبر فان  
 تعددت المادة احدهما يحصل البالي على المادة فيكون بعضها في مادة وهو محال  
 واذا كان الامتدادان الجسمى والعرضى متساويان في جميع الجسم فلا امتياز بينهما  
 فكلهما واحد من جهة الامتدادية وخصوص المقدار والمحل ثم الشئ اذ ادلت  
 عليها العار من الطول والعرض والعمق اما ان يدعى الامتداد الجسمى الحاضرا  
 وهو مخالف ما وضعه فان امتداد الجسمى كان يتصل بالاعراض وبما اصار اما  
 ان يقال ان تلك الامتداد ما لا تحرف له او الجسم يكون في جهة والامتدادا كالجوهرى  
 المتصلح ليس الى جهة من الجهات ومحال ان يكون في جميع متناه امتدادا لا

ما هي هي

لا تحرف له او الجسم يكون في جهة والامتداد المتصلح ليس الى جهة ما حاد ادلت  
 الابعاد فعملت السعة التي طولها وعرضها وعمقها على ما تدبر متعاقبة على معادير  
 مساوية مثلا هل يتحقق الامتداد التصوري الخاص الذي ليس له ان لا يد وان يكون  
 متشخصا متناهيا وحرف الى الجهات دها به في ظهور الاقطار الاولى كما كان حال  
 البدل او بعرضه في جهة واحدة حال عرضه كما كان حاله فيكون القطر الضيق  
 فيه امتدادا كونه وهو ما ضار علمه وهو محال وان قيل انه اذا ادلت الابعاد  
 بوجه الامتداد للجوهرى الى الجهات البدل على حسب معادير الاقطار المتساوية فيقول  
 الخضم المعادير التي فرضتها عرضها فكلها على مثل هذا ما ان الشئ لها مقدار واحد  
 اذ ادلت طولها وعرضها وكلما ادلت في الطول بعض العرض والعلت فالذهب  
 في الجهات عرض له والمقدار مقدار راسب من الشئ ما يتعدى به العرض والاصح  
 ولذا بانه في الجهات واد كان لا الاشم كذا في الجسم امتدادا اخر جوهريا  
 وماض المقدار الجسمي عرض لهذا التمدد الذي اليمتد الجسم بمسلة والجوهرى الذي  
 فرضه ما ناطها واطرقت على الاحجاج ذاما الحكه الناسه فتقول الجسم او الامتداد  
 بعينه ليس القوة على ان يتحد في الاقسام ان يكون القوة الجسم او الامتداد وليس اذا  
 كانت القوة مانعة للامتداد او الجسم يلزم ان يكون هو هو وقد علمت هذا من ضوابط اللغات  
 وان قلت ان القوة لو كانت للانفصال في الجسم قوة الانفصال لكان معنى الانفصال  
 مع الانفصال وهو يعود الى الحكه الاولى وقد تكلمنا عليها في هذه الانفصال  
 اذ انك امتدادا اما معنى مع الانفصال وان لم يكن صريح عليه امور ذكرناها  
 ان الجسم القوة للامتداد او الجسم ما هو جسم يلزم ان يكون شئ واحد بالقوة  
 والفعال كما ان الجسم في حيث هو جسم والامتداد ما هو امتدادا بالفعال فيكون القوة  
 بعين شئ ما هو بالفعال **جواب** هذا مع غلط فان كون شئ واحد في جهة  
 واحدة بالفعال والقوة متعاين ولا يلزم منه امتدادا مع ان يكون ذاتا بالفعال  
 وله قوة شئ فتورث هذا الغلط المتعدي الى الوجود والحيثيات التي من  
 ان النفس في حيث ما هيها بالفعال والقوة فتورث المعقولات ثم الحيولى التي  
 اللهو في جوهره جوهرها بالفعال لا يكون مما لا يكون في شئ من جهات حركتها  
 حرة وهو محال ثم ذابها التي بعين القوة فان بعين القوة ليست باما جوهرى  
 معلى لكون شئ ليس للقوة فيدم يظن او شئ مع قوة ليست باما جوهرى

وذلك الشئ الذي هو مع القوة غير نفس القوة بل هو له حصول بالفعل ولا يمنع ان يكون ذلك الحصول بالفعل لغيره فانه لا يلزم كون الشئ حاصلًا بالفعل بسبب غيره ان لا يكون حاصلًا بالفعل اصلا وجميع المقدمات الكوجون حصولها بغيرها ومع ذلك هي حاصله بالفعل صلب ان الهويول التي التوهها ليست هي نفس القوة بل فيها امر ما بالفعل الى له وجود حاصل شئ في له قوة لا مر اخر ويظهر المقدمه اللتوك نقاشهم الذي هو ان الجذب بالفعل وجهه ذاته وكل ما هو بالفعل وجهه ذاته لا يفارقه قوة ما يجذب لا يفارقه قوه حتى يلبس عليه فبائن اخر وهو الهويول عارسة للقوه ولا شئ في الجذب عمارون للقوه وحمل هذه صوب في الشكل الثاني صمدج لاشئ والجذب للهويول فان كبري العناش الاول معسوخه بعناش في السط البالد وهو ان العنصر لانت منه امر ما بالفعل وجهه ذاته يفارقه قوة اخر ما والوا وما اصغر تم على هذا حتى ظلم ان معنى جوهره الهويول لزوجها لا في موضوع وعلم ان قولنا في موضوع سلب في سبق الهويول الا امر ما وما اعرفته ناهما اخر لما اولم يعرفوا الهويول بل انتمك ضرورة فامر ما الشئ لا والاعتبارات العقلية على ما استند عليه البرهان فاذا كان في المعصولات الثواني وهي موجوده في الاعيان فندمك تحصيله وهذا ما شئ وهو ان الهويول مجرد امر ما لا يعرفه باهو مجرد امر ما لا يعرفه لوجود الاله في ملزم لالهويول لوجودها الاله في الاله في وكان مطلوبنا خصم ان ما وضعتم هويول لوجودها في الاله في الاعيان ثم اذا ظلم قولنا في موضوع سلب في سبق ونشر لها في نفسها حصولها في ريم الحويول الوجود وقد علم ان احصوا في لها غير هذا بصار ما هذه الهويول نفس الوجود ولكن ظلمت ان نفس في الموضوعات ما وجوده عن ما هذه الا واحبا لوجود فاذا نصب من هذا قبايش بلزم منه ان الهويول واجبه الوجود بل ابراهم ظلم الهويول علميه اذ هو انما بصورة ملزم ان يكون شئ هو عدلي ومعصم الحويول واحبا لوجود متكونه واجبا ما عساك تعلق وجوده بالصورة وعنده وهو حال وهي هذا بعد الهويول التي فرضتموها جزوا الجذب فالواقع ان لالهويول الا الجذب معان لسه بالعباش الى الاله في الحاصله منه ما عساك ما مجله هويول وبالعباش الى الجمله محله محلا وهو في نفسه جيب فالواو اما قولكم ان الاجسام ساركت في التخصيه وفارقت بالمقدار متكون المقدار عارضه له احكامه ليس يصح فهو كما يقال

له مع

ان وجوده عاريا منه ويكون  
لكننا باعتبار رده

ملحقه

بالحال ساركت الشئ في السطحه واحتملت بالمقدار وكذا المقادير كانه  
اسرقت في المقدار منه ومنه معاوت ملزم ان يكون المعاوت مع الشئ في  
او المقادير لثب كانه ليس غير مقدار وهو حال هذا الكلام في المعاوت على لسان  
سعه الا در من الذي يمدقوا ارشطوزا ما معام ثابى له ولا يابصاح الفتح  
والمقاومه فالوا البراهين التي ذكرتم في امتداه خلوه الهويول عن الصور اكثرها  
دلت على اصحابه الحلو فقط فاصبر في علمها في كون الصور مفتومه لوجودها  
ولا يلزم ان امساح خلوهها عن نفوذها فان العوضات اللازمه كالزوجيه  
لا تدوم والروا والمثلثه سببها في كل الموصولات عنها ومع ذلك هي ما بعد  
للعوام لا على الوجود ولا معدومات الوجود بل من القوة في ذلك الجذب يمكن ان  
يوجه في المقادير الوصوح انك يلبس عرصتها حصول الجذب او الهويول ان  
كانت مجردة عن المقادير او الوضوح فان اشار اليها او اشار اليها في موضع  
ان اشار اليها فلها مقدار ووضوح قدر فتمت دونها وان لم يكن اشار اليها وليس لها وضوح  
محصلة في جميع الامكنه والواضوح اول يحصل ولا شئ فيها دون شئ  
وعم عليها سلف او مجرد حتى او هويول عن المقادير بعد العنصر او عمل القسمة  
وبعد ما علم ما سبق ونوجه ذلك الكلام بعينه معلوم ان يكون المعروف عرض صورته  
او ما فرضتم صورته عرض عدلي لا شئ او الحجه المذكوره اليها ثم ان البرهان الذي  
نتفر ان الهويول اذا كانت مجردة ان كان اشار اليها ثم فرضتها حصول صورته فاما  
ان يحصل في جميع الاحياز او لا في جميع اصلا او في حردون حويولا في جميع بلزم منه  
ان الهويول فيون الحاصل يحصل محصده نوصح بل ولا يلبس صورته الا انه لا يصور  
مطلوبه اذ صلا راجح الى ان الهويول مجردة بعد تمام وجود العالم الحاصل لا يلبس صورته  
لعدم المحصص بل حويول كان في حيص لا يمكن تجردها وهذا لعل لا ينساح الشئ بذاته  
لا مبادع حويول وقد سبق لكثيره المعالقات صا بكم هذا الخلق وان كان لا يلبس  
ان نفس الانسان يرها ان على امساح خلوهها عن الصور دون ان يعرف لان هذا  
الامساح لولاها او لغيرها ملصق هذه الحجه الالهيه بل هو في حويول الهويول  
وهي حويول منها ايضا اما طله هويول العام صلا في يوم حردون حويول هو ان دوام  
اصحابها الاول لا تدوم وكما انه لاشئ محصص كحرف الصور في الهويول مجال دون  
حال فلا محصص بصوره دون صورته ولا محصص كحرف الصور في الحصيل الصور

في بعض الهيولان واهمال بعضها والفاعل والقابل متساويان فيمنع بالثالث لهما  
م ان يحصل لبعض صورته دون البعض ما هيولى بنفسه متناهية الاجزاد دون  
الصورة له يحصل في بعض صورته ويحلى البعض في ذلك البعض يكون متصلا  
ببدا البعض او متصلا عن هذا البعض لمكان كان ياتي منه محالات فيسرع اسماح  
تتوالى الكمية والبعض الاكبر هذا دل على الالهيولى ما كانت خطية في الصورة واولا  
العلة لعدم الموقوف له الموقوف على الالهيولى لولا ان لم يولد على الالهيولى لولا ان  
الصورة لا يلزم ان يكون الماخوذ صورته مقوما لوجود الهيولى اذ يقع على المتكلم خلوه  
في الزوايا البنية لانه ان الزوايا مقومة له لم اعني في كل ما عرفت وكل ما  
في طبيعة الاستغناء لا يتصور خلوه في حاله والصور المتكلمة لشي فيهما  
سماها على شكلها وتبينها في شكلها هو ان وجودها على كل ما حكم ان الهيولى لعدم  
عليها الصورة فيكون وجودها بعد وجود الصورة وتكون مع وجود الصورة ان كان  
الهيولى والمكان ان يكون مكانه لا يكون فيكون مع وجود الصورة ان كان لا يكون الهيولى  
فكأن في استغناء عن المتكلم مع اعتراكم انما لست في استغناء في قولها تحت  
بحسب ما اذ قلتم ان الصورة ليست بعلة مكلقة لوجود الهيولى لانها في هويتها  
تجمعون بالتشاكل والشكل هو موجودا على الهيولى فلا تقدم الصورة على الهيولى  
م قلم انما تقدم بعدا وبالنزاع من عدم ما يحسب بعض الموقوف بالساهي بالانتم في  
العدم العلية الذي يعنى به ان لم يحل على الخيال بلزم من العدم وجعلت حرو  
العلة وحز وعلة الشئ بعدم على علة الشئ المتقدمة على الشئ في العدم وان  
العدم على المتقدم في كونه الصورة الالهى في القوام كاحه الهيولى  
الى الصورة فان الخيال لا يتصور مصورا ان يكون مستغنيا عن الخيال والخيال في صور  
مستغنا عن الخيال في الصورة الحادثة عليها العالمة الهيولى في العلة التي حكمت  
لوجود الصورة الحقيقية وعرضية المعدار م ان علم ان هذه الصورة سطر سطر المعدار  
و لوجود وجوده وهذا ايضا والموافق العلة وهو كذا في الشئ في صور ان يكون  
مع الصورة بلذلة المشاهدة في الشئ في الوضع كحرك كحرك بلذلة في الشئ في كحرك  
متساوية وكما في ارضها مع الاضطرار وبعدها مسان كحرك في صور هذا القيام  
على هذا الوجه الا لا يصح مع الآخر لست امور كحتم على ما بل هذا الترخي والقيام  
والكلام في المتساوية وعدم صحة الاستدلال في السابق ما نحن له الفاعل اذا كان خارج

قوله او هو امر ثالث لثالث كان يصح المخية الضرورية مثل عمله الابوة والبنوة فانها  
حصول احد الشخصين في نفسه الاخر وهذا المحصول على المتساوية ولذا الاستدلال هو  
علة الضلع الثالث وهما كما في استعداد الحمل والفاصل في الكثرة والمعينة ضرورية  
على ان هذا امر وجه واصل لا اساس في حاله في الالهيولى في مثال ما واما الصور المتكلمة  
وتساوي الظلام في علم الحجة عليها والمقومات المتعلقة بها واما المقومات التي تسبقت  
فاكثرها او رداها في المقدمين واورداها فاعده الفرقين وعرضها هذا البحث في  
هذا الموضوع خاصة لا يحل فيها ما لا يوافق ما اعطيتان وما في الوجود وصورها  
المعالمات كالحال بطبيعة ما راى في الصورة على انما في الله في الحروف المعروفة  
س تحت النص في الالهيولى من لشي في حاله المعالمات كالحال  
اعلم ان الذي هو مهم جدا وهذه المسئلة اساس الهيولى على مقومها وهو انما العالمة  
لجميع الهيئات الحساسة وصورها ولس في نواع ثعب والامور الحساسة العالمة اذا  
كانت بالقول وهي مائة للعدم في وجودها وعدمها في عيها وهو حاصلها فان  
الشي في حث هو بالفعل لا يكون له بالقوة لثعب وان كان محذرا ان يكون بالقوة  
حصول امر اخر في الالهيولى وجوده وعدمها فاذا الامور المتكلمة القابلة  
للعدم ذلك على وجود امر قابل للامور عو حاد و لا قابل للعدم والكان له في حاله  
اخر في قوة وجوده وعدمه وهو محال وقد سئلت في اخره في هذا  
الامر اسان م م ونسب في علم ما بعد الطبيعة ان الفاعل الغير المتغير اذا  
حدث منه شي فانما هو لا استعداد فاعله او ما هو في كل العالمة ذلك القابل  
لما لم يكن له فاعله اخر لا حد ونسب في الالهيولى في حجاج الالهيولى في قواعد الالهيولى  
والعربان في الالهيولى ان وجود فاعله ما يات وما وقع في الالهيولى في الاعراض  
الطبيعية والالهية اعني في الامور الكلية فيها وما يحجره على سبب المسد  
الاول هو ان الهيولى لها صورة محصنة محصنة لا يتغيرها في كل من المخطى  
والفاعل خارج ما في ش اخر هيولى لا بد والاسرار في الصور في شخاصها وصح  
هذا الاحجاج على ما سبقه فلا يحل في الالهيولى في الالهيولى في الالهيولى  
في امور الكون والفساد والصور والهيئات و امر المتكلم اصلها في الواحد  
الضروري المتكلم في بعض على الالهيولى ان هذا امر مخصصا بالاسارة  
الحثية العالمة كحركة الالهيولى او الوضعية بل انه هو الحث وانها هذا امر



قابل للقياس والصور هي الهياكل وما انكر من بعد كلامه ان الجسم قابل  
 لصور وهيات ولهذا ذكر في الكتب هيولى اولى وهيولى ما بينه فلا يراعى في  
 الجسم والامر العاقل وان كان الجسم قابل للصور والهيات فيلزم لها هيات  
 هل يوصد امر قابل للسطح والجسم فذلك خارج عن الاعراض المتضمنة والاهلية  
 فلا يسهل عليه متاسف ان صحب عليه الاعتراف به ولا يسهل في امور  
 يدبره من سبب السراحي امر عظيم فان في زماننا وفي ما قبله جامع من  
 المنسبيني الى الحكمة وقواح في عظيم سبب هذا واما من فكر في الحكمة كانت  
 السنتم لسبب اللطاف وعرضنا في هذا القاب ان ليس ان ليس من شاكلين  
 الحكمة خلاف في امرهم كذا في جميع المواضع العلمية هذا هو الاضار والاساس  
 الخالق السعاده لم يعول له اذا حصل على راي المال الذي يكسر به فلا يخر على جواب  
 الري العليل في بعد هذا العرق فما وضع قنة البرام في مشكلة الخلق والباطن  
 على ان لا يسكن ان هاهنا هيات لا يختلف بها الكعبة وجواب ما هو الجوهر  
 وهيات مختلف بها الكعبة وجواب ما هو ذلك ان ليس شيئا منها متورا وشئا  
 منها اعراضا وكذا ان ليس كلها هيات بعد ان يعلم ان من هيات التت على الشواذ ان  
 الجسم الاول لا يمكن ليس لان التخصيص الذي لو كان جمعيا سحسا واذا ما احاج الى  
 عارض غير ليس مثل الذي لا يصور وقد عد اصلا الامح روابد كسره على ما هسه لسرور  
 وجوده وشدهم اليها فيما بعد ان شاء الله تعالى **فصل** في ما لا يعاد  
 الاعداد كلها مساهية سواء صحت في ظلا او مالا وقد اشهد من القوم حجج منها ان  
 سقم امتداد عر مساه لو صدره كاهو في الوهم مرة معطوي منه قدر مساهها  
 سار عر اذ في اورا دافيه وعلى بعد القطع سقم بوصول كل في الجروض فواضها  
 ما ناه كان الجبوت اقدم على الاخر فلا بد من مساوت في الاما سوي للرابد الناقص  
 والظن الجوزان المفروض عر مساه هو جرد في مجموع القدر المتساوي بعد ما دنا  
 الذي دور عر اذ في مع مجموع منه وعشر اذ في يكون الكل مثل الجوز والذالي  
 بالكل فالمعجم بالكل وان وقع التفاوت فلا بد وان يكون بدهاب اجهها واعلم  
 الاخر ان تحمل الجرف موصول منها في اجهها وراذ الاخر عليه بعد مساه  
 وما راد على المساهي عر مساه وهو مساو ونص الناس عدج في هذه الحجة بان القطع  
 والتفصيل مستدعي حركة والعو المساهي لا يصور حركته فاما الاسم اذ هو بعض

وبعض الناس الهم بان يحاجه الى الحركة هاهنا في حال العو المساهي يمكن عليه الحركة لانه  
 جسم وهذا عر متين فانه تقول فابل انا حركت الخط العو المساهي الى الالسام  
 التي حسب لا سمي حركت وصح لكن ذلك لفظا لم يرها فان المفروض غير  
 اذا تحرك الى الالسام خلق في الحجاب الاخر بعد ما تحرك الله على سبل الالسام  
 علمون الطومان وهكذا يبارك هو الباقي اي الخط الذي هو على الحجاب الاخر  
 على الالسام وهذا هو البرهان المذكور الذي ان الجسم يحول على الاستقامة  
 تحت الهيات حده فان عو المساهي ان فصل عنه ان يحرك الله فله بهانه وذلك  
 الحجاب وخلق الحجاب الاخر في صور ما سعله فيكون له طرف من جانب الحكمة  
 ايها مساهي من الطرفين والالسام كله في ان غير المتساوي هل تقبل الحركة فان اخضم  
 لمنع حركة العو المساهي ولا يلفي بعد ان يقال ان الجسم قابل للحركة والمفروض غير  
 مساو جسم فانه محور ان يمكن على ان ياعتبار جهة عمده ووسع من وجه  
 اخر كما ان الافلاك في حركتها جسمها لم تسع عليها الحركة المستقيمة والانع والاذ  
 كان كل جسم مسوي عليه واكل ولكن ليس عليه ما اعسا من تحفها وليس كل يمكن  
 على العام يمكن على الخاص الذي حده ولذلك يمكن على الجسم الحركة ولكن العو المساهي  
 ليس عليه الحركة لا اعسا وجمده او بعده بل لا جلا لكونه عر مساه فله يسع معه  
 هذا العو الذي ولنا مالا يصح هذا الجواب بل لا يولي ما عاب به هذا الدليل  
 انما اخذ الحرف في الاعسا حتى يحاج الى قطع ونقل واقية الفعل والحركة  
 بل اخذنا الا من اذ المدروض عر متناه كانه ليس منه مقدار مساو يوجد  
 ناره معه وبارد وونه لا راده وبصان سديع مزا او حصر او حركه عر  
 الاعسا او نوهما في الاعسا وللوم ان يتحرك الى الشئ دون عر اذ في منه  
 ناصه كانه ليس في الوسط وما فان انه يحول وهدو في العاطة القس لجوزات  
 وهذه الحجة بعضها لا ذكر في الاعداد المرهه الموجوده معسا العلال والمعلولات  
 او الصفات والموصفات ونحوها عاصد العقار سلسله من هذه كل من مته  
 ومجذوف عنها در مساه والاشي مع الوصل احرى م محمل كما ان سلسله  
 صمول لا مخلوا اما ان يكون بازا او كل واحد هذه السلسله واحدا وبل لا و  
 مساو لعددها ولا در المساوت ولست في الوسط قطع في الحركه  
 صلا في اجهها والاخر يد عليه بعد مساه وما راد على المساهي مساهي مساهي

من طرفي

صوجه هذه الحجة في كل سلسله اجادها مجتمع في الوجود ولها ريب  
ناكيف كان والنظم الجمل هذه الحجة ان يقال لو صح وجود سلسله مترتبة  
عبر متاهيه لاستوانتها راد وما قضى اوزاد العدم المتناهي على المنها  
عنها وكلا فيسمى العالي باطل فالمقدم باطل الحجة الثانية هي انه  
لو لوحى البعد الغير المتناهي لا يمكن ما لا يتناهي محصور بين  
والعالي باطل فالمقدم باطل وجه اللزوم بدس الشاق المثلث فانه اذا  
صح الغير المتناهي صح امکان خروج خطين من مبدأ واحد متفرجين على  
شبه واحد الى غير النهاية فاذا كانت الشاقان الى غير النهاية فالبعد  
الانفراج بينهما لا يتناهي فليس ان يكون ما لا يتناهي محصور بين  
حاضر بين وكلا في غير النهاية امتداد في الارتفاع وكلا في الارتفاع الثابتين  
صح الانفراج الغير المتناهي وكلا في الانفراج الى غير النهاية صح احصار الغير  
المتناهي بين الحاضر من العالي باطل فالمقدم الاول باطل ولا يمكن  
امكان انفراج ما وجد ان مثلث الارتفاع خطين وسكر امکان انفراجهما  
الى غير النهاية فان امکان انفراج الشاقين على حث امکان مقدار الخطين  
وكلا ازيد اذ الحثان ايراد امکان الانفراج وكلا في انقض فاذ كانت  
الشاقان الى غير النهاية وامكان انفراجهما في الاعيان مساوية كحدس  
الى حدس عدان بعد مساوية بالضرورة انفراجها متاهية مساوية  
لان المتناهي الى المتناهي سببها فاما سبب مقدار الانفراج الممكن الذي هو وقوعه  
في الاعيان لعدم المتناهي في الشاقين ما للمتناهي فالضرورة مساوية  
الشاقان العدم المتناهي للمتناهي المتناهي لان امکان الانفراج على حث  
زياده ان غير فيلزم ان يكون للمتناهي سببه الغير المتناهي كسببه مساوية الى  
متاه وهو محال ومقدم هذا العالي وهو حوب النهاية الانفراجي  
للشاقين العدم المتناهي عند صدق محال حجة اخرى دون هذا  
وهي باقرض خط غير مساوية خارج من مركز دائرة تلام ذلك المركز وحده النهاية  
وتقاطعها آخر غير مساوية ما اذا حركت الوائره بحركه الخط الغير المتناهي وتصل  
من المتناهي الى المتناهي الغير المتناهي الاخر ويكون المتناهي على بطله هي  
ابعد التقطع وما لا يتناهي فيه قبل كل بطله فاذن لا اول بطله في غير

غير المتناهي المتناهي فلا يمكن حركه الدائره وهذا محال فيه الى ابدان حوار حركه  
الحكم الغير المتناهي وفي الاستسسا لا يكفى ايضا ان يقال لكن قلت حركه وابر  
مطلقا بل يجب ان يصح الاستسسا على ان حركات الدوائر الخارجيه منها الخطوط  
التي اضرا الحث انها غير متساوية واحده او صح ان اى دائره تملك التمام معها حركه  
خط اخذ ابر غير متساوي متقاطعا خط اخر غير مساوية وفيها صغوب واعلم  
ان كل جسم يحرك حركه مستدره فهو مساوية حركه او صح اما ان تملك حركته  
فهو ظاهر وان لم يملك حركه القطعه الى النقطه وسدا الحركه من بطله هو خط  
وحركه قدر شبر مثلا وهو جسيم متصل كره او نحوها فلا شك انه اذا خرج ما  
يفرض له جزاء من حركه حركه جميع اجزائه نسبت المبدأ فانت حركه ما على  
جميع الاجزاء زمان متاه وان لم يرجع تلك النقطه الى وضعها صح الاول  
ان كل جسم قبل حركه المتكافئه فهو متناه وقد ذكر في الكتب ان كل جسم يتحرك  
بما في حركته ان يتناهي جميع الجهات لان التسعه الواحدة لا يختلف  
فيها الاقصا حتى يعنى حده النهاية ووجهه الارتفاع وهذا لا يدل عليه نهاية  
صحيح الاجسام او على نهايته كل جسم بل على نهايته جسم سام من واحد ويريد ان  
يرت على هذه الحجة معقول لا ينبغي ان يتصور متوقف ابد ليس ولاش والاجسام  
عساوي حتى لو صح ان كل جسم غير مساوية فان الاجسام لا شك في كبرها  
كوجب وشها وهواي وماي وغيرها وهما مساوية فان حركه او مدره او صلا او كوكبا  
او حصار من السارد الارض مساوية وبعض الاجسام مساوية ضرورة فلا يصح ان  
تقال كل جسم غير مساوية اولاش والاجسام عساوية اذ الكا حث في الاجسام  
وفي العالم الجسماني وكل جسم بالضرورة يقع على حده وجهات كالف ما كان  
وكل مانع على حده وجهات كالف غير مساوية الحده التي يلينها فكل جسم سام من  
الحده التي يلينها وكل مانع من الحده التي يلينها حده سام من حده واهر مطلق  
وكل جسم سام وجهه واحد مطلق كل جسم اما ان يكون شبيها والكسبيط اذا ما  
وجهه سام من جميع الجهات على ما سبق او مركبا وكل مركب وشبه  
واما سائر كالكاه المرئت وغير المرئت ما حده فانه ان لم يس البسائر المرئت  
ملاش حركه بل هو شبيها ويلزم منه ما يلزم في سائر البسائر وكل جسم  
شبيها مساوية وكل مركب وسائر مساوية ايها حث مما سدا فاجاد

الاجسام كلها متناهية فلا يمكن ترتيب الاجسام الطبيعية الي جميع لا يتناهى  
 وان فرض خلافه غير متناه ولزمه تناه و جانب فخره من جميع الجوانب لانه متناه  
 كما ذكرنا في الاجسام البديهة معنى لمفعول جازل مسلم ان كل واحد واحد من الاجسام  
 متناه اما مجموع المتناهيات غير متناه عدد او جازل وهذا الخلاص مفعول ما الخلا  
 ملا تصور ان يكون منه كثر بل هو واحد متناه وكثره الاشياء اما جوارها  
 او بعضها وليس هذا الخلا واما الاجسام الغير المتناهية العدد ولا شك ان منها  
 يردت من الاضمار او الماخوذ او هاتما انه حذر وكل كثر واشياء متناهية  
 المعاد نورا اذا انتسب حج اجزا حج الآخر ما نسب عدد اجزا عدد الآخر ولد اذا  
 ما نسب عدد اجزا عدد الاخر ما نسب الحج الخ ملا ذهب اعداد الاجسام الي  
 غير التمام اذا كان مقدار الجميع متناه لان عدد زياة العدد لورد الحج اذا جمعت  
 الاعداد والغير المتناهية وهي مقادير متناهية ضرورة بصيرتها غير متناه فتقول اما ان  
 الذي على جانب بعض حج مجموع اطرافه على جانب اخر او لا يمتدان ولا معاوت  
 فيها وادلك ان ما على يميننا او على جهة ما على جهة اخرى فلو فرض ان الذي  
 هو ناقص كان في ضروب الزايد وازايد في غير الناقص فضل جز الزايد والموهم  
 جيرا على الناقص وانقطع دون استتمامه او ما في كل جزية وحصل عليه الامة التي  
 شغلها الزايد فانه كجودها وتساوي وان كان لا يمتد واحد منها على الجانب الآخر بحيث  
 لو فرض على جانب الثاني الاجسام انه كان في احصاء اجسام شغلها من غير الاخر مثلا  
 غير ماضر فوضعتنا في سطح الجميع وانهم مجموع الاعداد والكوانب المتناهية متساوية  
 وصار مجموع الاجسام وسطحها بالمتساوية والنسبة الي الكوانب وكل ماله وسطح  
 بالمتساوية والنسبة الي الكوانب فالوسط هو مشترك وكل ماله نصف مقدار  
 ماله وهو نصف النصف ثم كل ربع الذي هو نصف كل واحد جوارها التي يمتد  
 محصور بمتساوية كل طرف النصف الاخر فله تمام البناء وبما انه النصف الاخر  
 لانه تمام وبله واذا انهم الربع انهم النصف لان مجموع المتناهية متناه وان الذين  
 النصف انهم المجموع فانهم الاجسام كلها والاعداد كلها وهذه الحج ماضي معها دون  
 ايجاد الذي ذكره الشريط وتزوم بها تامة ونهاية واحدة بل ينص على انه كل من اجسام  
 العوا المتناهية لا يحلوا اما ان يكون الذي على غلها ولسا راسعا وبارع ولسا وان  
 بل يسا وان اذ ليس على حدها اما لا يعمل المعاوت والمساواة حتى يقال على كثر

الاجسام

عليه الا ما كانه قد سئل ان مجموع الجنبين اعلم واحد ما على لا يمتد نحو هذه المتساوية  
 والمعاوت و لزمه والمعاوت ما متفق وكذا في اللامعاوت من ان يكون محورا وموصفا  
 وسطحا جعيقا و لزمه مستحق ان قيل معاوتان في الجانب الواحد متساوية وفي الآخر  
 غير متساوية حتى لا يمتد وبها اصدما بانه الثاني مفعول اذا كان العمل للمساوي صحيح  
 الدخوي والدي في بعض جوارها لا مانع لما ان يوجد في الجانب الثاني للسطح  
 اقول ما ذكره بل على انه ان كان مسحة منه منذ كان وكما لا مانع عن هذا التوهم  
 لا مانع في نوع مثله ايضا في معادير موضوعة انها غير متناهية بحيث لا يمتد  
 جميعها عن جهة وكل ما ذكرنا في هذا المبنى على التوهم ليس كل ما يوضع  
 على التوهم غير صحيح فان الامور الحاصلة وكذا في الاشياء الصعبة ليس على  
 بصفات وهيية وهي غاية الصحة من امر الهامة منه شراخ وهو ان كل واحد منها  
 في التوهم او العقل فهو كطرف الاول لونه بل منه الهامة في الاعيان فان يكن  
 العقل في الصاعف الغير المتناهية الثمرا حصل في العقل في الاعيان في التوهم  
 لا يخرج الي احد استعداد الموارد في جميع مشاحات العالم والامور الصالحة  
 ليس على بصفات وهيية ويخرج كقدرها في التوهم ولا يعني بهذا اليوم ما  
 كان في العقل بل بصرف الفكر على اعد العقل وما سنده كتر في  
 اخرى ارجاله في كنهان الاجسام هو انه قد سئل في الالهيات وحول  
 واحصا لوجود بقرائن لا يمتد على الهامة الاجسام من امر الحركات او  
 الاجسام والالهيات او غيرها وهي وصدده وان لا يصد منه الا واحد  
 ومن ان اول العقول حصل منه اول الاجسام وهو البر ما كان له يكون في  
 الاجسام له نسبة الي جسم اخر يحصل من معلولاته اذ كثر الاجسام بالانواع  
 والاشخاص فها هو ملسا في جانب الحج الذي يلبه وقد سئل ان الشريط اذا  
 ساهي في جانب تحت بماله من جميع الكوانب ومن في كسب الشريط انه  
 بلزومه الاستطال الذي فاحصل في غير هذا العمل لا يحيط بمعلولته  
 الاجسام ولا راقه بحيث يكون خارجا عنه لما سئل في امتناع  
 العالمين والردوم الخلا وعو ذلك في جميع الاجسام بحيث ان يكون في جوف  
 وما يحيط به المساهي والاجسام بحيث ان يكون عددا مساهيا وعلمها  
 مجموعا واحدا وانما ذكرناها لانها خالية من الغرض ورايتها من الناس وتصعب

عليه العرض طريقه اخرى او كالميد هو ان الجسم الذي تعالقه اجسام  
 مختلفه الوضع لا تعالقه كل واحد منها ما عدا نفسه بحيث ينتج كل واحد منهما  
 في محاذاه الاخر ما لا يرد فانه ينعكس منه الحزب الذي لا يتحرك في ذلك الموضع  
 ما لا ينعكس في الجسم اصلا م الا اجسام المختلفه الوضع المعالقه للجسم لو فرض ان يخرج  
 من كل واحد منها نقطه على عمق استعامه بنصير من هذا الجسم فلا شك  
 ان من تلك الخطوط المستقيم على استعامه على ر و انا ما عداه او اقرب ما يمكن الى  
 القاعه من هذا الجسم مختلف واللاتزم والباقي وضع مختلفات الوضع وهو محال  
 واعني بان كل المفروض هاهنا جميع الاجسام الالصفه غايه من الالصفه الواقعه  
 في الاعيان فان الخط الهندسي معرفه حاله وكنهه ما ذكرنا من معالقه اجسام كبره  
 مختلفه الوضع جسم و اصدار جسم معالقه فاعه او اقرب ما يمكن منها من كل جسم  
 منه شيئا عدا اخصر الاخر وانه لا يمكن ما يفرضه اجزاء مختلفه الوضع في جسم اذا  
 ما لقت المفروض اجزاء في جسم اخر وطاهر انه كلما كان المحيط اعظم كان فرض اجزائه  
 المعالقه اجزاء المحيط اكبر وكلما لثرت لوج اجزاء المحيط المعالقه اجزاء الاعظم فالاعظم  
 صارت المفروض احواله اصغر فاصغر حتى ان المحيط يقع منه في الاجزاء معالقه  
 شهور المحيط الاكبر اصغر ما يقع في معالقه سيره المحيط الذي دونه وتوقع  
 معالقه شهور المحيط الاكبر اعظم ما يقع في الاضيق حتى ان لم يقع في معالقه كل سيره  
 من المحيط الاضيق المحيط على الكافيه فالله مساويه وهو محال وادافضت  
 اعداد غير متناهيه وهي محيطه بناو اعدنا والاجسام كما هو درهت الجفم وصارت  
 سعه الاضاحه غير مساويه مع فرض عند اجسام كبريا احاطه عشره  
 اشبار مثلا واما ان يكون مقدار السعه الحشميه المحيطه المفروضه غير مساويه  
 بل لغه الى مبلغ معالقه شهور اجسام اي جانب فرض هدا غير مساويه من ثلثه السعه  
 او ليش حله السعه المفروضه غير متناهيه بلوع الى اكثر من ان يعال شهوره فذرا  
 متناهيا ولا يمكن الاكثر من ذلك والقسم الاول محال فان ذلك الحزب المفروض  
 غير مساويه من حله السعه مجموع ما في اجزائه من جميع الجوانب المعالقه لباقي  
 الاشبار والباقي يوصف ان يكون كذلك المساهم الذي هو حصه مساهمه شهور  
 نسبتة الى مجموع المحيط المسامت لما في الاشبار فلزمت الهامه في الظن  
 وطاهر انه اذا كانت الاجسام غير متناهيه من جميع الجهات كانت السعه غير

غير متناهيه ذلك ان يعال الهامه ان يعينه الى المفروض غير مساويه بعض  
 الجوانب دون بعض طريقه اخرى او كالميد هي انه لو كان الاعداد  
 الى غير الهامه وفرضنا حشما مساويا مساهما عند اجزائه حطوط عمداي  
 اجسام دقيقه من جميع جوانبه الى غير الهامه مساهمه الاعداد فلا شك  
 انها كلما ذهبت ازداد البعد فها من حطوطها على جميع الجوانب وهي مثلا سته حطوط  
 المباري فاذا كانت غير متناهيه على جميع الجوانب وهي مثلا سته حطوط  
 على جميع جهات هذا الجسم المستند ولكن نرثنا ويمن كل عتقنا الى المبدئين  
 على خط فاعني غايه البعد وهي على سته متساويه ما ذاصار الى غير الهامه  
 فالبعد منها غير مساويه فبصير الاعداد العدم المساهمه للعالم منقسمة ستة  
 اقسام متساويه وكل قسم محصور بين حاصرين مساهم مجموع المساهما  
 مساويه واذا ساهمت السعه ساهت الاعداد وهذا اجود واين وبرهان  
 ساقى المثلث فان الارتفاع وعوره موجودان والامداد على جميع الجوانب

**المشروع الثاني في المحرك والمكان فضيل في المحرك قد**

علمت اختلاف الجهات الحشميه وان الاشارات عبات وان الجسم اذا تحرك  
 المحضوب لو لم يكن كذلك لصور وجود ما ذهبت لكونه الله ولشئ كما يتحرك  
 الجسم الله حركه مكانيه كما يتحرك اليه عندنا ما يتحرك في السعه الى السعه فان المتحرك  
 الله في الكعبه يحصله بعض الحركه ولدت الجهد للحركات الا لله حصله  
 بعض الحركه ودرت ان العالم كله لو كان امرأ مشا بها خلا او بلا ما يحس  
 البعض لعلوه والاخر لتقلبه وان العلوه والسفله لسا كالبحر والديار  
 المختلفين بتدل وضع جسم ومن المشهور في الكتب ان ليست الجهات  
 حاصله حشم واصد فاصد على صداد لا يحركه الاجهده واصده ان  
 يمكن ذلك وحكي منه سائر الجهات ولا احساس منسقه الوضع محسب  
 ومحيط فان المحيط داخل المحيط مجرد به ولا يحس من حصادا سائني الوضع  
 فانه ان يمكن لكل واحد الحركه الى احد الاخر بعد توجه كل واحد منها الى جهته  
 الاخر فالحشميات تهلينان لانها مجردان دونها وفرضنا سحردين

بها اذ كل جسم يتحرك على الاستقامة من موضع الى موضع فياخذ الحركة واليد المتحركة  
متحدان لانه وان لم يكن على كل واحد منها الحركة فمتحدة كل واحد في حد  
لا يلازمه مفارقة متحدة دونة وقد عرض محدداته وما يصل هذا الرجوع الى حدود  
الجهات لو كانت اكثر من جسم لوجب ان تكون جهة كل واحد منها متحدة اذ وانها  
والدائلي بالكل فالمعدم مهنة بالكل واذا لم يصور التحدد بحجم واحد فما على طرف  
واحد لم يغيره ما بعد منه ولا ما في جسمه كقوله يجب ان يكون جسم واحد في جسم هو معنى  
به حرب وبعد وليس الا على انه شبيه الا بالجهة والمركز فتمه منفصلة على هذه الصورة  
الموجبة للجهات المختلفة اما اجسام متعددة او جسم واحد لا يغير ما بعد منه او جسم  
واحد يغير ما بعد منه جسم ولكن ليس الا في البداية بمعنى الثالث للمكان الساعت  
عامة البعد في العلو والعدا في المحيط المركزي فاحصل ما العلو والتسطير والمحيط  
معنى المركزي ولا على المحيط في حواره وفيه مساوية على مركز واحد لا مركز  
المحدد في جسمين مختلفين فان المركز يحصل اجزاه من مركز واحد وان لا مركز  
واحد الى جسم الاخر وعدم حواره ايضا فاستبق م اذا حصلت الاجزاء عند  
التالي ليس في المصالح الاخرى اعضاء عند المركب او في البعض الاخر لان اجزاء كل  
واحد البساط يك تشابهه والتا على مسانده وليس هذا كما لو لم ولا يخص في  
الحركات والامور الغير المتساوية واللوارم المتساوية فان هذا الجسم بمنزلة على الجوز  
فلو امكن هذا التايف لوقع المكمن وعرف في طرف الوتوق منه والدائلي بالكل والمقدوم  
بالكل صلت ان المحدد مسانده لا تعرض له اجزا فلا يكون منه شيء اسفل من اعلا اذ  
لا اولونه في بعض اجزائه لشيء ما ذكرنا والجهات تتخلقه بالطبيع والخصه والمحد  
الواضحة تعرض له اجزاء متشابهة فلا ينضم للمسانة غير المتساوية فاذن المحدد كله  
هو ولا يتحرك على الاستقامة والا كان زوا مجتهدا آخر فلا يكون هو المحدد ولا الحركة  
الى الاضوية واجزاه ولا يتحرك بل وجوده اذها انه لا يصور خرقه الا بحركة احواله  
على الامتصاص وليس ورأه شيء قلوا خرق المحدد لكان وراء جسم اخر او قد حركه  
اجزائه الى الاضوية ولا شيء بقسمه الدائلي بالكل فالمعدم باطل والوجه الدائلي ليس على الميل  
المتصدرة فثبت كرهه والثالث ما ذكره بعض الفضلاء وحاصله هو ان المتحرك الى  
جهة ولكن في فوق ان قسمها اجزاء اجزى اما ان يتحرك بعد الاضوية او يحول عنه  
فان يتحرك الى فوق هو الحو والاعدوان يحركه الجهة والحو والاخرت واحال

ما سحر

هو ح

واحال فياخذ من هذه الجهة هو اجماعها الموجه لكان حو والجهة كلها والدائلي  
بالكل فالمعدم بالكل وتتشارك صاحب العناصر في بعض مواضع غير موجبه  
وهو حو له يتحرك الى الجهة ولا عين الجهة بل هي الجهة فان الناصر الى  
فوق اذ وصل الى حده فوضع فيه حو وكل يتحرك فتنزه حو  
صوت وجهه ذلك الجهة او الصوت هل هو بعينه ما قصدته من وطح  
الجوز الاقرب ام لا فان كان هو بعينه الجهة المعصوده فالاقرب ما كان له  
مركز واحد وصعبا ان له مدخلا وان لم يبق متوجها الى ملك الجهة ولا بد  
ان يكون له توجه الى جهة ما عساير حركه فاجهه التي توجه اليها بعد  
بعد وطح الجوز الاقرب اذ كان على الجهة التي كان متوجها اليها  
قبل الحركة حصاره تلك الجهة الجوز الاقرب ولا يدخل الجوز الا بعد  
وقد وصفا له مدخل فقولوه يتحرك على مستقيم في مغربه فان المتحرك  
استدعى حبه عند توجهه على الاستقامة وقامه ليس بحه حوله فان الجهة  
ماله المتحركة لانه المتحركة وانه ذكر في شكله امور ليست بطال من فضيلة حه  
المحدد على حقيقتها ويعرف ظلها من له اذن ليس وليا بل ان يقول على الجهة المذكوره  
انها ان دلت على انقسام الانقسام للمحد وعلوم منها انقسام الارض لانها  
عامة السفل فاذ وصل اليها المتحرك وعرف اجزائه حربه اما ان نعال يتحرك بعد  
الى السفل او عنده وعلى السفل ليس بصرا حو في الارض السفل لا كلها  
وكان له عامة السفل لان لها طبيعة متساوية والظلام كالظلام الحو اب لتغليب  
السفل الارض ولا السفل بمعنى بالارض بل بمعنى لمركزية المحدد فاذا  
عرض جسم لسطح الارض محمله له حبه سببه الى المحدد وما اخذ من الحو  
ما يخرج لاجزائه الارض بسعده لسعده الارض فانه يعبر السفل بعرض المحدد  
بخلاف الصاعد الى فوق اذ المحدد لا يعبره شيء ليتحدد به موضع بل يصير  
كلها وصل الى حله له حده من القومه لوقية المحدد والمحدد له القومية  
لانه في الارض لها السفلية لخصولها حه حو على حه حو منه المحدد في  
المحدد حتى لو حو الارض في ذلك الجوز بالمثل كانت متحركة الى حو  
وبان له مثل السفل وليس السفلية لها وهذا ما ذكرناه منه الحلو في شكل فان  
الحق هذه الجهة اذا عرف بان السطح الذي ليس لدينا والمحدد اعلى والسطح

انه صر

الذي يلينها لا علمه ان المحرك ان بعض اجزا المحرك حو و بعض ونحل الشك في حقيقته  
اصلا الشك في موضعها في الاجسام ليقين الامان المحرك قد يقال انه علمه بعض الاجزا  
بعد بعض المر كونه محسب بعدها عنه وان طبعه مشاهده لا يصير  
لا حلقها في منها اعلى واما المحرك في وجوده فظاهر و في الحركه عند النفس  
الدارك جديا اذا ما نلت ما قبله ملا في شكر وجود الجسم فهو منتزعا في الاشارات  
الجسميه محسبها بكل غير مركب ومن اراد وجه اول معدان ما سبق حرمات  
له ان يفتح اليه في الحركات فيقول ان للاشارات في جميع الحركات عانات  
والتي هي العايله في جميع الحركات ليست باجسام كانه معالعه لا بها لو كانت  
احتماما متا لفة كانت ممكنة الاسلاف بعد وجودها وممكنة الافكار في وكلمها  
كان كذا كانت قابلة للحرق والحركة المستقيمة وكلمها كان كذا استدعي وراها  
عانات او عيب الحركات الى الصوب وسالي الهوا في عسمة باطل ما تقدم  
كذا هو جسم واحد في جسم مركب ولا منحرف وكما قلت لو لم يكن جنبا محسبا  
بالكل غير متا لفة في اجسام ومنحرف لكان وراها العالم جهات وسنفس بعض  
الدالي والمحرك بعضه او صا في الاجسام واما كنهها وسنفس على جميع الحركات  
والسبب في الطبع والعتبة بالظهور وان كان وضعه سعة ما حقه  
سوال يلزم من بعين وضع كل واحد منهما بالآخر وراها الحواس اذا  
بعض وضع كل واحد منهما بعض وضع الاخر يكون دورا لا عمليا بعض وضع  
كل واحد منهما مع بعض وضع الاخر او بعض وضع كل واحد منهما بوجود الاخر  
و بدانه لا بعض وضعه ليس بدورا لولا بعض اجزا المحرك ليس باولى ط هو  
عليه من الوصف وغيرها المعنى في الة ممكنة الحوق بالمحرك وكل حاله ممكنة الحوق  
بالمحرك يمكن سد لها باعتبار ذاته فالوضع المعين يمكن سد له باعتبار دانه  
ثم سد الوضوح اما سالي قبلها بالحركة المحرك ممكنة فالواو اذا تحرك  
المحرك لا بد له من سد له الة الة الى خارج او داخل ولا خارج فبعض الة الة  
ولو كان في المحرك جميع ما سد له متحركا لم معنى الحركات في صوب ولا حوله لا  
صوب واد اعدل في الة الة اذا نلت له مثلا دورته ان لم يصل للمعرض  
حواله الى حيث فاروق لانم الحركه لا دور و صوم كونه ما سد حتى يمكن  
هذا الاسهام واد تحرك المحيط في سد له في حقه والحركه بتدليل

بتدليله في كل واحد منها الى الاخر وعلمت ان الجهات الطبعه الدنان  
واما الجهات الغير الطبعه لا تنحصر في عدد ولكن بحسب حركة الجيوب ان  
بما حركات فان الذي للده اول حركة التستوي ليس فوق وما معالده  
و المعدل الذي يحسبها في حوله والذى منه مبدأ الحركه الة الة وما معالده  
اليسار من المعدل الذي يحسبها في العرض والذى للده الحركه الاحتماله  
على الجوال الطبعي في القدام معالده خلف والمعدل الذي يحسبها في  
عمق **فصل** في المكان انه قد يكون كس من حواس اعطسها ان  
المسار في ما هذه المكان او مفهوم اشبه ان لم يسلم احدها للاخر لا ز ما  
من اللوارم او امر دانه لا يصح لاحدها يصح فاعده في حال الاصل في اجات  
لا مانع عنها لم لا يكون الجسم الاحتماله في حواس اعطسها وان اصح في بعض الناس  
على ان يسلم ما استقر عليه الجسم مكانا ليس لاحد ان عتبه عن هذا الاصلاح  
الا ان يسلم الجمهور من المكان لوارم منها جواز حركه في المكان عند من اعترف  
ببعض اللوارم ليس له ان يقول ان المكان الذي يلزمه هذا هو الجيوب والصوره  
فان المسار في المكان يصح عنده انتقال في الاشياء والصوره تصح عند انتقال  
فليس في المكان جيوب ولا صوره واد اعدل في اللدب يصح في السعال في مكانه  
لا يصح في وقت السعال بالعلم وان فلكا القدر وطلاع عنده ما عت  
المحرك له مكان ولا يصح على الفلك حركه مستقيمة ومع هذا ليس هذا الامتناع  
سبب التمكين والحتميه بله لا امر اخر فاد المصعب نفس التمكين في الاسال  
فليس في الجيوب في الصوره مكانا ومن سلم هذا ايضا لزم الفرق بين الجيوب والمكان  
فان في المكان يصح باعتبار ما السعاله و في الجيوب لا يصح باعتبار ما السعاله لما سببها  
و في المكان لا يصح بكلمه في مكانه و في الجيوب اما سببها في المحرك ما معالده  
وكلمه والمسلم الباني حواس في مكان اسماء حصول حتميه فيه وتدل  
فيها انما حواس بين المطان والمحرك فان دور الجيوب يحصل في محل واحد  
معنا محلاوه والبا صرح السكر ودور المكان لا يحصل في حواسه والوجود  
في مكان واحد مع الة الة ان يسبب الة الجسم بلغة في حواسها  
معالده المطان فالمطان يسبب الة الجسم في وليس في حواسها استقر عليه الجسم  
مستبب الة الجسم في يد في الدالي ان ليس في المكان ما استقر عليه الجسم

ولولا الهيولى والصورة فان الظلال يكون في كل واحد من اجزائه حتى يشب اليه  
 بلطف من المسلم الرابع هو اختلاف المكان بالجهات مثل فوق واقل ومن  
 سلم هذا ليس له ان يقول ان النفس مكان الجسم بعد ما يبرهن ان النفس ليس  
 في جهة اصلا ومع ذلك لا يصح منه الجسم اليها في المسلمات او جئت ان المكان  
 ليس هو الهيولى ولا الصورة ولا ما شاع عليه الجسم ولا النفس هذه القوهات  
 بعد المسلمات لا جاصل لها وجامع يرون ان المكان هو الخلاء ولو بعد لصحة  
 فرض ابعاد تلكه فالجسم لا في مادة وتصور خلقها عن الاجسام عند صوم وهو لا  
 يمتد في راء العالم خلا لا يمتد في جسم لا يحورون وراء العالم خلا ومنهم  
 من يعرفون ان الخلاء مقدار وشي ومنهم من يقول ليس لمقدار ولا في جرد ان  
 يحصل موضع المقادير **الجث وتلخيص** فاما الذين ينادون ان العالم خلا  
 وقالوا ان الخلاء ليس بشي لانزاع معهم للجسم فانه اذا نالوا وراء العالم خلا  
 وكانهم قالوا وراء العالم لا شي وهو مستحيل عند الحكماء فانه يقولون ليس وراء  
 العالم من ورائهم قال هو لا وان الخلاء وراء العالم لا يمتد في الخلاء لا شي  
 فهو صحيح اي ليس وراء العالم شي ولا شي لا يكون له نهاية وهكذا الذي يدعون ان الخلاء  
 قالوا انه لا شي ولا يخلو اعد لا يراعي منهم ومن الحكماء تحقيقه ايضا وان  
 كان في اللفظ انهم لا ينادون بصور وكذا في شئ من شئ لم يخله جسم فلا خلا  
 وكانهم قالوا لو تحول الجسم ولم يمتد الى حيث هو جسم آخر ما كان فيه شي  
 وهو صحيح وقد اعترفوا ان هذا الخلاء لا يصور فلا انواع واما الذين قالوا  
 انه مقدار فانه نفس مقدار غير محوره وانه جوهر يمكن حبه فحرض  
 ابعاد تلكه وهو معصود بالاشارة فاعني صابط الجسم الا هذا ولا يعرف  
 الجسم بعينه ولا يفهم غيره اما ان الجسم هل فيه هيولى او لم لا مدلك امر اخر  
 معروف بعد ذلك وهو اصعب فموضع النظر وراى ان النفس في ذلك محول عن  
 معلوم الجسم وصاحبه الذي عند الكافر من اهل البر وغيرهم فالجسم هو الجسم  
 عندنا فاسلم في الخلاء لا غير فان كان هناك يراعي الهيولى والذوات  
 في الافلاك سلم جسمها لا ما تعلم او ان فيها ايضا لا والعصا لا بالقول  
 بل انما التوجه او عن الخلاء صوم منه ايضا ولا يراعي ان اللواتب وان لم  
 يسه انسان جسمها بعد ما سلم انه جوهر معصود بالاشارة الحسية قابل للابعاد

للاعداد العدد فلا مشاهد معه سوى الازواج في الازواج <sup>سما</sup> ام لا فانه وقع فيه  
 سلم صانط الجسم في الخلاء والازواج اما يكون لهم في اللفظ من ثلثة اقسام الجسم  
 او هل يصور بواظن الاجسام ويكون الازواج في الازواج ام لا في الخلاء او هل يصور  
 جسم الهيولى له من سلة اقسام الهيولى في الجسم متلفا او بعض الاجسام كما  
 في الافلاك وعيها وما لا يمتد على حاشية مجرودا به جوهر قابل للابعاد  
 الثلثة معصود بالاشارة لا غير وصحينا جسم هذا مثلا نراعي في مثله الخلاء  
 مع الزين قالوا انه ليس شي ثم قالوا وراء العالم خلا ولا مع الذين قالوا الخلاء  
 بمقدار النفس كان ولا مع الذين قالوا النفس شي ولا يخلو اتمه الجسم بل عسى ان كان  
 فزاع لم يكون مع و سلم على الاجسام فطور ليس منه شي ثم اذا كان ما بين  
 مقدار من الكس ما بين مقدار جسمه مقدار ما هو صغير والكس وليس بمقداره  
 بعينه مقدار ما هو معه و الاجسام فان له مقدار او شي كما او ما كان سره  
 مجموعها على سطح اجسام تعرض بينها وهو متصل بذكر في الكس  
 بعد هذا انكم يجالون المقادير المتصلة ولا شي في كس المقادير  
 المتصلة لم يمتد في كس الخلاء كمن فصل بل هو كمن متصل يقولون  
 هاهنا ان الم متصل لو كان في كسها الاشتغناء **المقادير** واحد  
 مقدار في مادة ولا ما وجد في كسها يعني منه شي واصلها انه لو فصل في  
 كسها كان جسم المقادير كذا وليست وليست واصلها ان المقادير اجتمعت  
 بمساحة لما ذكر في مساح الاعداد وكل مقدار مساحي ملة وكس وكل ملة في كسها  
 هو قابل للاقتضال في حيث بعدته لان الطبيعة البعدية بمساحة  
 وكل ما يفعل لا يعصال فله مادة فعل الاعداد وكل ما هو كذا فهو جسم  
 فاحل الجسم وكانه لا يحتاج اليه فانه اذا من مقدار فانه جوهر فانه  
 بعدت بل الاعداد معصود بالاشارة كان حاله حال ما يراى الاجسام  
 على ما سبق وحدها حكما اوليا فامساح التفاضل في الاجسام كان الجسمية  
 المحقولة لنا فانها وان لم يكن تلك الهيولى في كسها ضرورة فامساح التفاضل  
 للجسم التي فمساها فامساح لادع الماهية التي عقليا هاهنا ومجموعه  
 فيما سبق خلا فمصحح التفاضل **الجث وتلخيص** وهذا اقوى مما  
 ذكر ان الاعداد ليس لاجل الهيولى بل لو كانت متحدة في الصورة وحصل

مقدار

فما الملافاه فان طرفا جسمه ملافاه الكل وبالكله الهيولى بها معا  
مانعه ولا الصورة بان البعد لو كان عيا عن الصورة بحقق امتناع  
التداخل دون مدخل السواد واللباس والصورة وانما لا يوجه هذا  
الاصحاح كل الوجه لان العنق الذي هو محل البراء وهو ان البعد لو  
كان عريا عن الصورة بحقق امتناع البراءة هذا ان البعد وحده  
وان اخذ مع الهيولى والصورة حصول العاكس المجموع مانع لا الاحاد  
ويصح هاهنا ما وقع على القليل بل العري حاصل دون ولوجه الى الخ  
مفصول الجسم اذا حصل خلا ان بطل الخلا وكان معدار لم ان  
تكون له مادة معدوم عنها صفة وجوده وعدده فهو جسم معلق مادة  
وصورته ولبس اجزى لم يوصل عنه الانعدام احواوه من اخرا خلا  
تصله فيصير الاتصال والاتصال فله هيولى كما قالوا او يخرج  
حده وكل ما يخرج عن حيزه التعلق بما كان مصلته فلم يزل ما لم  
الهيولى او الجسم ولعن الجسم مدخل وصار عشرة اذ ربع مع عشرة اذ ربع  
مجموعها ما هي ليس الا عشرة اذ ربع في الكل ما اذ ربع فلو كان الخلا  
منتهجا كان مجموع عشرة اذ ربع وعشر اذ ربع ما هي ليس بعشرين ذراعا  
بل عشرة والذاتي باطل فالمقدم باطل لم البعد الجسم الذي وقع فيه  
ثالث ليس الا هذا الجسم وهو هذا الجسم خلا بعد الا هذا الجسم  
سها و المشهور ان الخلا لو كان بعد الزمان شكل لصورته ساهي الابعاد  
لم ذلك الشكل ان قصه طسعه المعدار به اوجهه يوصلها طسعه المعدار  
ثبت كان فوصف ان كان يكون جميع المعاد على شكل واحد هو ذلك  
الشكل وان كان شكله لسبب خارج او عن فيه بعد ما فاعل خارج فكلون  
ممكن للكون وممكن للكون ممكن شكله ممكن العري فكلون  
امكان بدل الاحرار بلزم منه حوار الاتصال والاتصال فكلون حسا  
ومفروضه العارض عن جسم او سال شكله اما ان يكون لا من حلة الخلا  
او الامر وحده الخلا او شيب خارج فان كان لا من حلة الخلا والخلا  
مقدار حاصله هو الهيولى ومجموعها الجسم او لا من حلة الخلا فكلون  
هو مادة فيها صورة وهو معدا وشيب خارج ممكن بلزم ويصح عليه

عليه الانفصال والخسبه ايضا وحاصل هذا ان الخلا لو تحقق لكانها شكل  
وكل ذي شكل جسم مستقيم شرطيته سبب التقصير والمشتور  
انه لو كان وراو العالم خلا ما كان حصول الجسم في حيزه اول وعنه والامر  
الذات لا يلقى على الاعاقات والعامل للمساوي لثمة الى شى مشتبه به  
لا يحصل بعض اخرايه شى دون بعض فلو لو كان الخلا متحققا ما صح  
عنه سكون جسم ولا حركته وسببى بعض التالي وعين حيزه اللزوم  
بان الحركه والسكون الكسعين كما لو كان بحيث يغير جزوا ما اقتضاه  
الطسعه فاذا استوى الحكى فلا يحصل واما القسوس فلا تصور الا  
ذو ميل على ما تعلق اشقوا ان كل جسم ميل ما وميله الى خلافا القسوس  
ضرورة واذا كانت احياز الخلا متشابهة فلا يتصور بعين المبدأ الطبيعي  
موجوده فلا يتصور حركه قسوسه لا مساج المبدأ وايضا العري عارض  
على الطسعه فله معدا زمان محب تقدم الطسعي والحركه او السكون عليه  
وهو حال وايضا فالو لو تصور الخلا وان كان فيه الحركه ما تصور الحركه اعطى  
ما علمت ان المبدأ لا يمكنه الاما دقة ما يحرك منه ولا معاودة في الخلا فالتساوي  
ولو هي الخلا لوقع فيه الحركه لا زمان والتالي باطل فالمقدم باطل وحده اللزوم  
انها وقعت الحركه في زمان ما لفوره ما سبب زمان حركه زمان حركه في  
ملا معارم بلزم ما شبيهة المعاوذه وادام تصور الوقوع في زمان معارم  
وقوعها لا في زمان وحال وقوع الحركه لا في زمان وكان الحجة في حوه فثابت  
استدلالى لا الوكسوف لان الحركه منه اما ان يفتح حركه لا في زمان او ما  
زمانه زمان المقادير وفسما التالي باطل فالمقدم باطل واما اصح الخلا  
فاحتمالها محال لو اعرفنا حصول الخلا بالكلية وان البساريك نحو جسم المبدأ  
المركب لما اعرفنا الهيولى والصورة ونحن اذا عرفنا عن الطرف ما حده لزوم وجود  
بعد من الحوازم صبغ ومقدمات هذه ما شتهر اما وجهه المبدأ فصبغ  
متعق فان كل ذلك هو بعض الشى الى الحرام وامر اذا حادها والخلا بين  
حزوا والمركبات وما بان عرضة لا يحصل الحركه الزم وقوعه  
الطراف على طياتها اذ لا خلا ان لو وقعت الاطراف موضع ما تعلقه  
والاعا والخاليه وذلك الاعيان محال من الجسم اذا عارفت





فيهما اولا الكلام وهو قوله المحرك كون من المبدأ الذي منه الحركة والمسبب الذي اليه الحركة او عنى  
 بالمسبب ما له لوصه الطبيعية والارادة بالفصل الاول بعد بيع منها يسألون ما اما فكلما  
 واما العاقل عن اصار الارادة فيكون من المبدأ والمنتهى وليس يحركه لان عنى بالمسبب يكون  
 ان يكون كان جنونا عن الحركة بالسكون فليس لها له يقول ان العرف هو العاقل  
 الاول دون القيد الذي لما ذكره ام الحركة العقلية فيهما مساوية بالقوة او الفرض  
 في ان من المبدأ والمنتهى بالقوة ما بالحركات المستقيمة لها مبدأ ومنتهى بالفعال وليس  
 لها دارك بالعرف مع انها حركة مستقيمة اراد بالمبدأ والمنتهى بابع القوة والفعال  
 فيع الحركة ليس في نفسه واحد عنى واحد لا يدل على وجوده في غيره والقوة فيها  
 اعتبار عدم رادى زيفه سالى ان بعد عنه معدود وهو ان الوجود في غيره  
 زمانى في الحصول لا دفعة بل زمنية بحسب الزمان لا دفعة بل زمنية الزمان واحد لا زمني مكانه  
 على حد عرف وعرفت الحركة بانها كمال اول الشيء الذي هو العرف ومن حده المعنى الذي  
 له بالقوة فان الساكن كونه في المكان الاخر بالقوة فادى حرك حصوله كمال الاول الحركه بوصلة  
 الى حال ثانيا وهو الحصول في المكان الاخر المقصود بالحركة فغير الحركة كمال الى الاول  
 ومشرى في حاله هو حاله هو حصوله في الكمال الثاني وهذا ما عاين في حركات  
 في ليا ين عن حصوله في مثل الحماه اجسام او حصوله في غيره عدو ولكن معدود  
 فيه ذلك وليس في حركه ما في حصوله في السيف كمال اول الحركه في الكمال  
 الاول الحركه في الحماه فان الحصول ليس في حركه وان كان بل زمنية الحركه وهذا كمال  
 اول هذه القوة التي هي في العدم وهو كمال المتكلمين وليس في حركه الكمال المطلوب  
 الاول ايضا ان يكون فعله كمال ولا يكون له اصلا بوصلة اليه في الكمال هاهنا الذي يعرفه  
 حصوله في الاصل في حركه فيكون الى ما لا يبلغ المحرك وقد يكون الى ما لا يبلغ المحرك  
 ابيض ولا يكون في نفسه كمالا وكما نفسية الكمال هاهنا في حركه في حركه ولا يكون  
 مفهوم الحركه للكفاية اولى من مثل هذه العوليات وان كان حجاج الوجود بانها  
 هي لا تصود ثباتها فالعلم الاول ايق من هذا العوليات ويعرف بانها هي  
 لا تصود ثباتها اصلا الا بالتحرك ومن المشهور ان الحركه تعطى حركه اشياء ما منه  
 الحركه وما له الحركه وما هي الحركه في الحركه والحركه والروان اما الحركه التي منها  
 الزمان ليس بملفها بالزمان لعلق سائر الحركات فان ملق ذلك الحركه بالزمان  
 ليس على انها مع في زمان فيكون للزمان زمان علمان الزمان ما مع لها ومع لوم

فيها سببا ونسبها

ها

لها سائر الحركات من حيث انها مفعول فيه وقدره بل زمانا من وجوده في الزمان  
 لان ملفها وتكون مخلوقا هكذا فيكون لعلق بالزمان الحركات لعلق ما فيها بعض جملة  
 من لم يفتق وقد علمت الحركه لا تصود الا بالملف فيكون منه قوه تاحتى كوكا بالفعال  
 من جميع الوجوه كالمفازات العقلية لا تصود عليها حركه بوجه الوجوه فاله الحركه  
 لما كانت هي اللزوم المبدأ والمنتهى وهذا التوسك ذات واصله متصله وكما ان  
 المشافه لا يحرك الى ماله يحرك فله هذا الكون لا يحرك الى ما لا يحرك وكما ان  
 المشافه غير موجوده بالفعال ولذا التوسك بل بالقوة والفرق فله هذا اللون  
 انسامه الى الكوان من اجزا من المشافه اما هو بحسب فرض وتوهم هوشى واحد ولو  
 كان كل كوان في كل جزئ له حصوله على الاستقلال بالفعال وكان احرابه بالفعال  
 الكوان فيقسم الى الكوان لا يسمع لكان حصوله على احرابه كان من الاصل ساكنة  
 وليس لها والوا وهذا التوسك بسعة حركه بمعنى القطع والقطع كوجوده ومن  
 المتساوية ما يكون بعض الاجزاء وبعض الاجزاء المتكلمين في الوجود فالحركه بمعنى سطح الاجزاء  
 على واقعته في الاعيان بل في الوهام واما هذا التوسك المشافه الذي لا يجمع مفقده  
 مع مفاخره لم يجمع في الاعيان ومن حيث كلفته المنفصلة لا حصوله بالفعال  
 في الاعيان ومن المشهور ان الحركه من حيث الكون من القوة المحصه والفعال  
 المنفصله في الاعيان فالوا ولكن لا يطاق الزمان هذا الاعيان ومن حيث  
 كلفته المنفصلة من المبدأ والمنتهى لا حصوله في الاعيان بل في العقل وهذا الاعيان  
 كالفعل الزمان اما بالاعتبار الاول من حيث انها من القوة المحصوه والفعال ليس  
 ما حركه مع معيار وانصال للمباينة الزمان بل بانها طاعة الزمان من حيث انه  
 بل زمنية انفعال او حركه لا يجمع في الاعيان ان مفهوم الكون من القوة المحصه  
 والفعال المحصه ليس ما حركه من هذا المعنى معيار معياره في طاعة الزمان  
 ما عدا الا لازم لا اعياره في حركه وهو في حركه ما بالفعال دفعوا قول من زعم  
 ان الحركه استرسيا هو مفقود ولا يجمع في الاعيان بل في العقل وهذا الاعيان  
 موجوده ان قول العالم بانها مفقود لا يجمع في الاعيان بل في العقل وهذا الاعيان  
 الوجود والمفقود في الوجود وان كان حركه ان ما فعل له حركه الذي يفتق  
 الى مفقود لا حصوله اصلا حتى ان الجسم الساكن في حركه يحصل في حركه من  
 دون الحركه سواء كان في حركه او في حركه مثل هذه التوسك كلفه وقواتين

شيئاً بعد وفشراً الحركة نفسها حسناً الى ما في الاين وهو ظاهر والى ما في الكثر  
 اما الى مقدار اكبر براره اذ كان السواد او دونها كالنحو او الى مقدار اصغر بعضان  
 واد جازاً لاولاً وادونها كالنكاف والى ما في الوضوح كى كالمجد فانها ليست اينية  
 كالحق قوم اذ المجد لا محذور فلا مكان فلا اين محو كنهه وضعيه لانها سداً شيب  
 احكامه اليها كنهه وكذا كل متحرك بالاستدارة على مركزه من سداً الاجزاء  
 في لا حوزة له بالفعل ولو كان للنبيل مكان لاجزاء كان لا جازاً حصولاً بالنعمة الاعين  
 والى ما في الحلق والمعدوم بالحق ثم التي الكتل متحرك وما حوزة الكتل عن المكان متحرك وضعيه  
 وهو ساي ان يجمع الحركة المكانيه والوضعيه في امر وهو انما انتقال بحسبته الى  
 امر طبع عن اجتمه وهنالك والى ما في الكيف كالتواء الابيض والسواد اذ لا شتند  
 فان السواد ولو كان مشتركاً مع زام مع الاستدارة وكما كان في ذاته مع مكان  
 معهم اليه سواد اخر وكما كان لهما مخرج من مجاز واحد سوادان غير متمايزان والى  
 السواي باطل فالمقدم بالحرف في الجملة شتند سوادان سكا عيه سواد  
 ومحصار فيه اخر عيه ومن المشهور او جبو ان يكون السواد التام والى ما في  
 يكون اصلها فيها نوعياً ما ان لا شتند او اما ان يكون في ذاته او ما في الخارج ولكن ليس  
 ما في خارج فانه لو كان ما في خارج ما كان لا شتند في نفس السواد بل في غيره  
 والى ما في الحلق فالمقدم بالحلق فالواضح ان يكون لود شتند سواد  
 اختلاف في ذات السواد وكل اختلاف في ذات السواد يكون اختلاف في سواد  
 متكون مسوداد شتند سواد اختلاف عموم خاص اختلاف لزمي لا شتند او  
 والنقص عند هؤلاء انما هو اختلاف نوعي فاذا سلك الشئ من السواد الى السواض  
 عند هؤلاء انما يكون حصول انواع غير مساهيه فالواضح ان الحركات الاخرى مساواتها  
 لعلة العتمة الى علة التمام وان كان الاجزاء حاصله بالفتور بل ذلك عده الانواع  
 ما لوجها على حاصله بالفعل بل السلوك السلوك واچد شتند هذا ما سولوه والظلام  
 فيه اختلاف وذكر في العلم الكلي ما يبدل به مجال هذه التورات وجزت عادتهم بان  
 سعرونا الباقي المتقولات انما لا يظفر فيها الحركة اما الحركة فانه لا شتند فيه ولا انقص ولو  
 تحرك الحوه من الحوه كان الى الاجز عده والى ما في باطل ما ان الحوه لا سداً عده ولا تصغير  
 حوه والسلوك سداً الى شئ عمو الذي منه الحركة فاذا كانت الحركة من شئ الحوه يكون  
 الا شتند اي شئ اخر عمو الحوه واد سداً ان الحوه تحل محلها اها حركه في رام

مكان

يعني

ذات الحوه بل سداً ما في العلية واد اقل شتند شئ لاد اولاً نقل الاستدارة لا يتوزن  
 به ان الجازة عند ضعيف وحصل بعد امر اخر اشد منه فالواضح ان المولد لا يربح للملك  
 الهاتقها الحركة وانما جعلت بوضع المكان الا شتند والضعف والارتداد انقص ولا  
 يمكن عده ذلك فلا يصور حوه الحركة وهذا يعني ان العتمة ليست متواج من الخارج  
 فعلى الاستدارة والضعف والمدرك من الانسان لا شتند الا بضعف فالمدرك  
 ليس المدرك من الانسان ولا سداً ان المدرك من الانسان لا يصور سداً ولا بضعف  
 لثقت والشد لا يسق عند الضعيف مكان سداً هو عده الانسان عند اولى عوي  
 المزاج واليت له او حركه الكم والانس والوضع لا يصور على النفس ما عده كلها  
 لستدعي المقار والعتمة والجمه وهذا سداً على العتمة ما حركه الكيف فيمكن  
 على العتمة ان سداً سوي وكما او حال من حواها او يتحرك ما عداً سداً فلكه ما قصه  
 اليه الكمال لاد فنهه فالمحرك ما لكليه لا يصور عليه الحركة بوجه فالواضح ان سداً  
 لا يصور فيها الحركة وان الحركة انما هي عتمة تصح عليها ان يكون قاره وان الفعل  
 وان سداً لا يصور عليها اذ انما لا يصور ثباتها كما عرف من معرفتها ولو  
 كانت الحركة في امر غير متواتر الذات كان بعد الحركة لا حوه جاعها وتزلزلها قالوا  
 فالمتشخص ان يصرح من شتند العتمة الى المتشخص في ذاته فالحركة وان يحرك الشخص  
 بالكليه ما وقع الحركة بالكليه من الشخص والواضح ان نفس اثر القوة بالشئ في العتمة  
 من القوة لا في الشخص وترها اذا شتند عليهم فانه اذا قيل ان هذا الشئ شتند  
 من ذلك اعني في سداً محتمل وقوا سداً الشدة ثم هذا الشئ بالواضح ان  
 كان اصغر فتشخصاً اذا شتند في السلوك في مخالفة الا شتند سداً الى مواضع مثلاً  
 سداً سداً او لا سداً سداً الحركات والشئ يعني ان سداً ان كان سداً  
 القوة فمقول التمايز يجب انه بسبب القوة ليس من شرط الا شتند ان يكون بلا  
 شتند بل لا يصور ان يكون بلا سبب في موضع من المواضع ولا يعني ان سداً  
 انه يتوزن فخر وان الكلام في موضع وضعه بوصف الشخص الضعيف الى الشدة بالقوى  
 سداً سداً او عسى انهم يحالون فيه وانما اوضحك بان الى عده اذ اذ اتيها وقعت  
 في مثل هذا الاضطرار عدها من حيثها سداً التي هي العتمة في راس ما كذا العلوم وسماها  
 الا حيو الامور الحويه ولا يعلق اليها كايها من كان علة من سببه على امر متوزن له  
 ولا شتند الا حيوها واد تبايضاً وتدرجاً فالواضح ان المقول المصنف ما نمان كان

عارضة لا يبقيا الا سداد والنقص صلت والافلام تكون موهبا بالعرض فان الجسيم  
 اذا كان انقض مقابله اذا تحرك الى شدة المعايير اذ المتبادر انما يكون بحركة مكانية  
 او وضعيه والحركة في غير هاتين حالتين من مقدار ان يثبت عدم الفرق بين النسبة والاضافة  
 وثبت ان لا ين يظفر في حد ذاته ما ان امكن له فيكون حركة الايمن والوضع  
 واقعه في مجرد النسب فان الجسيم اذا تحرك في مكان لم يتحرك المكان الاول بل  
 نسبتته اليه والحركة انما هي باعتبار سداد حال المتحرك وهذا حال الحركة الكائنية  
 والوضعية انما هو النسبة والاضافة وبما اذا اذا قلنا بالحركة في الكيف لا معنى ان الكيف  
 يحرك بل عملها بل ذلك ان امتيل بحركته من النسبة لا معنى به ان النسبة تحرك بل الجسيم  
 نسبة الى سده واما الملاك فعلا السداد صفة لغيره لا ما عسا وحركته كالتقص  
 واما من صلا الابطال بالحركة والاحركة متى كان في زمان وكان للزمان زمان الى غير  
 الهاءه واذ لم يقع عليه وجه المقولات برهان او تمام برهان على خلاف ما ذكره العار  
 سعي مثل هذه المباحث ههنا وسند ذكر بعد هذا من حركة الكيف والكفر  
 انك كيف اسلفت الحكمة من العلوم الامور الروجائيات ومعونة الفرائق الي  
 مشاهدتها وسلم الخلق والعلوم العميقة التي شهد بصحتها الام العاصلة عليها  
 كان مدار الحكمة واعنا والخلق الى ما فعل شيع المشايير والافتقار على امور شبه  
 لقوله متى في الجدة بحيث صار التي هي ما خصه حكمه وكان عليه الشير وسهود  
 اوار الملكوت منععه لا يعود بها المنتسبون الى الحكمة في هذه الامور التي  
 لا علم باخرا في انه اذا نادى المتأدي الحق بجهود الحقائق تنظم هذه الامور  
 النافعة الشاعلم وان بقيت سقى في المواضع كحلده من رصاص المعدل و يعود  
 الحكمة الوبت فان صاحب النوره فانما التي اذا اندر صدق واداو صدق و يعود  
 الى ما كنا فيه فنقول حله ما ذكرها هنا ان الجسيم اذا لم يرد منه الحركة وكان في  
 نفعي لم يكون في حله وصف مماز به عن عدم ولو لم يكن هذا الوصف لخا صفة الحكم كان  
 له ان عدم بدوامه وليس له انما بدوامه عند عمل الحركة ما اذا قولنا عدم حركة فيما  
 من شأنه ان يكون له مفهوم عن مفهوم الشيء الذي هذا صفة وليس هذا عدم  
 لعدم العود للسان فان ذلك ليس مع امكان الوعد مع خلاف الحركة في حله  
 ان السكون ليس مع الجسيم وبالجملة ما فيه الحركة فان الجسيم يحويه ويكون متحركا  
 وما قبله مع الحركة وان في السكون في كوا وماها مع الحركة وليس عسار دون امكان هو علم

معناها

عدم مع امكان وهو قد يكون التساوي عدليا هو ان الجسم المتحرك لا يحيا في بعض اوقات كما  
 ان تحتل امر اخر هو استسدا حتمية ووقع الحركة عند ما ذكر بعض الدائر  
 في اسات كونه عديم في النظر الى حده ثم جالي وحده انتفاذ الحركة كما يتصور فيه  
 هذه الحركة بعصر على ما حاصله فانه نفس محل الوراخ والحكم تقول انه ليس ما عسا  
 ما ذكرناه اصل من هذا الاعداد من السكون ثبات نسبة الشيء الى مكانه وهو  
 وجود في حركات نسبة الشيء الى مكانه من مواضع السكون ولذا اسات وضع الشيء كما  
 اذا ملنا من الشيء لم يتحرك الى سده مكان او وضع بل الى الفراق حركة بالصرام علمها فان  
 السكون علمه عدم علم الحركة وليس عسا هو الى علمه اخرى ولا يلزم في لزوم امر كشي اختار  
 صممها من ان الشيء في تلك النسبة نفسها متكونا فله ذلك فيكون علمه السكون لهذا المعنى  
 الطبيعية او غيرها مع عدم علم الحركة وعلمه الحركة العاشر والطبعة بعد العشر او ارا د  
 ما غيرها متكون السكون في شرا وكما لا يكون بخلاف في هذا الا في الاسم وحده الا انه  
 عندنا صلا في اخره لا يعادل بالحركة بالثبات وها صا ما حاشه نفس الكلام فيها على واعية  
 وهي لزا الدقة والبطول ليس بحال السكيات معلول انها لو كانا بحال السكيات كان حسن سكون  
 سكون البلي حرجا اكثر من الحركة او ما تصور التعاوت بين حركتي كبا با كبر من  
 الضعف مثلا وقسا العالم بالحل فالمقدم بالحل ووجه اللزوم هو من انه لو كان البلي  
 كبره بحال السكيات والشرع بعد سدا وان التعاوت فيها على حسب كثرة السكون  
 وزمانه ما اذا كان زمان السكون اكبر وضع زمان الحركة وكان الجسيم متكونا البرما  
 بحس حركته وحركة الشمس اليومية فانه لم يد علم حركة الشمس لا يصعب او اقل  
 من الضعف بعد زمان سكون الشمس مع ان ذلك بالحركة ايضا عدم اعنى الشمس  
 لا يحلوا من السكون بخلاف القسمين ظاهر ونقول لو كانت الحركة جزوا لا يكون لها ان  
 يكون الشره والمعلوم بحال السكيات او القسم الحزوا والسلي بالحل فالمقدم بالحل وجهه  
 البروم انه لو كان الحركة ذات اجزا ولا يحس حسرت مع وهي اذا شرع عسا وحول الشرع  
 حزوا ما ان السكون الذي حزوا او الكبر حزوا او اقل من الحزوا وهذا على الورد ولا يمكن  
 ان يكون اذ الحركة السكون حزوا الحركة البلي اصبا جزوا هذه اعلم الهوا الى انها ان كانا  
 لدا ما عسا من والسلي بالحل ولا يكون البلي اكثر من حزوا ولا له ان لدا لدا لدا  
 البلي اسرع من التسوية والسلي بالحل لم يكون اجزا والحزوا بحال السكيات  
 وهذا الخلق الخال الحزوا الذي لا يحس بالحركة لا عسا الى الوجود الى الخال الحزوا



الحركة المشتملة والمستندة ما بالاسارة اذ هما عن الاخر اذا لا تصورهما بالجوهر  
 ما هو الاخر بل الحركة المشتملة اذ اطلقت سماعاً منها لطلب ذواتها ولا يسمي تلك  
 الحركة لتقديرها الاستدانة بل اذا جعلت الاستدانة في الحركة مجردة عن الحركة  
 حصة مستندة لا تلك الحركة وقد علمت لهذا بلون سبيل المقننات التي هي عسبي  
 الفصول بالمشتملة والمستندة محلهات ما تنوع فالواو كما ان السواد نوع فسد  
 الصبر بالعدد ونسب الموضوع والزمان وما خلا في انواع الموضوعات لا يختلف  
 جميعه فان اضافة الموضوع عرضي للاعراض والسواد في الانسان والفرض مع  
 اختلاف النوع في الانسان والفرق مع اختلاف الجنس من نوع واحد واذا فسد  
 الموضوعات عرضي ليس بعصا ولا داخل في جميعه كل واحد فلولل الحركة لا يلزم  
 اختلاف انواعها ما خلا في الموضوعات واسما الحركة عن الحركة بالعدد بالزمان  
 والحركة على ما قالوا **مباحثة** وكان هذا البتراضا بطام مع ما استطلع عليه  
 من الخلل في تمهيد قضايا تقدمت فمما بعد فان زمان حركة واحدة قد يقع فيه حركتان  
 مع بقاء السكون مثلاً فزمان هاتين الحركتين هو واحد وهو عينه الصالح لان  
 يكون زمان حركة واحدة فاذا كان الزمان واحداً فصلاً فاسما بالحركة  
 ما خلا في الموضوعي او بوجود فاصل في السكون لا على مسي الاقسام ان يقال  
 الحركة وسماها حيا لم ووجه الحركة ما بها والموضوع وعلم فاستدانة السكون  
 وان اختلفت حركتان بصفه من سوط ووجه الحركة الواحد في تلك الصفة والذي  
 ذكر في اتحاد الصفة مشترك في اتحاد الحركة في زمان حركة اذا كانت تتفرع من نفس  
 بطنه لا بلون واحدة فالاداب واللف يكون واحدة والبطع على الترتيب وكلف لا  
 تعاد الموضوع بالشيء عن الموضوع بالبطع من الظهور في الحركات صفات  
 الحركات وان كان يلزم على القول بالسواد من سرعه حركه وهو هار زمان سكون  
 متكون الا متبايناً بخلل السكون والصغير ليعاد ومدخل بعض اصل  
 العلم اختلاف الحركة المشتملة والمستندة ما بالنوع لما ذكرنا من ان الحركة الترتيب  
 والبطيئة لتسبب المحل من بالنوع لانها بعد ضار لجميع اصناف الحركه وهذا  
 التعليل ضعيف فان الحركة الترتيب اذا ادومع عنها الترتيب لا يمكن بعد  
 بقاها مستلخا عند الترتيب حاصلاً في البطع وهو بعينه كما ذكر في الخط  
 المشتمل والمستندة والحركة المشتملة والمستندة وعلاوة من سطل اخر ممولون

فيقولون الترتيب والبطع محمولان بالشيء والضعف ولا لذلك الفصل وهذا  
 التعليل ضعيف ما استدركه ولا في الاستدانة والاستدانة اللتان باجدهما الترتيب  
 في تسمية فقولنا الاستدانة الضعف فمعان هذا استدانة الاستدانة وهذا الاستدانة  
 استدانة والذي ذكر في دفع هذا محله محض فانا قد اطلقنا الزمان الحصة وا  
 كصفا في مكبات في جعل الاستدانة والاستدانة فصلاً للخط المشتمل  
 والمستند في ذكر ان سببا واحدا لا يقع تحت ممولين بالادوات في جواب  
 فصل اي من الكيفية وحدها المشتملة او تحت ان السواد في المشد  
 والضعف في السواد الضعف مما عني السواد السداد بعصا كما هو مذمبه  
 فلولل السواد حلسا والسواد قابل للشد والضعف متكون بعض الجنس  
 قابلا للشد والضعف وكان مذهبه ان الجنس الفصل لا يمتثلان الشدة  
 والضعف وعلى هذا من الترتيب والبطع ليس بعصا وقد اعترف  
 من بعض المواضع بان الترتيب سلك للحركة ومن جواعده ان الشدة لوحدها  
 النوع والحركة ان الحركه في الكل والشد وان هذه الاحاث كما اناضا بيغته  
 واذا كانت الترتيب والبطع متصلان فلا يلزم ان عرضيين في الحركة ولنرجع  
 الى الزمان الواحد ودولر لما كان اختلاف انواع الحركات ما خلا من مفهومها  
 متكون اختلاف انواعها متعلقا بامنه والهد وفيه الحركة فالصاعده والنازله  
 اختلفت فيها بامنه والهد والحركة وللال الحركة والسواد البياض والساخن  
 الى السواد فالواو اذ لم تختلف بامنه والهد والحركة ويختلف بجنس حركه من السواد  
 مسماها بالاستدانة واخر على الاستدانة بملف النوع والواو ان السواد  
 والساخن محمولان لما ذكر في الخط المشتمل والمستندة فلولل السواد ويعنون بقولهم  
 ما منه الحركة المقولة التي فيها الحركة او نوع المقولة التي فيها الحركة لا المتأخر والمتحرك  
 والحركتان المتعلقتان بالحركتين من الكيف والكم وقد اذروا وجبوا ان الحركة لادوات  
 لها انما لوجه لها ومدى العول عليها ووجه حركه جسمها هو بالانفصال  
 المشتمل والصال الحركة كما يقال المشتمل **فضل** في تعداد الحركات وقد  
 علمت ان الصيرين هما الزمان المتعاقبان على موضوع واحد لا تصور اجتماعهما فيه  
 وبها غاية التجرد المحلوف ليس باعتبار تعداد الحركتين فان الصيرين كالماء والنار  
 بوضوح الحركة الى فوق وليس حركاتها محله من النوع بلها معان منه فلا تضاد

٤

فاما حركه الحركه من متساوية وان وليس للزمان من الزمان واحد متساوية لا تضاد فيه  
 وقد حلت في الزمان حركتان متساويتان مع وحدة النوع لحركه حركه متساوية واحدة  
 من مساوية واحدة بعد اخرى فوجد الاختلاف في الزمان مع عدم التضاد ولا اعتبار  
 اختلاف ما يقع فيه الحركه اما من المعوقات فان الحركه لا يبينه في حتم ولا ينامي فيه حركه  
 كميته او يقيسه فيكون الفارق في حركه مع الفوق او مع سفل لثقل او ثقلها جميعا  
 فلا تضاد واما انواعها مع الوان الحركه من السواد الى الساض مع قطع النظر عن المبدأ  
 والمبدا هو الحركه في الساض الى السواد وقد يقع التضادان في متساوية واحدة  
 وليس التضاد في جلا الجول فان حركتها واحدا وحركه شتى واحدا حركه  
 متساوية ولا بسبب التشتت والجمع فان حركتها واحدا حركه شتى واحدا حركه  
 الى جهة واحدة ولا تضاد ولا بسبب ما للده الحركه وحده او لا فانه الحركه  
 وحده فان حركه السواد الى الساض والتشتت الى الساض لا تضادان  
 فمدادها من مساوية واحدة في حركتين متساويتين الى مساهي واحد على حركتين متساويتين  
 سبب تامه والرد صحتها **بجث وتخصيل** ومن اول التسميه من تشابه  
 تاما ما كان ليس تضادا حركه من السواد الى الساض وان حركه السواد  
 الى الساض كما حبه فان التضاد من السواد الى الساض بالعرض لا بالجمع او ليس  
 بحركه والتشابه في سوادها على موضوع بل يكفي ان يقال المتحرك لا يتغير  
 ان يكون حركته حركه من ذاته والحركه لا تضاد فيه والتساوية لا حركه  
 ولا الكمية بل بالجمع حركه حركه الى اخرى ومن ثقله او وضع او ايت  
 الى اخرى من سطره الضدين على الاصل حلال المدلوله المتعاد على موضوع  
 واحد ولا لادله المتحرك لم قولهم ان لا يقع حركه على الصدين مع الاتفاق  
 مع كان ينبغي ان يذكر تضاد حركتان متساوية وحققت فيها التضاد وحركات  
 ليس فيها تضاد وحققت فانه ان حركه التضادان والعبر المتساوية من  
 اجتماع التي هذا الساض والتخصيم بما يخدم ما عنقده هو مضاد او غير مضاد  
 وما عنقده غير مضاد مضادا او صاحب هذا الظن لربما ليس ايضا  
 ان اى الحركتان مضاد بعضهما لبعض لعموم الخواص في سبب تضاد  
 له حركه ولو لم يكن لا يبيح في التقليل والمسئله معوده في كل موضع  
 الى اى حركه لا اختلف فيه غير صدين وهما ثابتة وليست لادله العنق

ينفق منه صدا وها لادله لا يخلو من نوع مضاده ولو جمع اليه جميع الكلام  
 المتشابه من قولها ما حركت التضاد التي هي تضادها لادله هذا اما تضاد حركه وانها  
 كما للتساوية والناسر ولما لا تضاد جمع في قولها بل التضاد لادله الحركه كما تعرض لادله  
 الحركه من ان يكون سدا الحركه والاخران يكون سببها ومن السداد المتساوية تضاد  
 وليس تضاد التضاد فان التضاد لا يتصور ان يتغير لادله هذا الا حركه  
 وليس التضاد المتساوية لادله سبب ان يتصور سدا حركه من دون ان يتغير لادله هذا  
 تعرض لادله وانها وليس للزمان ان سدا وسببها لادله هذا الخواص حركه حركه  
 ان لا يكون تضاد المتعلق بالحركه كما حركه بها بالذات التضاد بالعرض فان حركه حركه  
 تضادان لادله هذا بل سبب الحركه والورود والجماره والورود والتساوية تضادان  
 تضادان والتساوية الحركه من التضاد لا تسبق الحركه لا تسبق الحركه المتساوية حركه  
 هو طرف بل في حركه هو سببها وسببها لادله هذا الحركه سببها والتساوية  
 ولا تسبق الحركه الا سببها ومنتهى الاطراف حركه هو سببها وسببها تضادان  
 متفوقه للحركه واحده لعموم الحركه المتساوية والتساوية لست متساوية من  
 قالوا لو كانت هاتان متساويتان كان التضاد باعبار الاسفار والاسفار  
 والاسفار والاسفار لست متساوية لست متساوية على موضوع واحد بل كل واحد  
 منها متغير لموضوع **بجث وتلك كبرى** وهذا الوجه لا يخلو من وجه  
 من ان الاسفار والاسفار هذا تضادها تضادها على ما اشترى الله من قبل  
 وموضوع تضاد الحركه او حصل الحركه لا يكون تضاد الحركه فان الموضوع  
 الذي يدكر من الدين انها هو ما للعرض وهو الى المتشقق في حال لا تضاد مع  
 المحمول ماد اذ صفت الاسفار والاسفار تضادها تضادها لادله هذا موضوع  
 الحركه لادله هذا لكونه تضادها تضادها لادله هذا لكونه تضادها تضادها  
 الحركه وحصله الاسفار كما اعرف به وموضوعه الحركه الذي هو تضادها تضادها  
 على ذلك الموضوع النوع الذي جنبته الحركه حصله الاسفار علم وحركه حركه  
 عليه حركه متساوية تضادها تضادها لادله هذا لكونه تضادها تضادها  
 تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها  
 والتساوية تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها تضادها  
 سبب الحركه وعلى ذلك يكون التضاد المتساوية تضادها تضادها تضادها

رد

بها

اعني النفس لغز المشابهة وكان لشئ واحد اصدار عمو مسا هذه بالقوه وبلو  
 محال وقد فصل ان كل هذا الواحد واحد هو ما يكون في عباد النبوة عنه فالسوا  
 والسيد لا نصا والسيدون له نهالا مختلف من النهايات وقد عالج وحال  
 المسدود بان العنقه التي تعرض انها المناد والمهي مصدر كل حركة كما يندى من  
 مسطها وبسبب عند اهل العلم الاستعانة **ببحث ومقاومة** مدخل مما سبق  
 في المنطق اني دعوى لا تنوع في الاعراض ما علم ان لا مراد في المحصول اذا  
 لورفع يرفع به المراد الذي يصح عليه العموم بحيث لا يصح ان يكون له عيب كما فعل ان  
 الاستداده لو ارتفعت لفشها في ذلك وهو فلا يمكن بها ومع الاستداده  
 بحيث يكون هذا ضار في الشيء كما في الوجود في الوجود الواحد من الاعراض  
 سبحانه بان المتوار المعصم على الوجود عند المحصول بل لا يمكن وجوده ولا بد  
 وان يكون من السواد من هو من سواد الى التحليل او حده وكذا يبر كل ابي من نوع  
 واحد من جملة الاعراض فلو رعت تلك الاشبه بجزء ذلك العرض فيكون سبب  
 الموضوعات غير من الاعراض بالسواد والفاض في شئ العرضيات لفصل في شئ  
 اصافه الموضوع في قولنا ان الاستداده والاستداده عرضا للتحقق ولا  
 شئ من عرضات التحقق لفصل له ولا شئ والاستداده او الاستداده بفضيل  
 الاستداده يرفع بوجها ما يخص بها من الخوف ولا يمكن  
 لدا منه فصل الخوف في سبب الموضوعات يرفع مادام ما يخص بها  
 وكما ان لدا هو فصل بها والتمسق لفصل في سببها في شئ في شئ  
 فيكون بل الانسان فلا يسمع لم يزل ان سواد الى التحليل في الشوا  
 وليس فضلا معسما للسواد فيقول العادل الاستداده في عرض الخوف وليس  
 فصل معسما للخط بل الفصول المغتبه للا حاسر كلها عرضا والاستداده  
 للرفع الرفع في الشوا الى التحليل موجوده وان يزل الاستداده دانه للتحليل السيد  
 مجموع حده هو لدا ولدا سواد دانه للسواد المستنوب الى الانسان  
 من حيث هو لدا ويلزم ان يكون كل واحد صعب وكذا في نوع آخر وكل خط  
 طول في قضى في آخر ما ان الخوف لوارفع عنه ما يخص به من الزاد  
 كذا في لدا الدانه الصعب والكسب والتمسق احيانا معقول الاستداده  
 المحرم لسببه واحد مختلف بالخارجات عند دون الفصول ثم يعلم ان

ص ٤٠٠  
 بطل  
 ايها واصحاب الاعراض لا يقبلون

ان الصورة التجسيمية يرفع اذا ارتفع المعداد وضابط الفصل عنه وقد سبق لكن ان  
 الضابط لاختلاف الانواع التي مثل هذه الاشياء بل اختلاف جوار ما هو امر يعرف  
 بالظن او بضابط مسير في العرف في المسميات المتكررة لا يمكن هذه الاسماء المحقق  
 انه لا يوجد الا في حكمه الا شراف و يرفع الى الحق الذي يلقب بهذا الموضع وحصل  
 معلوم انما ذكر في اختلاف المبدأ والمقدمات سببا عند عدم الاحتمال في الصعود  
 والهبوط بعد فعل فاعلم انما ادخلنا المقصود بين جرد بان يكون مثلا احد هاتين  
 الاخرى كما المسمى لا معنى لمبدأ الحركة اي طرف الحركة فان سدا حركة اي طرفها لا يكون  
 لغو هاء الحرف الزخاني المتعلق بنفس الحركة لا يصعد وان يكون موداه اسما  
 ذلك ومبدأ للمسمى هذا في الزمان محدود ان يكون هذا حركة مباحه مسمى حركة  
 مسدده ولكن لا يمكن هذا مسددا حركة متعده مسمى حركة مباحه فليس الجدار والمسمى  
 الا في المتاه في التحركات الاينته والحرف لا يلفظ لا يلفظ في الانواع الخوفات المسدده  
 لوجود منها آراء حوات ما هو لا يلفظ بها وثانها ان طرف المشافه ليس بواحد في  
 صفة الحركة سيما المسمى فان الحركة تعقد دون المسمى في مجموع دور المسمى والمسمى لا  
 يجمع الا في سطلان الحركة ولا شئ مما لا يحصل له سطلان الحكم جزو الحركة واصحاب جزو  
 الحصة لا يوجد الشئ ولا جزو من اصراره اللبنة المسانبه الوجوده ومعلوم ان  
 المسمى لا يوجد مع الحركة فوجد في اللدوام الذي لها وليس معها المسمى ولا المبدأ  
 الصادق لا يصور تحقق الشئ حال تامغا قالمها جزو لم التجا ليعول السامر غير داخل  
 في جمعه الحتم معلوماه عدل عموم الحتم وشكوا في الهباء فدل على ان فعل حركة  
 ولشك في هاتين هاتين في الشئ لحد التحول لم المسافة طرافها كما هو في حصول الحركة  
 حتى يلفظ بها انواع الحركة فان شرط التضاد اختلاف للوجود في طرف  
 المسافة معدار ما يوجد خطا او شئ في اوما سبب المعاد في كيفية صفة حصول  
 للحركة او معلومات وهكذا جعل الاستداده الى المتأخره ومعلومات الوجود من جملة  
 العرضيات كما جعل الاستداده الى التحليل عرضيا للسواد والبياض في العقل ولدا من هذه  
 الانساق وجملة الكلام احتمالا كثر او الحق لمر هذه كلها ابحاث ضايعه والعدد  
 المهم لطالما كعبه في الامور الطبيعية باب الحركة الاعراض في وجود الحركة وانها  
 محتملة وصاحدا لقتضا امور محتملة وانها كعبها في الاختلاف ما لا يصح ان يحصل  
 في حال واحد في محل واحد وان الحركات مشبهة وطبعية واداره ولا ما تنه بان

الحسمه



بمحقق ان السكون عدمي فان معرفة نوعه يقع اما واما ان يفسر بالسواد والساقين  
 انواعا على مساهمة شئ منها بعدد من محصوره من اجاز من ويحذر بانها ما لغوه معمول  
 العاقل للصور على كل نوع من الانواع الغير المتساوية او بعض الانواع المتساوية عدده  
 وليس ولا على من منها ما لم يسع الصور على من منها فما جملها من الانواع على اصلا والسده  
 فان محصور الانواع ثلثه سده وان لم مات على الكمال العبر المتساوي بل البعض المتساوي المتساوي  
 والسده بحيث هذا البعض ومساها والا فسام في هذا السلوك الي هذه الانواع وهي  
 مساهمة فالسكون محركة الى اجزا محصوره معدودة متساوية وقيل انها باله لتقسيم العير  
 المتساوية لا اولوية التحصيل بعض بالوجود وبعض باللا وقوع بعد التحصيل في الوشيط  
 التسلكي وان لم يقع شئ من الانواع بالفعلا فضلا ووقع عند العبور وليس كما عند انواع  
 سبي النوع في الحركات الاخرى فان النوع ان واحد احرار ان يكون اجزا الكمال بالقسوة  
 وامساها لاجزها بالقوه اما الانواع لا تصور ان لا يميز بالفعلا عن غيرها الوقوع  
 ولا يمكن ان يمتاز نوع عن نوع ما يتولد من هذه الانواع اصلا فلا عبور  
 عليها وان وقعت محصور الانواع مفصلة بعضها عن بعض بمصولة بالحد يكون  
 ماله منها في محصورا من اجاز من وهو محال فمثل هذا هو سات ونحوها مما لا يتسبب  
 لمحايق الحكما الا قد من السلوك معلوم مثل هذه الانواع المالكوت واسرار الخلق والحركة  
 ودوام الانصاف الى مخالفة طلالا بحرف مما تركوا اشكله هذه الهوسات اما انزاهها  
 كيف تقس على وتضييع الوقت وتشوش الفكره والشغف بالحد بل يحور النظر بها  
 لتشديد الطبع في اربابها من السالكين يرتقى الى هليته العلوم الكفيلة اما الاقتصار  
 عليه فهو جمل وخساره وان لم تصدقني فتفكر في رموز الاقديمين واما ما كتبت  
 افلا طوي وهو مشي لتعلم ان علم علوما اشرف من معموله متى والمالك **فصل**  
 واعلم ان الحول يستعمل في ما المقصود منه للجهنم او امر خارج عن الجهنم وهو والامر  
 المقصود الا من خارج عن الجهنم وهو من القسوة ثم الذي يقصد منه قوة الجسم اما ان  
 لشئ له ما ذكره ارادة اولاد شريك بها فان اشرك في امر ارادته وان لم يشرك في شئها  
 طسعه مطلقا من الطسعه المخلو لا محلا اما ان يقصد بها القوة على وتيرة واحدة  
 او على وتاير مجزأة فان كان الاقصاه على وتيرة واحدة والقسم الجسم المخلو  
 حركه الحول الى انشغالها على وتيرة واحدة اذ واحد هذه من اللبس الطسعه وربما  
 ساسي او تسمى طسعه سمعته وان يقصد بها القوه بحيث يهرج على وتاير مجزأة حركه

حركه اللات الى الفوق واليخوات في القدر وسخوها فان هذه اللبس ارادته ولا يتبينه  
 ولا يتبينه كما ذكروا انها تكون على وتيرة واحدة فان حركات نحو الناحي للنبات  
 صوت واصلا بل في الاقطار المخلو ولا على وتيرة واحدة من النباتات والحيوان والانس على  
 والغنى والناقص ثم حركه الجهد الى المفضا طليش ان كان ما حدثا ميل فستمر في الحد  
 يكون في القسويات وان كان تشوش وطبيعي لمسا سته لجبيجيد يدينه وتله معويحت  
 هذا العنتم لان اللبس لا الى جهده واصره ليحقق حركه الحول الى اسفل على هذا الوضع  
 اعني اذا كان حركه الحول تشوش فليس بمسا سته باعتبار الاسرار التي يتسببها وضعيه  
 الجسم مناسبه بسبب طسعه ومن الحمله الطسعه بله امسام طسعه على ما بعض احتفا  
 غير مختلف اصلا والي طسعه حسب محصور حتم مناسب والي طسعه بمسا سته فهذا اظهر  
 الحركات من جهة مباديها ودر ما ذكر في الكتب ان ما يقصد بها هو الجسم اما ان يكون على  
 وتيرة واحدة وعن للسمي وانما على وتاير مجزأة وهو الارادة الفلكية وغيرها  
 من ان الفلكية على وتيرة واحدة الا ان قولهم على وتيرة واحدة مولا بانها لا يصح السده بوجه  
 ما الولا على وتيرة واحدة واما الاملاك ما انها تصير حركا تزا على ما مختلف ولو كانت ارادتها  
 ما مختلف لا مكنها الحركه المشددة على احوال مجزأة مثل كون حركتها على خط واحد  
 لا جرح عدم العزلة امر عدم الامكان لذاتها بل لا من خارج والحول يقسم ايضا الى ما يكون  
 باللات والي ما يكون بالعرض اما ما باللات فتكون الش فابل لها تدان وان كان المعصني  
 خارج اما الطسعه محركة الجسم الى اسفل واما الارادة محركة الحيوان من مكان الى  
 مكان واما العترة محركة المدرة الى فوق فلا يقع في نفي الاخرى القاهون ان القسوة  
 هي بالعرض المعنوس وان فاعلمها وان كان من خارج مثلها الجسم بل انه لا يوسنح تمايل  
 آخر واما ما بالعرض محركة السواد الذي فيها الجسم محركة الجسم من اى الجسم كان ما تحرك  
 قسرا او طوعا او ارادة فكل من الجسم باللات ما بالملك الحركه كلف كانت وهما  
 حائله بالعرض ومن حركه المعصني الحول من باللات فان حركه الش الى اسفل اياها  
 باعتبار صورته النوعه فالصورة من المعصنة والعا بله من المادة اذ لا يعول الش  
 ششا وعلمه باعتبار واحد من الصورة يحرك بالعرض في حركه باللات في العترة قد  
 مد ساسي لذات من جهة ما لجري الشقينة فان له في القسوة مدخله ويحرك بحول السعينة  
 بالعرض من الارادة وقد يكون كما اسي ان يحرك بعض الحول باللات وفي قابل الحركه  
 باللات حركه بالعرض اما في سائر الحيوانات على العا هذه المشهورة وانطباع تصورهما



المحرك بنفوسها ويحرك بالعرض واما في الانسان فالغزوة المحركة على انها المتأثرة فانها  
 حوامية منجسدة كما علمت المشهور في محرك بالعرض والمحرك في الكوكب كالصالح  
 والكائن فيكون بالعرض اذا اقصاه كغزوة غيره من نوع السبي وقد يكون بالطبع  
 كما في صفة قوة النشيط الطسعة ابدأ او عود الجسد مسرور من الغزوة والبول والدمع  
 مثل هذا فيكون مشرا ومعدنا ايضا بحسب المفتح الصالح المذكور والاحساس الذي  
 زدها والاولى مشرفها ولغيرها ظاهر وفي الكائنات الصالحات يكون مشرا كحركة الماء  
 من البرودة الى الحرارة لتسبب شئ تاسيخي وقد يكون طسعة كالعود الى الحالة  
 الطسعة على ان لنا نقيه تحت في الحركة الكلد والكسفة **فصل**  
 الحركة لا يفسد بها وجود الكسفة والالامنت بدوام التجسيم وما صح وجود جسم  
 ساكن والناهي بالكل وايضا الجسمات متشابهة من الكسفة ولو كانت على الحركة  
 لتساقت الحركات والناهي بالكل وايضا الشئ الدائم لبعض امراياتنا ولا بعض الدائم  
 الدائم فان العلة اذا كانت متشابهة احوال والمعلول واجب بها فيكون مساوية  
 احوال الجسم حيث هو هو ثابت ولا شئ ومعدني الحركة العلة الدائمة ثابت ولا شئ  
 من الجسم من حيث هو حيث معدني الحركة العلة الدائمة وايضا الجسم حيث هو حيث  
 مساوية الاحوال ولا شئ في معدني الحركة مساوية الاحوال فانه يعطيهما وتقتضيها  
 شئ شئ فالتشابه الجسم حيث هو حيث معدني الحركة ولو اقصى الجسم الحركي والاول  
 مساوية لدرام بدوام علة فما وجد الجسم الا حرك وحاصله لو كان معدني الحركة الجسمية  
 ما كانت الحركة حركة والناهي بالكل ولو كانت الجسمية هو جسمه حركه علة للحركة  
 ما اختلفت الحركة بالشره والطو والناهي بالكل وكانت حركة الجسم كحركة العلة  
 والناهي بالكل وكانت محله بالاشعاع والاشعاع والاشعاع والاشعاع والاشعاع والاشعاع  
 وعن المركز والناهي بالكل ما اختلفت **مبدأ جثة** وما ولو في الجحيم لو كان  
 مقتضيا للحركة بدانه لان فرض السكر في حركته لا يوجد له في حركته  
 في حركته والناهي بالكل ما اختلفت بالكل وجهه اللزوم لمعدني الشئ لا تختلف  
 في حركته المساوية كما ان المادة انما تصنف البرودة لا تسمع حراره حرور  
 تكون حركه لا حركه داو هذه اقناعه فان تخلف بها نقول الحركه ليس موجود  
 بالنعك فاذا احدثت بالنعك في هذا وانما هي حركه العنق وسلون  
 البعض عند الحركي وتقوم الا حركه في الحركه والنعك عند لودم الحركي

الحجوم

وصلى الله عليه وسلم  
ساقط من اولها واخرها

في احوال عند الحركي وعند العنق كذا في حركه كذا في حركه كذا في حركه

اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجا فلانه لم يوجد في  
كلامهم استعمال الافعال العاطفة في هذه المصادر وهذا  
سبغ وجوب الحذف بها عاقيل عليه قد تالوا حمد الله حمدا و  
شكرته شكرا وعجبتة عجا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس  
كلام الفصيحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو في  
باللام نحو حمد الله وشكره وعجباله وقد حذف الفعل  
للمفعول المطلق حذفاً واجبا قياساً اي حذفاً قياساً  
يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع

عامة لولا ان كان الفعل متصلاً  
او حذف الفعل منه ولو كان  
بغيره

فانه لو اريد نفيه  
فانه لو اريد نفيه

فان هذا المصدر الذي  
في قوله تعالى الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
الرسول وآله الطيبين  
الطاهرين

فان هذا المصدر الذي  
في قوله تعالى الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
الرسول وآله الطيبين  
الطاهرين

فان هذا المصدر الذي  
في قوله تعالى الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
الرسول وآله الطيبين  
الطاهرين

فان هذا المصدر الذي  
في قوله تعالى الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
الرسول وآله الطيبين  
الطاهرين

منها اي من هذه الراض موضع اي مفعول مطلق  
فان هذا المصدر الذي  
في قوله تعالى الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
الرسول وآله الطيبين  
الطاهرين

فان هذا المصدر الذي  
في قوله تعالى الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
الرسول وآله الطيبين  
الطاهرين

وجوب الحذف  
في قوله تعالى الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
الرسول وآله الطيبين  
الطاهرين

وجوب الحذف  
في قوله تعالى الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
الرسول وآله الطيبين  
الطاهرين

اشارة  
توسيع او بعد ان  
القول في احوال  
بما هو في قوله  
بما هو في قوله

الذي في هذا المثال لما وقع متبعا بعد في وانما ورد في  
عليه على ان الاسم الواقع توقع الحيز ينقسم الى النكرة والمعرفة  
او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يستبد به ففعل او الى غيره  
ومما في وانما انت سيرا اي لتيسير مثال لما وقع بعد  
مفعول في وريد سيرا اي ليس سيرا سيرا مثال لما وقع  
الذي ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الحذف

الناهي على المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول  
تفصيلا لا في مضمون جملة متقدمة والمراد  
بدرها المضاوي الى الفاعل او الالف  
المطلوب منه وتفصيل الاشارة الى الواعده  
المحملة نحو قوله تعالى متدا والوثاق فاما من بعد  
اي بعد متدا والوثاق واما فداة لقوله متدا والوثاق

الذي في هذا المثال لما وقع متبعا بعد في وانما ورد في  
عليه على ان الاسم الواقع توقع الحيز ينقسم الى النكرة والمعرفة  
او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يستبد به ففعل او الى غيره  
ومما في وانما انت سيرا اي لتيسير مثال لما وقع بعد  
مفعول في وريد سيرا اي ليس سيرا سيرا مثال لما وقع  
الذي ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الحذف

الذي في هذا المثال لما وقع متبعا بعد في وانما ورد في  
عليه على ان الاسم الواقع توقع الحيز ينقسم الى النكرة والمعرفة  
او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يستبد به ففعل او الى غيره  
ومما في وانما انت سيرا اي لتيسير مثال لما وقع بعد  
مفعول في وريد سيرا اي ليس سيرا سيرا مثال لما وقع  
الذي ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الحذف

هذا النوع المطلوب  
او الالف في الالف  
او الالف في الالف